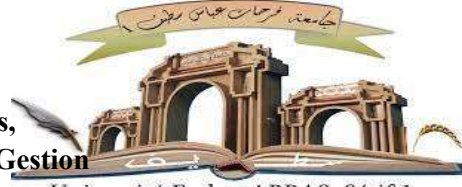


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques

Université Ferhat ABBAS Sétif 1

جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
التخصص: علوم اقتصادية
العنوان:

إدارة مشكلة العسر المالي في شركات التأمين
- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات SAA -

المشرف:
خاسف جمال الدين

إعداد الطالبة:
زبار آمال

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
طباش جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	رئيسا
خاسف جمال الدين	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
غفصي توفيق	أستاذ	جامعة المسيلة	مناقشا
بوطلاعة محمد	أستاذ	جامعة ميله	مناقشا
جايز كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعرييج	مناقشا
قماز سهيل	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
مِنَ الْأَرْوَاحِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ
مِنَ الْأَرْوَاحِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره

الله بنوره واصطفاه

شكري الخاص والخالص لكل من جبر خاطرنا ولو بكلمة طيبة، وربت على أكتافنا وكان

بلسما لجروحنا ونحن في أوج محننا ودَعَمنا وساندنا

شكري لأستاذي ومؤطري ومن كان لي عظيم الشرف أن أتم معه مسيرة هذا البحث

الأستاذ "خاسف جمال الدين" بوركت سيدي وبارك الله في منبتك

كما لا يفوتني أن أشكر إدارات الشركة الوطنية للتأمين وخاصة إدارات المديرية

الجهوية لولاية سطيف وأخص بالذكر السيد شلغام خالد والسيد بن شريف إدير

للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم مناقشة العمل

شكرا لكل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل

وألف تحية وشكر لنفسي التي بين جنبي على جميل صبرها وجلدها وطول نفسها

..... شكرا

إهداء

من قال أنا لها، نالها

و أنا لها إن أبت

ورغما عنها أتت

لم تكن المسيرة سهلة ولم يكن الدرب محفوظا بالورود

شئنا ولكن مشيئة الله سبقت... لمن دعا لي ورافقي وساندني وكان صديقا وأخا قبل أن
يكون أبا وزين إسمي بأجمل الألقاب، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم

لروحك الطيبة يا أبي أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى أمي حبيبتي وغاليتي وجنتي، ومن كرم الله باق لأجلها

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها

إخوتي وأخواتي كل بإسمه

إلى من زينوا حياتنا ورسوموا بسمتها كتاكتيت العائلة.

ملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان مختلف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين على الأضرار، وانعكاس ذلك على ملاءتها المالية ومن ثم وفائها بالتزاماتها إتجاه عملائها، كما تم التركيز على أهم المخاطر التي قد تودي بالعسر المالي لهذه الشركات، والناعبة بالأساس من وظيفتي الإكتتاب والإستثمار بالإضافة الى وظيفة إعادة التأمين. كما تم عرض أهم السياسات التي يجب إتباعها تجنباً لهذا الإعسار.

وتم الإعتماد على المنج الوصفي التحليلي بغرض الإلمام بكل المفاهيم التي لها صلة بموضوع العسر المالي بالإضافة لعرض مفصل لوظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا إعادة التأمين. ومن خلال دراسة حالة والتي كانت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA، تم حساب أهم المؤشرات المساعدة على تقييم السياسة التي تنتهجها الشركة في كل وظيفة لتتعرف على مواطن القوة والضعف في كل منها.

حيث خلصت الدراسة أنه وبالرغم من ريادة الشركة الوطنية للتأمين للسوق الجزائري من حيث رقم أعمالها، إلا أنها تعاني من خلل في سياستها الإكتتابية والناجم من إستحواذ فرع التأمين على السيارات حصة الأسد من مجموع اكتتاباتها، هذا الأخير والذي يتميز بإرتفاع في معدل خسارته. كما أن الشركة إستطاعت تحقيق نواتج مالية مجزية من إستثماراتها المختلفة رغم تقنيها مدعمة بذلك نتائجها. وفي الجهة المقابلة لعبت إعادة التأمين المهمة التي أوكلت لها من خلال زيادة السعة الإكتتابية للشركة وتمكينها من التأمين على المخاطر العالية القيمة، إلا أنها تحملت النصيب الأكبر من خسائر الاكتتاب بسبب التعديل الذي شهده برنامج إعادة التأمين والذي زادت فيه الشركة من حدود إحتفاظها وكذا سعة الإنفاقيات.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، الملاءة المالية، العسر المالي، الإكتتاب، الإستثمار، إعادة

التأمين.

Abstract :

This study aimed to identify the various risks faced by non-life insurance companies and their impact on their financial solvency and, consequently, their ability to meet their obligations to clients. It also focused on the most significant risks that could lead to financial distress, stemming mainly from the underwriting, investment, and reinsurance functions, as well as the policies that should be implemented to mitigate these risks. Adopting a descriptive-analytical approach the study explored concepts related to financial distress, in addition to providing a detailed overview of the underwriting, investment, and reinsurance functions. Through a case study conducted at the National Insurance Company (SAA), key indicators were calculated to evaluate the company's policies in each function, identifying strengths and weaknesses in each.

The study concluded that, despite SAA's leading position in the Algerian insurance market in terms of turnover, it suffers from imbalances in its underwriting policy. This is primarily due to the dominance of the motor insurance line, which is characterized by high loss ratios.

The company also achieved profitable financial returns from its various investments, despite regulatory constraints, thus bolstering its overall financial results. Furthermore, reinsurance played a crucial role by increasing the company's underwriting capacity and enabling it to insure high-value risks. However, the company bore the larger share of underwriting losses due to adjustments in the reinsurance program, through which it increased both its retention limits and treaty capacities.

Keywords : Insurance companies, solvency, Insolvency, underwriting, investment, reinsurance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحات	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
1-1	فهرس المحتويات
1-1	فهرس الجداول
1-1	فهرس الأشكال
1	فهرس الملاحق
أ-1	المقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة عن شركات التأمين وملاءتها المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول شركات التأمين
3	المطلب الأول
3	ماهية شركات التأمين
3	تعريف شركات التأمين وخصائصها
5	الفرع الأول
5	الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين
6	الفرع الثاني
6	مصادر أموال شركات التأمين
8	الفرع الثالث
8	تصنيف شركات التأمين ووظائفها
8	المطلب الثاني
8	تصنيف شركات التأمين
10	الفرع الأول
10	وظائف شركات التأمين
12	الفرع الثاني
12	الإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين
12	المطلب الثالث
12	ماهية الإشراف والرقابة
14	الفرع الأول
14	أهداف الإشراف والرقابة على قطاع التأمين
16	الفرع الثاني
16	هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الجزائر
16	الفرع الثالث
19	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعسر المالي
19	المطلب الأول
19	مفاهيم حول العسر المالي
19	الفرع الأول
19	التعثر المالي
20	الفرع الثاني
20	العسر المالي
22	الفرع الثالث
22	الفشل المالي

فهرس المحتويات

22	مراحل الفشل المالي	المطلب الثاني
23	فترة النشوء	الفرع الأول
24	عجز النقدية	الفرع الثاني
24	التدهور المالي (الإعسار المالي)	الفرع الثالث
25	مرحلة العسر الكلي و إفلاس الشركة	الفرع الرابع
26	أسباب الفشل المالي	المطلب الثالث
26	العوامل الداخلية	الفرع الأول
28	العوامل الخارجية	الفرع الثاني
30	المبحث الثالث: الملاءة المالية لشركات التأمين	
30	مفهوم الملاءة المالية	المطلب الأول
30	تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين	الفرع الأول
31	أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين	الفرع الثاني
32	الأطراف المهتمة بملاءة شركات التأمين	الفرع الثالث
33	قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين	المطلب الثاني
33	القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية	الفرع الأول
40	تغطية المخصصات التقنية	الفرع الثاني
41	تكوين هامش الملاءة	الفرع الثالث
43	المبحث الرابع: الخطر في شركات التأمين	
43	مفاهيم حول الخطر	المطلب الأول
43	تعريف الخطر	الفرع الأول
44	إدارة المخاطر	الفرع الثاني
45	مراحل إدارة الخطر	الفرع الثالث
47	سياسات إدارة المخاطر	الفرع الرابع
49	تصنيف المخاطر في شركات التأمين	المطلب الثاني
49	تقسيم المخاطر حسب المصدر	الفرع الأول
54	التقسيم الاكتواري للأخطار	الفرع الثاني
55	أسباب العسر المالي في شركات التأمين	الفرع الثالث
58	أنظمة الإنذار المبكر لملاءة شركات التأمين	المطلب الثالث

فهرس المحتويات

58	إطار الملاءة 2	الفرع الأول
64	نظام الإنذار المبكر للملاءة المالية في أمريكا	الفرع الثاني
72	متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية	الفرع الثالث
75	خلاصة	
الفصل الثاني: المخاطر المسببة للعسر المالي لشركات التأمين		
77	تمهيد	
78	المبحث الأول: الإكتتاب في شركات التأمين	
78	الإكتتاب والمفاهيم المرتبطة به	المطلب الأول
78	مفهوم الإكتتاب في التأمين	الفرع الأول
79	أهداف عملية الإكتتاب	الفرع الثاني
80	مراحل ومصادر معلومات عملية الإكتتاب	الفرع الثالث
83	مخاطر الإكتتاب	المطلب الثاني
83	مفهوم خطر الإكتتاب	الفرع الأول
83	مصادر المخاطر الإكتتابية	الفرع الثاني
92	تقييم الإكتتاب في شركات التأمين	الفرع الثالث
95	المبحث الثاني: إعادة التأمين	
95	إعادة التأمين والمفاهيم المرتبطة به	المطلب الأول
95	تعريف إعادة التأمين	الفرع الأول
96	وظائف إعادة التأمين	الفرع الثاني
97	إلتزامات طرفي عقد إعادة التأمين	الفرع الثالث
98	طرق إعادة التأمين	المطلب الثاني
98	طرق الإسناد والقبول في إعادة التأمين	الفرع الأول
101	صور إعادة التأمين	الفرع الثاني
103	حد الإحتفاظ ومخاطر إعادة التأمين	المطلب الثالث
103	حد الإحتفاظ والعوامل المؤثرة فيه	الفرع الأول
106	مخاطر إعادة التأمين	الفرع الثاني
111	تقييم إعادة التأمين	الفرع الثالث
112	المبحث الثالث: الإستثمار في شركات التأمين	

فهرس المحتويات

112	ماهية الإستثمار في شركات التأمين	المطلب الأول
112	مفهوم الإستثمار	الفرع الأول
113	أهمية إستثمار أموال شركات التأمين	الفرع الثاني
114	قنوات إستثمار أموال شركات التأمين	الفرع الثالث
120	مخاطر الإستثمار في شركات التأمين	المطلب الثاني
120	مفهوم العائد	الفرع الأول
123	مفهوم الخطر الإستثماري	الفرع الثاني
127	قياس المخاطر الإستثمارية	الفرع الثالث
130	إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين	المطلب الثالث
130	مراحل العملية الإستثمارية	الفرع الأول
133	محددات رسم السياسة الإستثمارية لشركات التأمين	الفرع الثاني
134	خصائص ومبادئ إستثمار أموال شركات التأمين	الفرع الثالث
142	خلاصة	
	الفصل الثالث: دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين SAA	
144	تمهيد	
145	نبذة تعريفية عن الشركة الوطنية للتأمين SAA	المبحث الأول
147	تقيم السياسة الاكتتابية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2023/2018	المبحث الثاني
170	تقيم سياسة إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2023/2018	المبحث الثالث
186	تقيم السياسة الإستثمارية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2023/2018	المبحث الرابع
203	خلاصة	
205	الخاتمة	
216	قائمة المراجع	
230	الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المديريات الفرعية لمديرية التأمينات	16
02	الفرق بين العسر المالي الفني والحقيقي	22
03	التقسيم الاكتواري لأخطار شركات التأمين	54
04	أسباب العسر المالي في شركات التأمين	56
05	الأسباب الرئيسية للعسر المالي لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1969 وحتى 1998	57
06	حساب قيمة رأس المال المبني على المخاطر	70
07	متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية	72
08	أنواع السياسات الاستثمارية	131
09	الحصة السوقية لشركات التأمين على الأضرار خلال الفترة (2018-2022)	149
10	تطور رقم أعمال شركات التأمين على الأضرار في الجزائر 2018-2022	152
11	نتائج السوق حسب الفروع التأمينية 2018/2022	153
12	نتائج كل شركة حسب الفروع التأمينية خلال فترة الوباء (2019-2020)	155
13	نتائج فرع التأمين على السيارات في شركة SAA من 2018/2022	156
14	نتائج ضمان المسؤولية المدنية للتأمين على السيارات في شركة SAA من 2017/2022	157
15	معدل احتفاظ الشركة خلال الفترة (2017/2023)	159
16	معدل التغير في صافي الأقساط	160
17	معدل تعرض الاكتتاب	161
18	التغير في معدل الخسارة	162
19	كفاية الأموال الخاصة	163
20	الدخل من الاكتتاب الى الاستثمار	164
21	معدل الخسارة المركبة	165
22	نسبة التعويضات للمخصصات التقنية	166
23	نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات	167
24	نسبة الأقساط المتنازل عنها بين الاتفاقية والاختيارية	171
25	اتفاقيات إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين (2022)	173

فهرس الجداول

174	تطور نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين	26
175	نسبة مساهمة معدي التأمين في التعويضات	27
176	معدل الخسارة الإجمالي والصابي	28
178	معدل استرجاع إعادة التأمين	29
180	مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة	30
182	عرض نتائج فرع التأمين على النقل	31
184	حصة شركة (SAA) من التأمين المشترك	32
185	حصة شركة (SAA) من إعادة التأمين	33
187	تطور الالتزامات التنظيمية للشركة خلال الفترة 2018-2023	34
189	تطور استثمارات الشركة خلال الفترة 2018-2022	35
192	مساهمات الشركة الوطنية	36
193	توزيع مساهمات الشركة حسب قطاع النشاط	37
194	تطور تمثيل الالتزامات التنظيمية للشركة (2018-2023)	38
196	توزيع عوائد استثمارات الشركة على كل قناة	39
199	نسبة المداخيل الاستثمارية الى النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة (2018-2023)	40
201	هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة (2018-2023)	41

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظائف شركات التأمين	12
02	مراحل الانحدار المالي	25
03	مراحل إدارة الخطر	47
04	سياسات إدارة المخاطر	49
05	الركائز الأساسية للملاءة 2	59
06	المخاطر وفق نظام الملاءة 2	60
07	طرق إعادة التأمين	100
08	آلية توريق أخطار التأمين	140
09	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA)	147
10	متوسط حصة الشركة الوطنية (SAA) في السوق الجزائري للتأمين	150
11	حصة وترتيب الشركة حسب الفروع التأمينية المختلفة	151
12	نتائج ضمان المسؤولية المدنية للتأمين على السيارات في شركة SAA من 2022/2017	158
13	تطور معدل الاحتفاظ للشركة خلال الفترة 2017-2022	159
14	معدل التغير في صافي الأقساط للشركة خلال الفترة 2017-2022	160
15	التغير في معدل الخسارة	163
16	تطور المداخل الاستثمارية والنتيجة التقنية للشركة	165
17	نسبة التعويضات للمخصصات التقنية	166

فهرس الأشكال

167	نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات	18
172	تطور نسبي إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية	19
175	تطور نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين	20
176	تطور نسبة مساهمة معدي التأمين في التعويضات	21
178	تطور معدل الخسارة الإجمالي والصافي	22
179	تطور معدل استرجاع إعادة التأمين	23
180	تطور مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة	24
188	تطور إجمالي الالتزامات التنظيمية الشركة (2018-2022)	25
190	تطور إجمالي استثمارات الشركة (2018-2022)	26
191	تطور استثمارات الشركة حسب كل نوع (2018-2023)	27
194	تطور تغطية الالتزامات التنظيمية للشركة (2018-2023)	28
195	تمثيل الالتزامات التنظيمية حسب كل قناة (2018-2023)	29
197	تطور العائد الإجمالي لإستثمارات الشركة (2018-2022)	30
198	تطور عوائد الإستثمار لكل قناة (2018-2023)	31
199	مساهمة النواتج المالية في النتيجة الاجمالية للشركة (2018-2023)	32

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
230	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2018-2023	1
236	القائمة التقنية رقم (10) للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018-2023	2
239	القائمة التقنية رقم (9) للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018-2023	3

مقدمة

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الفاعلة في إقتصاديات الدول، حيث يعمل من خلال الشركات الناشطة فيه على توفير الحماية التأمينية المناسبة لموارد المجتمع على إختلافها بشرية كانت أو المادية من مختلف الهزات والمخاطر التي قد تعترضها، وهذا بحكم قبول شركات التأمين تحمل تبعات هذه المخاطر بدلا عن مجموع مستأمنيهما. وفي الجهة المقابلة لذلك فإنها تقوم بتعبئة جملة المدخرات التي تتجمع على مستواها في هيئة أقساط نظير الخدمة التي تقدمها، وتقوم بضخها مرة أخرى في الاقتصاد من خلال توظيفها في ما أتيح لها من أوعية الإستثمارية.

هذا الدور المزدوج يعكس أهمية شركات التأمين في دفع عجلة التنمية الإقتصادية وبث الطمأنينة في نفوس طالبي التأمين على إختلافهم وتنوع مخاطرهم هذا من جهة، ويزيد من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الشركات ويجعلها ملزمة بالحفاظ على بقائها وضمان إستمراريتها وأن تكون في مستوى التطلعات والثقة التي وضعت فيها من جهة أخرى. ولن يتأتى هذا إلا من خلال إمتلاك هذه الشركات التأمينية للقدرة المالية التي تمكنها من الوفاء بإلتزاماتها بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب. أي توفرها على مستوى ملائم من الملاءة المالية لأداء الأدوار المنوطة بها.

وتحظى الملاءة المالية لشركات التأمين بإهتمام بالغ من قبل المختصين في المجال، بإعتبارها الأساس الذي تقوم عليه صناعة التأمين ككل وجوهر الثقة التي وضعت في هذه الشركات، وتعتبر الملاءة المالية عن درجة وقوة ومتانة المركز المالي لشركات التأمين، كما تعكس قدرة هذه الأخيرة على تغطية كافة إلتزاماتها المالية عند المطالبة بها فورا، دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو إفلاسها.

وكما قبلت شركات التأمين تغطية جملة المخاطر المعروضة عليها وتحمل نتائجها في حال وقوعها، فهذا لايعني أنها في معزل عن الخطر، بل هي الأخرى تواجهها جملة من المخاطر تهدد نشاطها ومن ثم ملاءتها وبقائها، والذي ينعكس بدوره على المهمة التي أوكلت لها، فبقدر تحكمها في هذه الأخطار بقدر تمكنها من الحفاظ على ملاءتها.

فالخطر الذي يواجه شركات التأمين هو وقوع عدة حوادث متتالية تزيد من حجم المطالبات والتعويضات، هذه الزيادة قد تفوق حجم الأقساط المحصلة وكذا عوائد إستثماراتها، أين تصبح الشركة غير قادرة على توفير السيولة اللازمة لسداد هذه الإلتزامات المستحقة في الوقت المناسب، وهو ما يعبر عنه

بالعسر المالي الذي أصبح يمثل أحد أهم المعوقات التي تهدد نشاط هذه الشركات، نتيجة التزايد المستمر في معدل تكرار وشدة هذا الخطر.

حيث عرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 حتى 2022 إعسار 369 شركة تأمين على الممتلكات والمسؤوليات، و 151 شركة تأمين على الحياة و27 شركة إعادة تأمين عبر العالم. كما سبقها في ذلك إعسار 420 شركة تأمين خلال الفترة من 1969 الى 2000 وهذا في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، دون أن ننسى الانهيار وخطر الإفلاس الذي شهده عملاق التأمين العالمي المجموعة الدولية للتأمين AIG، عقب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والذي تطلب خطة إنقاذ حكومية تاريخية، لما لإنهيار هذه المجموعة من تداعيات على النظام المالي العالمي لارتبطها مع أكبر البنوك. وغيرها من حالات الإعسار والإفلاس وحتى التصفية التي شهدتها العديد من شركات التأمين عبر العالم.

هذا ما يؤكد حدة المشكلة خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة وما تبعها من تحرر اقتصادي لجميع القطاعات بما فيها قطاع التأمين. حيث أثبتت الدراسة الذي قام بها الباحثون "جريس وكلاين وفيلبس" أن تكلفة إفلاس شركة تأمين تكون أكبر بثلاث إلى خمس مرات من تكلفة إفلاس مثيلاتها من المؤسسات المالية الأخرى.

هذا ما جعل أجهزة الاشراف والرقابة على التأمين في كافة دول العالم تولي أهمية بالغة لملاءة شركات التأمين، من أجل تجنب إعسارها وكذا إفلاسها والحد ما أمكن من الآثار السلبية لذلك على إقتصاديات الدول، وهذا ما تبلور من خلال إرساء مجموعة من أنظمة الملاءة المالية والتي تضم في مجملها مجموعة من الضوابط والمعايير والقواعد لتنظيم عمل ونشاط هذه الشركات، بما يتماشى وخصوصية الأسواق الناشئة فيها، كنظام الانداز المبكر IRIS في أمريكا وما امتد عنه من نظامي مراقبة التحليل المالي FAST بالإضافة لنظام رأس المال المستند للمخاطر RBC، وإطار الملاءة 2 الأوربي وغيرها من النظم. وامتزال هذه الجهود ليومنا هذا والتي تصب في مجملها حول ضمان قدرة شركات التأمين على مواجهة إلتزاماتها واجتناب العسر المالي بها ما أمكن.

لذا كان لزاما على شركات التأمين بدورها معرفة وحصر المخاطر التي تودي بإعسارها، والبحث عن السبل الكفيلة لإدارتها كي لا تحيد عن تحقيق مستويات الملاءة المطلوبة لأداء نشاطها.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة السبل التي تمكن شركات التأمين من تجنب الوقوع في مشكلة العسر المالي أو التخفيف من حدته إن وقع، وفي هذا السياق تم صياغة الإشكالية التالية:

كيف تتم إدارة مختلف المخاطر المسببة لمشكلة العسر المالي في شركات التأمين؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي أهم المخاطر المسببة للعسر المالي في شركات التأمين؟
- كيف يتم تجنب العسر المالي في شركات التأمين؟
- هل تعاني الشركة محل الدراسة من أي خلل في سياستها الإكتتابية أو الإستثمارية أو في إعداد برامج إعادة التأمين؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه التساؤلات ضمن الإشكالية السابقة تم إقتراح الفرضيات التالية:

- فشل وظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا قصور برامج إعادة التأمين يؤدي إلى العسر المالي لشركات التأمين .
- الإدارة السليمة لوظيفتي الإكتتاب والإستثمار وضبط برامج إعادة التأمين يجنب الشركة الإعسار.
- يوجد خلل في سياسة الشركة الإكتتابية.
- يوجد خلل في سياسة الشركة الإستثمارية.
- يوجد قصور في برامج الشركة لإعادة التأمين.

أسباب إختيار الموضوع:

- يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع بالذات دون غيره لعدة أسباب:
- نوع التخصص والرغبة في دراسة الجانب المالي لشركات التأمين؛
- تعد شركات التأمين من بين أهم محركات الإقتصاد والضامن لكل القطاعات، وبالتالي فإن تعرض شركات التأمين للعسر المالي يكون له بالغ الأثر على باقي القطاعات.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال تبيان تداعيات العسر المالي على نشاط شركات التأمين، ومنه على ملاءمتها المالية ومن ثم وفائها بالتزاماتها إتجاه عملائها، كما يصبوا هذا البحث إلى إبراز الآليات التي تستخدمها شركات التأمين من أجل تجنب هذه المشكلة.

أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نصبو لتحقيق جملة الأهداف:

- تحليل المخاطر التي قد تؤدي إلى إعسار شركات التأمين على الأضرار.
- التعرف على وظيفة الإكتتاب والأخطار المصاحبة لها.
- معرفة برامج إعادة التأمين ودورها ضمن نشاط شركات التأمين.
- التعرف على النشاط الإستثماري لشركات التأمين والضوابط التي تحكم توظيف أموالها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بتناول موضوع العسر المالي في شركات التأمين كل من وجهة نظره وسنعرض البعض من هذه الدراسات فيما يلي:

الدراسات العربية:

- الدراسة الأولى: محمد السيد حافظ، التنبؤ بالعسر المالي في شركات التأمين باستخدام (Rough sets theory) بالتطبيق على شركات التأمينات العامة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، 2022، ص 154-197.

حيث هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالعسر المالي لشركات التأمين في السوق المصري للتأمين وهذا من خلال إستخدام Rough sets theory وإستعانة ببرنامج ROSE 2، إنطلاقاً من مجموعة من النسب المالية المعتمدة والمستقاة من الكتاب الإحصائي الذي تصدره هيئة الرقابة المالية عن نشاط سوق التأمين في مصر لـ 20 شركة تأمين وهي عبارة عن 21 نسبة مالية وهذا خلال عام 2019-2020. وحسب مخرجات البرنامج المستخدم خلص البحث بأن جميع الشركات محل الدراسة لديها ملاءة مالية جيدة، كما تم تلخيص نسب التنبؤ بالعسر المالي من 21 نسبة إلى 13 نسبة، كما خلصت الدراسة إلى أن العسر المالي أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وأن كافة أساليب التنبؤ به تعتمد على النسب المالية لتشخيص هذه

المشكلة. ومن بين مسبباته عدم كفاية الإحتياطات بالإضافة إلى مخاطر الإستثمار، كما أن تحليل هذه المخاطر يُمكن من تشخيص حالة العسر التي يمكن تتعرض لها شركات التأمين.

➤ الدراسة الثانية: رحيش سعيدة، تلخوخ سعيدة، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 25-38.

حيث تمحورت الدراسة حول تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين الجزائرية ودراسة مدى فعاليتها، من خلال الكشف المبكر له من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتجنبها خطر الإفلاس، وإعتمدت في ذلك على القوائم المالية لشركة CAAT، وقد طبقت أربعة نماذج للتنبؤ بذلك وهي نموذج Altman ، Sherrod ، Kida ، Springate ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه لا يمكن الإعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر للحكم على نجاح أو فشل شركات التأمين الجزائرية، حيث تم التوصل إلى نتائج مختلفة ومتضاربة من نموذج لآخر، وأرجع الباحثين ذلك لسبب إختلاف البيئة والوقت الذي تم فيهما صياغة النماذج السابقة، إذ يجب الإعتماد على نسب ومؤشرات مالية تعكس المركز المالي للشركة.

➤ الدراسة الثالثة: محمد مؤيد المصري، التنبؤ باحتمال إفلاس شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بإحتمال إفلاس شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لما له من تأثير سلبي على الإقتصاد الأردني وهذا للفترة الممتدة بين 2001 و 2011. وقد إستعانت الدراسة على ذلك بنموذج كيدا لتقدير مؤشر الإفلاس، وشملت العينة 25 شركة تأمين من أجل تصنيفها بين مرجحة للإفلاس وغير مرجحة لذلك، وحسب هذا النموذج توصلت الدراسة إلى أن جميع شركات التأمين التي شملتها الدراسة قد حققت مؤشر إفلاس سالب، ما يعني أنها مرجحة للإفلاس وهذا تبعا لمخرجات النموذج، وأوصت الدراسة بضرورة تدخل هيئات الرقابة لإلزام شركات التأمين برفع رأس مالها أو بالإندماج مع بعضها البعض من أجل تحسين أوضاعها المالية.

➤ الدراسة الرابعة: حسني أحمد الخولي، إدارة الازمات المالية بشركات التأمين، مجلة الرائد العربي، العدد 104، 2010، ص 7-26.

إهتمت هذه الدراسة النظرية بإبراز مفهوم الأزمت المالية في شركات التأمين وما يترتب عنه من تعثرها ماليا، وبينت أسبابه وأنواعه، كما حاولت هذه الدراسة إبراز أهمية ملاءة شركات التأمين والتي تقاس بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وأن الأزمت بهذه الشركات هي وليدة نقص للسيولة وعدم توافرها في الوقت المناسب، والتي يجب تقديرها من خلال إستخدام جملة من النسب المالية المساعدة في ذلك. ومن أهم النتائج المتوصل إليها ضرورة تبني إستراتيجيات متكاملة وقابلة للتطبيق بشركات التأمين المصرية قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة.

➤ الدراسة الخامسة: عمرو جلال مطاوع إبراهيم، إدارة خطر العسر المالي لشركات التأمين، رسالة دكتوراه فلسفة في التأمين، جامعة القاهرة، 2007.

تناولت الدراسة كيفية إدارة خطر العسر المالي الفني في شركات التأمين وهذا في ظل دخول العديد من شركات التأمين الأجنبية للسوق المصري للتأمين في تلك الفترة بسبب إنفتاح السوق، ما أدى لزيادة حدة المنافسة بين شركات التأمين العاملة فيه وتأثر سعر المنتجات التأمينية بذلك، فهدفت الدراسة الى التنبؤ بإحتمال تعرض هذه الشركات لخطر العسر المالي في ظل هذا المتغير الدخيل على السوق وهذا باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي على مجموعة من شركات التأمين المصرية، وخلصت الدراسة الى وجود منافسة ضارة بين شركات التأمين الناشطة في السوق في ظل النمو البطيء له، نتيجة إنخفاض الوعي التأميني لدى الأفراد وعدم الإهتمام بالجانب التسويقي لهذه الخدمات، بالإضافة لضعف السياسات الإستثمارية لشركات التأمين. كما تنبأت الدراسة بإحتمال تعرض شركتين للتأمين لخطر العسر المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة تحديث أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين المصرية.

الدراسات الأجنبية:

➤ الدراسة الأولى:

Rocco Esposito, Why Insurance Insolvency is Becoming a Problem, IRGLOBAL, 2023.

سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر التغيرات المناخية الأخيرة على نشاط شركات التأمين في و.م.أ، والتي تسببت في إعسار وإفلاس العديد من شركات التأمين الناشطة في هذه المناطق خاصة الساحلية منها، بسبب إرتفاع المطالبات، حيث أعلنت 15 شركة تأمين إفلاسها منذ عام 2020. كما أشارت الدراسة الى صعوبة حصول شركات التأمين في هذه المناطق التي تشهد هذا النوع من الكوارث الطبيعية على تغطيات من طرف

معيدي التأمين، كما أن جملة الإفلاسات التي شهدتها هذه المناطق أدت إلى قلة تواجد شركات التأمين بها لتغطية مختلف الأخطار ما أدى لإرتفاع أسعار مختلف التغطيات التأمينية.

➤ الدراسة الثانية:

Waweru Millicent Nejri, Determinants Of Insolvency In Selected Insurance Companies In Kenya. Masters of Arts in Project Planning and Management of University of Nairobi, 2014.

هدفت الدراسة إلى تقييم محددات إعسار وإفلاس شركات التأمين في كينيا. وشملت الدراسة جميع شركات التأمين المسجلة في سوقها والبالغ عددها 51 شركة، لتحديد العوامل المحتملة التي تساهم في إفلاسها وهذا على عينة حجمها 152 فردًا تم إختيارهم من مختلف شركات التأمين، من رؤساء تنفيذيين ومديري الموارد البشرية، ومديري الإكتتاب، ومديري التعويضات، ومديري المالية وتم جمع البيانات باستخدام الإستبيان وحُللت البيانات باستخدام برنامج SPSS، وكشفت نتائج الدراسة أن العوامل التي تُسهم في إعسار شركات التأمين المسجلة في كينيا هي نوع العقد التأمين بالإضافة لتكوين الإحتياطيات، سوء الإدارة، وكذا اللوائح التنظيمية لسوق التأمين الكيني. كما أوصت الدراسة بأن تستعين شركات التأمين بالمادة 125 من دستور جمهورية كينيا التي تشترط التنفيذ التدريجي لقاعدة تمثيل الجنسين الثلث لضمان تمثيل المرأة في شركات التأمين ليس فقط كمتطلب قانوني ولكن أيضًا لتحقيق التوازن في عملية صنع القرار.

➤ الدراسة الثالثة:

Craing Thorburn, On the Measurement of Solvency of Insurance Companies, Recent Developments that will Alter Methods Adopted In Emerging Markets, World Bank Policy Research Working Paper ,2004.

حيث تناولت الدراسة مناخ وبيئة عمل شركات التأمين وكذا الأزمات المالية ومدى تأثيرها عليها. وخلصت الدراسة الى أن تنظيم الملاءة المالية لشركات التأمين تتطلب من هيئات الإشراف عليها جمع وتحليل البيانات الازمة والمساعدة في تحديد حجم المخاطر وتبعاتها. كما أن تطبيق الركائز الثلاث لإطار الملاءة2 هي نفسها تحتاج للمرافقة والإشراف على تطبيقها وإنضباط تام في السوق وتعزيز عدد الإطارات المشرفين عليها وتفعيل دور المتخصصين للمساعدة في المهام الإشرافية. بالإضافة لمراجعة الإفصاح العام عن المعلومات المالية من قبل الشركات. كما أشارت الدراسة إلى أن الأسواق الناشئة والنامية لا تتمتع بالقوة الكاملة لتطبيق هذه الركائز الثالث.

➤ الدراسة الرابعة:

James G. Bohn, Brian Hall, The Costs of Insurance Company Failures, University of Chicago Press, 1998, (p. 139 - 166)

تناولت الدراسة الضغوطات التي تتعرض له صناديق الضمان الحكومية (أو صناديق الملاءة المالية) نتيجة موجة حالات الإعسار وإفلاس شركات تأمين الممتلكات والحوادث في الولايات المتحدة، حيث تتكفل هذه الصناديق بدفع مطالبات حاملي وثائق الشركات المفلسة، وتُعوّض أي عجز بين أصول الشركة المفلسة وتكلفة هذه المطالبات، والتي يُعتقد أن سببها ناجم عن خفض شركات تأمين المسؤولية للأسعار، كما أنه ومن بين الإنعكاسات السلبية لإفلاس شركات التأمين هو تحمل شركات التأمين الميسورة إخفاقات غيرها بدفع إشتراكات لصناديق الضمان الحكومية، في شكل من أشكال الضرائب لحماية حاملي وثائق التأمين في الشركات المفلسة. كما توصلت الدراسة إلى أن التكاليف التي تكبدها هذه الصناديق لحل حالات إفلاس شركات التأمين مرتفعة بشكل ملحوظ حوالي 100% من القيمة الدفترية للأصول في السنة التي سبقت إعلان إفلاس الشركة. ما يعني أن الشركات المفلسة تتحمل التزامات تعادل ضعف أصولها تقريباً عند إعلان إفلاسها. هذه التكاليف أعلى بثلاثة أضعاف من التكاليف التي تكبدها مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) ومؤسسة تأمين القروض الفيدرالية (FSLIC) في حل حالات إفلاس البنوك التجارية ومؤسسات الإدخار والقروض.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتقاطع دراستنا مع الدراسات السابقة في العديد من النقاط والتي تركز في معظمها حول البحث عن الأخطار المحيطة بنشاط شركات التأمين وبملاءتها والمسببة لإعسارها المالي. وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات هو تركيزها على تحليل أسباب وأبعاد العسر المالي في شركات التأمين على الأضرار، من خلال التركيز والبحث في كل من وظيفة الإكتتاب وإعادة التأمين والاستثمار لمعرفة خصوصية كل وظيفة على حده، واكتشاف مواطن ومصادر الخلل في كل منها والتي قد تصبح فيما بعد مصدر خطر وتهديد على أداء الوظيفة بحد ذاتها ومن ثم على باقي الوظائف، بالإضافة لتبعاتها وانعكاسها على الوضع العام لشركة التأمين والتي قد تؤدي بإعسارها، كما نبحت عن العلاقة التي تربط كل وظيفة بالأخرى. كما أن الدراسة شملت تحليل هذه الوظائف وإسقاطها على شركة ناشطة في سوق التأمين الجزائري.

منهج الدراسة:

للإمام أكثر بموضوع الدراسة وإجابة على مجمل الأسئلة الموضوعية وإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، سيتم في الشق النظري للدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بغرض الإمام بكل المفاهيم التي لها صلة بالموضوع من مفهوم للملاءة المالية وكذا العسر المالي، بالإضافة لعرض مفصل عن وظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا إعادة التأمين.

لنعرج بعدها في الشق التطبيقي من موضوعنا ومن خلال دراسة حالة والذي كان على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA، بغرض إسقاط ما تم تناوله نظريا حول وظيفة الإكتتاب والإستثمار وكذا إعادة التأمين على مستواها، وحساب أهم المؤشرات المساعدة على تقييم السياسة التي تنتهجها الشركة في كل وظيفة، وهذا بالطبع لن يتأتى إلا بالإستعانة بمختلف التقارير والقوائم المالية والمعطيات التي تجيب على تساؤلاتنا بالإضافة للمقابلة الشخصية مع إطارات الشركة.

ولإثراء الموضوع والإمام بجوانبه إستعنا بمجموعة لأبأس بها من المراجع التي لها صلة بالبحث كالكتب، الأبحاث، الرسائل العلمية، الدوريات والنشرات. التقارير المنشورة في المجلات والمواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

- يقتصر البحث على تأمينات الأضرار والمسؤوليات.
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2018-2023.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى الإدارة العامة للشركة الوطنية للتأمين SAA.

هيكل الدراسة:

تمت هيكلية البحث وتقسيمه كما يلي:

- الفصل الأول: مفاهيم عامة عن شركات التأمين وملاءتها المالية والذي نتناول فيه عموميات حول شركات التأمين وكذا نشاطها، بالإضافة لمعرفة كل من مفهومي العسر المالي، والملاءة المالية في هذه الشركات، لنسلط الضوء بعدها على مجمل المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

➤ الفصل الثاني: المخاطر المسببة للعسر المالي لشركات التأمين

تطرقنا فيه بشكل من التفصيل للوظائف الرئيسة لشركات التأمين من إكتتاب وإعادة التأمين وإستثمار، وكذا المخاطر المصاحبة لكل وظيفة والتي قد تؤدي بإعسارها، والسياسات التي يجب إتباعها تجنباً لذلك.

➤ الفصل الثالث: دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين SAA

هذا الفصل والذي خصص لدراسة نشاط الشركة الوطنية للتأمين من خلال تسليط الضوء على ما تنتهجه من سياسات ضمن وظائفها الرئيسة من إكتتاب وإعادة التأمين، وكذا معرفة مختلف الأوعية الإستثمارية التي تستغلها الشركة لتوظيف أموالها، لتتعرف على مواطن القوة والضعف لهذه السياسات.

صعوبات الدراسة:

كغيرها من الدراسات والتي لا تخلو من التحديات والصعوبات والعثرات سواء كانت على الصعيد الشخصي أو العملي نذكر منها:

➤ مرض ووفاة الوالد رحمة الله عليه، كان لها بالغ الأثر على سيرورة العمل؛

➤ قلة المراجع والتي تتناول متغيرات الدراسة بعمق؛

➤ أكبر صعوبة كانت في الشق التطبيقي للدراسة، بإعتبار الموضوع من الحساسية بمكان لدى شركات

التأمين، حيث يؤثر على سمعتها وصورتهما هذا من جهة. وسرية بعض المعلومات من جهة أخرى، كما أن البعض منها تم الحصول عليه بعد جهد جهيد. هذه العوائق لم تسمح بإجراء الدراسة كما تم التخطيط لها من قبل. وفي حدود المعلومات المحصل عليها وكذا مكان إجراء الدراسة تم إتمام العمل.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة عن شركات التأمين وملاءتها المالية

تمهيد:

إن أي مؤسسة وجدت لتزاول نشاطها وتستمر فيه ولم تنشأ لتتصفى وتزول، لكن قد يعترض نشاطها في بعض الأحيان جملة من المخاطر والعراقيل قد تهدد الهدف الذي أنشئت لأجله. وشركات التأمين كغيرها من المنشآت يمكن أن تمر بمراحل حرجة خلال مزاولتها لنشاطها، خاصة وأنها تتمتع بطابع خاص يميزها عن غيرها، وهو نابع من خصوصية الخدمة الأجلة التي تقدمها وهي الوعد بالتعويض في حال تحقق الأخطار التي قبلت تغطيتها، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال التحكم فيها ولا في تبعات الخسائر الناجمة عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنعكاس دورتها الإنتاجية حيث لا يتسنى لها معرفة مداخيلها إلا مستقبلا نظرا لطول آجال إلتزاماتها. ما جعل الإهتمام بصناعة التأمين وملاءة الشركات الناشطة بها أمرا غاية في الأهمية وذلك لتجنبيها ما أمكن جملة المخاطر التي يمكن أن تهدد بقاءها. ولعل من أبرزها مشكلة العسر المالي والتي تعد مرحلة لسلسلة وجملة من الإخفاقات المتتالية والمتراكمة.

وللتعرف أكثر على شركات التأمين وملاءتها المالية وكذا العسر المالي فيها، وضمن المبحث الأول من هذا هذا الفصل سنعرض عموميات حول شركات التأمين، لنسلط الضوء بعدها على مشكلة العسر المالي في المبحث الثاني، لنعرج بعدها لمعرفة الملاءة المالية لهذه الشركات ضمن مبحث ثالث. وأخيرا وفي المبحث الرابع نتطرق إلى الخطر في شركات التأمين.

المبحث الأول: عموميات حول شركات التأمين

للتعرف أكثر على شركات التأمين وكذا نشاطها، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل من ماهية شركات التأمين، التقسيمات المختلفة لها، وأخيرا هيئات الإشراف والرقابة على نشاط هذه الشركات.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

سنتناول في هذا المطلب كل من تعريف شركات التأمين وخصائصها، الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين، وأخيرا مصادر أموال هذه الشركات.

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها

أولا/ تعريف شركات التأمين

هناك عدة تعاريف لشركات التأمين نذكر أهمها:

➤ هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم وإستثمارها في أوجه مختلفة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن عنها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب¹.

➤ وتعرف على أنها نوع من المؤسسات المالية تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة تقدم خدمة تأمينية (منتجات تأمينية) لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم نظير هذه الخدمة لتعيد إستثمار هذه الأموال المجمعة (لتحقيق عوائد) بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر².

➤ تعتبر شركات التأمين جهة متخصصة في إدارة الخطر. وتتعهد في إطار إلزام تعاقدية بتحمل عبء المخاطر المنقولة لها مقابل الحصول على مبلغ يتناسب مع هذا العبء، وينظم هذه الإلتزامات والحقوق عقد يسمى عقد التأمين³.

➤ كما عرفت على أنها شركات تقوم بتقديم خدمة الوعد بالتعويض لجمهور عملائها في حال تحقق الأخطار المؤمن عليها، ويترجم هذا الوعد من خلال عقد يجمع بين الطرفين. وتكون هذه الخدمة بطرق مختلفة (تعويضات مالية، تعويضات عينية، الدفع للمستفيد في حال عقد التأمين على الحياة...)⁴.

¹ - أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1999، ص86، بتصرف.

² - سليمان الجيوسي، محمد الطائي، تسويق الخدمات المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2010، ص 72.

³ - أسامة عزمي سالم، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص69.

⁴ - Philippe Trainar, Patrick Thourot, Gestion de l'entreprise d'assurance, 2^{ème} édition, Dunod, France, 2017, p2.

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن القول أن شركات التأمين هي مؤسسات خدمية وكذا مؤسسات وساطة مالية. فهي تقوم بتغطية مجموع المخاطر التي قبلت تحمل أعبائها من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه لها نظير هذه الخدمة. فهي بذلك تقدم وتضمن لهم الحماية من تبعات الخسائر المحققة من هذه المخاطر في حال وقوعها حسب ما هو متفق عليه ضمن عقد يجمع الطرفين ينظم الحقوق والإلتزامات بينهما. كما أنها تقوم بإستثمار مجموع الأقساط المحصلة في أوجه إستثمارية مختلفة بهدف مواجهة إلتزاماتها المستقبلية إتجاه حملة الوثائق، وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

ثانيا/ خصائص ومميزات شركات التأمين:

تتمتع شركات التأمين بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات نذكر منها:

- خصوصية نشاط شركات التأمين والمتمثل في تقديم خدمة آجلة غير ملموسة، لذا فإن النصوص والتشريعات الحكومية تنظم عمل هذه المؤسسات بفرض حد أدنى من رأسمال والإحتياطيات وهذا ضمانا لحقوق المستأمنين ومنح هذه الشركات متانة مالية¹؛
- تعد من أهم الأوعية الإدخارية لتراكم كم هائل من الأموال في شكل مخصصات، لذا فهي تقوم بإستثمارها من أجل مواجهة المطالبات في أي وقت وتحقيق ربح من ذلك. كما أن هذه الإستثمارات تكون على ضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة للأوعية الواجب الإستثمار فيها أو بالنسب المحددة لكل نوع²؛
- إنعكاس دورة إنتاجها، وهذا نظرا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين حيث يصعب تحديد نتيجة النشاط التأميني بدقة، فبعض العقود مثل وثائق التأمين على الحياة تمتد لفترات زمنية طويلة وبالتالي هناك أنواع من المصاريف لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا في نهاية مدة العقد. ما يجعل الأرباح التي تحققها شركات التأمين تعتبر تقديرية بعكس المنشآت الصناعية والتجارية التي تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة؛
- تسعير منتجات التأمين لا يخضع لقانون العرض والطلب، وإنما يعتمد على خبرة الماضي وعلى أسس وقواعد رياضية وإكتوارية، بالإضافة لإستقرار المستقبل من أجل التقدير السليم للأسعار المناسبة لهذه الخدمة؛

¹- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 60-61 بتصرف.

²- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 7-8.

➤ الحاجة لتقنين متخصصين في تقدير الخسائر من أجل التحديد الدقيق لمقدار التعويض المناسب للخسائر المحققة، بالإضافة لمتخصصين في مجال الإعلان والإشهار للتعريف بمنتجاتها نظراً للخدمة الأجلة التي تقدمها (الوعد بالتعويض في حال وقوع الخطر المؤمن منه).

الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين

حتى تتمكن شركات التأمين من ممارسة نشاطها التأميني على أكمل وجه، وجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط، ويمكن إجمال أهم القواسم المشتركة والشروط التي يجب توفرها في شركات التأمين فيما يلي:¹

- الإعتقاد: يجب أن تتحصل شركات التأمين على إذن قانوني لممارسة عملها وتحمل تبعاته؛
- رأس المال: يشترط في شركات التأمين ألا يقل رأس مالها عن حد معين، وهذا الأخير يختلف من بلد لآخر وتبعاً لنوع وحجم التأمين الذي تقوم به؛
- السجلات والدفاتر: يشترط على شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط؛
- استثمار الأقساط: تعتبر شركات التأمين وعاء إداري كبير كونها تقوم بتجميع مبالغ معتبرة، والتي تكون معظمها من الأقساط المحصل عليها من المؤمن لهم، لذا وجب عليها توظيفها في أوجه استثمارية مختلفة؛
- الإلتزام إتجاه المؤمن لهم: تلتزم شركات التأمين بدفع جميع المستحقات العينية والنقدية المترتبة عليها عند حلول آجال الإستحقاق أو تحقق المخاطر المؤمن منها وفق ما اتفق عليه ضمن عقد التأمين؛
- الوديعة: هي عبارة عن مبلغ يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة، حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركات التأمين عن دفع التعويض المستحق.

من خلال الشروط السالفة الذكر والتي يجب توافرها في شركات التأمين، ما هي إلا دليل على سعي الحكومات لتنظيم هذه الصناعة وأسواقها وجعل هذه الشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا لن يتأتى مالم تتمتع هذه الشركات بملاءة مالية جيدة.

¹ - علي المشاقبة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، الأردن، 2003، ص 79-80.

الفرع الثالث: مصادر أموال شركات التأمين

تتعدد مصادر أموال شركات التأمين كما يلي:

أولا/ أموال وحقوق المساهمين:

تسمى بحقوق الملكية (الأموال الخاصة)، وتمثل في:¹

➤ رأس المال المدفوع: يتمثل في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب به، ويجب الإفصاح عن الجزء الغير مدفوع منه سواء كان أقساطا لم تستحق بعد أو مبالغ غير مسددة نتيجة تأخر المساهمين في سدادها في مواعيدها المحددة؛

➤ الإحتياطيات: ويتم تشكيلها من الأرباح إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث؛

➤ الأرباح المحتجزة: تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية والذي يرحل للسنة المالية التالية.

تعتبر أموال وحقوق المساهمين هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، إلا أن هذه الأموال تمثل نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجه للإستثمار في شركات التأمين. ثانيا/ حقوق حملة الوثائق:

والمقصود بها جملة المخصصات التقنية التي يتم تشكيلها من الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين بهدف مواجهة إلتزامات الشركة المستقبلية، وهذا النوع من المخصصات تنفرد به شركات التأمين وإعادة التأمين عن غيرها من الشركات لخصوصية نشاطها. وتنقسم هذه الحقوق إلى مجموعتين وذلك حسب نوع الوثائق التأمينية المكتتب بها وهي:²

➤ حقوق حملة وثائق التأمين على الأشخاص: وهي المخصصات التقنية الواجب تكوينها لهذا النوع من العمليات، ويعتبر المخصص الرياضي أهم مصدر أموال تأمينات الأشخاص على الاطلاق، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات، وتزداد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمين على الحياة.

¹- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 120.

²- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 357-363 بتصرف.

➤ أموال التأمينات العامة (التأمين على الأضرار): وتتمثل في المخصصات التالية:

- مخصص الأخطار السارية: نتيجة لتزامن إصدار بعض عقود التأمين مع تاريخ إقفال الدورة ما يعني أن جزء من الأقساط لا يُعد مكتسبا خلال الدورة الحالية، لذا يتم تكوين هذا المخصص من المبالغ المحتجزة من الأقساط المدفوعة مقدما عند الإكتتاب في وثائق التأمين. وهذا من أجل تغطية المخاطر المحتملة الوقوع مستقبلا عن إصدارات هذا العام خلال الدورة التالية.
- مخصص التعويضات قيد التسديد: ويتكون من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكنها لم تسوى ولم تسدد بعد، بل سيتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية، وهذه الأموال تراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة، وتتحول إلى إستثمارات طويلة الأجل.
- مخصص التقلبات العكسية: يُكون هذا المخصص سنويا من النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات مستقبلية غير متوقعة، نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمين على الأضرار على حدا، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد إلزامات شركات التأمين تجاههم في السنوات ذات الكوارث.

ثالثا/ الأموال المستحقة للغير:

ويطلق عليها المخصصات الأخرى الغير تقنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة وتسمى كذلك الأموال الغير مرتبطة بالنشاط التأميني، وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء، والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين والأرباح القابلة للتوزيع، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجمعة لدى شركة التأمين¹.

وعموما فإن مصادر أموال شركات التأمين تتعدد من أموال وحقوق المساهمين إلى أموال وحقوق حملة الوثائق بالإضافة إلى أموال أخرى غير مرتبطة بالنشاط التأميني، إلا أن أموال المجموعة الثانية والمتمثلة في مختلف المخصصات التقنية تمثل حصة الأسد من مجموع هذه الأموال، ما يحتم على شركات التأمين توظيفها في أوجه إستثمارية مختلفة والرقابة عليها لأنها تعتبر ملك لحملة وثائق التأمين.

¹- عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص367.

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين ووظائفها

هناك عدة أنواع من شركات التأمين وذلك حسب معيار التقسيم الذي أُعتمد عليه لذلك الغرض، كما أنها تقوم بجملة من الوظائف لتتمكن من تقديم خدماتها وسنعرضها فيما يلي.

الفرع الأول: تصنيف شركات التأمين

هناك عدة معايير يتم الإحتكام لها لتصنيف شركات التأمين، وأهمها على الإطلاق التصنيف حسب الشكل القانوني، وحسب الخطر المؤمن منه، والتي نوضحها فيما يلي:

أولا/ التصنيف حسب الشكل القانوني:

حسب هذا التقسيم فإن شركات التأمين تصنف إلى:

1/ شركات المساهمة:

وهو الشكل السائد والصورة الأكثر إنتشارا لشركات التأمين والأنسب لنشاطها، حيث يتقاسم حملة الأسهم فيها الأرباح ويتحملون مع بعض الخسارة، وتُسير من طرف مجلس إدارة والذي يُكَلَّف بانتخاب الرئيس المدير العام، كما لا بد عليها من حيازة حد أدنى من رأس مال لمزاولة نشاطها، وهي تمارس مختلف الفروع التأمينية حسب مبدأ التخصص، كما تعتمد على الوسطاء (وكلاء عامين وسماسرة) في توزيع منتجاتها¹.

2/ التعاونيات (التعاضديات):

والهدف من إنشاءها هو تعاوني وليس ربحي، حيث توفر التغطية التأمينية بأقل تكلفة ممكنة. عن بعض الأخطار ذات الطبيعة الخاصة كالتأمين على المحاصيل الزراعية، نفوق الماشية. والقانون الأساسي لهذه التعاضديات لا بد أن يحدد الهدف من هذه التعاونيات وكذا شروط الإنخراط فيها بالإضافة لنوع الإشتراكات (متغيرة أو ثابتة)².

3/ التأمين الحكومي:

تتدخل الدولة كمؤمن لبعض المخاطر والتي عادت ما ترفض شركات التأمين تغطيتها رغم أهميتها نظرا لجسامة خسائرها أو أنها تقبل تغطيتها بسعر مرتفع كالتأمين على الكوارث الطبيعية، حيث يكون الهدف من هذا التدخل ضمان الحماية لأفراد المجتمع أو فئات معينة منهم، وليس الغاية هو الربح. كما أن لها الحق في فرض (إجبارية) بعض الأنواع التأمينية، وتتولى هي إدارة هذا النوع من المخاطر أو تكلف بها إحدى

¹ - François Couilbault et Constant Eliashberg, Les Grandes Principes de l'Assurance, Edition l'Argus, 9^{ème} édition, France, 2009, p122-123.

² - إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 74، بتصرف.

هياتها العامة لمزاولة ذلك كهيئات التأمين الإجتماعية، كما يمكن إسنادها لشركات التأمين التجارية نيابة عنها ولحسابها كالتأمين الاجباري على المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات¹.

4/ صناديق التأمين الخاصة (الإعانات):

وتضم هذه الصناديق مجموعة من الأفراد تربطهم صلة معينة، مهنة أو عمل أو أي صلة إجتماعية، حيث يتم الإتفاق بينهم لتكوين هذا الصندوق لتغطية خطر معين وغالبا تكون عمليات التأمين على الأشخاص، حيث يتم جمع الاشتراكات من الأعضاء بصفة دورية (شهريا أو سنويا) والتي من خلالها يتم ضمان التغطية التأمينية لمشتري الصندوق، كالتأمين على المرض، البطالة، الولادة وغيرها. كما يتم إستثمار مجموع هذه الاشتراكات لصالحهم².

ثانيا/ التصنيف العملي لشركات التأمين

يعتبر من أهم التقسيمات حيث يضم المجال الذي يبنى عليه عمل شركات التأمين ويكون محور التقسيم نوع الخطر المؤمن منه، فتقسم إلى تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص.

1/ شركات التأمين على الأضرار:

وتسمى كذلك بالتأمينات العامة، وتُقسم بدورها الى:³

➤ تأمين الممتلكات: أي تأمين الفرد من المخاطر التي قد تصيب ممتلكاته وتؤدي لتلفها وهلاكها، كالتأمين من الحريق، وكذا التأمين البحري، التأمين من السرقة بالإضافة إلى تأمين المحاصيل الزراعية من التقلبات الطبيعية وغيرها.

➤ تأمين المسؤولية المدنية: وهي تأمين المؤمن له من رجوع الغير عليه بالمسؤولية نتيجة قيامه بخطأ ما يؤدي إلى إصابتهم وإلحاق الضرر بهم، وهنا تحل شركة التأمين محل المؤمن له في دفع قيمة التعويض للغير. ومن أمثلة ذلك تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمقاولين، تأمين المسؤولية المدنية لرب العمل تجاه مستخدميه، تأمين مسؤولية سياقة وسائل النقل.

¹ - سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والاسس والنظريات، دار الراهية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 102، بتصرف.

² - محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 275، بتصرف.

³ - عبد العزيز فهد هيكال، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص 64.

2/ شركات التأمين على الأشخاص:

في هذا النوع يكون الخطر المؤمن منه من قبل هذه الشركات يتعلق بالمؤمن له، حيث يقوم هذا الأخير بتأمين نفسه من المخاطر التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل مثل التأمين على الحياة، التأمين من المرض، تأمينات الحوادث الشخصية، التأمين من البطالة.

الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين

كي تتمكن شركات التأمين من توفير الخدمة والمنتج التأميني بما يناسب جمهور مؤمنها، وكذا ضمان إستمرارية هذه الخدمة فهي تقوم بجملة من الوظائف المتكاملة من أجل ذلك وهي:

1- وظيفة التسعير:

حيث يتم على مستواها تحديد الأقساط الواجبة الدفع عن كل المخاطر المضمونة بموجب عقود التأمين التي تتولى الشركة الإكتتاب بها، والتي تضمن التغطية المثلى للخطر وكذا تحقيق هامش ربح للشركة بالإضافة لضمان مركز تنافسي لها في السوق. ولتحقيق ذلك يراعى في التسعير مجموعة من المعايير والأسس التي على أساسها يحدد مبلغ القسط، كدرجة وإحتمال تحقق الخطر وكذا الظروف المحيطة بالشيء موضوع التأمين، مبلغ التأمين، بالإضافة لعوائد الإستثمارات. ويتولى هذه المهمة شخص متخصص في ذلك هو الإكتواري بحكم معرفته بعلم الرياضيات والإحصاء وتطبيقاتها في العلوم المالية والإقتصادية. إنطلاقاً من جملة المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها لهذا الغرض.

2- وظيفة الإكتتاب:

تعد الوظيفة الإكتتابية محور العملية التأمينية والوظيفة الرئيسة لشركات التأمين والتي من أجلها أنشأت. حيث يتم من خلالها إصدار مختلف الوثائق التأمينية للفروع التي إختارت الشركة الإكتتاب فيها. ويكون ذلك ضمن سياسة إكتتابية واضحة المعالم. بما يتماشى وأهداف الشركة.

3- وظيفة الإنتاج:

وهي الوظيفة المسؤولة عن بيع الخدمة التأمينية والتسويق لها عبر مختلف القنوات كالوكلاء والسماسرة والبنوك، من أجل زيادة عدد مكتبي الشركة بما يكفل بقاء الشركة وإستمرارها في أداء هذه الخدمة. كما تبحث هذه الوظيفة في رغبات وإحتياجات عملائها لهندسة منتجات تتواءم مع متطلباتهم. وتدريب وتأهيل الإطارات القائمين على هذه الوظيفة.

4- وظيفة تسوية المطالبات:

وهي مخولة بدفع مبالغ التأمين أو التعويضات عن الخسائر في حال تحقق المخاطر المؤمن عليها للمؤمن لهم، حيث وبعد دراسة هذه المطالبات يتم تحديد المبلغ المستحق الدفع. ويراعى في عملية التسوية التحقق من صحة المطالبة من خلال التحري عن وقوعها وأنها مضمونة بموجب وثيقة التأمين المصدرة من الشركة تجنباً لحالات الغش والخداع. وبعد التأكد من صحتها يجب مراعاة التعجيل بدفع المطالبة لمستحقيها حفاظاً على سمعة وصورة الشركة، كما يمكن للشركة تقديم المساعدة للمؤمن لهم لكسب ولائهم¹.

5- إعادة التأمين

تعد هذه الوظيفة مهمة جداً في صناعة التأمين حيث تلعب شركات إعادة نفس الدور الذي تلعبه شركات التأمين المباشر مع مؤمنها حيث تعتبر أسواق خلفية لها، حيث تحيل شركة التأمين كل أو جزء من الأخطار التي قبلت تغطيتها بموجب عقود التأمين الأصلية لمعيدي التأمين الذين يتقاسمون معها مسؤولية وتبعات هذه المخاطر.

6- الإستثمار:

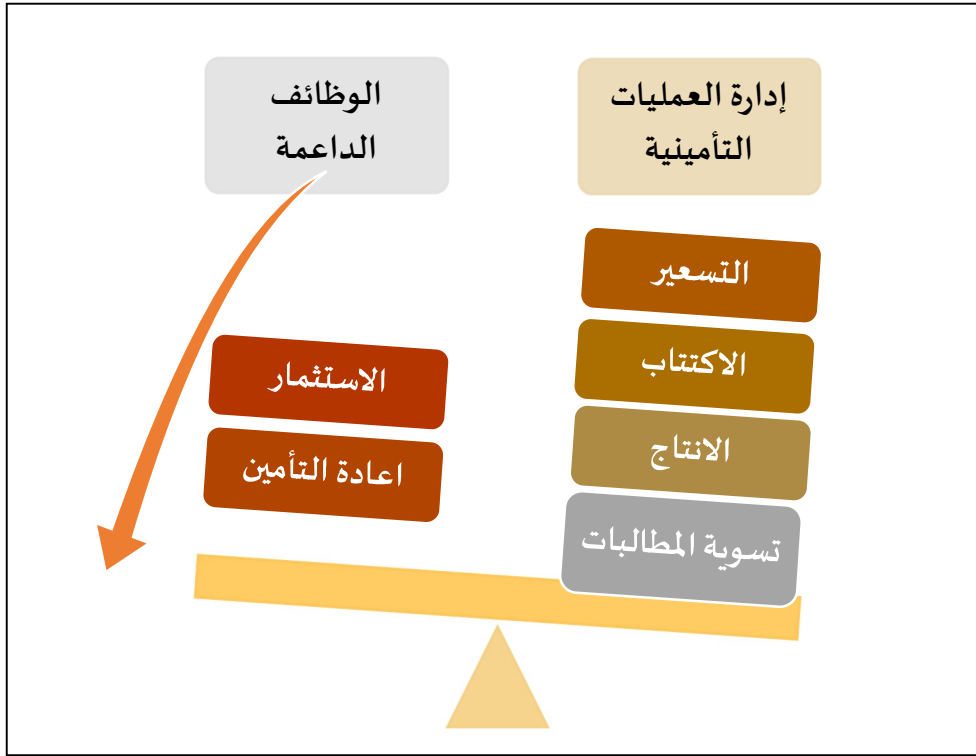
تقوم شركات التأمين وبحكم إنعكاس دورتها الإكتتابية بإستثمار الكتلة المالية المعتبرة المتجمعة على مستواها في أوجه إستثمارية مختلفة تتناسب وطبيعة إلتزاماتها، وتحقيقاً لعوائد مجزية عن ذلك، تساهم في تدعيم المركز المالي للشركة وتصحيح الإنحرافات الممكن تسجيلها على مستوى نشاطها الإكتتابي.

من خلال عرض الوظائف المختلفة لشركات التأمين والتي تتفرق بين الوظائف التي تدخل ضمن العملية التأمينية بشكل مباشر من تسعير وإكتتاب وإنتاج وتسوية للمطالبات، حيث تعد وظيفة الإكتتاب محور ولب هذه العملية، وبين الوظائف التي يمكن أن نعتبرها ركائز لهذه العملية التأمينية. من خلال وظيفتي الإستثمار وإعادة التأمين والتي تعتبر وظائف داعمة لها، ما يعني أن إختلال هذه الوظائف سيؤدي إلى إنحراف الشركة عن أداء دورها بشكل صحيح. وسنعرض أهم هذه الوظائف بشكل من التفصيل في فصل لاحق.

والشكل الموالي يبين مختلف هذه الوظائف:

¹ - أسامة عزمي سالم، مرجع سابق، ص 162، بتصريف.

الشكل رقم (01): وظائف شركات التأمين



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: الإشراف والرقابة على نشاط شركات التأمين

تفرض طبيعة الشركات والهيئات العاملة في مجال التأمين ودورها في الإقتصاد الوطني ضرورة وجود نوع من الإشراف والرقابة على نشاطها. وترجع حتمية ذلك إلى أهمية حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من التأمين، وكذا ضرورة ضمان إستمرارية نشاط شركات وهيئات التأمين والمحافظة على قوة مركزها المالي، لضمان وفاء هذه الشركات والهيئات بالتزاماتها عند تحقق الخطر المؤمن منه.

الفرع الأول: ماهية الإشراف والرقابة

يخضع النشاط التأميني في الوقت الحاضر للإشراف والرقابة في معظم بلدان العالم، ويتعاضد دوره كلما زاد إنفتاح السوق على صناعة التأمين، ولم تظهر أجهزة الإشراف والرقابة بشكل منظم إلا خلال القرنين الأخيرين.

ويقصد بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين، مجموعة الأنظمة والقوانين واللوائح التي تضعها الحكومات بهدف تنظيم وتنسيق العمل في السوق التأميني، والمحافظة على حقوق المتعاملين فيه وتحديد أبعاده ومعامله. وقد تتباين هذه الأبعاد بتباين النظم المتبعة في عملية الإشراف ذاتها¹.

ويمكن تلخيص ماهية هذه النظم كما يلي:²

أولاً/ نظام الإشراف:

حيث يلزم شركات التأمين بنشر النتائج والحسابات الختامية والقوائم المالية لها، كي تتمكن الجهات الرقابية والأطراف ذات الصلة من معرفة المركز المالي لهذه الشركات ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وإيضاح الأمور لحملة الوثائق. ويعتبر هذا النظام أبسط النظم وأقلها تدخلا من طرف الدولة كما أنه يمنح شركات التأمين حرية أداء وتنظيم أعمالها. وما يعاب عليه أنه يُظهر ضعف المركز المالي للشركة بشكل متأخر.

ثانياً/ نظام القواعد القياسية: (نظام الشروط المعيارية):

حيث يتم سن قواعد ثابتة تلزم شركات التأمين من تاريخ إنشائها وحتى خلال مزاولة نشاطها بإحترامها وتكون الدولة المشرف الرسمي على تنفيذ تلك القواعد دون تدخل مادي. ما يعاب عليه أن هذه القواعد على كثرتها أو قلتها لا تضمن سلامة المركز المالي للشركات، وكذا ضمان وفائها بالتزاماتها المستقبلية.

ثالثاً/ نظام الإشراف المادي:

وهو مطبق في معظم دول العالم حيث أن الدولة هي المشرف العام على شركات التأمين من تاريخ إنشائها وخلال مزاولتها لنشاطها، حيث أن هيئات الإشراف والرقابة على القطاع ومن خلال الخبراء والمختصين لها كامل الصلاحية لأداء الدور المنوط بها، حيث يتعدى دورها التأكد من تنفيذ القواعد الموضوعية كما في النظام السابق، بل يمتد ليشمل أسس تسيير هذه الشركات في تنفيذ هذه القواعد، بالإضافة للرقابة الدورية لها من طرف مختصين، كما لها صلاحية سحب ترخيص مزاولة النشاط التأميني. كما يمكنها تصفية الشركات تصفية إجبارية. وما يعاب على هذا النظام التدخل المبالغ فيه أحيانا من طرف هذه الأجهزة، ما قد يعرقل تقدم نشاط الشركات وعرقلة المنافسة في سوق التأمين. ما يستوجب على هذه الهيئات ممارسة نوع من المرونة لتحقيق أهدافها بما لا يضر بمصالح شركات التأمين وكذا حملة الوثائق والصالح العام.

¹ - أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، أهمية الإشراف والرقابة على سوق التأمين السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996، ص.3.

² - طارق قندوز، الخطر والتأمين مدخل أجهزة الإشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص.164، بتصرف.

الفرع الثاني: أهداف الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

تصب مجمل أهداف بسط الرقابة على قطاع التأمين إلى حماية جميع الأطراف الفاعلة فيه وكذا تحقيق التأمين لدوره على مستوى الإقتصاد الوطني وذلك على النحو التالي:¹

1- الحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين:

كما هو معلوم أن دورة إنتاج شركات التأمين معكوسة، أي أن سعر البيع يحدد قبل معرفة سعر التكلفة، كما أن التكلفة الحقيقية لخدمة التأمين لا تعرف إلا لاحقا، ما جعل الحكومات تتدخل في صناعة التأمين لتحديد حد أدنى لرأس المال والإشراف على الأسعار، ووضع شروط العقد وتحديد معدلات تكوين المخصصات التقنية ضمانا لسلامة الغطاء التأميني، وحفاظا على تواجد ملاءة مالية للوفاء بحقوق حملة الوثائق.

2 – تنظيم المنافسة في سوق التأمين:

والمقصود بها مراقبة عمليات إبرام عقود التأمين من خلال مراقبة أسس حساب الأقساط وشروط وثائق التأمين، بما لا يؤدي إلى المغالاة في تحديد الأقساط أو التعسف في تحديد الشروط وتجنبنا للمنافسة الغير مشروعة بين المؤمنين وتجنب الإحتكار. إذ أن المنافسة الغير مقيدة قد تؤدي إلى خفض الأسعار عن ما يجب عليه، وهذا ما يؤدي إلى إفلاس الشركات وضياع حقوق المستأمنين، أو أن ترتفع الأسعار أكثر مما يجب، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالمؤمن لهم وبالتالي تحميلهم أعباء تفوق طاقتهم المالية.

3- تحديد الحد الأدنى لرأسمال:

والهدف من ذلك ضمان مزاولة هذه الصناعة والقدرة على تحقيق سلامة المركز المالي للشركة، وبالتالي تدعيم القدرة المالية لها لمقابلة الإلتزامات المستقبلية لها.

4 - تقنين إستثمارات شركات التأمين:

نظرا لتجمع كتلة مالية معتبرة لدى شركات التأمين والتي تعود في معظمها لحملة الوثائق التأمينية والتي يجب أن توجه وتوظف في مجالات إستثمارية مضمونة لتحقيق عائد مناسب، وهذا لخدمة الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الهيئات التأمينية. لذا وجب على شركات التأمين مراعاة سلامة سياستها الإستثمارية وضبط التسيير المالي على مستواها.

¹- زيد منير عبودي، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 91-94، بتصرف.

5- تحديد الأشخاص المؤهلين لمزاولة النشاط:

والمقصود بذلك توفر الأهلية اللازمة لمزاولة هذه الصناعة المتخصصة، التي تتطلب أشخاصاً متمرسين وعلى جانب من الكفاءة والخبرة التأمينية المتخصصة.

6 - الرقابة المستمرة:

ضعف الوعي التأميني لدى جمهور المؤمنين الذي يمكنهم من معرفة الوضع المالي لشركات التأمين، وكذا الفهم الكافي لمختلف التغطيات الممنوحة من طرف هذه الشركات، أوجد الحاجة للفحص والمراقبة الدورية على نشاط هذه الشركات للتأكد من سلامة مراكزها المالية، وخلق الإستقرار الذي يكفل إستمرارية السوق التأميني.

بالإضافة للأهداف السابقة الذكر وللأهمية البالغة لهذه الصناعة على المستوى المحلي والدولي فقد أقر الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAS، مجموعة من المعايير لنظم الإشراف والرقابة على مستوى العالم، وذلك من خلال إقرار 28 معياراً لتنظيم أسواق التأمين للدول الأعضاء بالمنظمة، والتي يقاس على أساسها مدى توافق تشريعات الدولة مع هذه المتطلبات والمعايير العالمية. ومما تضمنته هذه المعايير¹:

- الهيكل التنظيمي والشروط الواجب توافرها في هيئات الإشراف والرقابة، والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين الهيئات الرقابية على مستوى العالم؛
- إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق وأيضاً الإفصاح والشفافية وملاءمة الأشخاص. بالإضافة إلى أسس تنظيم الشركات وإدارتها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- أسس الرقابة الداخلية لشركات التأمين وإعادة التأمين، فضلاً عن إعداد التقارير المالية والإحصائية وإجراءات الفحص والتفتيش الميداني، بالإضافة إلى أصول والتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين والتغييرات في ملكيتها وتضم المعايير أيضاً إجراءات تصفية الشركات؛
- مدى كفاية نظم العقوبات المفروضة بموجب القانون، وكذا الإجراءات التصحيحية التي تقوم الجهات الرقابية بوضعها لتصحيح مسار السوق؛
- أسس ومتطلبات قياس كفاية رأس المال، فضلاً عن المعايير المنظمة للإستثمارات وكيفية التعامل مع المشتقات والبنود التي تقع خارج الميزانية العمومية؛
- التشريعات المنظمة لأعمال الوسطاء وحماية العملاء، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل عمليات الإرهاب، مكافحة الإحتيال والغش التأميني.

¹ - طارق قندوز، مرجع سابق، ص 173-174.

الفرع الثالث: هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الجزائر:

هناك العديد من الهيئات التي تقوم بالإشراف والرقابة على شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري للتأمين، بهدف ضمان نشاط هذه الشركات وكذا حماية لحقوق المؤمن لهم وتنظيم سوق التأمين وهي:

1/ مديرية التأمينات (DASS):

تعد الهيئة المكلفة بضمان رقابة الدولة على قطاع التأمين، وهي تابعة للمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية حيث تم إنشاؤها عند إعادة تنظيم وزارة المالية في فيفري 1995، وهذا بموجب المادة 209 من الأمر 07-95 وتتكون هذه المديرية بدورها من ثلاث مديريات فرعية تضطلع كل منها بمجموعة من المهام كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المديريات الفرعية لمديرية التأمينات

مديرية التأمينات		
المديرية الفرعية للمراقبة	المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل	المديرية الفرعية للتنظيم
-السهر على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين؛ -القيام بعمليات الرقابة والتحقيق في الميدان، حول العمليات المحاسبية والمالية للشركات والتعاونيات ووسطاء التأمين وإعادة التأمين؛ -تلخيص تقارير المهام والمحاضر وإرسالها للهيئات المعنية؛ متابعة تسيير مختلف صناديق التعويضات.	-القيام بمركزة وتوحيد وتلخيص وتحليل العمليات المحاسبية والمالية لقطاع التأمين وإعادة التأمين؛ -إعداد التقديرات حول آفاق تطوير نشاط قطاع التأمين؛ -دراسة وتقديم التدابير الضرورية لتنفيذ الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمقاييس تسعير المخاطر.	-دراسة الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين، وبصفة عامة كل وثيقة موجهة للتوزيع على الجمهور؛ -تسيير المنازعات في مجال التأمين؛ -دراسة ملفات طلبات اعتماد الشركات التأمين، والتعاونيات ووسطاء التأمين، وإعادة التأمين.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: المرسوم التنفيذي رقم 07-364 والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، 2007، ص 15.

2 / لجنة الإشراف على التأمينات (CSA):

أُستحدثت هذه الهيئة بموجب المادة 209 من القانون 04-06 المعدل والمتمم للأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات، حيث تعد الأداة الرقابية للدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين، وتعمل بصفتها هيئة ضبط

وإشراف من خلال الهيكل المكلف بالتأمينات بوزارة المالية (المديرية العامة للخزينة/ مديرية التأمينات) وتهدف الى¹:

- السهر على إحترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، من خلال متابعة قدرة وملاءة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها إتجاههم؛
- ترقية السوق الوطنية للتأمينات وتطهيرها قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛
- التحقق من المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال المستخدمة في تأسيس أو زيادة رأس مال شركات التأمين و/أو إعادة التأمين.

3/ المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

تأسس المجلس الوطني للتأمين في 25 جانفي 1995 بموجب المرسوم رقم 95-07، وهو الهيئة الاستشارية للحكومة في جميع المسائل المتعلقة بوضع وتنظيم وتطوير أنشطة التأمين وإعادة التأمين. حيث يُعدّ مركزاً لتصميم وتنفيذ الدراسات التقنية للقطاع، ويلبي احتياجاته في مجال دراسة تنظيم السوق، وتصميم آليات الوقاية، وتنسيق جهود التقييس والتطوير، وتسعير التغطيات الإلزامية، وغير ذلك ويرأسه وزير المالية. ويعقد المجلس إجتماعاته في جمعيات تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية بقطاع التأمين، من شركات التأمين ووسطاء وكذا الجهات الحكومية والقانونية وغيرهم حيث يُعدّ منبراً للتشاور بينهم، ويضم تشكيلة من اللجان الدائمة (لجنة تطوير السوق وتنظيمه، لجنة قانونية، لجنة المعلومات والإحصاءات، لجنة الاعتماد). كما يبدي المجلس رأيه بشأن جميع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط التأمين. خاصة ما تعلق بطلبات ترخيص شركات التأمين والوسطاء².

4/ الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR):

وهو جمعية مهنية تأسست في 22 فيفري 1994، ويضم شركات التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة إلى فروع الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطها في الجزائر ويهتم بمصالح وانشعالات المؤمنين فقط، حيث يسعى الى ترقية وتطوير قطاع التأمين وكذا تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين بالإضافة الى تحسين مستوى العاملين في القطاع وترسيخ أخلاقيات المهنة³.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 08-113 المتعلق بمهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، 13 أفريل 2008، ص4.

² - Conseil National Des Assurances : études, Concertation et projets, sur le site : <https://cna.dz/acteurs/cna/>, consulté le 21/01/2022.

³ - Présentation de de l'UAR , sur le site : <https://uar.dz/>, consulté le 25/01/2022.

5/ الهيئة المركزية للأخطار: (CR)

وهذه الهيئة تابعة لمديرية التأمينات لوزارة المالية وتقوم بمهمة جمع المعلومات المتعلقة بكل عقود التأمين على الأضرار المكتتبه على مستوى كل شركات التأمين المعتمدة في السوق الجزائري، وذلك بهدف إبلاغ الشركات عن حالات تعدد التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر، كما أن شركات التأمين ملزمة بإخطار الهيئة عن كل العقود التي تصدرها.

6/ المكتب المتخصص بالتعريف في مجال التأمين: (BST)

يقوم هذا المكتب بإعداد مشاريع التعريفات وتحيين تعريفات التأمينات المعمول بها، ويقوم بإخطار شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بجميع المعلومات اللازمة بالتعريف، كما يمكن أن يقترح المكتب في ما يخص التأمين الالزامي تعريفات أو مقاييس للتعريف، وبالنسبة للتأمين الاختياري يمكن أن يقترح تعريفات مرجعية، كما يتم إستشارة هذا المكتب من طرف إدارة مراقبة التأمينات في كل المسائل المرتبطة بتعريف عمليات التأمين وكذا أي نزاع ناجم عن تطبيق أو تأويل التعريفات أو مقاييسها¹.

7/ صندوق ضمان المؤمن لهم: (FGAS)

تتمثل مهمة هذا الصندوق في ضمان تغطية كل أو جزء من الديون الناشئة عن عقود التأمين لشركات التأمين المعسرة، وهذا لصالح حاملي وثائق التأمين، في الحالات التي تكون فيها أصول الشركة غير كافية وكذا في حدود الموارد المتاحة للصندوق. حيث أن موارد الصندوق عبارة عن اشتراك سنوي لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية الناشطة في الجزائر في حدود 1% من الأقساط الصادرة الصافية من الالغاءات وكذا حصائل توظيف الأموال².

8/ صندوق ضمان السيارات: (FGA)

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 103 وهو تحت وصاية وزارة المالية، حيث يتولى هذا الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات الممنوحة لضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك، وهذا في حالة ما إذا كان المسؤول عن الأضرار مجهولا أو مسقوفا عنه الضمان، أو كانت تغطيته غير كافية أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئيا أو كليا³.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المتعلق بتحديد تشكيل الجهاز المتخصص بتعريف التأمينات وتنظيم سيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16 أوت 2009، ص 9.

² - المرسوم التنفيذي رقم 09-111 المتعلق بتحديد كيفية تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية، العدد 21، 8 أفريل 2009، ص 7.

³ - تعريف ومهام صندوق ضمان السيارات، على الموقع: <https://www.fga.dz>، تم الاطلاع 30/01/2022.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعسر المالي

يعد العسر المالي من أهم المعوقات التي تهدد نشاط شركات التأمين، للتزايد المستمر في معدل تكرار وشدة هذا الخطر، فخلال تسعينيات القرن الماضي تعرضت الكثير من شركات التأمين عبر العالم لهذه المشكلة، والتي أدت إلى توقفها عن ممارسة نشاطها التأميني نتيجة عدم قدرتها على مواجهة إلتزاماتها كاملة. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل من العسر المالي والمفاهيم المرتبطة به وكذا مراحلها وأخيرا الأسباب المؤدية إليه.

المطلب الأول: مفاهيم حول العسر المالي

هناك العديد من المصطلحات مثل التعثر، العسر، الفشل والإفلاس لوصف حالة المؤسسة المتعثرة أو المعسرة أو الفاشلة أو المفلسة، وهناك من يعتبر جميع هذه المصطلحات مترادفة المعنى ويمكن إستخدامها لوصف حالة المؤسسة المضطربة ماليا خلال فترة معينة.

الفرع الأول: التعثر المالي

➤ عرف على أنه الحالة التي تكون فيها أصول الشركة وإيراداتها أكبر من إلتزاماتها، لكنها غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية، بمعنى أن التدفقات النقدية لا تقابل إحتياجاتها في الوقت المناسب، أي وجود خلل في إستحقاقات الشركة (موعد استحقاق الإلتزامات قبل موعد إستحقاق إيرادات المؤسسة)¹.

➤ التعثر المالي هو إختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بإلتزاماتها في الأجل القصير، وأن هذا الإختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين إلتزاماتها في الأجل القصير التي أستحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الإختلال بين الموارد الذاتية وبين الإلتزامات الخارجية يتراوح بين الإختلال المؤقت العارض وبين الإختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الإختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلية كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الإختلال².

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2004، ص22، بتصرف.

² - الخضيري محمد أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج، ايترك للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص33.

➤ كما عرف على أنه الحالة التي تتحمل المؤسسة فيها مزيداً من الديون مقارنة بإنخفاض قدرتها على توليد الإيرادات مع عدم كفاية التدفق النقدي من العمليات، هذا ما سيقودها إلى مشاكل سيولة حادة وبالتالي حدوث التعثر المالي.¹

مما سبق يمكن القول أن التعثر المالي يأتي بمعنى ضعف وإختلال في توازن المؤسسة، ويعد كمرحلة تمهيدية تبدأ فيها ظهور المشاكل المالية، والمتمثلة في قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير رغم أن أصول الشركة وإيراداتها أكثر من التزاماتها. وهو خارج عن إرادتها حيث يمكن أن يكون عارض يزول بزوال المؤثر، أو يمكن أن يتطور ويصبح دائم أي تنقل هنا إلى مرحلة متقدمة عن ذلك.

الفرع الثاني: العسر المالي

عرف العسر المالي على أنه الحالة التي تصبح فيها الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها من خلال قنوات التمويل المعتادة، فتلجأ إلى مصادر تمويل عالية الكلفة مثل إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات، أو تعديل في السياسة المالية أو تغيير الإدارة، ومعظم الشركات قد تمر عليها هذه الحالة بسلام إذا إكتشفت الخلل وتم معالجته في الوقت المناسب، أما إن لم تستطع معالجة الخلل في الوقت المناسب تنتقل لمرحلة العسر المالي الكلي. أي أن العسر المالي يدل على عدم قدرة الشركة على العمل بكفاءة مالية من أجل توفير ملاءة مالية تمكنها من إدارة نشاطها للوصول إلى الأهداف المرسومة لها، وعدم القدرة هذه نابعة من أسباب عديدة داخلية وخارجية، مالية وغير مالية لعدة فترات زمنية.²

كما عرف العسر المالي في شركات التأمين على أنه الحالة التي تكون فيها شركات التأمين غير قادرة على دفع جملة التعويضات المستحقة جراء وقوع جملة الأخطار المؤمن منها.³

كما عرف على أنه الحالة التي لا تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس مال المشروع ويجعله مورداً ضعيفاً لا يقدر المشروع على إسترداده، مع عجز عن الوفاء بقيمة الإلتزامات التعاقدية مع الآخرين.⁴ وينقسم العسر المالي إلى نوعين هما:

1- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016، ص 6.

2- فاطمة منذر المصري، محددات مخاطر العسر المالي لشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص 12.

3- هاني جزاع أرتيمة، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 104.

4- عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2010، ص 24.

أولاً/ العسر المالي الفني:

ويعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تنشأ من الإنخفاض الجوهرى فى الرصيد النقدى المتاح للشركة وللإلزام لدفع إلتزاماتها، وبالتالى فحالة فقدان السيولة تحدث بالرغم من أن الأصول تغطي الإلتزامات ولكنها متوفرة فى شكل يصعب تحويله لنقدية فى الوقت المناسب، ما يعنى أن المشكلة فى الموقف النقدى وليس الموقف المالى¹.

كما يمكن أن يعرف العسر المالى الفنى على أنه المرحلة التى تمر فيها الشركة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدى، حيث أن إجمالى الأصول يفوق إجمالى الإلتزامات، ويمكن لشركة تجاوز هذه الأزمة دون الوصول لحالة الإفلاس، وذلك من خلال بيع موجوداتها لتغطية الإلتزامات المستحقة، ويستدعى من إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع تكرار مثل هذه المشكلة. ويعتبر العسر المالى الفنى المقدمة الحقيقية لمرحلة الفشل المالى².

ويعرف العسر المالى فى شركات التأمين على أنه مشكلة نقص السيولة فى الأجل القصير بحيث أن التدفقات النقدية المتولدة من أقساط التأمين والعائد الاستثمارى أقل من التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة فى التعويضات المدفوعة ومصاريف التشغيل، ومشكلة السيولة لا تظهر فى شركات التأمين فى بداية النشاط بسبب إنعكاس الدورة الإنتاجية لهذه الشركات. حيث تتحصل على الإيرادات قبل تحملها للتكاليف.

ثانياً/ العسر المالى الحقيقى (القانونى):

هو عدم قدرة الشركة على الوفاء بجميع إلتزاماتها تجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التى تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من الخصوم الواردة فى الميزانية³.

كما عرف على أنه المرحلة التى تعجز فيها الشركة عن مواجهة إلتزاماتها المستحقة، حيث أن قيمة الأصول أقل من قيمة الإلتزامات، وفى هذه الحالة لا يمكن للشركة التغلب ولا التحكم فى العسر المالى الحقيقى ووجب عليها إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعلن إفلاسها⁴.

¹- مصطفى طويطى، مصطفى بلمقدم، سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، 2014، ص72.

²- صافى فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص221.بتصرف

³- عيد أحمد ابو بكر، مرجع سابق، ص33.

⁴- سعود جايد مشكور العامري، عبد الجبار علوان جبر، البيانات المحاسبية المعدلة وأثرها فى الكشف عن الفشل المالى للشركات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، 2018، ص9.

من خلال ما سبق ذكره يمكن أن نميز بين العسر المالي الفني والحقيقي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الفرق بين العسر المالي الفني والحقيقي

العسر المالي الحقيقي	العسر المالي الفني
- قيمة الأصول أقل من قيمة الإلتزامات.	- قيمة الأصول أكبر من قيمة الإلتزامات.
- عدم القدرة على سداد الإلتزامات بصفة كلية.	- عدم القدرة على سداد الإلتزامات بصفة جزئية.
- لا يمكن تجاوز هذه الأزمة.	- وجود فرصة لتجاوز هذه الأزمة وإستمرارية
- توقف النشاط كلياً.	النشاط دون الوصول لحالة الإفلاس.
- الحالة المؤدية للإفلاس والتصفية.	- يعتبر المقدمة للعسر المالي الحقيقي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ما سبق.

الفرع الثالث: الفشل المالي

عرف الفشل المالي على أنه الحالة المرادفة للعسر المالي الحقيقي والذي سبق ذكره من قبل. كما أنه لا يحدث بشكل مفاجئ، بل هو يعبر عن سلسلة من التراكمات وبدرجة من نقص السيولة، والتي تكون نتيجتها الفشل المالي¹.

يعد الفشل المالي إذا المرحلة الحرجة من مراحل الإنحدار المالي، وهي لحظة إنتهاء الشركة وإعلان إفلاسها وخروجها من النشاط الاقتصادي أي التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية. حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن العسر المالي الحقيقي هو الحالة المرادفة للفشل المالي للشركة والتي تعني عدم قدرة الشركة على مواجهة وسداد إلتزاماتها المستحقة للغير وهي حصيلة العسر الفني والتي تقود أحياناً للإفلاس والتصفية.

المطلب الثاني: مراحل الفشل المالي

من خلال عرض المصطلحات السالفة الذكر يتبين أن تعثر وعسر المؤسسات وكذا فشلها المالي، ليس وليد اللحظة، بل هو عبارة عن سلسلة من التراجعات والإخفاقات التي تسجلها المؤسسة على عدة سنوات

¹ - عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب والاستثمار)، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2011، ص34، بتصرف.

ومن خلال مجموعة من المراحل التي تمر بها والتي تعد المقدمة لذلك. ويمكن حصرها فيما يسمى بمراحل الفشل المالي أو ما يصطلح عليه بالإنحدار المالي ضمن ما يلي:

الفرع الأول: فترة النشوء (المرحلة المعتمدة)

تعد البداية الحقيقية للتعثر أي أن بوادر ظهور الفشل غالبا ما تكون في هذه المرحلة وتبدأ المشاكل المالية بالنشوء بحيث:¹

➤ تكون الإدارة لحد ما غير قادرة خلال هذه الفترة على إدراك وتشخيص المشاكل الداخلية والخارجية التي تهدد بقاءها في الأمد الطويل.

➤ تبقى المؤسسة خلال هذه المرحلة تحقق تدفقات نقدية موجبة من عملياتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسجل المؤسسة مجموعة من المؤشرات السلبية منها زيادة التكاليف الغير المباشرة أو زيادة حجم المنافسة ووجود نقص في التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال العامل،

➤ في هذا المرحلة قد تحدث خسارة إقتصادية إذ يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة،

➤ صعوبة الحصول على المستحقات من الزبائن، حيث أن المؤسسة وخلال هذه الفترة تعاني من تقادم طرق الإنتاج أي عدم مواكبة التطور التكنولوجي وتزايد حدة المنافسة.

من جهته حدد Miller أربع مجموعات التي تظهر في كل واحدة منها مجموعة من أعراض فشل المؤسسة ومن بين هذه الأربع مجموعات هناك مجموعتان تعدان من بين أعراض المرحلة الأولى للفشل:²

➤ المجموعة الأولى: تتميز بزيادة في النمو الإقتصادي الكلي وعدم قدرة المؤسسة على إحداث التغييرات الكافية للإنسجام معه، ويحدث هذا غالبا عندما تتبنى إدارة المؤسسة إستراتيجيات نمو أو توسع غير طموحة أو متحفظة، أو عندما يكون التغيير في أسواق المؤسسة بوتيرة أسرع من نظام معلومات المؤسسة. ففي هذه الوضعية تكون المؤسسة غير قادرة على توقع التغييرات الحاصلة، وبالتالي تعديل إستراتيجية نموها بالشكل المناسب.

➤ المجموعة الثانية: هي عكس المجموعة الأولى وتنطلق من مبدأ سوء تقدير مسيري المؤسسة لإستقرار الوضعية الإقتصادية الحالية، حيث يقتنعون بنتائج إتباع إستراتيجية الماضي ويتغاضون عن كون التغييرات المفاجئة في الظروف الإقتصادية قد تُحول النجاح إلى فشل.

¹- نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014، ص156، بتصرف.

²- مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017، ص22-23.

ومنه تعد هذه المرحلة إختبار وتحدي للإدارة فإذا تنهت وأدركت الخطورة تم تجاوز إمكانية الدخول في مسار التعثر، ويمكن ذلك عن طريق تطوير أنظمة رصد ورقابة فعالة تؤثر على مواقع الخلل في الوقت المناسب، مع نظام معلومات جيد. حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية، فضلا عن القادة الذين يمكن أن يعيدوا الأداء العالي لإدارتهم ومن ثم الشركة.

الفرع الثاني: عجز النقدية

تعاني المؤسسة في هذه المرحلة من عدم القدرة على مقابلة إلتزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة عن الإلتزامات، وأصل المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية، بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة في هذه المرحلة. ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى إقتراض أموال كافية لمواجهة إحتياجاتها النقدية الفورية¹. كما يلاحظ أحيانا الإهمال الواضح لتدهور الأداء المالي للشركة حيث أن الفجوة بين الأداء الفعلي والأداء المقبول تتزايد بشكل مستمر مع عدم إتخاذ الإدارة العليا الإجراءات الكفيلة بحل المشكلة، ويمكن تجاوز هذه المرحلة عن طريق إتخاذ المواقف الجادة لإعادة الشركة لمسارها ومواجهة الإنحدار المالي، من بينها زيادة المساهمة في عملية إتخاذ القرار، وكذا تقليص الحجم عن طريق تخفيض النفقات وزيادة التدفقات النقدية.

الفرع الثالث: التدهور المالي (الإعسار المالي):

وهي المرحلة التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على دفع نفقاتها خاصة أعباء ديونها، حيث يمكن وصف المؤسسة بأنها في حالة إعسار مالي، كما أنها تصبح غير قادرة من خلال القنوات التمويلية المعتادة من الحصول على التمويل اللازم لمقابلة إلتزاماتها التي حل ميعاد إستحقاقها، حيث وفي هذه المرحلة تجد الإدارة نفسها أمام حتمية إيجاد أساليب مالية للحصول على التمويل اللازم للخروج من هذه الأزمة لضمان إستمرارها كإصدار أسهم أو سندات وتغير في سياساتها المالية². وهذه المرحلة كسابقها يمكن معالجة التدهور إن اكتشف الخلل وعولج في الوقت المناسب رغم أنه يستغرق فترة لذلك، وإلا ستجد الشركة نفسها أمام حتمية المرور للمرحلة التالية.

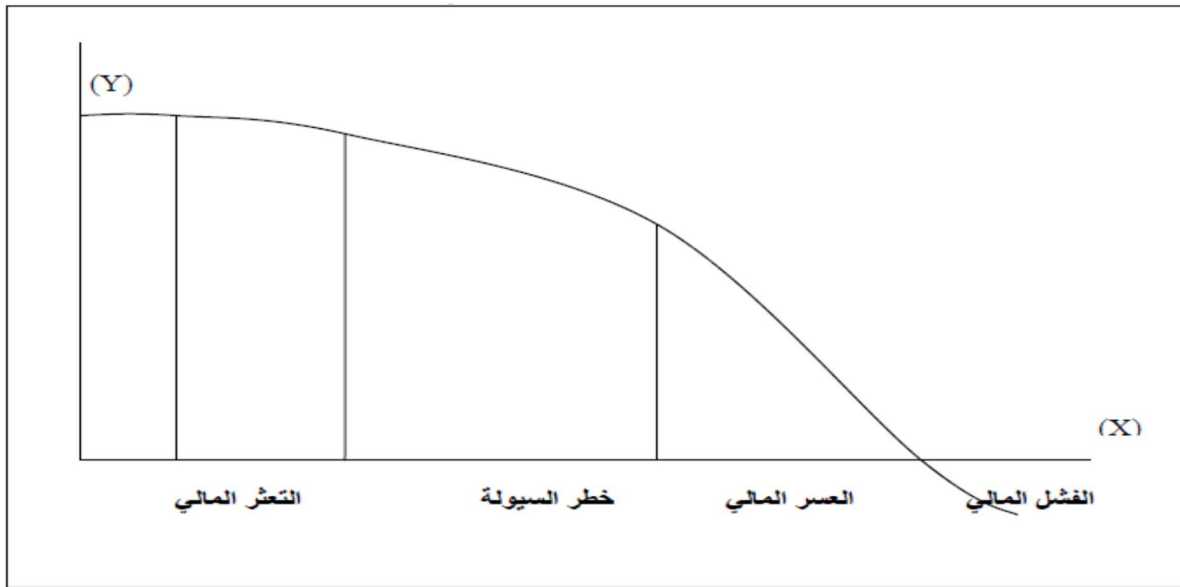
¹ - هلا بسام عبد الله، مرجع سابق، ص 29.

² - أمير علي خليل الموسوي، إختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 39، 2014، ص 263.

الفرع الرابع: مرحلة العسر الكلي وإفلاس الشركة

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة، حيث تتجاوز الإلتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة فلا يمكن للمؤسسة تجنب الإعتراف بالفشل، حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على التمويلات اللازمة للمعالجة، ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية. وفي مرحلة نهائية يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة وتصفيتها وإتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، ويمكن إيجاز ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مراحل الإنحدار المالي



X: الإلتزامات المالية Y: التدفقات النقدية الداخلة

المصدر: رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الموصل، المجلد5، العدد10، 2013.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ جملة الاختلافات الدقيقة والمتقاربة بين كل مرحلة من مراحل الانحدار المالي الذي تمر به الشركة:

- حيث أن مرحلة التعثر تبدأ مع بداية الإنحدار المالي، وهي ذات إنحراف بسيط وكذا تدفقات نقدية متعثرة وإلتزامات تكاد تكون قليلة يمكن الإيفاء بها.
- أما مرحلة خطر السيولة فيظهر الإنحدار واضح، ذو تدفقات نقدية أقل من المرحلة السابقة وإلتزامات كبيرة على الشركة.

➤ أما مرحلة العسر المالي (الحقيقي) فإن الإنحدار شديد لا يمكن السيطرة عليه ومعالجته، حتى يصل إلى مرحلة متقدمة وهي فقدان السيولة بالكامل بسبب قلة التدفقات النقدية الداخلة وزيادة الإلتزامات.

وكل هذه المراحل المتعاقبة تؤدي إلى ظهور الفشل المالي ومن ثم الإفلاس وكذا التصفية.

المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي

يعد الفشل المالي نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها، وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، ويمكن تقسيمها لعوامل داخلية وأخرى خارجية نذكر منها.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

وتتمثل العوامل الداخلية في كل من الأسباب الإدارية، الفنية والإنتاجية، وكذا المالية ونذكر منها:

أولاً/ الأسباب الإدارية: وتعد من أهم الأسباب وعاملاً مشتركاً في معظم المشروعات الفاشلة وتتمثل في¹:

➤ غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة، سواء على مستوى الإدارة العليا للمشروع من مجلس الإدارة وكذا اللجان المنبثقة منه إلى المواقع القيادية والتنفيذية وكذا الإدارية والفنية المتخصصة التي تتواءم وطبيعة النشاط.

➤ وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين المسيطرين على ملكية رأس المال.

➤ التوجهات الخاطئة أي عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة المعالم للإدارة، والتي تكاد تكون سبب فشل أغلب الشركات التي تعرضت للإفلاس.

ويمكن اعتبار سوء الإدارة من المحددات الهامة التي تؤدي إلى التعثر وقد يعد هذا هو المحدد الأول.

فتواجد إدارة ذات خبرة علمية وعملية والتي لا تعتمد على الإعتبارات الشخصية، يمكنها من إدارة

النواحي الفنية والمالية للمشروع بما لا يؤدي إلى حدوث الخلل فيه.

ثانياً/ الأسباب الفنية والإنتاجية: وهي تلك الأسباب التي تشمل²:

➤ سوء التخطيط في الاستثمار منذ البداية، سوء التجهيز الداخلي والموقع الغير المناسب. ووجود

الأخطاء في إعداد دراسات الجدوى؛

¹ - حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 282، بتصرف.

² - أمير علي خليل الموسوي، اختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات - بحث تطبيقي لعينة من الشركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007-2011- المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 10، العدد 39، ص 261، بتصرف.

- إفتقاد المؤسسة لليقظة التكنولوجية للحفاظ على قدرتها التنافسية. وهذا لعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية وتحديث التجهيزات أو إستخدام وسائل تقنية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة، ومحصلة ذلك عدم تطوير منتجاتها؛
- ضعف نظام مراقبة التسيير أو إنعدامه، والذي يقوم على تقييم كفاءة وفاعلية وظائف الشركة وتصحيح الأخطاء؛
- وجود تفاوت بين قدرات ومهارات العمالة والوسائل التكنولوجية المستخدمة؛
- وجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل، فظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة نظام الجودة، يؤدي إلى إنتاج سلع ذات جودة منخفضة وتراكم المخزون من الإنتاج تام الصنع، وهذا بدوره يؤثر في حجم المبيعات ومن ثم في الإيرادات.

ثالثا/ الأسباب المالية: يمكن القول أن الشركات تتعرض للفشل عندما تكون هناك:¹

- إدارة مالية ضعيفة غير قادرة على إتخاذ القرارات الصائبة مثل قرار الإستثمار والتمويل وكذا توزيع الأرباح؛
- عدم التناسب بين رأس المال والقروض والذي يعرض المشروع لإختلال في الهيكل التمويلي له وكذا إرتفاع تكلفة التمويل، ومنه تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر سلبا على نتائج أعماله وظهور خسائر كبيرة وفقدان السيولة النقدية والعجز عن الوفاء بديونه إتجاه مختلف دائنيه؛
- الإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة والأعباء الثقيلة الموجهة لمعاونة المشروع فنيا وإداريا؛
- المصاريف الضخمة لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة للتجاوزات الكبيرة في التكلفة الإستثمارية للمشروع؛
- غياب المتابعة الميدانية والتقييم الدوري الفعال والدقيق من المؤسسات المالية القائمة بالتمويل وزيادة ثقتهما في أصحاب المشروعات وإدارتها؛
- التأخر في تحصيل الديون وإرتفاع نسبة الديون المعدومة؛
- زيادة فترة دورة الإنتاج وانخفاض معدل دوران رأس المال والمخزون.

¹- علي سلمان النعماني، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 14، العدد 1، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006. ص39، بتصرف.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

وقد تكون من أخطر الأسباب المؤدية لفشل الشركات، وذلك لعدم قدرتها على التحكم بها أو الحد منها وتتمثل في كل الأسباب الخارجة عن إرادة الشركة وضمن بيئتها الخارجية ويمكن تقسيمها إلى:

أولاً/ الأسباب الاقتصادية: ويمكن عدّها فيما يلي¹:

➤ السياسات الإقتصادية والمتمثلة في القرارات والقوانين الحكومية، خاصة ما تعلق منها بتحديد حجم الضرائب والرسوم الجمركية وكذا عملية الإستيراد، وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها؛

➤ الإتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الإقتصاد المحلي والعالمي، لا سيما أسعار الخامات والمواد الأولية ولوازم الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفّض الربحية أو تزيد الخسارة؛

➤ التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها، والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى إختلال في الهيكل التمويلي لها؛

➤ التغيرات التكنولوجية والتقنية المتلاحقة والمتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج. وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق، وإختلاف الحصص السوقية وعدم قدرة الإدارة والعمالة على التعامل مع تلك المتغيرات.

ثانياً/ الأسباب التسويقية: تعد الأسباب التسويقية من بين الأسباب الخارجية للفشل:²

- إنفتاح الأسواق العالمية على بعضها مما يزيد من حدة المنافسة وإرتفاع التكاليف التسويقية، وضعف قدرتها على تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة بسبب تغير الطلب على منتجاتها؛
- صغر حجم السوق المحلي أحيانا وإغراقه بالمنتجات المستوردة ؛
- عدم الإهتمام بدراسات الجدوى وتعطيل بحوث التسويق في المؤسسة؛
- إساءة إستغلال مراحل تطوير السلع، والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.

¹ - أمير علي خليل الموسوي، مرجع سابق، ص260-261، بتصرف.

² - محمد عبيدات، أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد3، 1993، ص106.

من خلال العرض العام للمفاهيم السابقة من تعثر وفشل وكذا العسر المالي، ومعرفة الإختلافات الدقيقة بين كل منها والتي يمكن أن تحدث في أي مؤسسة، يتبين أن السبب الظاهري للفشل المالي هو عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها لفترة طويلة لعدم توافر السيولة اللازمة لذلك. لكن في الواقع هذا السبب هو محصلة لمجموعة من الأسباب الحقيقية التي جعلته عارضا لها وليس السبب الرئيس.

كما تبين لنا أن تعرض الشركات لمشكلة العسر المالي لها تداعيات عدة سواء على ملاكها أصحاب المشروع أو الأطراف التي تتعامل معهم من عملاء وموردين وغير ذلك وعلى الاقتصاد الوطني.

وكغيرها فإن شركات التأمين ليست في منأى عن هذا الخطر والذي تعد تداعياته وأثاره أشد بحكم طبيعة الخدمة التي تقدمها هذه الشركات والمشتقة من إسمها الأمان، لذا فإن إعسارها يعني عدم تمكنها من تقديم هذه الخدمة بالذات والتي تعد من أهم الركائز في تطور المشروعات وتقديمها.

ونظرا للانعكاسات والنتائج السلبية لإعسار شركات التأمين، جعل الاهتمام بملاءتها المالية وكذا الحفاظ على الحدود التي تمكنها من أداء هذه الخدمة وتجنبها مشكلة العسر المالي من الأهمية بمكان، وهذا من خلال البحث في المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، وأي منها يساهم ويؤدي لإعسارها وهذا ما سنتناوله فيما يلي.

المبحث الثالث: الملاءة المالية لشركات التأمين

بعدما تعرفنا على مفهوم العسر المالي سنتطرق للملاءة المالية لشركات التأمين وكل ما يتعلق بها ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية

سنتعرف على هذا المفهوم من خلال تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين، أهميتها، والأطراف المهتمة بملاءة هذه الشركات.

الفرع الأول: تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

ينبثق مفهوم الملاءة المالية وأهميته في شركات التأمين من خصوصية وطبيعة نشاطها. حيث أنها تقبل تغطية مجموعة مختلفة من الأخطار (محفظة تأمينية متنوعة)، بإلتزامات محتملة ومتجددة بتواريخ إستحقاق مختلفة ومقابل أقساط ثابتة، غير أنها مطالبة بدفع مبالغ التعويضات الناجمة من تحقق جملة الأخطار المغطاة بموجب عقود التأمين، بمعنى إلتزامات حالية يتم تسويتها مستقبلا، ما يؤكد الحاجة إلى سيولة دائمة وإحتياطيات الخسائر الكافية، ومعدلات السعر المناسبة لتغطية الأخطار. ويعد مفهوم الملاءة المالية لشركات التأمين نتيجة لتطور الفكر الرقابي عليها خلال السنوات الأخيرة. وقد عرفت الملاءة بـ:

- توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث، أي قدرة الشركات على مواجهة الإلتزامات المأخوذة على عاتقها إتجاه حملة وثائق التأمين وفقا لتواريخ استحقاقها¹.
- كما يقصد بها أن يكون لدى شركات التأمين من الأصول ما يعادل إلتزاماتها المستقبلية لمجموع المؤمن عليهم في أي وقت، وهذا يعني قياس مدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق فور إستحقاقها².
- من وجهة نظر الإدارة فإن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني أنه من المتوقع أن تكون الأقساط المحصلة كافية لتسوية الخسائر المتوقعة ومقابلة مختلف مصاريف التشغيل والعمليات، والإحتفاظ بأصول تكفي لتغطية الإلتزامات المطلوبة مع وجود هامش أمان (هامش الملاءة المالية) يساوي على الأقل المتطلبات القانونية³.

¹ - Christian Sainrapt, Dictionnaire générale de l'assurance, Arcature, Paris, 1996,P 1297.

² - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 13.

³ - المرجع نفسه، ص 31.

- أما الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) بينت أن شركات التأمين ذات الملاءة هي من لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للعقود كلها وفي أي وقت كان أو على الأقل في معظم الظروف¹.
- من الملاحظ أن جميع التعاريف السابقة للملاءة المالية ركزت على حماية حقوق حملة الوثائق فقط على الرغم من أن هذا الأمر ضروري، لكن يعاب عليها النظرة الضيقة في ذلك.
- فالمشروع المليء هو الذي تفوق موجوداته كافة مطلوباته والتزاماته. وفي شركات التأمين تحدد الملاءة المالية بقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها وبمدى إستعداد جاهزية تلك الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها².
- ويمكن القول بأن شركة التأمين ذات ملاءة وليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الإستثمارات عما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وكوبونات أرباح³.

من خلال جملة التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الملاءة المالية لشركات التأمين هي مؤشر عن جاهزية وقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها وفقاً لتواريخ إستحقاقها من خلال موجوداتها مهما كان حجمها وفي أي وقت، أي أن لها من الأصول ما يفوق إلتزاماتها. دون أن تؤدي عملية السداد لتعثرها أو توقفها أو إفلاسها.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

تنبع أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين من:

- طبيعة الخدمة التي تقدمها وهي الوعد بالتعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، أي تحصيل الأقساط مقدماً مقابل حماية وتغطية تأمينية مستقبلية، وإنعدام الدراية المسبقة عن وقوع الخطر من عدمه ولا زمن وقوعه ولا حجم الخسائر التي ستتحقق من تحققه.
- التنوع الكبير في طبيعة الوثائق سواء من حيث طبيعة الأخطار أو تعدد وحدات الخطر أو الأهداف التي يسعى المستأمن إلى تحقيقها من هذه التغطية.

¹ - International Association of Insurance Supervisors (IAIS) , Principles on Capital Adequacy and Solvency, Solvency and Actuarial Issue, Subcommittee Principles on capital Adequacy and Solvency Approved in Tokyo on 9 January, 2002, p 3.

² - سامي ميقاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين، مجلة الرائد العربي، العدد 25، 1992، ص 9.

³ - عادل منير عبد الحميد، وآخرون، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 19، 1993، ص 43.

➤ طول مدة التعاقد لسنوات ففي تأمينات الحياة مثلا فإن بناء الأقساط يكون على أسس يفترض إستقرارها وثاباتها خلال مدة العقد، بالإضافة لإختلاف إحتمال تحقق الخطر من سنة لأخرى.

ومن بين الأسباب كذلك التي أدت إلى الإهتمام بدراسات الملاءة المالية:¹

➤ الأسواق العالمية وما شهدته في الفترة ما بين عامي 1970/1980 من تراجع نتائج أعمال التأمين وإعادة التأمين نتيجة للطاقة الاكتتابية الفائضة التي ساهمت في إتساعها معدلات الفائدة المرتفعة. حيث أخذت الشركات تتوسع في عمليات التأمين وإعادة التأمين إلى حد الإفراط؛

➤ شدة المنافسة والمضاربة بين الشركات أدت لخفض الأسعار وإنحراف المسار الفني للتسعير، والذي نجم عنه إنخفاض حجم الأقساط إنخفاضا حادا في بعض فروع التأمين؛

➤ أدت نتائج هذه الفوضى والتوسع المفرط في الإكتتاب والتسعير والتنافس العشوائي الغير المدروس، إضافة إلى الهزات الإقتصادية في الأسواق المالية إلى سلسلة من الإنهيارات وإفلاس العديد من هذه الشركات.

ولتلافي كل ذلك تكانفت جهود الدول وتواصلت الأبحاث والدراسات بغية التوصل إلى وضع قواعد ومعايير للمحافظة على ملاءة هذه الشركات وضمان بقائها. حيث أصبحت هناك مؤسسات عالمية متخصصة منتشرة فيما يزيد عن ستين بلدا في العالم، تعنى وتهتم بدراسات هامش الملاءة المالية وتغطي دراستها ما يقارب ألف شركة تأمين وإعادة تأمين في سائر أنحاء العالم. كما أصبح لدى الكثير من الشركات إدارات متخصصة مهمتها الأساسية دراسة الملاءة وتحليل المراكز المالية من واقع البيانات والميزانيات المنشورة.

الفرع الثالث: الأطراف المهتمة بملاءة شركات التأمين

هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالملاءة المالية لهذه الشركات وتعتبر قوة ومتانة المركز المالي لها غاية في الأهمية وهي:²

➤ حاملي وثائق التأمين: الذين يهمهم قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتعهد والوعد بالتعويض الذي قطعت له لهم في وثيقة التأمين؛

➤ المستثمرون أو حاملي الأسهم: الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة؛

¹ - محسن إسماعيل، الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، 2007، ص 6-7.

² - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 44-45.

- موظفو الشركة: الذين يهتمهم الإستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم، وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهت صعوبات مالية؛
- الإدارة العليا للشركة: من خلال تأثر سمعتها وفرص عملها في المستقبل؛
- شركات التأمين الأخرى: التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من الإفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة؛
- معيدو التأمين: والذين يهتمهم جمع أقساط إعادة التأمين؛
- الحكومة: كمشرف على الهيئات الإقتصادية في الدولة يهتما أن تعمل هذه الشركات بسهولة في سوق التأمين وسوف تتأثر بما يصيب الأفراد من جراء عدم قدرة شركة من شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها؛
- هيئات الإشراف والرقابة: التي على عاتقها تتبع نشاط هذه الشركات، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

المطلب الثاني: قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين

تستند ملاءة شركات التأمين على ثلاث قواعد أساسية بدءا بتقييم المخصصات التقنية، ثم تغطية هذه المخصصات، وأخيرا تكوين هامش الملاءة.

الفرع الأول: القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية

إن شركات التأمين ملزمة بتكوين ما يسمى بالمخصصات التقنية التي تمكنها من إمتلاك القدرة المالية على الوفاء بالتزاماتها. إلا أن هذه المخصصات لا يمكن أن تؤدي وظيفتها إلا إذا تم تقييمها بكفاءة عالية، وسنتعرف على هذه المخصصات التقنية وأنواعها المختلفة وكذا طرق تقييمها فيما يلي.

أولا/ تعريف المخصصات التقنية:

هي ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص التقنية التي تميزه، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى لمقابلة إلتزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلاً.

وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم إحتجازها من الإيرادات في آخر الدورة لمقابلة الخسائر والإلتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة، كما تعتبر من أهم عناصر الخصوم وأكثرها حساسية¹. وتعد

¹- فهم صالح لوندي، منهج محاسبي مقترح لمعالجة المخصصات التقنية في شركات التأمين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 32،

هذه المخصصات إلزاما على شركة التأمين، وهي حق من حقوق حملة الوثائق ولا تعتبر حقا من حقوق المساهمين. بالإضافة إلى أن تكوينها يتماشى مع المبادئ المحاسبية المعمول بها ومنها مبدأ الحيطة والحذر وأسس القياس المحاسبي (أساس الاستحقاق)¹. أي أن المخصصات التقنية هي عبارة عن مبالغ مالية تشكلها شركات التأمين لتغطي إلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق والمستفيدين من العقود.²

ويجب الإشارة إلى أن المخصصات تختلف في طبيعتها عن الإحتياطات، ففي حين يمثل المخصص جزءا محتجزا من إيرادات الشركة وُضع لمقابلة خسائر معينة أو إلتزامات مؤكدة الحدوث، فإن الإحتياطي يمثل عبئا على الأرباح يحتجز إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة خسائر أو إلتزامات احتمالية غير مؤكدة الحدوث.

أي أن الإحتياطي يرتبط بالنتيجة النهائية لأعمال الشركة وما إذا كانت ربحا أو خسارة ويمثل حقا من حقوق المساهمين، يمكن لهم المطالبة به إذا زاد عن الحد القانوني. في حين أن المخصص لا يرتبط بنتيجة نشاط الشركة وإنما يمثل تكلفة الحصول على الإيراد أو يساهم في الحصول عليه ويجب خصمه من الإيرادات قبل الوصول إلى الدخل الصافي حيث يعد نفقة طبيعية تدخل في صميم خصائص ممارسة نشاط التأمين إذ يعتبر المخصص إلزاما على الشركة إتجاه حملة الوثائق.³

ثانيا/ أنواع المخصصات التقنية: هناك عدة مخصصات يتم تشكيلها وهي:

1. مخصص الأخطار السارية (Provision pour Risques En Cours – REC)

كما يصطلح عليها أيضا مخصص الأقساط الغير مكتسبة لأن معظم عقود تأمينات الأضرار هي عقود سنوية، تصدر لمدة سنة وتبدأ من تاريخ إصدار العقد، وبما أن الاكتتاب في هذه العقود يكون طوال أشهر السنة، هذا يعني أن بعضها يبقى ساري المفعول بعد انتهاء السنة المالية، لذا عند إقفال حسابات الشركة في نهاية السنة فإن الأقساط المدفوعة خلال السنة والتي تخص سنة كاملة تتكون من جزئين: جزء يخص هذا العام وحتى إقفال الحسابات الختامية، وجزء آخر يخص مدة أخرى بعد تاريخ إقفال الحسابات الختامية وهذا الجزء من القسط يعتبر مدفوعا مقدما، أي جزء غير مكتسب للعام الذي أكتتب فيه العقد. أي إيرادات الشركة للسنة المالية الحالية تتضمن جزء من الأقساط يخص السنة أو السنوات المالية

¹ - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 38.

² - François Couilbault et Constant Eliashberg, Op.cit, p134.

³ - الناغي محمود السيد، المنهج المحاسبي في شركات التأمين، دار القلم للنشر والطباعة، مصر، 1991، ص 159، بتصرف.

القادمة لذا يتم وضع هذا الجزء في شكل مخصص يطلق عليه مخصص الأخطار السارية أو مخصص الأقساط الغير مكتسبة¹.

كما يحتاج المؤمن لهذا المخصص لرد القسط المدفوع للمؤمن له في حالة إلغاء وثيقة التأمين، إذ يتوجب عليه رد ذلك الجزء من القسط الذي يتناسب مع فترة الحماية الغير منقضية من مدة الوثيقة إلى مالكة. لهذا من الضروري أن يكون هذا المخصص كافيا في حالة الإلغاء. كما وأنه في حال إعادة التأمين للخطر فإن المخصص يؤخذ كأساس لتحديد المبلغ الذي يلزم دفعه لمعيد التأمين لتغطية الوثيقة المعاد تأمينها حتى نهاية مدتها، وعمليا يمكن أن يكون المبلغ المدفوع للمعيد أقل من المخصص نظرا لعدم تحمله مصاريف الإنتاج للحصول على الوثائق المعاد تأمينها².

طريقة حساب مخصص الأقساط الغير مكتسبة: هناك عدة طرق تستخدم في حساب مخصص الأخطار السارية وهي:

➤ الطريقة الإنفرادية (طريقة ملف بملف): ويتم تكوين مخصص الأخطار السارية وفقا لهذه الطريقة لكل عقد على حدا، حيث يحدد تاريخ التعاقد وتاريخ إنتهاء الوثيقة. وبتجميع المخصصات لكل الوثائق ينتج المخصص الإجمالي للأخطار السارية³. ويكون مخصص الأخطار السارية حسب هذه الطريقة:

$$REC = P_i \times N/365$$

N : المدة الباقية للسنة المالية لإبرام العقد بالأيام.

P_i : القسط الخاص بالعقد i.

وبالرغم من أن الطريقة الإنفرادية تتسم بالدقة إلا أنها لا تصلح إلا في حالة شركات التأمين الصغيرة والتي لا تكتتب عقود تأمين كبيرة وبالتالي يسهل عليها تقييم مخصص الأخطار السارية لكل وثيقة على حدا. وعادة ما تستعمل برامج الإعلام الآلي لحساب هذا المخصص نظرا لضخامة عدد الملفات.

➤ الطريقة النصف سنوية: تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية يتم إبرامها في يوم واحد هو منتصف العام لذلك تجمع الأقساط الصافية لجميع الوثائق، ويعتبر نصفها يخص هذا العام الذي تم التعاقد فيه

¹ - أسامة عزمي سلام وشيقرى نوري موسى، مرجع سابق، ص 323-324.

² - جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني، ابراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص841.

³ - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص49.

والنصف الآخر يخص العام الموالي للتعاقد.¹ وبذلك يُكون مخصص الأخطار السارية لجميع العقود بنسبة 50% من مجموع صافي العقود أي:

$$REC = 0.5 \times P$$

ويلاحظ أن هذه الطريقة سهلة ولا تتطلب إجراءات مطولة، إلا أنها لا تعطي نتائج دقيقة في حالة عدم تحقق الفرض القائمة عليه.

➤ **طريقة الثمانية:** يتم تقسيم السنة المالية إلى أربع فترات متساوية كل فترة تحوي ثلاثة أشهر ويفترض أن التعاقد قد تم في منتصف الفترة.² ويتم تكوين المخصص على هذا الأساس كما يلي:

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مخصص كل ربع	$P^*_1 \times 1/8$	$P^*_2 \times 3/8$	$P^*_3 \times 5/8$	$P^*_4 \times 7/8$

وبذلك يتم تكوين المخصص الإجمالي بإتباع هذه الطريقة عن طريق جمع المخصصات التي يتم تكوينها في الفترات الأربعة كما يلي:

$$REC = (P^*_1 \times 1/8) + (P^*_2 \times 3/8) + (P^*_3 \times 5/8) + (P^*_4 \times 7/8)$$

P^*_1 : أقساط الربع الأول / P^*_2 : أقساط الربع الثاني / P^*_3 : أقساط الربع الثالث / P^*_4 : أقساط الربع الرابع.

➤ **طريقة الإثني عشر:** في هذه الطريقة يُفترض أن العقود تمت في أول الشهر أو في آخر الشهر في كل سنة،³ ويتم تجميع صافي الأقساط لكل شهر للعقود السنوية وتكوين المخصص حسب الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: العقود تتم في أول الشهر على أساس هذا الفرض يحسب المخصص لكل شهر i على النحو التالي:

$$Pr. REC_i = P^*_i \times (i - 1) / 12$$

الفرضية الثانية: هو أن العقود تتم في آخر كل شهر فيتم تكوين المخصص بالطريقة التالية:

$$Pr. REC_i = P^*_i \times i / 12$$

¹ - جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 841.

² - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 51.

³ - المرجع نفسه، ص 49.

➤ **طريقة الأربع والعشرين:** في هذه الطريقة يفترض أن العقود السنوية التي تتم في أي شهر تتم في منتصفه، أي أن عقود شهر جانفي تتم في منتصف شهر جانفي وهكذا حتى نهاية السنة¹، ويتم تخصيص مخصص الأخطار السارية لعقود كل شهر كما يلي:

$$Pr.REC_i = P*_i \times [1/2 + (i - 1)] \times 1/12$$

تعتبر هذه الطريقة أدق الطرق وذلك بعد الطريقة الإنفرادية. وكلما قلت الفترة التي يتم من خلالها تحصيل الأقساط كلما كانت الطريقة أدق وتعطي نتائج أفضل.

➤ **الطريقة الجزافية:** (La Méthode Forfaitaire de 36%): تفترض هذه الطريقة أن تكاليف الإكتتاب في كل عقد تقدر بنسبة 28% من قسط التأمين الإجمالي، والباقي من النسبة والمقدر بـ 72% فيمثل صافي القسط والذي بدوره يتم تقسيمه إلى نصفين يمثل كل نصف نسبة 36%، حيث أن النصف الأول يمثل القسط المحصل المكتسب والذي يغطي أخطار السنة ن، والنسبة المتبقية والتي تمثل هي الأخرى نسبة 36%، فتمثل مخصص الأخطار السارية لسنة (ن+1)².

2. مخصص الكوارث قيد التسديد: (Provision pour Sinistre à Payer- SAP)

كما يصطلح عليه كذلك مخصص التعويضات تحت التسوية، ويمثل هذا المخصص قيمة التعويضات التي أستحقت على الشركة خلال السنة، إلا أن مبالغها لم تدفع نقدا حتى تاريخ إعداد الميزانية لعدم إكمال إجراءاتها التقنية أو القانونية، وأن صرفها سيتم في السنة المالية القادمة³. لهذا تقوم شركة التأمين بحجز جزء من الإيرادات لتسوية مستحقات الأخطار التي تحققت ولم يتم تسويتها بعد أو تلك التي تم تسويتها ولم تسدد بعد أو حتى تلك الأخطار التي لم يبيع عنها بعد. لهذا يعد هذا المخصص حق من حقوق حملة الوثائق. ويتم تكوين هذا النوع من الإلتزامات وفقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ويتم خصمه قبل الوصول للأرباح القابلة للتوزيع. ومنه يتم تقسيم الحوادث التي يتشكل منها هذا المخصص إلى:

1-2 مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها؛ ويتم تشكيل هذا

المخصص وفق الطرق التالية:

¹- ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص50، بتصرف.

²-évaluation des provisions techniques au sein de la SONAS .sur le sit web:

https://www.memoireonline.com/10/13/7539/m_Evaluation-des-provisions-techniques-dans-les-entreprises-dassurances-cas-de-la-sonas-en-rdc15.html consulté le :15/02/2022.

³- عبد الله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 389.

➤ طريقة ملف بملف (الطريقة الفردية): بمقتضى هذه الطريقة تتم دراسة كل حالة على حدة لتقدير المبلغ المناسب للتعويض، وذلك بناء على مطالبة المؤمن له والمعاينة المبدئية من جانب شركة التأمين ثم يتم تجميع مخصص التعويضات الخاص بكل مطالبة لينتج المخصص الإجمالي للتعويضات، وهذه الطريقة تتميز بالدقة لذا تعد الطريقة الأكثر تطبيقاً في شركات التأمين خاصة إذا كان عدد المطالبات صغيراً.¹

➤ طريقة التكلفة (القيمة) المتوسطة: حيث يتم حساب متوسط قيمة التعويض للمطالبة الواحدة من واقع خبرة السنوات السابقة حيث أن:²

$$\text{متوسط التعويض عن المطالبة الواحدة} = \frac{\text{اجمالي التعويضات خلال فترة الخبرة}}{\text{عدد المطالبات خلال فترة الخبرة}}$$

وعلى هذا الأساس وبعد تحديد عدد المطالبات التي لم يتم تسويتها بعد يتم احتساب مخصص الكوارث قيد التسديد وفق المعادلة الآتية:³

$$\text{مخصص التعويضات الإجمالي} = \text{عدد المطالبة المعلقة} * \text{متوسط التعويض عن المطالبة الواحدة}$$

وتفيد هذه الطريقة في حالة كثرة عدد المطالبات مع وجود تقارب في قيمة المطالبات على اختلافها ويراعى إستخدامها بالنسبة لكل فرع من فروع التأمين على حدة.

➤ طريقة معدل الخسارة: يتم تقدير معدل الخسارة المتوقع لكل فرع من فروع التأمين وذلك على أساس الخبرة الماضية حيث أن:⁴

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{متوسط التعويضات التي تخص العام}}{\text{متوسط الأقساط التي تخص العام}}$$

وبعدها نقوم بتحديد الأقساط التي تخص العام موضوع الدراسة:

$$\text{التعويضات التي تخص العام} = \text{الأقساط التي تخص العام} * \text{معدل الخسارة المتوقع}$$

1 - أسامة عزمي سلام وشيقي نوري موسى، مرجع سابق، ص 327.

2 - المرجع نفسه، ص 328.

3 - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 54.

4 - المرجع نفسه، ص 55.

وعلى هذا الأساس يتم حساب قيمة التعويضات التي لم يتم تسويتها كما يلي:

التعويضات التي لم يتم تسويتها بعد = التعويضات التي تخص العام- التعويضات المسددة وتحت السداد

2-2 مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي لم يتم الإبلاغ عنها: ويتم تشكيل هذا المخصص وفق الطرق التالية:

الطريقة الأولى: وفيها تحسب نسبة التعويضات المحققة فعلا والتي لم يبلغ عنها بعد إلى إجمالي التعويضات عن الحوادث المبلغ عنها في السنة السابقة ويكون:

مخصص التعويضات= النسبة (السابقة) * إجمالي التعويضات المحققة هذا العام عن الحوادث المبلغ عنها

ويتم تعديل النسبة المستخدمة في الحساب حسب ما يستجد من ظروف

الطريقة الثانية: وفيها تحسب نسبة التعويضات المحققة فعلا والتي لم تبلغ بعد في السنة السابقة إلى مجموع الأقساط المحصلة والخاصة بالنسبة السابقة ويكون:

مخصص التعويضات= النسبة (السابقة) * إجمالي أقساط لهذا العام

الطريقة الثالثة: يمكن ترك حساب المخصص مفتوح مدة كافيته في السنة الجديدة لقيود المطالبات التي لم يبلغ عنها وتعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق من حيث الدقة وخاصة إذا كان عدد المطالبات صغير.

3. مخصص تقلبات معدلات الخسائر: (المخصصات الإضافية)

وهي عبارة عن مبالغ إضافية تُكون من أجل تعزيز المخصصات التقنية الأخرى وزيادة في الحيطة والحذر. والهدف من تكوينها هو التقليل من معدلات الخسائر التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة وجود تعويضات إستثنائية تزيد عن ما هو متوقع من الخسائر، وبالتالي التوزيع العادل لتلك الخسائر على الدورات المالية، وبهذا يتم التخفيض من تأثير هذه التقلبات على نتائج أعمال وتطور شركات التأمين. ويتحدد هذا المخصص عن طريق معدل الخسائر وهو بالنسبة المئوية لصافي التعويضات المحملة للسنة الحالية إلى صافي الأقساط المكتسبة خلال نفس السنة المالية.¹

¹ - محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص372، بتصرف.

4. المخصص الرياضي (الحسابي): (La Provision Mathématique PM)

يخص هذا المخصص تأمينات الأشخاص والتي تمتاز بأنها عقود طويلة الأجل وهو يقابل مخصص الأخطار السارية في تأمينات الأضرار، ويتم تشكيله إنطلاقاً من مبدأ العدالة في توزيع الإيرادات والمصاريف بين الدورات المالية، وهذا من منطلق أن قيمة القسط تتميز بالثبات ولا تتغير خلال مدة سريان عقد التأمين، بينما تحقق الخطر في تأمين الحياة يتزايد وقوعه من عام لآخر، هذا ما يعني أن قيمة الأقساط في السنوات الأولى من هذه العقود تزيد عن قيمة تحقق الأخطار، لهذا فمن الضروري إحتجاز جزء من تلك الأقساط لكي تتمكن الشركة من مواجهة التعويضات المتزايدة التي يتعين عليها دفعها في السنوات الأخيرة من هذه العقود.¹

ويتم إحتساب هذا المخصص بناء على تقدير الخبير الإكتواري والذي يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مساعدة مثل: مبلغ التأمين، عمر المؤمن له عند إصدار الوثيقة، مدة التأمين، ونوعه، ومبلغ القسط وكيفية سداده، ومعدل الفائدة المعتمد وغير ذلك من البيانات المساعدة على التقدير الجيد لهذا المخصص.²

من خلال ما سبق يتبين لنا أن شركات التأمين تتميز بطابع خاص يميزها عن باقي الشركات بتكوينها لهذه التشكيلة من المخصصات وذلك لمواجهة جملة إلتزاماتها المستقبلية. هذا ما يحتم عليها تغطية وتمثيل هذه المخصصات في جانب الأصول وهذا ما سنتناوله فيما يلي.

الفرع الثاني: تغطية (تمثيل) المخصصات التقنية

بعد تكوين المخصصات التقنية والتي تظهر في جانب الخصوم من الميزانية، يجب إختيار الأصول المناسبة والمقابلة لهذه المخصصات مع مراعاة القواعد الخاصة بتغطيتها.

أولاً/القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية:

إن تغطية المخصصات التقنية تقوم على قواعد أساسية نذكرها فيما يلي:³

➤ قاعدة التكافؤ: والمقصود بذلك أن تكون هذه المخصصات ممثلة بأصول معادلة وذلك في أية لحظة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات.

¹- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 374، بتصرف.

²- عبد الله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص 359.

³- Franck Le Vallois et autres, La gestion actif passif en assurance vie règlementation, méthodes, Economica, Paris, 2003, P94.

➤ قاعدة التوافق: والمقصود بذلك أن تكون أصول شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات، وهذا عندما يسمح التنظيم المعمول به الاستثمار بالعملة الأجنبية، والهدف من ذلك هو حماية شركات التأمين ومؤمنها من تقلبات أسعار الصرف.

➤ قاعدة المحلية: حيث توجب بعض التشريعات أن تكون هذه الأصول تتمركز في نفس مكان هذه الإلتزامات، فالتشريع الفرنسي مثلا يوجب تمثيل الإلتزامات التقنية في إحدى دول الإتحاد الأوروبي. ثانيا/ الأشكال المختلفة لتمثيل المخصصات التقنية:

نتيجة تنوع مكونات مصادر وموارد الأموال المجمعة لدى شركات التأمين، فإنها تقوم بتوظيفها ضمن قنوات وصيغ مختلفة من أجل تحقيق عوائد تمكنها من تدعيم مركزها المالي ومواجهة إلتزاماتها المختلفة مع أدنى درجات الخطورة، وعلى أن يتوفر فيها شرط الضمان الكافي لتحويل هذه الاستثمارات إلى نقدية حاضرة عند الحاجة إليها، وسنتطرق لهذه الأشكال المختلفة في الفصل الموالي بشكل من التفصيل.

الفرع الثالث: تكوين هامش الملاءة (هامش اليسر المالي)

بعد تكوين المخصصات التقنية وتمثيلها بما يناسبها من أصول وجب على شركات التأمين تكوين هامش للملاءة المالية وهو يأتي معززا للمخصصات التقنية. ويعد هامش الملاءة أداة رقابية جد هامة تفرضه هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين بغية الرفع من قدرتها على أداء إلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق.

ويعرف هامش الملاءة على أنه مقدار رأس المال الواجب إمتلاكه من طرف شركة التأمين حتى تكون قادرة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق في المستقبل مع إحتمال تحقق خطر عال.¹

كما عرفته الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS) أنه عبارة عن رأس مالي إضافي وهو فائض الأصول عن الإلتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة.²

ومنه يمكن تعريف هامش الملاءة على أنه مبلغ أو رأس مال إضافي تلتزم كل شركات التأمين بتكوينه، وهو مكمل للمخصصات التقنية ويكون من باب التحوط وهو خالي من أية إلتزامات، حيث يسمح لشركة التأمين من تعزيز ملاءتها من أجل الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة وثائق التأمين. حيث يتماشى هذا الهامش مع حجم المخاطر وكذا حجم العمليات المكتتبة، كما يعد مؤشرا للإندار المبكر عن ملاءة الشركة، وهذا من أجل تجنبها الوقوع في حالة الإعسار وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارها. وقد نظمت هيئات الإشراف

¹ - Franck Le Vallois et autres, op.cit, p94.

² -François Couilbault et autres , op.cit, p431.

والرقابة على شركات التأمين في مختلف الدول الحد الأدنى لهذا الهامش، وتبقى إدارة الشركة هي المسئولة الأولى عن ضمان هذا الهامش لكي تستمر في مزاولة نشاطها. ويتكون هامش الملاءة من العناصر التالية:¹

- رأس المال الاجتماعي المحرر (أو أموال التأسيس المدفوعة في الشركات التعاونية)؛
- رأس المال الاجتماعي الغير محرر من طرف المساهمين (أو أموال التأسيس التي لم تدفع بعد)؛
- الاحتياطات؛
- الأرباح المحققة.

ويُستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:²

- عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات التقنية؛
- التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة؛
- إنخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية؛
- الخلل في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح؛
- حماية حملة الوثائق التأمينية من الخسائر الغير متوقعة؛
- مخاطر معيدي التأمين وعدم كفاية برامج الإعادة.

من خلال ما سبق فبالإضافة لكون هامش الملاءة أداة رقابية تمكن الهيئات القائمة بذلك من معرفة والتحقق من سلامة المركز المالي لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بمجمل إلتزاماتها، فهو يعد أيضا مؤشر ومعيار توجيهي داخلي تعتمد شركات التأمين عليه لتصحيح الإنحرافات التي تؤدي بإخلاله، وهدف يجب العمل الدائم على تحقيقه.

¹-Jean-Marie Rousseau et autres, Introduction à la théorie des assurances, DUNOD, Paris, 2001, p157.

² - خالد السهلاوي، هامش الملاءة في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الملك فيصل، العدد38، المجلد 10، 2015، بتصرف.

المبحث الرابع: الخطر في شركات التأمين

عندما نتكلم عن الخطر في شركات التأمين يجب أن نميز بين الأخطار التي تتولى شركات التأمين تغطيتها بموجب وثائق التأمين التي تصدرها والمبرمة مع مجموع مؤمنها، والتي تتحمل فيما بعد دفع التعويضات عن الخسائر التي تنجم في حال تحققها. وبين المخاطر التي تتعرض لها الشركة في حد ذاتها وهذا في إطار قيامها بمختلف أنشطتها، والتي يكون مصدرها إما الشركة نفسها أو القطاع التأميني أو المحيط الذي تنشط فيه والتي قد تؤثر على ملاءمتها وهذا بحسب الخسائر الناجمة عنها. وما يهمنا هنا هي الأخطار التي تتعرض لها الشركة.

المطلب الأول: مفاهيم حول الخطر

قبل أن نتطرق للأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين سنحاول أن نعرج على مفهوم الخطر وكذا إدارة المخاطر والسياسات المتبعة في ذلك.

الفرع الأول: تعريف الخطر

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الخطر فمنها ما ركز على الجانب المادي للخطر وأخرى على الجانب المعنوي ومنها من ذكرهما معا ويمكن أن نذكر منها:

- عرف الخطر على أنه الإنحراف العكسي والغير المرغوب في النتائج التي كان من المتوقع تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.¹
- الخطر هو احتمال تحقق حدث ما، من شأنه التأثير على أهداف المنشأة²، وتكون نتائجه سلبية تتفاوت بين حدين أدنى وأعلى.³
- الخطر هو الخسارة المعنوية والمادية المحتملة والتي يمكن تقديرها وقياسها، هذه الخسارة تكون نتيجة توفر عوامل مساعدة لوقوع حادث معين.⁴

¹ - أبو بكر عيد أحمد، سيفو وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 27.

² - David Campbell, Risk Management guide for small business, Global Risk Alliance Pty Ltd jointly with NSW Department of State and Regional Development, p9, 2005.

³ - فايز سيف الدين، إدارة الخطر بين المعايير والتطبيق، مجلدة الرائد العربي، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، سوريا، العدد 106، 2010، ص 34، بتصرف.

⁴ - عديلة خنوسة، سليمان براضية، إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الاسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، المجلد 13، العدد 19، ص 68، 2013.

➤ وعرفه جون داونز "بأنه إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه"¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الخطر على أنه احتمال تحقق حدث ما، في ظروف معينة وخلال فترة زمنية محددة يترتب عنه إنعكاس في النتائج التي كان من المتوقع تحقيقها حيث أن هذا الخطر يمكن قياسه.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها:

➤ عملية مستمرة، يتم من خلالها إتخاذ جملة من القرارات وتطبيقها للتقليل ما أمكن من إنعكاسات المخاطر التي تهدد المنشأة، أي إحداث الموازنة بين الفرص والتهديدات².

➤ إدارة المخاطر هي العملية التي يتم بموجبها تحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها كافة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة وتقليل الآثار السلبية لها لأدنى حد ممكن³.

➤ تعد إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من إستراتيجية أي منظمة. حيث يتم من خلالها التعامل مع المخاطر المرتبطة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها وهذا بشكل منهجي منظم، حيث تتمحور هذه العملية حول تحديد ومعالجة المخاطر بهدف الحفاظ على سيرورة هذه الأنشطة⁴.

➤ مجموعة من الإجراءات المتبعة وبشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لنشاط الشركة، وهذا من خلال فهم كل الجوانب الإيجابية والسلبية التي تؤثر على إستدامة نشاطها ومنه على تحقيق الأهداف العامة للشركة⁵.

➤ كما تعتبر إدارة المخاطر العملية التي يتم بموجبها التحكم في الخطر، والحد من تكرار حدوثه والتقليل ما أمكن من تبعات الخسائر التي تتحقق حال وقوعه وهذا بأقل تكلفة ممكنة⁶.

¹ - سمير عبد المجيد رضوان، المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005، ص51.

² - Laurent Condamine, Jean-Paul Louisot, Patrick Naim, Risk Quantification Management Diagnoses and Hedging, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, England, p7,2006.

³ - Joël Wagner, Michel Fuino, La gestion du risque et introduction aux assurances, Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, lausanne, p126, 2022.

⁴ - Ferma, federation of European risk management association, cadre de référence de la gestion des risques, p3, 2003.

⁵ - سامية فقير، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس العدد5، ص54، 2020.

⁶ - شوقي سيف النصر سيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، ط3، مصر، 1999، ص32، بتصرف.

- من خلال ما سبق ذكره يمكن أن نخلص أن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة تدخل ضمن إستراتيجية المنظمة حيث تقوم بمجموعة من الأنشطة والمهام والتي تتضمن:
- تحديد المخاطر (الحالية والمستقبلية) التي تتعرض لها المنشأة وكذا مسبباتها؛
 - حصر الآثار المترتبة عليها بالإضافة إلى احتمال تحققها؛
 - ترتيب وتصنيف هذه المخاطر وقياسها كمياً؛
 - إختيار أنجع الوسائل والطرق لتجنب هذه المخاطر، أو مواجهتها والحد من آثار الخسائر المترتبة عليها حال تحققها وذلك بأقل تكلفة ممكنة. والغرض من ذلك تمكين المنشأة من الإستمرار في نشاطها وتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.

الفرع الثالث: مراحل إدارة الخطر

يمكن ايجاز الخطوات التي يتم بها إدارة المخاطر كما يلي:

1/ مرحلة إكتشاف المخاطر وتحديدها:

تعد هذه المرحلة هامة جدا حيث يتم على مستواها تحديد جميع المخاطر (التهديدات) التي تواجه المنشأة وإكتشافها وكذا تجميع المعلومات عن الأصول المعرضة للخطر بالشركة، وهذا من خلال دراسة شاملة للمخاطر التي يتوقع أن تواجه المنشأة في مراحل نشاطها المختلفة، وقد تكون من خلال ورش عمل تفاعلية بين إدارة المخاطر والفرق التشغيلية ومدراء الإدارات، حيث يجب أن يشارك في هذه العملية كل من يمتلك المعرفة بالمؤسسة وعملائها وكذا محيطها الإجتماعي والسياسي والقانوني وحتى الثقافي بالإضافة للأهداف الإستراتيجية والتشغيلية. من أجل تحديد جملة المخاطر المحيطة بها ومن ثم تصنيفها والتعرف على مصادرها والعوامل المساعدة في حدوثها والخسائر المحتملة. كما يجب أن تكون هذه العملية بشكل دوري ومستمر من أجل التحديث المستمر لسجل المخاطر. ومن الأساليب المعتمدة للتعرف على الخطر نذكر ما يلي:¹

- **التحديد المعتمد على الأهداف:** وهذا من خلال التعرف على المخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة؛

- **التحديد المعتمد على السيناريوهات:** وهذا بإفترض سيناريوهات مختلفة ومن ثم تحليلها، حيث تعتبر طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليلاً للتفاعل بين القوى في السوق أو المنشأة. لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره ويكون غير مرغوب به يُعرف على أنه خطورة؛

¹ - المهدي ناصر، الأهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد8، 2013، ص100.

➤ التحديد المعتمد على التصنيف: وهذا من خلال معرفة المصادر المختلفة والمحتملة للمخاطر؛
 ➤ مراجعة المخاطر الشائعة: وهذا من خلال جمع معلومات لفترات زمنية سابقة عن الخطر والظروف التي وقع فيها، حيث تمتلك كل مؤسسة قائمة عن المخاطر الشائعة وكذا المحتملة والتي يتم تحديدها مسبقا.

2/ تقييم وقياس الخطر:

بعد التعرف على مجمل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وجب تحليلها وتقييمها في خطوة ثانية وهذا من حيث شدتها وكذا احتمال وقوعها ومن ثم ترتيبها حسب درجة خطورتها، أي أن تقييم المخاطر يكون بناء على مصفوفة الأثر وإحتمالية الحدوث. لكن في بعض الأحيان قد يصعب التقييم حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات الغير المادية¹. كما أنه يختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة أعمالها وأنواع الأثار المتوقعة عليها. وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تقدير الخسائر المتوقعة، تقدير الخسائر المباشرة والخسائر الغير مباشرة، لأنه في بعض الحالات قد تكون هذه الأخيرة أكبر من الخسائر المباشرة.

3/ وضع خطة لتعامل مع الخطر:

بعد تحديد الخطر وتقييم تبعاته تأتي مرحلة كيفية التعامل مع الخطر (سياسة إدارة الخطر) ووضع الخطة والوسائل لتنفيذ ذلك.

4/ التنفيذ:

وهنا يتم وضع الخطة المسطرة للتعامل مع الخطر قيد التنفيذ.

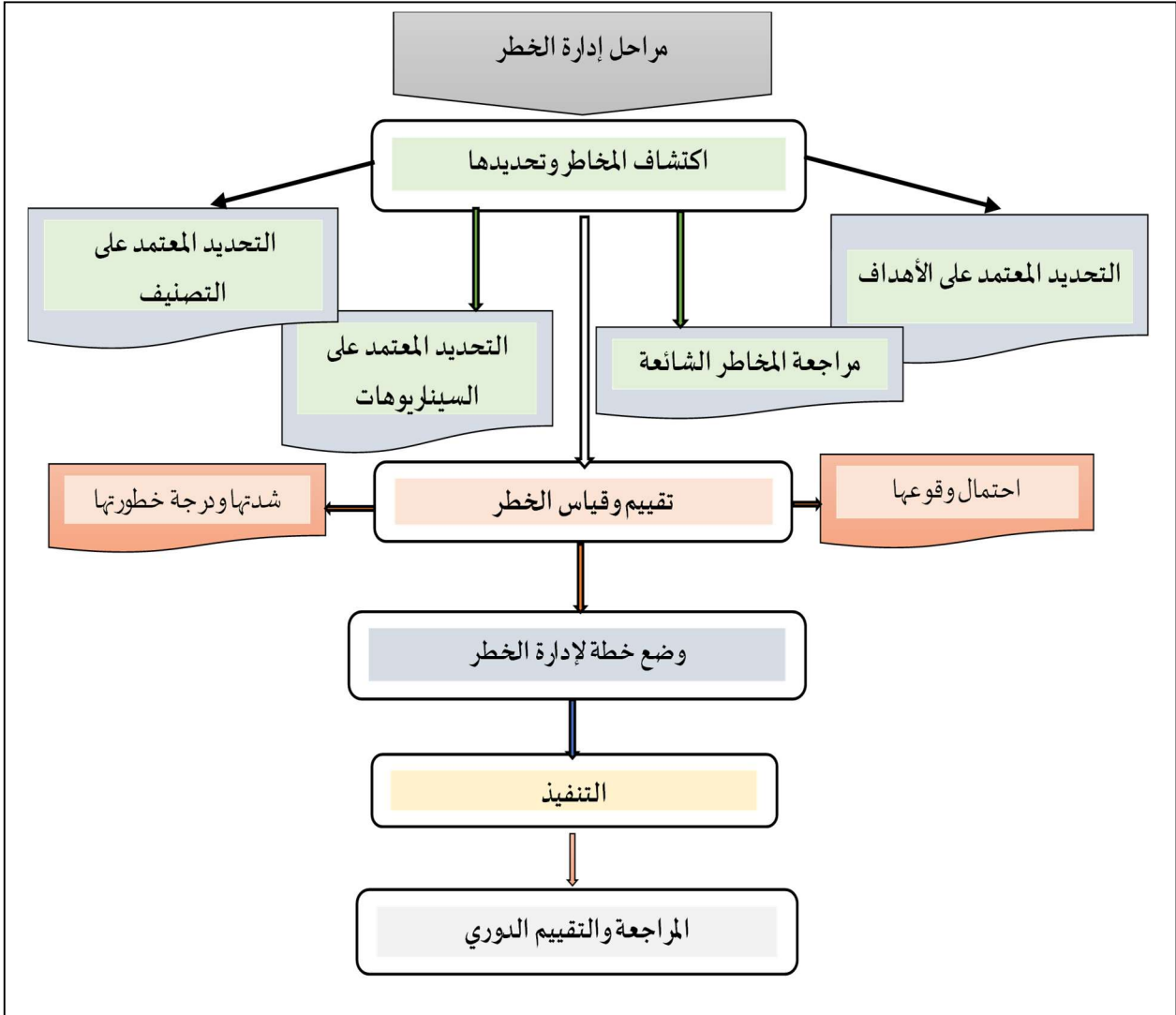
5/ المراجعة والتقييم الدوري:

وتكون هذه المراجعة على مستوى المخاطر وكذا الخطط المسطرة، أي التحين الدائم والمستمر لقائمة المخاطر وكذا تطوير الخطط الأنجح للتعامل معها، هذه الأخيرة والتي تعد متغيرة بتغير المحيط الذي تنشط فيه المنشأة.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

¹ - المهدي ناصر، مرجع سابق، ص 101، بتصرف.

الشكل رقم (03): مراحل إدارة الخطر



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ما سبق.

الفرع الرابع: سياسات إدارة المخاطر

بعد التعرف على مجمل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقييمها، هناك العديد من السياسات التي يمكن إتباعها لإدارتها نذكر منها:

1/ سياسة تحمل الخطر (الإحتفاظ):

والمقصود بها قبول المنشأة أو الفرد تحمل تبعات الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر. وتتبع هذه السياسة في حال كانت المخاطر بسيطة وغير متكررة الحدوث والخسائر منخفضة القيمة، بالإضافة لتوافر

القدرة على مواجهتها أي تحمل الخطر دون تخطيط أو إحتياط مسبق، أو إذا كانت المخاطر متكررة الحدوث ويمكن تقدير قيمتها مسبقا وبالتالي تكوين مخصص لمواجهة نتائجها¹.

2/ سياسة تحويل الخطر (نقل):

أي نقل عبء الخطر إلى جهة أخرى أقدر على مواجهته، وهذا بهدف التقليل من آثار وتبعات الخسارة التي قد تنتج عنه، مقابل تكلفة محددة يتم الإتفاق عليها مسبقا. وينظم هذا النقل عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وحقوق والتزامات كل أطراف العقد.

3/ سياسة التقليل من أثر الخطر:

والمقصود بها إتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تقلل من حجم الخسارة وحدتها ما أمكن حال وقوع الخطر، أي التركيز على إحتواء الخسارة ومنعها من الإنتشار. ومثال ذلك نظام الإطفاء الأنوماتيكي الذي يتم تركيبه في المخازن من أجل إخماد الحريق والحد من إنتشاره.

4/ سياسة منع الخطر أو تخفيضه:

أي التأكد من أن الخطر متحكم فيه وهو في أدنى مستوى له. ويكون ذلك بالتقليل من إحتمال وقوع الحادث ما أمكن ذلك. كمنع العمال من التدخين في المباني التي يستخدم فيها مواد شديدة الإشتعال لأن ذلك يؤدي من تقليل حوادث الحريق.

5/ سياسة التجزئة والتنوع:

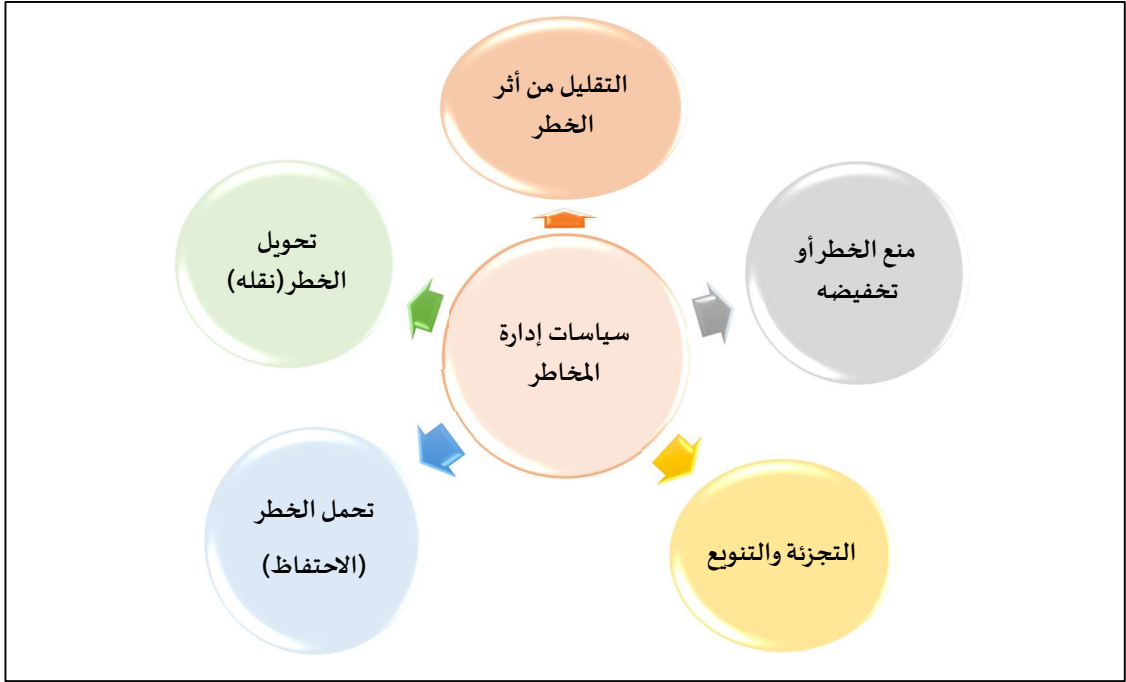
والمقصود منها تجزئة الشيء المعرض للخطر، شريطة أن يكون قابل للتجزئة بشكل يضمن عدم تعرض جميع أقسامه في وقت واحد عند تحقق الخطر². وهذا بغية تقليل تركيز وتراكم الخسائر الناجمة عن حدث سلبي واحد. ومثال ذلك توزيع الإستثمار على عدة أوجه وقنوات إستثمارية بدلا من حصرها وصرفها في مجال ضيق.

ويمكن إيجاز هذه المراحل في الشكل الموالي:

¹ - المهدي ناصر، مرجع سابق، ص 97، بتصرف

² - أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 43.

الشكل رقم (04): سياسات إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: تصنيف المخاطر في شركات التأمين

كما ذكرنا من قبل يجب التمييز بين الأخطار التي تتولى شركة التأمين تغطيتها بموجب عقود التأمين التي تبرمها مع جمهور المؤمن عليهم وبين المخاطر التي تتعرض هي لها، ويمكن تقسيم هذه المخاطر الى:

الفرع الأول: تقسيم المخاطر حسب المصدر

حسب هذا التصنيف تقسم المخاطر التي تتعرض لها الشركة إلى مخاطر مصدرها الشركة وأخرى مصدرها الصناعة التأمينية، ومخاطر مصدرها الإقتصاد ونجملها فيما يلي:

1 / مخاطر التسعير:

تنشأ هذه المخاطر من الافتراضات والتقديرات والأسس المبنية على الخبرة الماضية والتي على أساسها يتم تحديد قسط الخطر، أي القسط اللازم لتغطية الخسائر المتوقعة عن تحقق الخطر (سعر الخدمة)، حيث يجب أن يكون السعر كافياً وعادلاً. ويرجع سبب هذه المخاطر في انعكاس الدورة الإنتاجية لشركات التأمين حيث أن تكلفة الخدمة لا تظهر إلا بعد أداءها وهي متغيرة بتغير الظروف المحيطة بها.

2 / مخاطر الإكتتاب:

تعتبر وظيفة الإكتتاب محور النشاط التأميني، وتنشأ مخاطر الإكتتاب إنطلاقاً من رسم السياسة الإكتتابية للشركة وسير عملية الإكتتاب، أي من لحظة قبول الخطر وتحديد القسط وصولاً لعملية تسوية

المطالبات لأصحاب الوثائق التأمينية. ويتمثل الخطر هنا في زيادة التعويضات الفعلية عما هو متوقع حيث تتفاوت هذه الزيادة بتفاوت نوع وحجم المخاطر التي يتم الإكتتاب فيها.

3/مخاطر إعادة التأمين:

إن الغرض الأساسي من عملية إعادة التأمين هو حماية رأسمال الشركة والتقليل من تقلبات معدلات الخسارة والتحكم في مقدار الخسائر، ومنه فإن عدم دقة وسلامة طرق إعادة التأمين وإنعكاسها على تقلبات معدلات الخسائر سيخلق للشركة صعوبات مالية هذا من جهة، ويؤثر على قدرتها على قبول وتحمل الأخطار بأسعار تنافسية؛

4/مخاطر عدم كفاية المخصصات التقنية:

وهي المخاطر الناجمة عن التقديرات الغير دقيقة للمخصصات التقنية للشركة لمقابلة التعويضات تحت التسوية، ما ينتج عنه حدوث فارق بين قيمة المبالغ المستحقة للتعويضات وبين تلك المتوقعة والتي تم تخصيصها خلال الفترات المالية السابقة، والآثار المترتبة عن هذه المخاطر وأهمها على الإطلاق تقدير نسبة الخسارة التقنية (تعتبر المخصصات التقنية المقدره أهم عنصر في إحتسابها) ما يؤدي إلى ضعف الأسس التقنية المعتمدة في تسعير المنتجات التأمينية¹.

5/مخاطر السيولة:

وتكون نتيجة أحداث غير متوقعة كالمطالبات الكبيرة في حالة وقوع الكوارث (كالكوارث الطبيعية)، أو ارتفاع معدلات التضخم أو حدوث خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار ومنه حجم التعويضات، بالإضافة لإنسحاب حملة الوثائق أو القيام بتصفية وثائقيهم، ما يحتم على شركة التأمين تحويل بعض إستثماراتها إلى سيولة بسرعة لمقابلة هذه الإلتزامات المفاجئة، والذي يجعلها عرضة لخسائر مالية كبيرة ومنه لخطر العسر المالي. ما لم تكن محتفظة بالقدر الكافي من السيولة لمواجهة هذا الطلب الغير متوقع على النقدية².

6/المخاطر الائتمانية:

وتتمثل في عدم تمكن شركة التأمين من تحصيل ديونها ومستحققاتها من الأطراف التي تتعامل معها نتيجة إمتناعهم أو عدم مقدرتهم عن السداد حسب ما أتفق عليه، كعدم قدرة شركات إعادة التأمين على دفع وتحمل الإلتزامات المسندة لها. وكذا خطر إئتمان الأعمال التجارية والذي يكون نتيجة فشل أو تقصير

¹- Diniel Boros, Lapse risk factors in Solvency II, Master's Thesis, Royal Institute of Technology, Stockholm, Sweden, 2014, p10-11.

²- رأفت أحمد علي إبراهيم، رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 1، 2002، ص 541، بتصرف.

الأطراف المقابلة في الإلتزام بسداد المبالغ المستحقة التي قد تشمل الذمم المدينة للوكلاء، مديني الأقساط (المؤمن لهم)، الشركات التابعة أو الوسطاء مما يستوجب وجود سياسة إئتمانية فعالة. بالإضافة إلى عدم قدرة الشركة على إسترداد أموالها المستثمرة أو عوائدها في تواريخ إستحقاقها مما ينعكس على قدرة الشركة على دفع إلتزاماتها التعاقدية¹؛

7/مخاطر الإستثمار:

تتجمع لدى شركات التأمين كتلة مالية معتبرة والتي يكون مصدرها الأساسي مجموع الأقساط المحصلة فهي تقوم بإستثمارها وتوظيفها في قنوات مختلفة حسب تاريخ إستحقاق إلتزاماتها، ما يعني تفاوت مجالات الإستثمار وكذا أدواته من حيث درجة المخاطرة والعائد المحقق، حيث يستخدم هذا الأخير في تغطية خسائر النشاط التأميني. والمخاطرة المتعلقة بالإستثمار هي ظروف عدم التأكد التي تصاحب هذه الإستثمارات والتي تنعكس على التقلبات في عوائد الإستثمارات.

8/المخاطر التشغيلية:

ويكون سببها عدم كفاءة الإدارة في تسير الشركة مما يحملها تكاليف إضافية كحدوث مشاكل أو تجاوزات وأخطاء في الإجراءات والتنظيمات كتسوية المطالبات مثلا، سوء إدارة العمليات وتنفيذ النشاطات؛ حدوث خسائر في الأصول المادية نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية²؛ وترتفع المخاطر التشغيلية في حالة عدم ملاءمة وفعالية سياسات الرقابة الداخلية.

9/مخاطر التكنولوجيا وإستعمال تقنية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ إما عن سوء إستخدام أنظمة الحاسوب التي تستخدمها الشركة في سير أعمالها أو تعطيلها بشكل متعمد ما يؤثر على سير أعمال الشركة، أو عدم تمكن أو تأهيل العنصر البشري للتحكم بهذه التقنية، بالإضافة للمخاطر الأمنية والسيبرانية التي تطل من أنظمة المعلومات من تخريب وتدمير الخزان المعلوماتي المحفوظ في أجهزة الحواسيب (الفيروسات)، أو حتى قرصنة المعلومات وسرقتها أو التزوير والإحتيال الإلكتروني.

10/المخاطر القانونية والتنظيمية:

وتتعلق بالأحكام التي تصدرها المحاكم لغير صالح الشركة في حال دخولها في نزاعات مع متعاملها، كتحميلها تعويضات أو مسؤوليات إضافية، أو رفع دعاوى قضائية عليها نتيجة الفهم الخاطئ لحاملي وثائق

¹ - Tony Randel , Risk Based Supervision, The Word Bank , primer series on insurance issue 14, 2009.p14.

² -European commission, Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, Appendices, 2002, p20.

التأمين بنود العقود المبرمة ما قد يشوه سمعة الشركة ويسبب لها؛ أو الأخطار التي يكون مصدرها تصرفات وكلاء أو منتجي وموظفي الشركة، ومن أمثلة هذه الأخطار الغش في الإجراءات والمستندات القانونية¹. بالإضافة لمخاطر تغير القوانين والتنظيمات التي تحكم القطاع والتي يجب على شركات التأمين إتباعها فبعض التشريعات الضريبية والإدارية وكذا المالية قد تؤثر على الوضعية الحقيقية للشركة، كالقوانين المحددة لحجم الإستثمار وميادينه وغيرها.

11/ خطر المنافسة:

هذا الخطر ناجم من التقلبات في سلوك وإحتياج المؤمنين إتجاه المنتجات التأمينية للشركة، لذا وجب على شركة التأمين إتباع سياسة تسويقية بمزيج يجمع بين تشكيلة متنوعة من المنتجات وبأسعار تنافسية تلي حاجيات المؤمنين بما يخفف من حدة هذه المنافسة والخطر الناجم عنها. بالإضافة لخطر تطوير المنتجات كإدخال منتجات جديدة للسوق أو إحداث تغيرات على المنتجات التأمينية الحالية بهدف تسويق المنتج وإرضاء العملاء.

12/ مخاطر السمعة:

تعتبر مخاطر السمعة لشركات التأمين من المخاطر التي تهدد علاقاتها بالأطراف التي تتعامل معهم خاصة جمهور المؤمنين، وهذا نتيجة نشر الإشاعات والأخبار المغلوطة عن الشركة مما يؤثر على سمعتها ويسبب إهتزاز الثقة بها. حيث أن سمعة الشركة هي التي تحدد نجاحها وثقة المتعاملين فيها وإستمرارية نشاطها، وقد يكون سبب ذلك منافستها في السوق (منافسة سلبية)، بالإضافة لغياب سياسة إعلامية ملائمة لتجنب أو التصدي لهذا النوع من المخاطر، ما قد يؤثر على قدرة الشركة على الإحتفاظ بحصتها السوقية أو التوسع فيها، وكذا إنخفاض أرباحها وتحقيق خسائر بالإضافة إلى إنخفاض تصنيفها الإئتماني من قبل وكالات التصنيف الدولية.

13/ مخاطر الإحتيال:

وهي مخاطر الغش سواء كان داخلي أو خارجي (أي الإحتيال المتعمد من أي طرف من أطراف العلاقة التأمينية) ما قد يؤدي إلى تعثر شركة التأمين، ويعتبر من المخاطر المنتشرة في الأسواق التأمينية عبر العالم. وهذا من أجل الحصول على مكاسب ومزايا تتجاوز الحد المسموح به. وصنفت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين مصادر الإحتيال إلى:²

¹ - رأفت أحمد علي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 542، بتصرف.

² - مراد علي زريقات، عوامل الاحتيال على شركات التأمين في السوق السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، السعودية، 2008، ص 65-66، بتصرف.

- الإحتيال الداخلي: ويكون من طرف أحد أعضاء مجلس الإدارة، أو مدير أو موظف من شركة التأمين، وتتم ممارسة هذا النوع من الإحتيال بشكل فردي أو بالتواطؤ مع أطراف أخرى من داخل الشركة أو خارجها وذلك لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الشركة؛
- إحتيال حامل وثيقة التأمين: من خلال الحصول إما على تغطية تأمينية غير مستحقة وتكون عند إبرام عقد التأمين وذلك بتحريف البيانات وتقديم معلومات غير صحيحة، أو عند المطالبة بالتعويض كالتصريح بشكل مبالغ فيه عن الخسائر في حال وقوع الحادث أو إدعاء وقوع الحوادث للإستفادة من التغطية؛
- إحتيال وسطاء أو وكلاء التأمين: وهذا ضد الشركة أو حاملي وثائق التأمين، أو إحتيال المكلف بتسوية الخسائر من خلال تغير الحقائق في تقارير التسوية أو التواطؤ مع أصحاب الوثائق بتقديم مطالبات مغشوشة؛
- إحتيال الجهات المتخصصة في الخدمات التكميلية لوثائق التأمين: كالإحتيال الذي يتم من قبل مراكز صيانة وإصلاح السيارات (تضخيم تكاليف الإصلاحات)، المراكز والجهات الطبية كالمستشفيات أو الأطباء أو الصيدالدة؛
- كل هذه الأشكال الاحتمالية ستدفع بشركة التأمين لزيادة تكلفة الحماية التأمينية من خلال زيادة الأسعار من أجل التعويض عن المطالبات المبالغ فيها، وهذا ما سيؤثر على جمهور متعاملها من حملة الوثائق وذلك بالتوجه للشركات المنافسة.
- 14/مخاطر السوق:**
- وتنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع، مما يؤثر على إيرادات الشركة، أي أن هذه المخاطر ذات علاقة بالنشاط الإستثماري لشركة التأمين وليس بنشاطها الإكتتابي، وهو ما يؤثر في النهاية على دخل الشركة¹.

¹ -خالد السهلاوي، عبد الكريم قندوز، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد10، العدد38، 2015، ص38.

الفرع الثاني: التقسيم الإكتواري للأخطار

كما أشرنا له من قبل فإن العلوم الإكتوارية هي من العلوم التي تهتم بالمخاطر في مجال التمويل، والتأمين، وذلك بإستخدام الإحصاءات، والأساليب الرياضية لوضع حلول للتقليل من احتمالية وقوع الأحداث الغير مرغوبة، والتقليل من النتائج السلبية لهذه الأحداث عند وقوعها. حيث صنفت جمعية الخبراء الإكتواريين بالولايات المتحدة الأمريكية الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين إلى أربع مجموعات نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول (03): التقسيم الإكتواري لأخطار شركات التأمين

أخطار عامة	أخطار ملاءمة الأصول للخصوم	أخطار التسعيرة	أخطار الأصول
وهي الأخطار التي لا تستطيع الشركة التحكم فيها ولا التنبؤ بها والتي تؤثر على إلتزامات الشركة وتتمثل هذه الأخطار في: -القوانين والنظم التي تحكم عمل شركات التأمين (كالضرائب)؛ -الأخطار الناجمة عن العنصر البشري للشركة كالتدريب الغير جيد لموظفيها وممثلها من وسطاء ومنتجين وكلاء بيع، وكذا سوء تصرف القائمين على الشركة.	كلما صعبت الملاءمة بين الأصول والخصوم كلما زاد خطر تعرض شركة التأمين للعسر المالي ويرجع السبب في ذلك كون قيمة كل من الأصول والخصوم تتأثر بمعدلات التضخم وكذا إختلاف أسعار الفائدة، وبقدر تأثير هذا الإختلاف على القيمة السوقية للأصول ستتأثر الإلتزامات المستقبلية للشركة بنفس الدرجة ومنه على وضعيتها المالية.	-التسعير بشكل لا يتوافق مع واقع السوق التي تنشط فيه الشركة. -حالة عدم التأكد المحيطة بتقديم خدمة التأمين في المستقبل مثل: شدة وتواتر خسائر المطالبات، معدلات الوفاة الفعلية، معدلات المرض، معدل العائد على الإستثمارات، ومعدل النفقات الإدارية.....	-مصدرها التقلبات التي تصيب القيمة السوقية لأصول المحفظة الإستثمارية: مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق؛ -إخلال الغير بسداد إلتزاماتهم أو القيام بمسؤولياتهم إتجاه شركة التأمين في مواعيدها.

المصدر: رأفت أحمد علي إبراهيم، رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 1، 2002، ص 536-537، بتصرف.

الفرع الثالث: أسباب العسر المالي في شركات التأمين:

يعد العسر المالي لشركات التأمين من أهم معوقات نشاطها، وهذا ما شهدته العقد الأخير من حالات إعسار مالي لهذه الشركات خاصة في سوق التأمين الأمريكي، ويرتبط أصل هذه المشكلة بجملة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين والتي يتفاوت تأثيرها ومساهمة كل منها في هذه المشكلة فمن الممكن أن يتسبب خطر واحد أو عدة أخطار في إعسار شركات التأمين.

ولقد نشرت شركة Standard & Poor's (وكالة تصنيف عالمية تقدم تقييمات لمختلف القطاعات بما في ذلك التأمين) في تقرير لها عن أسباب العسر المالي في شركات التأمين التي تقيمها، حيث عرضت أهم الشركات التي تعرضت لهذه المشكلة والأسباب الرئيسة لذلك وهذا خلال الفترة من 1984 لغاية 2013 نذكر منها¹:

➤ **1989-1984**: إفلاس العديد من شركات التأمين الأمريكية، معظمها تعنى بتأمين الحوادث، (كشركتي Mission Insurance Co و Transit Casualty Insurance Co)، نتيجةً لعدم كفاية المخصصات والنتائج عن سوء التسعير لفترة طويلة؛

➤ **1994-1992**: أفلست العديد من شركات التأمين على الحياة الأمريكية الكبرى (كشركات Executive Life Insurance Co و Mutual Benefit Life Insurance Co وشركة Confederation Life Insurance Co)، نتيجةً لتركيز الأصول الغير سائلة ونقص السيولة اللازمة لسداد الإلتزامات المستحقة؛

➤ **1999**: أدى التخلف الإنتقائي للإتحاد الروسي للتأمين عن سداد بعض سنداتته إلى إحداث ضغوط شديدة على شركات التأمين التي تحتفظ بها، مما أدى إلى إعسار بعض شركات التأمين خاصة الصغيرة منها؛

➤ **2000**: نتيجة لفشل العديد من شركات التأمين على الحياة اليابانية، وبعد إجراء إعادة تأهيلها تم إنهاء النشاط التأميني للعديد منها لأن أسعار الفائدة المضمونة على منتجات الإيداع لم تعد مستدامة في

¹ - Sandard & Poor's global ratings, What May Cause Insurers To Fail--An Update, sur le site:

<https://www.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/240604-what-may-cause-insurers-to-fail-an-update-s13134438>,

consulté le 26/07/ 2024.

ظل إنخفاض أسعار الفائدة في اليابان كشركتي: Toho Mutual Life ,Chiyoda Mutual Life Insurance Co : Insurance Co

➤ 2002-2005: إنهيار العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين الدولية والغير متخصصة بالتأمين على الحياة، (كشركتي: GLOBALE Rueckversicherungs-AG, Converium Reinsurance) ويرجع السبب في ذلك إلى عدم التقدير الجيد لمخصصات التأمين ضد الحوادث وهذا بعد فترة من التسعير الغير المناسب على مستوى القطاع، بالإضافة إلى ضعف إدارة المخاطر. كما أورد التقرير بالإضافة لما سبق العديد من الحالات الخاصة وتلخصت مجمل أسباب إعسار شركات التأمين فيما يلي:

- المخاطر المتعلقة بالنمو السريع والرغبة في التوسع ؛
- سوء تسعير المنتجات التأمينية وكذا عدم كفاية المخصصات التقنية؛
- الدخول في مجالات إستثمارية عالية المخاطرة؛
- سوء الإدارة وغياب الحوكمة؛
- ضعف إدارة السيولة والمواءمة بين الأصول والخصوم؛
- عدم كفاية برامج إعادة التأمين.

كما أن جمعية الإكتواريين الإيرلندية في دراسة لها أوعزت أسباب العسر المالي في شركات التأمين الى:

الجدول رقم (04): أسباب العسر المالي في شركات التأمين

أسباب العسر المالي	
1/ عدم كفاية المخصصات	6/ فشل سياسات إعادة التأمين
2/ النمو السريع	7/ فشل الاستثمارات
3/ الدخول في مجالات جديدة	8/ ضعف الرقابة والاشراف
4/ الكوارث	9/ الإحتيال
5/ عدم كفاية الأسعار	10/ التقارير الخاطئة

المصدر: محمد السيد حافظ، التنبؤ بالعسر المالي في شركات التأمين باستخدام (Rough sets theory) بالتطبيق على شركات التأمينات العامة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، 2022. ص 163.

كما تعد شركة AM BEST (وكالة تصنيف متخصصة في صناعة التأمين) من المؤسسات التي تناولت مشكلة العسر المالي في شركات التأمين وهذا من خلال البحث عن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى إعسار 426 شركة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1969-2000) والجدول الموالي يلخص ذلك:

جدول رقم (05): الأسباب الرئيسة للعسر المالي لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1969 وحتى 2000

عدد الحالات	أسباب العسر المالي
145	عدم كفاية المخصصات
86	النمو السريع
36	الخسائر المترجمة (الكوارث)
28	التغيير في حجم الأعمال أو تغيير في النشاط الأساسي للأعمال
39	المغالاة في تقدير الأصول
22	فشل سياسات إعادة التأمين
26	ضعف الاشراف
44	الاحتيايل / الإهمال الاداري
426	الإجمالي

Source: Suisse Re , Sigma, 2000.

ويتضح من خلال كل ما سبق أن القاسم المشترك في إعسار شركات التأمين يكمن في أخطار الإكتتاب ممثلة بعدم كفاية المخصصات والتوجه نحو النمو السريع، والخسائر المركزة وكذا التغيير في حجم أو نشاط أعمال شركات التأمين حيث تعد المسبب الأول للعسر المالي. لأن العملية الإكتتابية والتي تعد بوابة العملية التأمينية تعد نتائجها من الأهمية بمكان، من حيث بقاء ونمو شركات التأمين وتجنبيها خطر العسر المالي. يلعب في ذلك أخطار الإستثمار وكذا إعادة التأمين (والتي سيأتي تفصيل كل منها لاحقاً) ، حيث أن سلامة هذه العمليات يضمن لها البقاء والإستمرار في تقديم خدماتها سواء لعملائها الحاليين أو المستقبليين أو حتى على نمو الشركة وتوسعها وإحتلال مراكز تنافسية.

المطلب الرابع: أنظمة الإنذار المبكر لملاءة شركات التأمين

من خلال ما تم عرضه من مفهومي العسر المالي والملاءة المالية في شركات التأمين واللذان يمثلان وجهين متقابلين، يتبين لنا جليا أهمية الإشراف والرقابة على هذه الشركات كما بينا من قبل في إدارة خطر العسر المالي من خلال إلزام شركات التأمين بالقواعد والنصوص المعمول بها والتي تضمن قيام هذه الشركات بأداء نشاطها والدور المنوط بها، لذا وجب على هذه الهيئات الحرص على تطوير وتحديث أساليبها لمواكبة ما هو معمول به من نظم عالمية للحد ما أمكن من هذا الخطر ومراقبة ملاءة شركات التأمين . ولعل أبرزها ما طرحه الإتحاد الأوروبي من خلال تطوير قواعد قياس الملاءة والمتمثلة في إطار الملاءة2، وكذا نظام الإنذار المبكر IRIS المعتمد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تنظيم عمل هذه الشركات وحفاظا على سلامتها وتجنبيها خطر العسر المالي.

الفرع الأول: إطار الملاءة2

حتى أواخر القرن 20 كانت المعايير التي يستند عليها في تقدير ملاءة شركات التأمين الناشطة في الإتحاد الأوروبي تركز على رأس المال المستند على القواعد المحاسبية. وهذا حتى بداية القرن 21 أين سعت المفوضية الأوروبية (المسؤولة عن إقتراح التشريعات) لتوحيد هذه المعايير، وطرحت نظاماً للملاءة يركز بالأساس على معايير رأس المال المستند على المخاطر حيث مرّ تطبيق هذا النظام بمرحلتين:

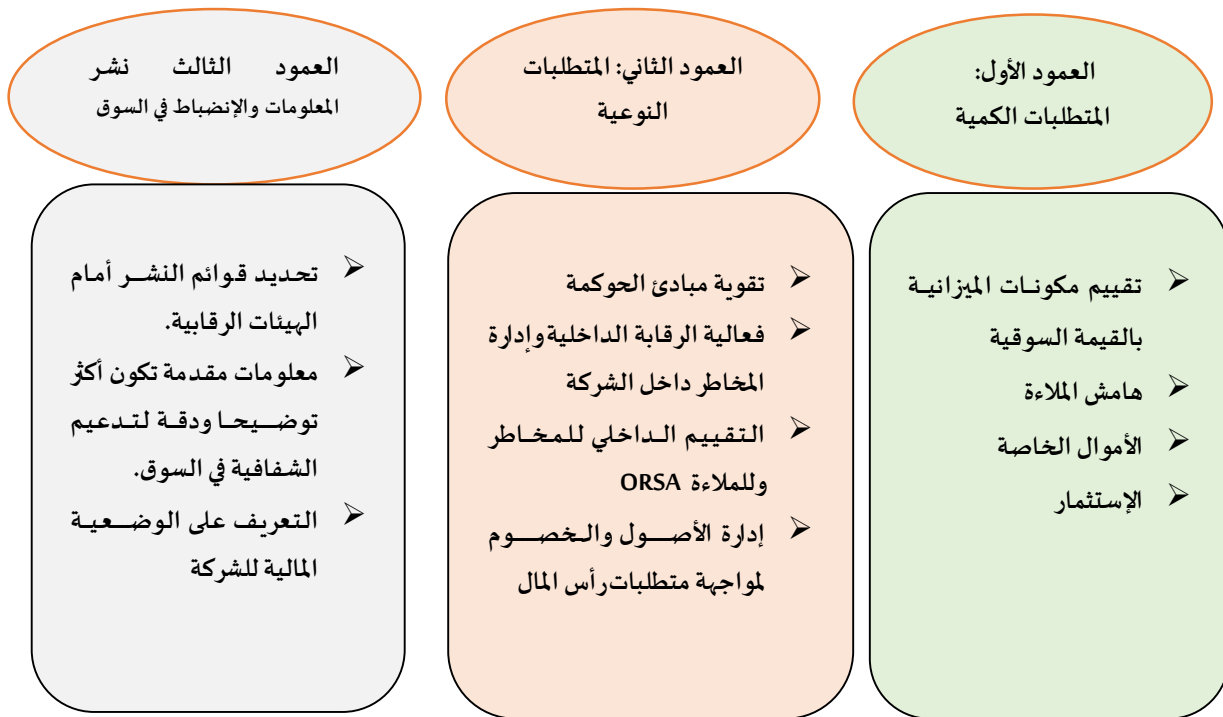
- كانت أولاهما إقتراح إطار الملاءة 1 في عام 2004 والذي تضمن تعديلات على معيار رأسمال المستند للقواعد المحاسبية السائد آن ذاك. إلا أن هذا الإطار لاقى إنتقادات من حيث عدم قدرته على إستيعاب مختلف الأخطار التي تواجه شركات التأمين وكذا كيفية إدارتها.
- وإستجابة للنقائص الملاءة1 تم الإنتقال إلى إطار الملاءة2 حيث تم المصادقة عليه في 2009، حيث أن توجهات هذا الإطار مستوحاة من مقررات بازل2، والغرض من ذلك:
- ✓ إنشاء إطار أوروبي آمن ومستدام يضمن إستمرار التأمين كونه محركا للنمو والإستقرار الإقتصادي في أوروبا، من خلال تزويد شركات التأمين بالمتطلبات اللازمة لضمان ملاءتها المالية وبناء سوق تأمينية أوروبية موحدة¹.

¹ -Aymric Kamega, Introduction à Solvabilité 2 Applications de mesure des risques, Université de Bretagne Occidentale ,2015, p20 , sur le site:

[chrome-extension://efaidnbnmnibpcjpcglclefindmkaj/https://www.ressources-actuarielles.net/EXT/ISFA/fp-isfa.nsf/0/FE8AD6D32B953971C125773300703808/\\$FILE/AK_MSR.pdf](chrome-extension://efaidnbnmnibpcjpcglclefindmkaj/https://www.ressources-actuarielles.net/EXT/ISFA/fp-isfa.nsf/0/FE8AD6D32B953971C125773300703808/$FILE/AK_MSR.pdf), consulté le :15/03/2022.

- ✓ تحديد متطلبات الملاءة على أساس المخاطر الفعلية التي تتعرض لها شركات التأمين (مواءمة مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مع هذه المخاطر)، واستقرار الوضع المالي الكلي لها بالإضافة إلى إعداد النماذج الداخلية من طرف الإدارة لحساب رأس المال المطلوب¹؛
 - ✓ تزويد الجهات الرقابية بكل المعلومات اللازمة، مع التأكد من دقتها وشفافيتها وذلك من أجل تحسين وتسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين؛
 - ✓ التقييم الجيد للملاءة المالية للشركات، لتجنيبها الوصول لمرحلة الإفلاس؛
 - ✓ حماية حاملي وثائق التأمين والرفع من مستوى جودة المنتجات التأمينية التي تُقدم لهم، وذلك بالتعزيز والتحسين الجيد والمستمر للملاءة المالية لشركات التأمين².
- ويرتكز هذا الإطار على ثلاث ركائز هي:

الشكل رقم (05): الركائز الأساسية للملاءة 2



Source : Adrien Lagarrigue, Comment rendre pragmatique un outil ORSA en assurance-vie, Master Actuariat, Université Dauphine, Paris,2017, p 20.

¹ - باسل الشحادات، مدى كفاية المعايير السورية في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين السورية، مجلة جامعة الفرات، المجلد5، العدد17، 2012، ص144.

² - زهراء فاضل رضي آل ابريه، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، المجلد 40، العدد 1، 2020، ص19.

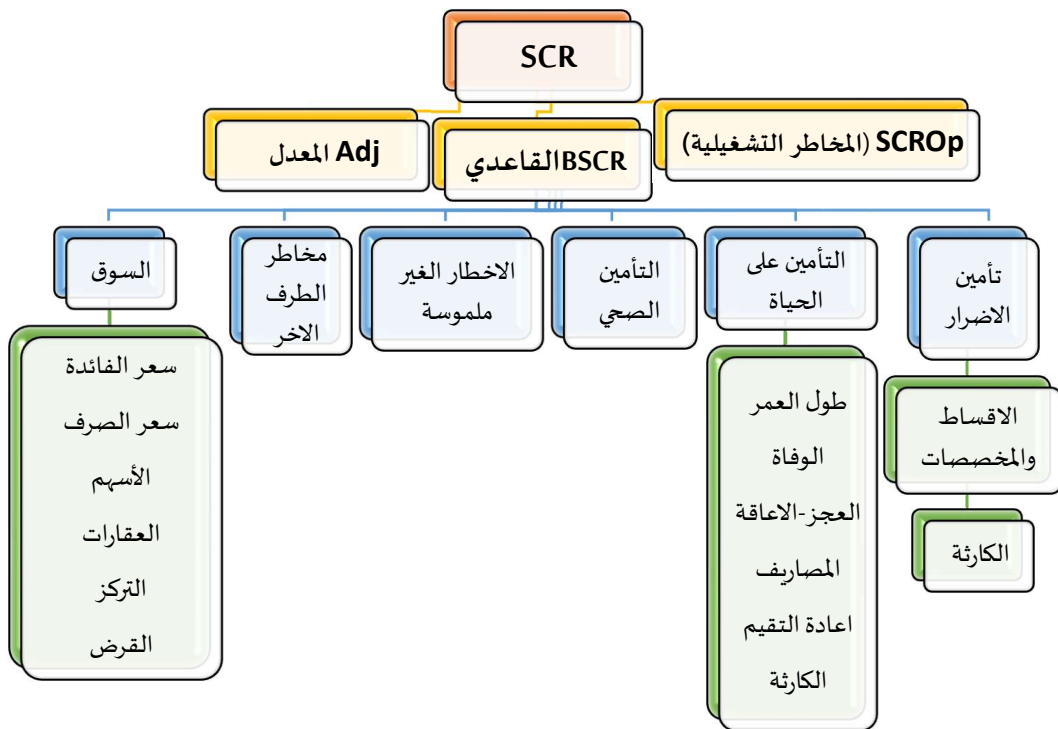
أولا/ الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية لكفاية رأس المال (متطلبات تحوطية)

والهدف من هذه الركيزة هو تحديد المتطلبات الواجب على شركات التأمين مراعاتها لقياس هامش الملاءة الواجب الإحتفاظ به، وتتضمن هذه الركيزة المعايير التالية:

1/ متطلبات رأس المال (هامش الملاءة): وهو يعبر عن الموارد المالية الكافية لشركات التأمين وإعادة التأمين (مستوى الأمان) التي تمكنها من الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حاملي وثائق التأمين في ظل سيناريوهات مختلفة.¹ وهو على مستويين:

➤ رأس المال الضروي للملاءة SCR: دوره إمتصاص الخسائر الغير المتوقعة والتقليص من خطر الإفلاس، ويقابل مستوى رأس المال المطلوب الذي يكون فيه إحتمال إفلاس شركة التأمين أو إعادة التأمين أقل أو يساوي 0.5% في سنة واحدة.² وهناك طريقتان لحسابه إما بإستخدام نموذج داخلي تُطبّقه الشركة بنمذجة وقياس المخاطر التي تواجهها، أو بإستخدام النموذج المعياري المقترح من قبل الجهات التنظيمية. حيث تقترح هذه الأخيرة خريطة للمخاطر الرئيسية التي قد تواجهها شركات التأمين: وتُستخدم لتقييم SCR. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): المخاطر وفق نظام الملاءة 2



Source : Kla Kouadio, Méthodes Prospectives de Calcul de SCR et Applications, Mémoire présenté devant l'Institut Des Actuaires UPMC, France, 2018, p13.

¹ - نشرة الاتحاد المصري للتأمين، الملاءة المالية 2 ركائزها وتأثير تطبيقها على شركات التأمين، العدد 331، 2024، ص 4.

² - Pierre Therond, Solvabilité 2 Présentation générale, winter associates, 2008, p27-30.

ووفقاً للنموذج المعياري فان:

$$SCR = SCR \text{ de base} + SCR \text{ Opérationnel} + \text{Ajustement}$$

بحيث أن:¹

رأس المال القاعدي (SCR de base): يغطي المخاطر التالية:

✓ مخاطر الاكتتاب في تأمينات الاضرار، التأمين على الحياة، التأمين الصحي: وهي متعلقة بسوء التسعير وتقييم المخصصات لكل منها؛

✓ مخاطر السوق: مخاطر حساسية الأصول والخصوم للتغيرات في تقلبات الأدوات المالية المستخدمة للتحوط من الإلتزامات. بالإضافة لعدم المواءمة بين الأصول والخصوم، وتقسّم هذه المخاطر إلى وحدات فرعية (أسعار الفائدة، الأسهم، العقارات، إلخ)؛

✓ مخاطر الطرف المقابل/التخلف عن السداد: خطر التخلف الغير متوقع عن السداد أو انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة لشركة التأمين، وترتبط هذه المخاطر ارتباطاً وثيقاً بآليات نقل/تقليل المخاطر التي قد تستخدمها شركة التأمين (إعادة التأمين، التوريق)؛

✓ المخاطر الغير الملموسة: مخاطر فقدان قيمة الأصول الغير الملموسة للشركة.

رأس مال المخاطر التشغيلية (SCR Opérationnel): يعبر عن مخاطر الخسائر المباشرة أو الغير مباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات أو الموظفين أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية؛

التعديل Ajustement: يُمثل التعويض المُحتمل عن الخسائر الغير المتوقعة والتي يمكن إستيعابها من خلال خفض المخصصات التقنية أو الضرائب المؤجلة.

➤ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال MCR: وهو متضمن في SCR ويمثل الحد الأدنى لرأس المال المفروض من طرف هيئات الإشراف، إذ أن إنخفاضه عن المستوى المحدد يعرض الشركة لتدخل الهيئات الرقابية ويعرضها لإمكانية سحب الإعتماد².

2/ الأموال الخاصة: ويعني المستوى الذي يجب على شركات التأمين الإحتفاظ به من هذه الأموال لتغطية إحتياجاتها من هامش الملاءة (MCR – SCR). لأن هذه الشركات معرضة لمخاطر مختلفة وجب عليها مواجهتها بأموال خاصة مدعمة، أما إذا كانت الشركة تتبع سياسة إستثمارية إحترازية وتقدم منتجات أقل عرضة للمخاطر تكون إحتياجاتها من هذه الأموال منخفضة³.

¹ - Adrien Lagarrigue, op.cit, p26-30.

² - Pierre Therond, op.cit, p30.

³ - Rania Bouabdallh, L'impact du passage de Solvabilité I à Solvabilité II sur les exigences en fonds propres d'une compagnie d'assurance, Revue des Sciences commerciales et de gestion, Volume 18, Numéro 1, 2022, p 105.

3/ تقييم المخصصات التقنية: يتم تقييمها بالقيمة العادلة أي حسب قيمتها السوقية، كما أن المخصصات التقنية تركز في تقييمها على مدى توافر القيمة السوقية على¹:

- التقدير الجيد: ويمثل القيمة الحالية المحتملة للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.
- هامش الخطر: هامش إضافي للحيطة والحذر في تقييم المخصصات التقنية وهو مخصص تكميلي في حال عدم كفاية تقديرها.

4/ الإستثمار: وتطبيقا لمبدأ الشخص الحذر الذي يعطي الشركة حرية الإستثمار، مع إختيار هذه الإستثمارات بعناية. والتي يراعى فيها الجمع بين ضمان الجودة، السيولة، الأمان ومردودية محفظة الأصول من خلال حساب رأس المال المطلوب للملاءة².

ثانيا/ الركيزة الثانية: المتطلبات النوعية

وتعد هذه الركيزة صميم توجهات الملاءة² حيث جاءت تأكيدا لأهمية حوكمة وإدارة مخاطر شركات التأمين وأهمية عملية الإشراف عليها، وتوحيد أنشطة المراقبة على مستواها والهيئات القائمة عليها. وأهم ما تقوم عليه هذه الركيزة:

1/ الحوكمة: حيث يتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين وضع نظام فعال للحوكمة، أي وجود أنظمة وضوابط فعالة، وإجراءات واضحة لإتخاذ القرار، وآليات مناسبة للرقابة والإبلاغ من أجل ضمان الإدارة السليمة لنشاطها. ويجب أن تضمن ترتيبات الحوكمة تحديد المخاطر التي تواجهها شركة التأمين وقياسها ومراقبتها وإدارتها بشكل فعال³.

2/ إدارة المخاطر: توفر نظام فعال لإدارة المخاطر مهمته تحديد كافة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقييمها من أجل التحكم فيها (مخاطر الإكتتاب، خطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة)⁴.

¹ - Judith, Solvency II Du risque de marché au modèle interne de risque, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de l'ENASS, école nationale d'assurance institut de CNMA, France, 2008, p12.

² - سنجاق الدين نور الدين، تقييم مستوى تطبيق الوظائف الأساسية لنظام الحوكمة في إطار نظام الملاءة 2 الأوروبي في شركات التأمين الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد19، العدد31، 2023، ص143.

³ - نشرة الاتحاد المصري للتأمين، مرجع سابق، ص5.

⁴ - Clélia Sauvet, Solvency 2 quelle modélisation stochastique des provisions techniques prévoyance et non vie, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, université Claude Bernard, institut de science financière et d'assurance, France, 2006, p13.

- 3/ الوظيفة الإكتوارية: حيث تم تعزيز صلاحيات الإكتواري في شركة التأمين ومن مهامه:¹
- تنظيم حساب المخصصات التقنية وكذا تقييم نماذج وطرق تقديرها ومدى كفاية البيانات المستخدمة لذلك؛
 - إبداء الرأي في السياسة العامة للإكتتاب وكذا برامج إعادة التأمين؛
 - المساهمة في وضع نظام فعال لإدارة المخاطر ونمذجة الأخطار والتي تعتبر أساس حساب متطلبات رأسمال.
- 4/ التقييم الداخلي للمخاطر والملاءة ORSA: ويمكن تعريفه على أنه تلك الإجراءات والعمليات الداخلية التي تساعد شركة التأمين على تحليل المخاطر التي تواجه الشركة وتقييم الإحتياجات التمويلية المقابلة لها (متطلبات رأس المال وكذا المخصصات التقنية)، أي تقييم الإحتياجات المستمرة والمتوقعة للملاءة المرتبطة بالخطر². وللإشارة فإن هذا التقييم مدمج ضمن نظام إدارة المخاطر.
- 5/ الهيئات الرقابية والرقابة الداخلية: بالإضافة للهيئات الرقابية الخارجية، أُلزم نظام الملاءة 2 شركات التأمين بوضع نظام رقابي داخلي دائم مستقل عن باقي الوظائف بما فيها وظيفة التدقيق يتماشى مع أهداف الشركة.

ثالثا/ الركيزة الثالثة: متطلبات الإفصاح ونشر المعلومات

والهدف هو ضمان الشفافية لجمهور المتعاملين مع شركات التأمين، وحق الإطلاع على المعلومات الخاصة ب الركيزتين السابقتين، أي كل ما تعلق بالمخاطر التي تواجه هذه الشركات وكذا ملاءتها ووضعها المالي ككل، وتصنف المعلومات الواجبة النشر من قبل شركات التأمين إلى معلومات تدخل في سياق إنضباط السوق، معلومات تقدم للمشرفين والمراقبين ومعلومات تقدم للمؤمن لهم³.

وتجدر الإشارة أن توجيهات الملاءة المالية 2 تخضع للمراجعة منذ أواخر 2021 على أن يتم إدخال التوجيه المعدل حيز التنفيذ سنة 2026، وتُغطي هذه المراجعة مجموعة واسعة من النقاط أهمها تكيف وتعزيز المتطلبات الكمية وكيفية حسابها مع البيئة الإقتصادية لتُعكس بشكل أفضل في ملاءة شركات التأمين، ودعم الإستثمار طويل الأجل من خلال تعزيز تمويل شركات التأمين لإحتياجات الإقتصاد طويلة الأجل دون إضعاف الإطار التحوطي لها. بالإضافة إلى تدابير إدارة المخاطر وخاصة تلك المتعلقة بالتغير المناخي

¹ -Declan Lavelle and Other, "The Solvency II ORSA Process", Working paper, Society of Actuaries ,Ireland, 2010, p 6-7

² - Pierre Therond, op.cit, p.41

³ - Olga Gornouchkina , Application des normes Solvency II en assurance-vie, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire « DUAS ». université Louis Pasteur, Strasbourg, 2007,p13.

والمخاطر الإحترازية الكلية من خلال التحديد الدقيق للمخاطر المنتظمة التي تتعرض لها شركات التأمين بالإضافة إلى خطر السيولة. وإعطاء صلاحيات تدخل جديدة للهيئات الرقابية في حال إختلال الملاءة المالية لشركات التأمين. وغيرها من النقاط والتي تصب مُجملها في تحسين هذا الإطار بما يتماشى والتغيرات الحاصلة في محيط نشاط شركات التأمين.

الفرع الثاني: نظام الإنذار المبكر للملاءة المالية في أمريكا

يعتبر إتحاد مراقبي التأمين السلطة الوحيدة المخول لها إصدار القوانين العامة لتنظيم التأمين في و.م.أ. فقد طور نظاما والمسمى بـ "إختبارات الملاءة ST" عام 1971 والذي بدأ تطبيقه منذ 1973، ليصبح بعدها نظام الإنذار المبكر IRIS (Insurance Regulatory Information System)، حيث تم إخضاع جميع شركات التأمين الأمريكية لهذا النظام، ويقوم على مجموعة من النسب المالية التي يتم حسابها بناءً على البيانات الواردة في القوائم المالية للشركات محل الدراسة والمراقبة، إذ تكون للشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقاً لهذا النظام الأولوية لفحص مراكزها المالية بهدف الوقوف على أسباب تدهور المركز المالي لها ومحاولة تحديد أساليب العلاج الممكنة ومنع حدوث العسر المالي.

إذ يعمل هذا النظام كوسيلة حماية وإنذار مبكرين. ويقوم على أساس تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين. وهي النشاط والربحية والسيولة وتقدير الإحتياطيات. حيث يقارن 11 نسبة مالية لتأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية، و 12 نسبة للتأمين على الحياة، والتأمين الصحي؛ بمعدل معين يعد مقبولاً لكل نسبة، وإن لم تكن مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لإحتمال العسر المالي¹.

أولاً/ نسب نظام الإنذار المبكر في فرع التأمينات العامة:

حيث تم تبويب هذه النسب في أربع مجموعات وهي:²

¹ -رانيا الزبير، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد5، 2015، ص318.

² - بالاعتماد على:

- اسامة عبد المنعم الخولي، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، المجلد7، العدد11، 2021، ص164-165.

- نور الحميدي، نظام انذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، رسالة دكتوراه في الإحصاء، جامعة حلب، 2013، ص52-53.

- سامي أحمد ميرغيني مرسي وآخرون، تقييم الأداء في شركات التأمين اعتماداً على مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، المجلد14، العدد 54، 2019، ص 209.

المجموعة الأولى: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية (المؤشرات العامة):

وتشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركة، وترتبط أساسا بحجم أقساط الإكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التأمين وذلك على النحو التالي:

1/ حجم الأخطار: وتضم نسبتين

➤ (إجمالي الأقساط/حقوق المساهمين)، والمدى المقبول لها أقل من 900%. ونقترح بعض الدراسات التي أجريت على أسواق التأمين في الدول النامية، أن يكون المدى المقبول لهذه النسبة فيما أقل من 300%، لكي يتناسب مع خصوصية هذه الأسواق، ولعدم قابليتها للمقارنة مع السوق الأمريكية.

➤ (صافي الأقساط المكتتبة/ حقوق المساهمين) والمدى المقبول لها 220% إلى 300%.

حيث تعبر أقساط الإكتتاب عن حجم الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة والتي تعد إلزاما عليها، وما يقابلها من حقوق المساهمين (رأسمال واحتياطيات)، وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على مواجهة الخسائر والتقلبات العكسية نتيجة هذه الأخطار إنطلاقا من حقوق المساهمين حيث تعد هذه الأخيرة المرجع لذلك، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال.

2/ التغيير في الاكتتاب: ويعطى بالعلاقة

(صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) / صافي أقساط

الاكتتاب للعام السابق، والمدى المقبول لهذه النسبة أن تتراوح بين -33% و33%.

حيث تشير هذه النسبة إلى مدى التوسع أو الانكماش في حجم الأخطار التي تقوم الشركة بتغطيتها ومدى تغيرها من سنة لأخرى، إذ أن الزيادة الكبيرة في حجم الأخطار التي تغطيها الشركة قد يعرضها لحالات الإعسار نظرا للتوسع الكبير في محفظتها التأمينية، وأن الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها يتطلب زيادة في رأس المال والإحتياطيات، كما أن انخفاض حجم هذه المحفظة عن المدى المقبول يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية للشركة.

3/ أخطار إعادة التأمين = نسبة مساعد الفائض / الفائض

مساعد الفائض = الأقساط الغير مكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر × عمولة إعادة التأمين الصادر
حيث أن هذه النسبة تساعد على تحديد حجم الأخطار المسندة إلى معيدي التأمين، والمدى المقبول لها أقل من 25%. فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض إحتفاظ شركة التأمين وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين.

المجموعة الثانية: مؤشرات الربحية

أو ما يعرف بأخطار الاكتتاب، حيث تقيس ربحية الشركة من خلال نشاطها الإكتتابي والاستثماري والتغير في الفائض، وتشمل النسب التالية:

$$1/ \text{ربحية الاكتتاب} = \text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الاستثمار}$$

تقيس وتُقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين، وتعطي مؤشراً عن متانة المركز المالي لها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح لمتابعة نشاطها والوفاء بالتزاماتها، والمدى المقبول لها هو أقل من 100%:

$$2/ \text{عائد الاستثمار} = (\text{صافي الدخل من الاستثمار} / \text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي})$$

(والسابق)

وتظهر هذه النسبة ربحية الشركة من أعمالها الاستثمارية، وتعطي مؤشراً جيداً على بنية الأصول المكونة للمحفظة الاستثمارية للشركة، والمدى المقبول لهذه النسبة أن تكون أكبر من 6% (وفق السوق الأمريكي)، وفي بعض الأسواق الأخرى تعتمد النسبة من 5, 4% إلى 10%:

$$3/ \text{التغير في الفائض} = (\text{الفائض المعدل للعام الحالي} - \text{الفائض المعدل للعام السابق}) / \text{الفائض}$$

المعدل للعام السابق.

حيث أن:

- الفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة.
- مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = $2/1$ (المصاريف الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج) × (مخصص الأخطار السارية / صافي الأقساط المكتتبة) وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن التحسن أو الخلل الذي حدث للوضع المالي للشركة خلال العام، والمدى المقبول من 10% إلى 50%.

المجموعة الثالثة: مجموعة الأخطار المالية وتشمل النسب التالية:

$$1/ \text{السيولة} = \text{الخصوم} / \text{قيمة الأصول السائلة}$$

وتعبر عن مدى تغطية الأصول السائلة للشركة للإلتزامات المستحقة عليها، وهي مؤشر عن الإستجابة السريعة للشركة في حال تعرضها للمطالبة. كما تُعدُّ مؤشراً عاماً لإمكانية تسوية إلتزاماتها، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

2/ التحصيل = الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء/ الفائض

ويعكس هذا المؤشر قدرة وكفاءة الإدارة والأطراف القائمة على جهاز التحصيل في الشركة، كما تترجم هذه النسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي ستعكس على سيولة الشركة، والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

المجموعة الرابعة: كفاية الإحتياطيات وتشمل النسب التالية:

1/ التغير في الإحتياطي: وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة ونجاح الإدارة على التخطيط والتقدير لتكوين الإحتياطيات في العام السابق وتعطى بالعلاقة التالية:

التغير في الإحتياطي عن سنة إلى الفائض = التغير في الإحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام السابق.

▪ التغير في الإحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات لجميع السنوات كما بلغت العام الماضي. والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

2/ التغير في الإحتياطي عن سنتين إلى الفائض: تعطي هذه النسبة مؤشرا عن دقة الإحتياطيات المكونة في العامين السابقين وتعطى بالعلاقة التالية:

▪ التغير في الإحتياطي عن سنتين = التعويضات لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات لجميع السنوات كما بلغت في العام قبل السابق. والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

3/ عجز الإحتياطيات المقدرة الحالية إلى الفائض = العجز أو الزيادة في الإحتياطيات المقدرة / الفائض وتعدُّ هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملاءمة الإحتياطيات المكونة لهذا العام، والنسبة المقبولة لها أقل من 25% كما أن :

▪ العجز أو الزيادة في الإحتياطيات المقدرة = الإحتياطيات المقدرة المطلوبة - احتياطيات هذا العام

ثانيا/ الإنتقادات الموجهة لنظام الإنذار المبكر :

على الرغم من أهمية هذا النظام في مراقبة عمل شركات التأمين إلى أن هناك مجموعة من الإنتقادات وجهت له وهي:¹

➤ عدم مرونته وزيادة عدد الإختبارات بما يفوق الحاجة الفعلية؛

➤ إعطاء أهمية متساوية لكل النسب مهما إنخفضت قيمتها؛

¹ - محمد توفيق المنصوري. أساليب التحليل المالي في شركات التأمين، مجلة الحارس، العدد 81، 1994، ص، 64.

- عدم قدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة المراكز المالية لها، لعدم وجود ترابط بين النسب المكونة له؛
- إمكانية استخدامه الخاطئ في الأغراض المعيارية، فنمطية استخدامه ستتمكن الشركات من فهمه ومن ثم إعداد أنشطتها وقوائمها لتجاوزه.
- وعلى الرغم من هذه الإنتقادات لا يزال هذا النظام يؤدي دوره في وضع أولويات للشركات التي يجب فحص مراكزها المالية نتيجة وجود صعوبات مالية تواجهها، كما تم تطوير أنظمة أخرى للإنذار المبكر في خطوة ثانية، حيث تم تصميم نظامين للملاءة المالية والتي سيأتي بيانهما فيما يلي.

ثالثا/ نظام مراقبة التحليل المالي: (FAST) Financial Analysis Tracking System

يعتبر FAST بمثابة إمتداد لنظام الملاءة المالية السابق IRIS وليس البديل له، حيث تم تطبيقه في عام 1995 على الشركات الكبيرة الحجم (شركات التأمين على الحياة التي لها أقساط تفوق 50 مليون دولار/ و30 مليون دولار للتأمينات العامة)¹. ويتكون هذا النظام من عدد كبير من المعدلات المالية 25 معدل وهو عدد يزيد على عدد معدلات نظام IRIS، كما أن عددا من معدلات IRIS يشملها نظام FAST أيضا، إلا أنه يختلف في قيمة النقاط التي تعطى وكذا المدى المقبول لكل معدل في النظامين². وقد سمح إتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة NAIC بنشر النسب لكن دون نشر قيمة النقاط المحددة لكل نسبة، مما يجعل الشركات لا تستطيع تجهيز الحسابات مقدما بطريقة تمكنها من اجتياز اختبارات الملاءة المالية³، حيث يتحدد المجموع التراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة ثم يستخدم هذا المجموع في ترتيب الشركات، فتصنف إلى :

- شركات يجب فحصها أولا (Level A)
- شركات لها أولوية الفحص (Level B)
- شركات لها فحص روتيني (No Level).

¹ - عبد القدوس طار، أنظمة الانذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2018، ص 107.

² - زهراء فاضل، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسبة الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 40، العدد 1، 2020، ص 18

³ - حمودة، إبراهيم أحمد، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين. مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، مصر، العدد، 1998.

رابعاً/ نظام رأس المال المستند للمخاطر: RBC

إن شركات التأمين وفي إطار إلزامها بمتطلبات الحد الأدنى الثابت لرأس المال لممارسة نشاطها، إلا أن هذه المتطلبات تعد غير كافية بما يوائم حجم وطبيعة المخاطر المكتتب فيها والإلتزامات المقابلة لها بالإضافة للمخاطر الإستثمارية وغيرها والتي تختلف من شركة لأخرى، خاصة في ظل تنامي حالات الإفلاس بين شركات التأمين الكبرى أواخر 1980 وبداية 1990.

هذا ما أوجد الحاجة لمراجعة هذه المتطلبات والتي تبلورت نتائجها بإستحداث ما يسمى بنظام رأس المال المستند للمخاطر، والذي يهدف للحد من درجة الخطر لأدنى مستوى ممكن قبل وقوع المشكلة وليس بعدها، وذلك من خلال ضمان وجود مستوى كاف من رأس المال لمواجهة المخاطر وزيادة الأمان للمؤمنين، من خلال ربط متطلبات رأس المال والملاءة المالية في شركات التأمين بالمخاطر الملازمة للعمليات الخاصة بها والحد من خطر العسر المالي لها ما أمكن.

وقد أستخدم رأس المال المستند للمخاطر كمعيار للحكم على الملاءة المالية من خلال تحديد الجهات الرقابية للقيمة المعيارية لرأس المال وفقاً لدرجة الخطر بكل شركة، حيث يتم تجميع درجة الخطر لجميع عناصر الأصول والخصوم بالشركة وترجيحها بمعامل الخطر المحدد وفقاً لرؤية الجهات الرقابية بكل دولة ثم مقارنة هذه القيمة بحقوق الملكية للشركة¹. كما أن هذا النظام يساعد الجهات الرقابية على إتخاذ الإجراءات الضرورية عندما يقل مستوى رأس المال عن حد معين.

1/ تصنيف الخطر وفق نظام RBC: تصنف المخاطر وفق هذا النظام إلى:²

➤ **مخاطر الإكتتاب:** وهي مخاطر عدم كفاية الأقساط لدفع التعويضات المترتبة عن تحقق المخاطر المؤمنة سواء كانت مستقبلية أو فعلية، ويتم قياس هذه المخاطر وفق طريقة المتوسط المرجح لإحتمال عدم كفاية الأقساط بحيث يتم إعتداد حاصل ضرب قيمة الأقساط بالنسبة المئوية (وزن نسبي) لإحتمال تدني قيمة الأقساط والتي تحددها الجهة الرقابية.

➤ **مخاطر الائتمان:** وتتمثل في المخاطر الناشئة من فشل تحصيل أقساط وثائق التأمين المستحقة، ونصيب معيدي التأمين من التعويضات. ويتم إحتسابها وفق طريقة المتوسط المرجح لإحتمال الفشل في تحصيل أقساط وثائق التأمين المستحقة ونصيب معيدي التأمين من التعويضات، بحيث يتم إعتداد

¹ - رأفت يوسف موسى حماد، مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة جدارا اريد، الأردن ص 97، 2015.

² نفس المرجع، ص 98.

حاصل ضرب قيمة الذمم المدينة المشار إليها والتي يزيد عمرها عن فترة محددة بالنسبة المئوية (وزن نسبي) لإحتمال تدني قيمة الذمم المدينة والتي تحددها الجهة الرقابية.

➤ مخاطر الإستثمار: وهي مخاطر إنخفاض وتدني قيمة الموجودات، ويتم قياس هته المخاطر وفق طريقة المتوسط المرجح لإحتمال تدني قيمة الأصل، بحيث يتم إعتقاد حاصل ضرب قيمة الأصل المثبتة بالبيانات المالية للشركة بالنسبة المئوية (وزن نسبي) لإحتمال تدني قيمة ذلك الأصل والتي تحددها الجهة الرقابية.

➤ مخاطر خارج الميزانية (مخاطر متنوعة): وهي المخاطر المرتبطة بالنمو السريع في الأقساط ويتم قياس هذه المخاطر وفق طريقة المتوسط المرجح لنمو الأقساط، بحيث يتم إعتقاد حاصل ضرب الأقساط بالنسبة المئوية (وزن نسبي) لإحتمال تأثير المخاطر المتنوعة الأخرى على الشركة.

2/ حساب قيمة رأس المال المبني على المخاطر:

ويتفرق حسابه بين شركات التأمين على الأضرار والأشخاص كما يلي:

الجدول رقم (06): حساب قيمة رأس المال المبني على المخاطر

النوع	شركات التأمين على الأضرار	شركات التأمين على الأشخاص
الصيغة	$R = R_0 + \sqrt{R_1^2 + R_2^2 + R_3^2 + R_4^2 + R_5^2}$	$R = C_0 + C_{4a} \sqrt{(C_{10} + C_{3a})^2 + C_{1cs}^2 + C_2^2 + C_{4b}^2}$
بحيث يتم تقسيم إجمالي الخطر إلى الأخطار التالية:		
المخاطر	<p>R_0: مخاطر الأصول الغير خاضعة للضريبة ومخاطر ضمانات الشركات؛</p> <p>R_1: مخاطر الإستثمارات ذات العائد الثابت؛</p> <p>R_2: مخاطر الإستثمارات ذات العائد المتغير؛</p> <p>R_3: خطر القرض على ذمم إعادة التأمين و ذمم أخرى؛</p> <p>R_4: خطر عدم كفاية المخصصات التقنية؛</p> <p>R_5: خطر عدم كفاية الأقساط.</p>	<p>C_0: خطر متعلق بحسابات خارج الميزانية وبفروع الشركة؛</p> <p>C_{4a}: خطر المنافسة والإفراط في التوسع وسوء الإدارة؛</p> <p>C_{1cs}: خطر الإستثمار في الأسهم؛</p> <p>C_{10}: مخاطر الإستثمارات الأخرى وبذمم إعادة التأمين؛</p> <p>C_{3a}: خطر سعر الفائدة؛</p> <p>C_2: خطر التأمين؛</p> <p>C_{4b}: الخطر المرتبط بالمصاريف الإدارية لفرع التأمين الصحي.</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاءة 2،

أطروحة دكتوراه، جامعة سكيكدة، 2024، ص 57.

وفي ظل معايير رأس المال المستند إلى المخاطر، فإن أي موقف يتعين على الشركة أو سلطة الإشراف إتخاذه تحكمه العلاقة بين إجمالي رأس المال المعدل لشركات التأمين، مع رأس المال المطلوب المستند إلى المخاطر كما هو موضح أدناه¹:

➤ إذا كانت النسبة أكبر من 200% لا يطلب من الشركة إتخاذ أي موقف أو إجراء، وتخضع للرقابة بصفة عادية كونها إستوفت متطلبات الملاءة المالية؛

➤ إذا كانت النسبة بين 200% و150% يجب أن تقدم الشركة للجهات الرقابية المختصة خطة عمل وفق جدول زمني للإجراءات التي تكفل تحقيق متطلبات مستويات رأس المال المستند إلى المخاطر؛

➤ إذا كانت النسبة تتراوح بين 100% و150% يجب أن تفحص الجهات الرقابية الوضع المالي للشركة، وقد يصدر إجراء تصحيحي لوضعها؛

➤ إذا كانت النسبة بين 70% و100%، يجوز للسلطات الرقابية أو المفوض طلب تصفية أو إعادة هيكلة شركة التأمين، كما يُترك له خيار السيطرة على إدارتها؛

➤ إذا كانت النسبة أقل من 70% تُلزم الجهات الرقابية أو المفوض بتصفية أو إعادة تأهيل شركة التأمين، أو تُلزم بالسيطرة على إدارة الشركة.

ويمثل إجمالي رأس المال المعدل ما أُصطلح برأس المال المتاح أو المتوفر والذي يعادل مجموع رأس المال الإسمي والفوائض لدى شركات التأمين.

3/الانتقادات الموجهة لهذا النظام:

وجهت لهذا النظام جملة من الانتقادات بالرغم من مزاياه وإضافاته نذكر منها²:

- تطبيقه يمثل تكلفة إدارية إضافية سواء بالنسبة لشركات التأمين أو للهيئات الرقابية؛
- كثرة المستويات التي يتم فيها التدخل في تسيير الشركات؛
- ما أُخذ عليه هو إعماده على التطور التاريخي للأعمال، والأخذ بمجموعة من المخاطر بالرغم من وجود مخاطر جديدة لعدم ملاءة الشركات والتي لا يمكن أخذها في هذا النظام.

1 - عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد4، 2011، ص371.

2 - قبلي نبيل، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2017، ص100.

الفرع الثالث: متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائية

حرص المشرع الجزائري على ضمان الملاءة المالية لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال تحديد الحد الأدنى لرأسمال هذه الشركات والذي يجب أن يحزر كليا ونقدا وفق ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 كما يلي¹:

- 1 مليار دج بالنسبة للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة؛
 - 2 مليار دج بالنسبة للشركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار؛
 - 5 مليار دج بالنسبة للشركات ذات الأسهم التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين؛
 - 600 مليون دج بالنسبة للتعاضديات التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص والرسملة؛
 - 1 مليار دج بالنسبة للتعاضديات التي تمارس عمليات التأمين على الأضرار.
- بالإضافة الى مجموعة من القواعد بدءا بتكوين مجموعة من الإلتزامات المقننة (المخصصات التنظيمية) ومن ثم تمثيلها بأصول مناسبة وبنسب محددة، ومنه تكوين حد معين من هامش الملاءة. والجدول الموالي يوضح ما جاء به آخر تعديل لهذه المتطلبات والذي كان ضمن المرسومين التنفيذيين (13-114، 13-115) الصادرين في 28 مارس 2013.

الجدول رقم (07): متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائية

المتطلبات
1/ تكوين الإلتزامات المقننة (الإلتزامات التنظيمية)
1/1 الأرصدة المقننة (المخصصات التنظيمية): تُشكل من أجل تعزيز قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها
<p>الأرصدة المقننة القابلة للخصم: تكون وتسجل في خصوم موازنات شركات التأمين</p> <ul style="list-style-type: none"> - رصيد الضمان: يتم اقتطاع 1 % من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية والصادية من الالغاءات والرسوم، ويتوقف تكوينه عندما يساوي المبلغ المكون من هذا الرصيد ومن رأسمال الشركة أو أموال تأسيسها، إحدى النسب التالية: 5% من الأرصدة التقنية، 7.5% من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال السنة المالية والصادية من الالغاءات والرسوم، أو 10% من المعدل السنوي لمبلغ الخسائر المدفوعة خلال 3 سنوات المالية الأخيرة. - الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها: يتم تكوينه لتعويض أي عجز محتمل في أرصدة الخسائر المطلوب دفعها والنتائج عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الخسائر بعد اقفال السنة المالية وكذا النفقات المرتبطة بها، ويتم إقتطاعه من مبلغ الخسائر المطلوب دفعها بنسبة 5%، ويعاد ضبطه كل سنة بما يتناسب مع مبلغ أرصدة الخسائر المطلوب دفعها.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 09-375 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين ، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2009، ص 7.

- رصيد أخطار الكوارث الطبيعية: يتم تشكيله باقتطاع 95% سنويا من النتيجة التقنية لعمليات التأمين على أخطار الكوارث الطبيعية، ويُكون لمواجهة تكاليف الأضرار الاستثنائية والناجمة عن الكوارث الطبيعية المؤمن عليها.

-رصيد مجابهة إستحقاق الإلتزامات المقننة: يُكون هذا الرصيد لمقابلة الإلتزامات في حال نقص قيمة مجموع الأصول الممثلة للإلتزامات المقننة، ويوافق هذا الرصيد بالنسبة للتوظيفات الممثلة للإلتزامات المقننة الفرق بين المبلغ الإجمالي لقيمة السوق والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية في حال ما كان الفارق سالبا

الأرصدة المقننة الغير قابلة للخصم

يتم تسجيل في خصوم شركة التأمين أي رصيد مكون بمبادرة من شركة التأمين أو هيأتها المؤهلة.

2/1 الأرصدة التقنية (المخصصات التقنية)

التأمين على الأضرار: يتم تشكيل الأرصدة (المخصصات) التالية

- رصيد التوازن: يُكون لتغطية الخسارة التقنية المحتملة لفرعي التأمين على القرض و/أو تأمين الكفالة.
- رصيد التعديل: يُكون من أجل تعديل تقلبات نسب الخسائر للسنوات المقبلة للتأمين من البرد.
- رصيد الأقساط غير المكتسبة: يمثل حصة الأقساط الصادرة عن كل العقود سارية المفعول والمتبقي إصدارها بين تاريخ الجرد وتاريخ حلول أجل القسط أو تاريخ نهاية العقد.
- رصيد الخسائر المطلوب دفعها في التأمين على الأضرار غير تأمين السيارات: يمثل القيمة التقديرية للمصاريف والتكاليف المرتبطة بها والازمة لتسوية جميع الخسائر المصرح بها والتي لم يتم تسويتها عند تاريخ الجرد، بما فيها الربوع التي لم تتحملها بعد شركة التأمين.
- رصيد الخسائر المطلوب دفعها في تأمين السيارات: يشكل بنفس الطريقة.
- رصيد المساهمة في الأرباح والارجاعات: يمثل المبالغ المخصصة للمؤمن لهم أو للمستفيدين من عقود التأمين في شكل مساهمة في الأرباح التقنية وفي الارجاعات إن لم يتم دفع هذه المبالغ.

التأمين على الأشخاص: حيث يتم تشكيل المخصصات التالية

- رصيد التعديل: لمجابهة تقلبات نسب الخسائر المرتبطة بعمليات التأمين الجماعي لا سيما خطر الوفاة.
 - رصيد الخسائر المطلوب دفعها: يخصص لتسوية مبالغ الخسائر المتبقي دفعها عند تاريخ الجرد.
- كما يتم تشكيل أرصدة خاصة بعمليات تأمين حياة- وفاة ولادة ورسملة. وأرصدة أخرى خاصة بباقي الفروع.

2/ تمثيل الإلتزامات المقننة

تمثل هذه الإلتزامات بعناصر أصول معادلة، وتُقبل الأصول التالية: قيم الدولة، القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، الأصول العقارية، توظيفات أخرى.(سيتم التطرق لها بشكل من التفصيل في الفصل الموالي)

3/ تكوين هامش الملاءة (حد القدرة على الوفاء)

يتكون هذا الحد من: رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة، الاحتياطات المقننة أو الغير مقننة، الأرصدة المقننة، التأجيل (الترحيل) من جديد دائن أو مدين.

- حدوده بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار/ أو إعادة التأمين: يمثل هذا الهامش 15% على الأقل من الأرصدة التقنية، وألا يقل عن 20% من الأقساط الصادرة و/ أو المقبولة الصافية من الرسوم والالغاءات في أي فترة من فترات السنة.

- أما شركات التأمين على الأشخاص وبالنسبة لفرع التأمين على الحياة – الوفاة- زواج- ولادة ورسملة فيمثل 4% من الأرصدة الحسابية مضاف إليها 0.3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة (الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الأرصدة الحسابية). أما باقي الفروع فإن هذا الهامش يمثل بنفس تمثيل حدود شركات التأمين على الأضرار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الجريدة الرسمية، العدد 18، 2013، ص 5-9.

ما يلاحظ أن طريقة احتساب هامش الملاءة وفق النصوص واللوائح التنظيمية لعمل شركات التأمين الجزائرية يكون وفق معدلات ثابتة (نسبتين فقط)، على عكس ما تم عرضه من نظم والتي تراعي في ذلك تحديد جميع المخاطر سواء كانت تأمينية أو تشغيلية .

ومن خلال عرض هذه العينة من النظم يتبين لنا الجهود المبذولة من طرف الهيئات المختلفة عبر العالم للحفاظ على ملاءة شركات التأمين، ما يجعلنا نلاحظ أن الأجهزة الرقابية لا تعد بمفردها مسؤولة عن سلامة المراكز المالية لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بل الجانب والقدر الأكبر من المسؤولية والخط الدفاعي الأول لضمان هذه الملاءة يقع بالدرجة الأولى على عاتق القائمين على إدارة شركات التأمين، وهذا من خلال حصر مختلف المخاطر التي تهدد نشاطها ومن ثم ملاءتها، والإستعداد بالقدر الكافي لإدارة هذه المخاطر ومواجهتها في الوقت المناسب.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين، وذلك بمعرفة ماهية شركات التأمين وكذا التقسيمات المختلفة لها وكذا الإشراف والرقابة على نشاطها، كما تناولنا كل من العسر المالي وكذا الملاءة المالية في شركات التأمين وكل ما يتعلق بهذين المفهومين.

لنتوصل بعد هذا العرض بأن شركات التأمين والتي تقدم تغطية تأمينية لمختلف المخاطر التي تعرض عليها من خلال تشكيلة متنوعة من المنتجات التأمينية، لتُحافظ بذلك على المركز المالي وكذا مصالح مجموع المؤمن لهم. هذه الحماية التي تضمنها هذه الشركات لن تتأتى إلا من خلال متانة مركزها المالي وإملاكها لمستوى من الملاءة الذي يمكنها من أداء الدور المنوط بها. لذا زاد الإهتمام بملاءة شركات التأمين وأصبحت من الأهمية بمكان لكل الجهات والفاعلين في قطاع التأمين.

وقد رأينا أن شركات التأمين كغيرها قد تتعرض لأزمات مالية قد تؤدي بها للعسر المالي وتهدد ملاءتها المالية، ما يعني عدم القدرة على مواجهة وسداد إلتزاماتها المستحقة للغير في مواعيدها والذي قد يقودها أحيانا للإفلاس والتصفية إن لم تتمكن من التحكم والسيطرة عليه في مراحلها الأولى.

كما أن هذا التحكم لن يتأتى إلا من خلال إحصاء مجمل الأخطار التي تعترضها وتهدد ملاءتها وتؤدي بها للعسر المالي، وكذا إدارتها بشكل سليم وصحيح. وهذا ما سنتناوله بشكل مفصل من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

المخاطر المسببة للعسر المالي لشركات التأمين

تمهيد:

قد تمر المنشآت أي كانت بنقص في مواردها النقدية وكذا وجود إلتزامات وجب عليها دفعها، مع صعوبة في الحصول على التمويل المناسب لذلك. كل هذه العوامل مجتمعة تعد مرحلة عسرة تمر بها المنشأة. وشركات التأمين كغيرها يمكن أن تمر بهذا العسر نتيجة وقوع عدة أخطار، وبذلك وجود مجموعة من المطالبات تستلزم من شركة التأمين مواجهتها، قد تفوق في قيمتها قدرة الشركة على تحملها وسدادها في مواعيدها المستحقة، ما ينجم عنه عسر الوضعية المالية للشركة. وللإشارة أن موضوع العسر المالي في شركات التأمين يتعلق بطبيعة الأخطار المعرضة لها تلك الشركات، وهي ترتبط أساسا بالتغيرات الغير مواتية في النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة. هذه الوضعية والتي تكون نتيجة لتداخل العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والطبيعية بصفه أساسيه، وترجع في جانب منها لمختلف الوظائف الأساسية لشركات التأمين كما أسلفنا الذكر في الفصل السابق، ويأتي على رأسها كل من الأخطار النابعة من وظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا برامج إعادة التأمين .

وللتعرف أكثر على الأخطار المتأتية من كل وظيفة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول كل وظيفة وما تعلق بها في مبحث.

المبحث الأول: الإكتتاب في شركات التأمين

الإكتتاب هو بوابة العملية التأمينية حيث يعد من بين وظائف شركات التأمين، بل الوظيفة المميزة لها. وسر نجاح الشركة أو فشلها ينطلق من هذه الوظيفة بالذات. إذ أن أي خطأ في قبول أو تقييم الأخطار المعروضة عليها يؤدي بها حتماً لتحقيق نتائج عكسية لما هو متوقع، وسنعرض في هذا المبحث كل ما يتعلق بهذه الوظيفة.

المطلب الأول: الإكتتاب والمفاهيم المرتبطة به

سنتناول في هذا المطلب كل من مفهوم الإكتتاب، أهداف العملية الإكتتابية وكذا مراحلها.

الفرع الأول: مفهوم الإكتتاب في التأمين

ظهرت وظيفة الإكتتاب في القرن السادس عشر بلندن، حيث كان الباحثون عن التأمين وملاك السفن والمصدرون والمستوردون يضعون طلبات التأمين على المناضد في المقاهي، ويأتي الأشخاص الراغبون في قبول جزء من الأخطار للتوقيع بأسمائهم في ذيل طلب التأمين، موضحين المقدار الراغبين في تحمله من الخطر.

وفي بداية العهد بالتأمين كان المكتتب هو الذي يقوم بالإتصال بالأفراد لإقناعهم بالتأمين، وبعد أن يحصل على طلباتهم يقوم بفحص وتقييم الأخطار المطلوب التأمين عليها، ثم يقرر بعد ذلك ما إذا كان يقبل التأمين على هذه الأخطار أم يرفض ويحدد شروط القبول. وفي حالة إتخاذ القرار بقبول التغطية التأمينية يقوم بتحديد وتحصيل الأقساط الواجب دفعها. ويدخل ضمن إختصاصات المكتتب أيضاً تسوية المطالبات والتوصل إلى قيم المطالبات (التعويضات) المستحقة للمؤمن له في حالة تحقق الخطر ووقوع الخسارة.

ونتيجة لتوسع الأعمال وزيادة الأخطار وتنوعها أصبح من الضروري الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، مما يترتب عليه توزيع هذه التخصصات المتنوعة التي كان يتولاها المكتتب على أكثر من فرد واحد وفي أكثر من إدارة من الإدارات المختلفة التي تضمها شركة التأمين¹.

وهناك العديد من التعاريف الخاصة بالإكتتاب نذكر أهمها:

الإكتتاب هو عملية مراجعة بيانات الخطر (طلب التأمين، تقرير المعاينة، الكشف الطبي..)، وإتخاذ القرار بقبول تغطية الخطر من عدمه. وفي حال قبوله يتم تحديد شروط التغطية والسعر وحدود التحمل

¹ - عيد أحمد ابو بكر، مرجع سابق، ص 78-79.

والإحتفاظ، طبقا لمعايير إختيار الأخطار الموضوعة من قبل الشركة (دليل الشركة للإكتتاب) وهي جزء من الخطة الإستراتيجية للشركة¹.

يعد الاكتتاب من الوظائف الأساسية في شركة التأمين، وتتضمن عملية الإكتتاب تصنيف وإختيار طالبي التأمين، ويقوم المكتتب بإتخاذ القرارات الخاصة بقبول أو رفض طلبات التأمين. والهدف من عملية الإكتتاب قبول الطلبات التي تحقق أرباحا لشركة التأمين، ورفض الطلبات التي من المتوقع أن تحقق خسائر لها².

الإكتتاب هو العملية التي يتولها أشخاص في شركات التأمين يطلق عليهم مكْتَبِي التأمين، يقومون بإستلام طلبات التأمين من منتجي الشركة، وذلك بهدف فحص الأخطار وتقييمها ومن ثم إختيار المقبولة منها والمرفوضة، أو المقبولة مع بعض التحفظات أو التعديلات، والتي بموجبها يتم تصنيف الأخطار وكذا تحليلها بقصد تسعيرها وتحديد مدى التغطية الممكن قبولها، دون تعريض المركز المالي للشركة للخطر كما تتضمن هذه العملية مراقبه الأخطار خلال مدة التعاقد³.

وظيفة الإكتتاب تقوم على معالجة طلبات التأمين من حيث طبيعة ومكان الخطر، وكذا تقدير شدته وكذا ملاءمته لسياسة الشركة، وعلى هذا الأساس يتم قبول الخطر أو رفضه كما يتولى القائمون على هذه العملية مهمة متابعه عقود التأمين القديمة وتحديد تلك التي نتجت عنها خسائر متكررة من أجل عدم تجديدها أو تجديدها بشروط مشددة، أي تحديد الخطر الجيد من السيئ كل هذا من أجل تجنب المركز المالي للشركة للخطر⁴.

مما سبق يمكن أن نوجز تعريفا لوظيفة الإكتتاب على أنها عملية معالجة طلبات التأمين ومراجعة بيانات الخطر محل التأمين، وإتخاذ القرار بقبول الخطر من عدمه وفق ما أُقِرَّ في دليل الإكتتاب وبما يوائم سياسة الشركة، كما تتضمن هذه العملية مراقبة ومتابعة الأخطار خلال مدة التعاقد من أجل تحديد الجودة منها والرديئة، وكذا التي تستحق التجديد والتي لا تستحق من أجل تجنب المركز المالي للشركة للخطر.

الفرع الثاني: أهداف عملية الإكتتاب

يقتضي الأمر من شركات التأمين أن تكون كل عملياتها الإكتتابية سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار، حتى تتمكن من إحتلال مركز تنافسي سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ومما لا شك فيه أن نتائج أعمال شركة التأمين وقدرتها على الإستمرار في مزاولة أعمالها بنجاح يتوقف إلى حد كبير على كفاءة

1 - محمود حمزة احمد، أسس الاكتتاب في التأمين، 2010، ص5.

2 - حمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012، ص99.

3 - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص79-82، بتصرف.

4 - يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص123.

عملية الإكتتاب في الأخطار المنقولة لها والمقبولة، من أجل تحقيق محفظة إكتتابيه متوازنة ومريحة في نفس الوقت. فأى خطأ في قبول أو تصنيف الأخطار المعروضة عليها يترتب عليه تحصيل أقساط أكثر أو أقل لتغطية كافة النفقات المتعلقة بالتأمين، مما يؤدي إلى خسائر في نتائج أعمال شركة التأمين. لذا ينبغي أن تُحقق عملية الإكتتاب الأهداف التالية:¹

- تفادي الإختيار ضد مصلحة شركة التأمين أو الحد منه، وذلك بإستبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد من معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها عن المستوى الذي يمكن قبوله. ويترتب عن عملية إستبعاد هذا النوع من الأخطار الإحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوى المتوقع لحساب القسط؛
- التصنيف السليم للأخطار المقبولة، وذلك بالتأكد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به، حرصاً على تحقيق العدالة فيما بين المؤمن لهم؛
- تحديد مدى التغطية الممكن الإحتفاظ بها داخل شركة التأمين على ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطر، وذلك للحد من الأخطار المركزة.

الفرع الثالث: مراحل ومصادر معلومات عملية الإكتتاب

تمر عملية الإكتتاب بعدة مراحل، ولكي يتمكن القائم بعملية الإكتتاب من الوصول إلى قرار واضح وصريح بخصوص قبول الخطر من عدمه وإتمام هذه العملية، إقتضت الضرورة توافر مجموعة من المعلومات والبيانات من أجل الإلمام بالخطر من كافة جوانبه. وتتمثل هذه المعلومات في:

أولاً/ نوعية المعلومات:

1/ معلومات تخص الشيء أو الشخص محل التأمين: إذ يجب توافر كافة البيانات المتعلقة بطبيعة الخطر (شخص/ شيء) والتي تؤثر على احتمال وقوع الخطر وكذا حجم الخسارة في حالة تحققه. كالحالة الصحية، المهنية الإجتماعية وكذا إقامة الشخص وغيرها من البيانات فيما يخص التأمين على الأشخاص، أما بالنسبة لتأمين على الأضرار فيجب توافر البيانات الخاصة بنوع الشيء محل التأمين (سيارة، مبنى، ..)، توافر وسائل الحماية ومدى كفاءتها وقربها من الشيء محل التأمين وغيرها من المعلومات التي تؤثر على درجة وقوع الخطر وقيمة التأمين.

2/ معلومات تخص طالب التأمين: وهذا ما يدخل تحت نطاق الخطر المعنوي، والذي يقصد به تأثير العامل الشخصي على تحقق الخطر (تعهد الفرد إحداث الخطر). إذ يجب أخذ هذا العامل بعين الإعتبار عند تقييم الخطر، ويرجع هذا لضعف القيم عند الفرد أو للظروف الإقتصادية التي يمر بها الفرد أو البلد.

¹- السيد عبد المطلب عبده، التأمين الأسس العلمية والقواعد العملية، ط5، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 515.

ويتركز هذا النوع من الخطر في تأمين الممتلكات عن غيرها. ويمكن الإستناد إلى الحالة المالية لطالب التأمين إن كانت في حالة تدهور. وتكدس البضائع بالمخازن وعجزه عن سداد الديون المستحقة عليه وغيرها من المؤشرات التي تصب في هذا المنحى. كل هذا يستدعي التدقيق قبل قبول التأمين على هذا الخطر.

كما يعد الإهمال وعدم الإهتمام بإتخاذ كافة التدابير الواجب إتخاذها من الأسباب الرئيسية لوقوع الخطر وكذا زيادة درجة خطورته إن وقع. فمن الواجب مراجعة التاريخ التأميني لطالب التأمين (وجود الكثير من المطالبات نتيجة كثرة الحوادث، رفض التأمين أو التجديد له) كلها معلومات تساعد على الإلمام بالخطر، ومن ثم قبوله أو رفضه.

ثانيا/ مصادر المعلومات:

يلجأ المكتتب إلى مجموعة متنوعة من المصادر لجمع المعلومات للإلمام بالخطر. إذ تستدعي الضرورة أحيانا إستخدام أكثر من مصدر من أجل الحصول على نفس المعلومة بهدف التأكد من صحتها. أو بسبب تعارض البيانات مع بعضها. وتتمثل هذه المصادر في:¹

1/ طلب التأمين: وهو المصدر الأساسي والرئيسي للمعلومات، والتي تصوغه شركة التأمين ويقوم طالب التأمين بتعبأته، وهو عبارة عن نموذج مطبوع يحوي مجموعة من الأسئلة والإستفسارات من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات التي تخص الجوانب المختلفة المتعلقة بكل من الشيء موضوع التأمين (الخطر محل التأمين)، وكذا الشخص طالب التأمين. كل هذا من أجل التقييم الصحيح للخطر (كإسم وعنوان ومهنة طالب التأمين، بيانات عن الشيء المراد التأمين عليه، التاريخ التأميني لطالب التأمين...);

2/ تقرير وكيل أو مندوب شركة التأمين: إذ يعد من بين أهم مصادر الحصول على المعلومات حيث يقوم المندوب أو الوكيل بتقييم الشخص طالب التأمين؛

3/ الكشف عن الخطر موضوع التأمين: وهذا بإعداد تقرير يبين بالتفصيل الأشياء المطلوب التأمين عليها؛

4/ الإستعلام: بالرغم من توفر المعلومات من المصادر السابقة إلا أن الضرورة تقتضي في بعض الأحيان وإستكمالا لبعض البيانات أو لإزالة التناقضات في المعلومات المتوفرة لديها، اللجوء إلى مصادر خارجية لإزالة اللبس وكأمثلة عن ذلك: المركز المالي، الحالة الإجتماعية، حجم الديون، الأحكام الصادرة بحقه...، أو

¹ - بالاعتماد على:

- السيد عبد المطلب عبده، مرجع سابق. ص 519 - 523.
- أسامة عزمي سالم، مرجع سابق، ص 159-160. بتصرف.

الفحوصات الطبية في حال التأمين الصحي أو التأمين على الحياة، كأن تعين طبيبا تحددده هي أو معتمد لديها وغيرها من المعلومات.

ثالثا/ مراحل عملية الإكتتاب:

تمر عملية الإكتتاب بعدة مراحل¹:

1/ مرحلة التفاوض: وتكون بين طالب التأمين والمؤمن عن طريق تقديم طلب التأمين، وتنقسم مرحلة التفاوض إلى قسمين الأول بتقديم طلب التأمين، والثاني عن طريق الإستعلام عن طالب التأمين وكذا معاينة الشيء محل التأمين عن طريق خبراء المعاينة. حيث وبعد الفحص والتدقيق يتم إعداد تقرير مفصل عن موضوع التأمين وعن الظروف المحيطة به (كالممتلكات المجاورة والملاصقة له)، وهذا لبيان درجة خطورة موضوع التأمين وكذا درجة الخطورة المحيطة به.

2/ مرحلة إنتقاء الخطر وتحديد قسط التأمين: بعد عملية الفحص والمعاينة تعمد شركة التأمين لتصنيف الخطر ضمن الأخطار الجيدة أو الرديئة، من أجل التسعير المناسب لها في حالة الأخطار الرديئة (التي تتميز بدرجة خطورة مرتفعة)، وإن قبلت شركة التأمين تغطيتها فتسعيها يكون مناسب لدرجة خطورتها، أي تحديد الأقساط الواجب دفعها، كما تعمد شركة التأمين قدر المستطاع من تجنب التركيز في وحدات الخطر لكي لا تقع في خسائر مركزة، لذا فإننا نجد أنها ترفض تأمين الأخطار بعد حد معين بالنسبة لعدد الوحدات المؤمن عليها في المكان الواحد، أو بالنسبة لقيمة معينة في الوثيقة الواحدة. ولكي لا تقع في فخ رفض الأخطار الجيدة فهي تعمد لإعادة تأمين الأخطار المركزة جغرافيا وماليا الموجودة ضمن محفظتها. كل هذا من أجل توزيع الخطر بشكل سليم ومريح في نفس الوقت.

3/ مرحلة إعداد وإصدار وثيقة التأمين: يتولى قسم الإصدار مهمة إعداد وثيقة التأمين بعد إستيفاء بياناتها وجدولتها وفقا لرغبة طالب التأمين، ولبينات طلب التأمين وتسليمها إليه. وعادة ما تكون هناك فترة فاصلة بين إعداد الوثيقة وتامام إصدارها، فتقوم شركة التأمين بإصدار إشعار تغطية مؤقت من أجل توفير التغطية التأمينية له حتى صدور الوثيقة وتسليمها له.

4/ مرحلة مراقبة الأخطار خلال مدة التعاقد: وهذا بغرض:

- إعادة النظر في السعر المحسوب على أساسه القسط عند إصدار وثيقة التأمين؛
- إعادة النظر في شروط التأمين والإصدار؛
- إعادة تأمين الأخطار التي تزيد درجة خطورتها فجأة خلال مدة التعاقد؛

¹ - ممدوح حمزة أحمد، مرجع سابق ص 52-57، بتصرف.

➤ تغير سياسة الشركة كإلغاء بعض الفروع أو الوكالات التي تُنتج خسارة مالية، أو التوقف عن إصدار وثائق نوع أو أكثر من أنواع التأمين التي تعود بالخسارة للشركة، أو إضافة وثيقة جديدة إلى الوثائق التي تصدرها الشركة بعد إكتساب الخبرة من وثائق مشابهة لها.

المطلب الثاني: مخاطر الإكتتاب

تمثل مخاطر الإكتتاب جانبًا مهمًا في صناعة التأمين، كما تلعب دورًا مهمًا في الإستقرار المالي وربحية شركات التأمين. وسنتعرف من خلال ما يلي على مفهوم الخطر الإكتتابي، وكذا المصادر المسببة له ومن ثم ربحية الإكتتاب.

الفرع الأول: مفهوم خطر الإكتتاب

خطر الإكتتاب هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية مختلفة عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين.¹

يشير خطر الإكتتاب إلى احتمال تحقق الخسائر الناتجة عن التقييم الغير الدقيق للمخاطر أثناء عملية الإكتتاب، والذي سيؤثر بشكل مباشر على حساب إحتياطي التعويضات ويؤثر في نهاية المطاف على الأداء العام لشركة التأمين.

أي أن مخاطر الإكتتاب تنشأ من طبيعة عقود التأمين والتي تغطي أخطار احتمالية الوقوع وكذا الشدة. ويتولد خطر الإكتتاب عند حدوث إختلال وإختلاف بين التقديرات للتعويضات في حال تحقق الأخطار، وبين التعويضات الفعلية التي تفوق ما تم تقديره (ما هو متوقع). أي حدوث مطالبات عكسية لما تم توقعه. على الرغم من تطبيق نظرية الاحتمالات للتسعير ورصد المخصصات التقنية لعقود التأمين. وترى وكالة التصنيف العالمية A.M.Best أن خطر الإكتتاب هو السبب الرئيسي للعسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء بيانه من قبل.

الفرع الثاني: مصادر الأخطار الإكتتابية

من خلال تتبع مراحل العملية الإكتتابية يمكن أن تبرز مكامن الأخطار النابعة من وظيفة وإدارة الإكتتاب كما يلي:

أولا/ الأخطار الناجمة من السياسة الإكتتابية (الإدارة العليا):

يبدأ الإكتتاب بتبيان واضح لسياسة الإكتتاب، والتي تعني التوجه الإكتتابي الذي تتبعه الشركة. وهي تترجم أهداف الإدارة العامة أو إدارة الإكتتاب فيها. كما أنها تمثل الدليل الذي يتم الإعتماد عليه عند صنع

¹ - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 60.

القرار سواء بالنسبة للخطر الفردي أو للفرع أو للشركة ككل، حيث تضم محددات قبول طلبات التأمين على مختلف الأخطار (المعايير والقواعد) التي ترد إلى الشركة، وترجم من خلال دليل يسمي دليل الإكتتاب. كما أن القائمين على الوظيفة الإكتتابية، هم من يتولون وضع السياسة الإكتتابية، وهذا بناء على الخطوط والأهداف العامة للشركة، حيث يتم صياغة هذه السياسة وتحديد الخطوط التفصيلية لها ثم إعادة عرضها مجدداً على الإدارة العليا لإعتمادها¹. وعند المصادقة عليها يتم إعتمادها، وتُصبح مُلزِمة لجميع الأطراف المتداخلة في العملية الإكتتابية. ولا يُسمح للقائمين على الإكتتاب بتجاوز ما تم إقراره، إلا بإقتراح يرفعه مدير الإكتتاب للإدارة وتتم موافقتها عليه، لأن مقدار تحكم الشركة في مجمل الأخطار المكتتبه ينبع من سياستها الإكتتابية.

وللإشارة فإن إدارة الإكتتاب تقوم بصياغة السياسة الإكتتابية بالتعاون والتشاور مع الإدارات الأخرى، كإدارة التعويضات والتسعير والتسويق لتحقيق الأهداف المرجوة وإستجابة لمتطلبات ومتغيرات السوق. ومتابعة مدى ملاءمة التغطيات المقدمة، وكذا معرفة إحتياجاتها للتطوير والبحث عن أساليب تسويقها والأنواع الواجب التوسع في إصدارها أو إلغاؤها، والمزيج الإنتاجي الأمثل للشركة، وضبط الأسعار لتتناسب مع معدلات الخطر ومعدلات الخسارة، وكذا الأهداف الربحية لشركة التأمين.

إن أهم المحددات والأسس التي ترسم حدود السياسة الإكتتابية يمكن أن نذكرها:

1. **النطاق الإقليمي للتغطية:** بالإضافة بالمعرفة الكاملة للخطر يجب أن تكون هناك دراية كاملة بمحيط الخطر، أي بالتركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الأطر القانونية التي تحيط بنشاط شركة التأمين، هذا من جهة وكذا تحديد التغطية التي تتوافق مع كل منطقة جغرافية، حيث أن الإلمام بالمحيط سيمكن الشركة من إنشاء فروع لها في مناطق جديدة أو إغلاقها في مناطق أخرى سواء داخل البلد أو خارجه، أي الدراية التامة بالأسواق التي تنشط فيها أو التي تريد التوجه لها وبكل الظروف المحيطة بها.

2. **الطاقة الإكتتابية للشركة:** وهي عبارة عن أقصى إلتزام تستطيع شركة التأمين قبوله من كل خطر، وتحدد الطاقة الإكتتابية للشركة في ظل ما تمتلكه من قاعدة رأسمالية والذي تتمثل في إجمالي حقوق المساهمين (رأس المال + الإحتياطيات).

3. **نوع العميل (الخطر):** والذي تريد أن تتعامل الشركة معه، والمقصود بذلك إختيار العميل الذي يحقق إستقرار في المعاملة معه (ملاءته، وسلوكياته) من أجل تحقيق علاقات عمل طويلة الأجل ومستقرة.

4. **الفرع التأميني وخبرة الشركة فيه:** يجب أن تعتمد الإدارة إلى وضع قائمة تفصيلية بأنواع الفروع المختلفة التي تكتب الشركة بها، ويجب أن تكون القائمة محدده بشكل واضح وسهل، ولا تلجأ للصيغ العامة

¹ - يوسف شاهد، السياسة الاكتتابية لمعيد التأمين، مجلة التأمين والتنمية، سوريا، 2003، ص11.

للإكتتاب. وهذا لتباين الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وطرق تقييمها وهذا تفاديا للوقوع في الإكتتاب في أعمال ليست ضمن نطاقها، أي الإعتماد على خطط إكتتاب تفصيلية لكل فرع، والتي يجب أن تشمل على سبيل المثال¹:

- الهدف من الإكتتاب في كل فرع من فروع التأمين.
- التعريف بفروع التأمين الفرعية التي تُكتتب داخل الفروع الرئيسية .
- الأخطار المستثناة والتي لا يمكن قبولها تحت أي ظرف، أو تلك التي يمكن قبولها بعد الحصول على موافقة الإدارة العليا.

- الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لتقييم الخطر.
- سياسة الشركة فيما يتعلق بتحصيل الأقساط المستحقة، وكيفية التعامل مع الأخطار التي لم تُدفع أقساطها عند مناقشة التجديد مع العميل.

كما يجب تحديد سياسة الشركة فيما يخص الإكتتاب في الفروع التأمينية الجديدة، أو التوسع وتقليص حجم الإكتتاب في فروع أخرى أو التوقف كلياً عن الإكتتاب بها، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التنوع في المحفظة الإكتتابية للشركة هذا من جهة، والإستفادة قدر الإمكان من النتائج الإيجابية التي تحققها فروع على حساب أخرى.

5. تحديد المؤشرات الإكتتابية: وهذا من خلال تحديد إجمالي أقساط الشركة، وكذا نصيب كل فرع من إجمالي المحفظة الإكتتابية لها في السنة الجارية، ونسبة الزيادة المطلوبة أو المتوقعة للسنوات الموالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تغييرات السوق واتجاه الأسعار والرؤية المستقبلية للشركة في ظل كل هذه المتغيرات. وكذا تقدير معدل الخسائر المتوقع ومعدل عمولات الإنتاج ومعدل المصاريف الإدارية والعمومية خلال الثلاث أو الخمس سنوات المقبلة. بالإضافة لتقييم النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة.

6. المنافسة: يجب على شركة التأمين أن تراعي ظروف السوق الذي تنشط فيه، خاصة ما تعلق منه بالشركات المنافسة لها فيه، والذي على أساسه ستحدد العديد من العوامل كالحصة السوقية للشركة، أسعار المنتجات التأمينية، شروط التغطية، الأسلوب التسويقي، وغيرها من العوامل.

7. تحديد سياسة إعادة التأمين: وهذا من خلال تحديد حد احتفاظ الشركة من مجمل إكتتاباتها، وكذا تحديد الأخطار التي يتم إسنادها لمعيدي التأمين ونوع الإتفاقيات المبرمة معهم وحدودها، بالإضافة إلى إختيار المعيد المناسب الذي يوفر أفضل تغطية بأفضل سعر، وعلى نفس النهج بالنسبة للأخطار المسندة لها والتي قبلت تغطيتها.

¹ - عبد الخالق رؤوف خليل، العوامل التي تتحكم في إكتتاب محفظة إعادة التأمين، مجلة التأمين العربي، العدد 64، 2000، ص 6.

8. قوانين الرقابة والإشراف: هناك مجموعة من القوانين والتي تختلف من بلد لآخر تنظم عمل شركات التأمين، والتي تؤثر بدورها على رسم السياسة الإكتتابية لها من عدة نواحي، كتتبع ملاءة هذه الشركات وفرض حدود لها، تسعير المخاطر والذي يجب أن يتواءم مع الأخطار المطلوب تغطيتها، فشركات التأمين لا تستطيع تغيير تسعير المنتجات التأمينية بدون الرجوع لهذه الهيئات. وغيرها من القيود التي تفرضها هذه الجهات على شركات التأمين.

من خلال ما سبق يتضح لنا جليلاً أن أساس نجاح الشركة نابع بدرجة كبيرة من نجاحها في وضع سياستها الإكتتابية، والتي تعكس توجه الشركة وفلسفتها في ذلك، من خلال مجموعة الأسس أو المحددات التي تُبنى عليها هذه السياسة. هذه المحددات التي لا تختلف في الغالب من شركة لأخرى، لكن الاختلاف يكمن في إعطاء الأهمية والتركيز على مجموعة من الأسس على حساب الأخرى، كما أن السياسة الإكتتابية يجب أن تتصف بالمرونة والديناميكية التي تواكب بها المتغيرات الحاصلة، خاصة ما تعلق بالأخطار نوعها وحجمها وكذا موقعها. أي مدى نجاعة الإدارة في قراءة السوق وظروفه المتغيرة وكذا متطلباته قراءة صحيحة وسرعة الإستجابة لذلك. وهذا معناه أن أي خلل أو سوء توجه في المحددات التي تبنى عليها هذه السياسة، يعني فشلها ومن ثم الوقوع في إختلالات في نتائج أعمال الشركة. وإن استمرت هذه الإختلالات بشكل كبير ومستمر سيدخل شركة التأمين في نفق عدم الملاءة والعجز الذي سيودي بها في الختام للتصفية.

ثانياً/ مخاطر إدارة الإكتتاب (الأخطار الناجمة عن الأنشطة التنفيذية):

والمقصود بها الخطوات العملية لتنفيذ وتطبيق السياسة الإكتتابية التي تم التخطيط لها، لأن نتائج شركات التأمين بشكل عام تتوقف إلى حد كبير على كفاءة كل القائمين عليها وعلى كل المستويات (إدارات، مصالح، أقسام، فروع....)، ونفس الحال بالنسبة لإدارة الإكتتاب فنجاح العملية الإكتتابية تتوقف على الكادر القائم عليها، ويعتبر المكتتبي منفذي سياسة الإكتتابية واجهة الشركة في التعامل مع عملائها، من خلال التقيد بالإجراءات والخطوات الموضحة في دليل الإكتتاب الذي تم إعداده من قبل، حيث أن أي خطأ في تقييم وتصنيف أو قبول الأخطار المعروضة، يترتب عليه تحصيل أقساط أقل من اللازم لتغطية كافة النفقات المتعلقة بالتأمين، لذا يقتضى الأمر من شركات التأمين أن تكون كل إكتتاباتها سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار. ومن بين الأخطار الناجمة من الأنشطة التنفيذية:

1. عدم الإلتزام والتقيد بالسياسة الإكتتابية التي إعتدتها الشركة، كقبول أخطار لا تستطيع الشركة الإحتفاظ بها أو حتى إعادتها؛

2. الإختيار ضد صالح الشركة والناجم من سوء إختيار وإنتفاء الخطر، والذي يكون عادة سببه عدم التأكد من مصداقيه البيانات والمعلومات وكذا مصادرها والواردة في إستمارة طلب التأمين، وكذا إتباع مراحل عملية الاكتتاب بشكل صحيح؛
 3. عدم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتصنيف الأخطار، مما يترتب عليه التحديد الغير دقيق للأقساط المحصلة سواء بالزيادة أو بالنقصان. ففي حالة التسعير بأسعار أقل ستتحمل الشركة الخسائر الناجمة عن ذلك والمتمثلة في زيادة التعويضات عن الأقساط التي تم تحصيلها، والعكس من ذلك قد يترك المستأمن شركة التأمين ويبحث عن شركة أخرى؛
 4. عدم التأكد من قدرة المؤمن على تحمل الأقساط المقابلة للتغطية التي يرغب بها؛
 5. عدم ملاءمة التغطية لحاجة المؤمن له، والناجمة من عدم تقديم المعلومات والشروحات الكافية عن التغطيات الموجودة من أجل إختيار نوع الحماية التأمينية المناسبة، والذي بدوره سينعكس مستقبلا على حجم التعويضات؛
 6. عدم محاولة إقناع المؤمنین بحاجاتهم للخدمة التأمينية، وكذا الإهتمام لإنشغالهم وإحتياجاتهم ونقلها للجهات المختصة من أجل ضمان بقاء العميل وكذا رضاه على الخدمات المقدمة؛
 7. الإحتيال الداخلي والذي يكون من موضفي الشركة، أو الوقوع في فخ إحتيال حاملي وثائق التأمين، وغيرها من الأشكال الإحتيالية التي ذكرنها من قبل والتي ينجم عنها تحميل الشركة تكاليف إضافية لمطالبات زائفة؛
 8. التقييم السيء للمخاطر نتيجة لضعف خبرة القائمين على عملية الإكتتاب ما ينجر عنه سوء تقدير المخصصات؛
- ولتلافي هذه المخاطر وجب على الشركة إتخاذ جملة من الإجراءات نذكر منها:
- توظيف أفراد ذو كفاءة وخبرة،
 - إعداد دليل إكتتابي تفصيلي لكل فرع وكل منتج بدقة؛
 - تحديد التوجه الإكتتابي للشركة في كل فرع (التوسع أو الحد في إصدار وثائق التأمين)؛
 - التدريب المستمر للعاملين، وتحسين مهاراتهم وكذا تحفيزهم، وإطلاعهم على كل المستجدات؛
 - تحديد صلاحية ومسؤولية كل الجهات المتداخلة في هذه العملية؛
 - التقييم الدوري والمستمر للفروع والوكالات وغيرها، من أجل الوقوف على الإنحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

كما لا يجب أن نهمل وننسى الجانب التسويقي الذي يراعي فيه المتغيرات في بيئة العمل، والمهارات والأساليب الحديثة لترويج وتسويق مختلف المنتجات التأمينية للشركة، بالإضافة لإختيار نقاط بيع جذابة والتي تعرض فيها هذه الخدمة، أي يجب أن يتوافر لدى شركة التأمين جهاز تسويقي على مستوى عالي من الكفاءة.

ثالثا/ الأخطار الكارثية: (أو الأخطار المركزة)

وهي الأخطار التي تتعلق بالأحداث الغير متوقعة، حيث يتسبب وقوع حادث أو كارثة واحدة إلى خسائر فادحة في الأشخاص والممتلكات كأخطار الكوارث الطبيعية، حيث تكون الخسائر جسيمة ومتركمة (خطر التراكم)، نتيجة تعرض العديد من الوحدات التأمينية وفي نفس الوقت لنفس الخطر، مما ينجم عنه وقوع مطالبات كبيرة في حال وقوعها، مما قد يضطر شركات التأمين إلى تحويل أصولها الثابتة المستثمرة الى سيولة بسرعة لمقابلة هذه الإلتزامات المفاجئة الخارجة عن إرادتها والتي لم تؤخذ في الحسبان عند حساب الأقساط¹، وبالتالي تتعرض شركة التأمين إلى خطر العسر المالي مالم تكن محتفظة بالسيولة الكافية لمواجهة الطلب المفاجئ للنقدية، مما يعرضها إلى خسائر مالية كبيرة.

كما أن الأخطار العالية القيمة (مبالغ كبيرة) تعد خطرا مركزا، ويجب التعامل معه بحيث أن عدم قبول وتجنب هذا النوع من المخاطر، سيفوت على شركة التأمين كتلة معتبرة من الأقساط التي تعود عليها مستقبلا بعوائد إستثمارية، كما أن قبولها قد يلزم الشركة بدفع مبالغ كبيرة، قد لا تستطيع تحملها إذا ما تحقق الخطر مما سيؤثر على مركزها المالي.

لمواجهة هذا النوع من الأخطار وبعد الدراسة والتقييم الجيد لها، تمتلك الشركة خيار تجنب الخطر وهذا بعدم قبول تغطيته، أو قبول الخطر ثم نقله لجهة أخرى قادرة على تحمله وهذا من خلال إعادة تأمينه كليا أو جزئيا أو توريق هذه الأخطار كما سيأتي بيانه في نهاية هذا الفصل، أو تحمل الخطر مناصفة مع شركات أخرى ضمن التأمين المشترك.

وكمثال على ذلك الحرائق الأخيرة التي مست ولاية كليفورنيا مطلع سنة 2025 والتي تعد الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية (خسائر في حدود 150 مليار دولار) نظرا لإجتماع عاملي الخطر الكارثي (بسبب التغيرات المناخية التي يشهدها العالم) وبين إرتفاع قيم الممتلكات بالمنطقة، فمتوسط سعر المنزل الواحد بحي Pacific Palisades والذي يعد الأعلى في المنطقة تبلغ قيمته 4 ملايين دولار. حيث شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة تزايد في حدة وتكرار الحرائق فيها. وعدم قدرة شركات التأمين على توفير التغطية التأمينية

¹ - رأفت يوسف موسى حماد، مرجع سابق، ص541.

اللازمة لذلك. بسبب عدم كفاية الأسعار والقيود واللوائح التنظيمية التي تمنع من تعديلها (رفع هذا المنع في 2 جانفي 2025 أيما قبل وقوع الكارثة). بالإضافة لإرتفاع تكاليف المطالبات، وظروف سوق إعادة التأمين.

ونظرا لإرتفاع حجم وتكرار الكوارث المناخية بالمنطقة والتي زادت معها التكاليف والخسائر خلال السنوات الأخيرة، شهد السوق التأميني في المنطقة إنسحاب وتقليص الكثير من شركات التأمين من وجودها في ولاية كاليفورنيا. حيث علقت 7 شركات من بين 12 شركة تأمين ناشطها في ولاية كاليفورنيا، فعلى سبيل المثال توقفت شركة Allstate و شركة Farmers Group عن إصدار وثائق تأمين جديدة منذ عام 2022، بينما ألغيت 30000 بوليصة تأمين من طرف شركة State Farm عام 2023، بما في ذلك 1600 بوليصة في حي " Pacific Palisades " وغيرهم من الشركات.¹

رابعا/ مخاطر النمو السريع:

والمقصود بها رغبة الشركة في النمو والتوسع في عملياتها بشكل سريع، إما عن طريق قبول الشركة أعمال أقل مما يقبلها الآخرون، هذا النمو الذي يصاحبه عدم الإلتزام بالأسعار وكذا القدر الكافي من المعلومات عن الخطر والذي يؤثر بدوره على المخصصات ما يعرض الشركة للخسائر، أو النمو السريع من خلال الإكتتاب في الأخطار العالية القيمة كما ذكرنا من قبل بسبب ربحيتها، هذه الأخطار وفي حال تحققها قد ينتج عنها خسائر ضخمة القيمة ما يهدد المركز المالي للشركة². ويعد النمو السريع أحد أسباب العسر المالي. لأن الرغبة في زيادة حجم المحفظة التأمينية و تحسين النتائج يرتبط بزيادة الأقساط المكتتبه من خلال إنتقاء الأخطار الجيدة بحيث تزيد التعويضات بنسبة أقل.

لذا يجب تجنب هذا النوع من المخاطر لأنه يهدد بقاء الشركة ويعصف بوجودها، وإن كان لابد من هذا النمو والتوسع فتستطيع الشركة الإندماج مع شركات أخرى وخلق تكتل جديد يمكنها من ذلك، ويكون الإندماج بإحدى الطريقتين:³

➤ الإندماج عن طريق الضم: وهذا بأن تندمج شركة تأمين أو أكثر في شركة أو شركات تأمين أخرى قائمة، بحيث تنقضي الشخصية المعنوية لهذه الشركة وتنتقل موجوداتها والتزاماتها و ذمتها إلى شركة التأمين الدامجة التي تحتفظ بشخصيتها المعنوية، وذلك بعد شطب تسجيل شركة التأمين المندمجة.

¹ - Crise des assurances en Californie, Atlas Magazine, sur le cite : <https://www.atlas-mag.net/category/tags/focus/crise-des-assurances-en-californie>.

² - - عمر جلال مطاوع، إدارة خطر العسر المالي لشركات التأمين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2007، ص61، بتصرف.

³ - قائد عمر عبد الله، خالص نافع أمين، الإندماج كوسيلة قانونية لإعادة هيكلة شركات التأمين المتعثرة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد خاص لبحوث التدريس مع طلبة الدراسات العليا، المجلد 36 ، 2021 ، ص456.

➤ الإندماج عن طريق المزج: ويكون ذلك بإندماج شركتي تأمين أو أكثر لتأسيس شركة تأمين جديدة تكون محصلة ونتاج هذا الإندماج، بحيث تزول الشخصية الاعتبارية لكل منها وتنتقل جميع حقوق والإلتزامات والذمم المالية للشركات المدمجة فيما بينها إلى شركة التأمين الجديدة. بحيث يخلق تكتل إقتصادي جديد ومتمين.

كما أن الاندماج يعد أسلوباً يتم إعتماده في حال تعثر الشركات فيستخدم لإنقاذها بدمجها ضمن شركة أو شركات أخرى.

خامساً/ سوء تقدير المخصصات:

كما أسلفنا سابقاً أن المخصصات يتم تشكيلها لمقابلة الإلتزامات المستقبلية تجاه المؤمن لهم وحماية الشركة من أي خسائر، وكذا رفع قدرة الشركة على الإستثمار بطريقة لا تضعف قدرتها على دفع التعويضات المستحقة¹، وقد يحدث أحيانا سوء تقدير في هذه المخصصات لعدة إعتبارات نذكر منها:

- ضعف التقنيات والأساليب المستخدمة في إحتساب المخصصات لمواجهة الأخطار الإكتتابية؛
 - عدم كفاية الأقساط نظراً لنقص المعلومات والبيانات التقنية الخاصة بذلك ؛
 - قد يكون سوء تقدير المخصصات ناجم من رغبة الإدارة العليا للشركة بإظهار نتائج جيدة من خلال الإحتفاظ بالحد والمستوى الأدنى لهذه المخصصات؛
 - تغير حجم المطالبات وعدم مراجعة مخصص تسوية الخسائر بشكل دوري للتأكد من أنها كافية.
- وينتج عن سوء تقدير هذه المخصصات مايلي:

- عدم دقة الحسابات الختامية للشركة ما ينعكس على إنحراف المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لها ؛
- الحاجة للمزيد من العوائد والأرباح عما هو متاح، والذي قد يصعب توفيره في حال وقوع المطالبات مما قد يعرض الشركة للعسر المالي؛
- التأثير على تقدير معدل الخسارة (تعتبر المخصصات التقنية المقدرة أهم عنصر في إحتسابها) ما يؤدي إلى ضعف الأسس التقنية المعتمدة في تسعير المنتجات التأمينية؛
- تأثيرها السلبي على حقوق حملة الوثائق وملاك الشركة من خلال تعارض مصالحهم، بالإضافة إلى المتطلبات التي تفرضها الجهات الرقابية².

¹ - هداية جابر توفيق، مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 2، 2024، ص553.

² - عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، المخصصات الفنية وأثرها على شركات التأمين، مجلة دراسات حوض النيل، العدد9، 2017، ص58.

ولتلافي جملة هذه المخاطر الناجمة عن سوء تقدير المخصصات يجب أن يراعى في إحتسابها جملة المحددات والعوامل التالية:¹

1. مدى كفاية الأسعار: حيث تتناسب قيمة المخصصات التقنية الواجب تقديرها عكسيا مع مستوى الأسعار المعمول بها، أي يؤخذ في الحسبان زيادة قيمه المخصصات التقنية عندما يكون مستوى الأسعار منخفض والعكس صحيح.
2. تكرار المطالبات: كلما زاد معدل تكرار المطالبات، كلما كان من الضروري إضافة نسبة معينة على المخصصات التقنية لكي تصبح كافية لمواجهة المطالبات التي تفوق المستوى المتوسط الذي يتم التقدير على أساسه.
3. الكوارث الطبيعية: وجب دراسة طبيعة المنطقة الجغرافية التي يتم الإكتتاب فيها، بالإضافة إلى دراسة الأخطار التي تغطيها الوثائق والتي إذا كانت تشمل تغطية الأخطار الطبيعية أو البعض منها، فإن الأمر يقتضي إضافة نسبه معينه إلى المخصصات التقنية لمواجهة ما قد يحدث من مطالبات ناشئة عن تغطية هذه الأخطار.
4. الأحكام القضائية: يجب الأخذ بعين الإعتبار مستوى واتجاه الأحكام القضائية في الدول التي يتم الإكتتاب فيها. فإذا كانت الأحكام القضائية تتجه إلى الإرتفاع كلما دعا الأمر إلى أخذ هذا الاتجاه في الحسبان عند تقدير المخصصات بخلاف ما إذا كانت تتسم بالاستقرار في دولة ما.
5. التضخم: عند تقدير مخصص التعويضات تحت التسوية وخصوصا في تأمين المسؤوليات يجب أن تؤخذ معدلات التضخم بعين الإعتبار. ومن ثم تقدير المخصصات.
6. حصة معيد التأمين من التعويض: كلما كانت المخصصات كافية لتغطية محفظة الشركة كلما كانت التعويضات على عاتق معيد التأمين كافية لدفع المطالبات، حيث يراعى إلى جانب ذلك ملاءة معيد التأمين والإستجابة السريعة لدفع التعويضات التي تقع على عاتقه حيث يبقى للشركة قيمة إحتفاظها فقط.
7. المفاوضات على تسوية المطالبات: ويقصد بها المفاوضات التي تُجرى بين العميل ومدير إدارة التعويضات سواء عند حدوث حادث ما أو عند الإختلاف في قيمة التعويض أو عند اللجوء إلى القضاء. فخبيرته وقدرته على التفاوض تنعكس على قيمه المخصصات وأيضا على حجم التعويضات المدفوعة سنويا وبالتالي على نتائج الشركة.

¹- محمد الطير، الإحتياطات الفنية وأثرها على نتائج شركات التأمين، الإتحاد العام العربي للتأمين، 1994، ص 109.

8. التقدير الإكتواري: الإعتماد على الخبر الإكتواري ذو الكفاءة العالية في قراءة مختلف المعطيات والبيانات والتي على أساسها يتم تقدير المخصص الكافي لمواجهة جملة إلتزامات الشركة. كما لا نغفل عن تزويده بالبيانات والمعطيات الدقيقة والصحيحة التي تمكنه بالقيام بهذه التقديرات. ومنه وجب على شركات التأمين أن تراعي في تشكيلها للمخصصات التقنية هذه التركيبة من العوامل وغيرها التي تؤثر على تقديرها سواء بالزيادة أو بالنقصان والتي تؤثر على إستراتيجيتها وأهدافها مستقبلا .

الفرع الثالث: تقييم الإكتتاب بشركات التأمين

تهدف عملية تقييم إكتتاب الشركة التأكد من تحقيق الأهداف التي تم وضعها ضمن السياسة الإكتتابية لها، ودراسة الإنحرافات إن وجدت. وهناك عدة مؤشرات لذلك ولعل أهمها وإستنباطا مما سبق من دراسات يمكن أن نذكر المؤشرات التالية:

أولا/ربحية الاكتتاب:

ويعرف ناتج الاكتتاب التأميني: "من فائض أو عجز مقياسا للأداء الفني لشركات التأمين وهو عبارة عن محصلة نتائج العملية التأمينية البحتة والمتمثلة في الأقساط المكتسبة والتعويضات التحميلية، بجانب العمولات وتكاليف الإنتاج وكذا المصاريف الإدارية والعمومية وبعض المخصصات التجارية المحملة على قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين المختص مثل مخصص الأقساط تحت التحصيل وذلك بجانب مخصص التقلبات العكسية للنتائج عن إنحراف معدل الخسارة الفعلي عن معدل الخسارة المقدر"¹ وتتداخل عدة عناصر في تحديد ربحية الاكتتاب فمنها ما يتصل بالخطر وطبيعته ودرجة خطورته، ومنها ما يتصل بكفاءة سياسة الإكتتاب والتسويق وتسوية المطالبات ومنها ما يتصل بخصائص هيكل سوق التأمين من حيث حجم الطلب الإجمالي وقوانين الإشراف والرقابة.

ثانيا/الحصة السوقية:

حيث أن شركات التأمين تسعى لأن يكون لها نصيب في السوق الذي تنشط فيه، وتحاول قدر الإمكان الحفاظ عليه. وتعكس هذه الحصة حجم المحفظة الإكتتابية للشركة وكذا سمعتها ومركزها التنافسي فيه.

ثالثا/التغير في معدل الخسارة:

ترتكز إكتتابات شركات التأمين في مختلف الأخطار والفروع على معدل الخسارة لكل منها، ومنه تحديد السياسة الإكتتابية للشركة، خاصة ما تعلق بتأمين الممتلكات والمسؤوليات، كما تعد أداة رقابية من طرف هيئات الاشراف والرقابة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، حيث يعد هذا المعدل والمتمثل في نسبة كل من

¹ -- عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 89.

التعويضات إلى الأقساط المكتتبه مؤشرا لدرجة الخطر الذي يتم الاكتتاب فيه¹، وكذا جودة إكتتابات الشركة حيث كلما زادت هذه النسبة إنخفض معها الربح الإكتتابي للشركة. هذا ما يحتم على شركات التأمين إنتقاء الأخطار التي تتكتب فيها لتكوين محفظة متوازنة. كما أن التغير في معدلات الخسارة يمثل درجة عدم التأكد من نتائج الاكتتاب، فكلما زادت قيمة مدى التغير في معدل الخسارة دل على زيادة الخطر الإكتتابي للفرع التأميني ومنه للشركة.

رابعاً/معدل التغير في صافي الأقساط (تغير الإكتتاب):

ويعبر عن مدى التغير الحاصل في السياسة الإكتتابية للشركة عن العمليات المحتفظ بها، فزيادة هذا المعدل يدل إما عن زيادة في إكتتابات الشركة أو زيادة في حد احتفاظها، أو أنها مضطرة للإحتفاظ ببعض الأخطار لعدم توفر معيد التأمين المناسب والمدى المقبول لهذه المعدل أن يتراوح بين -33% و+33%².

خامساً/ معدل الإحتفاظ:

يعكس هذا المعدل الطاقة الإستيعابية للشركة وكذا مدى إعتماها على معيدي التأمين في تغطية مجمل مخاطرها، وكلما زاد إعتما الشركة على معيدي التأمين جعلها مقيدة بشروطهم وعرضة لتقلبات أسواق إعادة التأمين³. حيث أن زيادة معدل الإحتفاظ يدل على أن شركة التأمين مجرد وسيط في العملية التأمينية، أي أن هذه النسبة تعكس حجم وقوة الشركة كما يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 50%⁴.

سادساً/ معدل تعرض الاكتتاب: (صافي الأقساط للأموال الخاصة)

حيث تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية والغير متوقعة في نتائج المحفظة التأمينية لها. وكلما زادت هذه النسبة يعني تحمل الشركة لمخاطر تفوق قدرتها ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة 200%⁵.

¹ - أحمد محمد فرحان محمد، استخدام نماذج ARIMA في تقدير هامش ربح الاكتتاب بشركات التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021، ص122، بتصرف.

² - عبد الله محمد أحمد، سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، مصر، المجلد 1، العدد 1، 2015، ص 290.

³ - عبد الحكيم عبد السميع رمضان، أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر، المجلد 21، العدد 1، 2020، ص522.

⁴ - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص113.

⁵ - مصطفى كمال اسماعيل، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، 2013، ص500.

سابعاً/ أرباح الإكتتاب الى أرباح الاستثمار:

والذي يعكس مدى اعتماد شركة التأمين على الدخل من الإستثمار في تحقيق فائض في نشاطها التأميني، حيث أن إنخفاض هذه النسبة يدل على عدم سلامة السياسة الإكتتابية المتبعة من حيث إختيارها لنوعية الأخطار المكتتب فيها. إذ يجب أن تتجاوز هذه النسبة 25%¹.

ثامناً/ نسبة كفاية الأموال الخاصة:

حيث تعكس نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي التعويضات هامش الأمان والثقة لحملة وثائق التأمين، (حالة اليسر أو العسر المالي)²، أي قدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها كاملة حتى في حال التصفية، وكلما إنخفضت هذه النسبة دلت على العسر المالي للشركة.

تاسعاً/معدل الخسارة المركبة:

والمقصود بها التكاليف الإجمالية للعملية الإكتتابية، وهو مركب من معدل الخسارة بالإضافة لمعدل مصاريف الإكتتاب، حيث يعكس هذا المعدل خسائر الإكتتاب والمدى المقبول أن يكون أقل من 90%، وإن تجاوزت النسبة 100% إستوجب الفحص الشامل للشركة، هذا المعدل الذي يعكس في الجهة المقابلة هامش الربح الإكتتابي للشركة، ومتانة المركز المالي لها³.

عاشراً/ نسبة التعويضات للمخصصات التقنية:

تقوم شركات التأمين بتكوين المخصصات لمواجهة مختلف إلتزاماتها حيث تعبر هذه النسبة على مدى قدرة الشركة على تعويض الأخطار ويستحسن أن تقترب هذه النسبة من الواحد الصحيح⁴ كما تعبر هذه النسبة عن التقييم الجيد للأخطار وتكوين المخصصات المقابلة لها.

¹ - عمر جلال مطوع، مرجع سابق، ص 108.

² - حمادي نسيم، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1، ص 267.

³ - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 111.

⁴ - سليمة طبايبي، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 16، 2011، ص 81.

المبحث الثاني: إعادة التأمين

تقوم شركات التأمين بالإكتتاب في أخطار مختلفة القيمة، لكن ما يهدد هذه الشركات هي الأخطار القادرة على توليد خسائر كبيرة والتي قد تحدث خلال توازنها المالي وربما تذهب بها لحد الإفلاس، حيث الطائرات العملاقة وناقلات النفط الهائلة ومحطات التكرير ونحو ذلك من الأخطار، كُلمها أمثلة عن ضخامة الأخطار التي يمكن أن يُطلب من شركات التأمين تغطيتها، لأن تعويضاتها في حال تحقق الخطر المؤمن منه قد تتجاوز إمكانياتها المالية. فكان لزاماً عليها البحث عن الطاقة الإستيعابية التي تكفل لها قبول وتغطية هذا النوع من الأخطار، ولكي تتمكن من ذلك تلجأ شركات التأمين لإعادة تأمين ما يفوق قدرتها، فتحتفظ بجزء من الأخطار المؤمن عليها وتتخلى عن الجزء المتبقي لشركات إعادة التأمين.

المطلب الأول: إعادة التأمين والمفاهيم المرتبطة به

سنحاول معرفة إعادة التأمين وكذا مختلف وظائفه والتزامات الأطراف المتعاقدة ضمن هذا عقد.

الفرع الأول: تعريف إعادة التأمين

عرف على أنه "عقد تأمين جديد (منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية) على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي تصدرها شركة التأمين، وبموجب هذا العقد الجديد الذي يسعى عقد إعادة التأمين يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن الخسائر التي تنشأ من وثائق التأمين الأصلية التي تصدرها، وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين، لذا فإن إعادة التأمين تهدف إلى حماية شركات التأمين من الخسائر المحتملة لوثائقها عن طريق تحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين، مقابل قسط تدفعه له"¹.

يمكن تعريف إعادة التأمين بأنه عقد يتعهد بمقتضاه الطرف الأول وهو معيد التأمين بأن يعوض الطرف الثاني وهو المؤمن عن كل أو جزء من الخسارة التي يتحملها بموجب عقد التأمين الأصلي، وذلك مقابل قيام الطرف الثاني بسداد قسط إعادة التأمين إلى الطرف الأول².

كما عرف على أنه "عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة، وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين. وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر، وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتولى المسؤولية عن تغطيته،

¹ - نبيل محمد مختار ، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2011، ص.3.

² - أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، إعادة التأمين، مطابع الدر البيضاء، مصر، 2001، ص.11.

مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين. وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد كما يعرف الجزء الذي تحتفظ به شركة التأمين لحسابها من قيمة تأمين الخطر بالإحتفاظ. ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءا من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وبمقدار تحدده شروط العقد¹.

وعليه يمكن القول أن إعادة التأمين ماهي إلا وسيلة لتفتيت الأخطار لتصبح قابلة للتأمين، وهذا من خلال إعادة توزيعها حسب الحاجة على عدد من شركات الإعادة سواء كانت محلية أو تنشط خارج الإقليم الجغرافي لشركة التأمين. أي تقاسم مسؤولية وتبعات وقوع الخطر، وتجنب وقوع الخسائر المالية على هيئة تأمينية واحدة والتي تضعف مركزها المالي وتهدد بقاءها.

الفرع الثاني: وظائف إعادة التأمين

لإعادة التأمين وظائف عدة يمكن أن نذكرها فيما يلي:

1. نقل عبء الخسائر إلى معيد التأمين وحماية شركات التأمين المباشر من التقلبات العكسية في نتائج أعمالها، والنتائج عن إختلاف حجم الخسائر في المحفظة التأمينية من سنة لأخرى بسبب تفاوت عدد الخسائر وحجمها، وكنتيجة للتقلبات العكسية في التوقعات والظروف، وكذا للظروف المحيطة (زلازل مفاجئ، زيادة معدلات التضخم، وزيادة التعويضات التي تصدرها المحاكم..).
2. الإستقرار المالي لشركات التأمين، بحيث لا يؤدي وقوع حادث واحد إلى زعزعت إستقرارها المالي من خلال تراكم المطالبات الناتجة عن حادث واحد؛
3. التوزيع الجغرافي للأخطار من خلال نقل وتوزيع عبء خسائر الإقتصاد الوطني لدولة ما إلى خارج حدودها، أي إشراك العديد من الشركات وهيئات إعادة التأمين في العالم على تحمل تبعات المخاطر، وتبرز أهمية هذه الخاصية في حال وقوع الأخطار الكبرى (الحرائق، انفجارات مصافي النفط،...) وذلك تطبيقا لقانون الأعداد الكبيرة؛
4. زيادة القدرة الاستيعابية لشركات التأمين المباشرة، بحيث تمكنها من قبول أخطار أكثر وأكبر، وبزيادة هذه القدرة ستمكن الشركة من زيادة في إكتتاباتها وتوسيع عملياتها، كما تسهل إعادة التأمين على المؤسسات الصناعية الضخمة وشركات الملاحة والطيران على سبيل المثال إسناد جميع عملياتها التأمينية لشركة تأمين واحدة، بدلا من الإضطرار إلى التعامل مع العديد من الشركات؛

¹ بهاء مهيح شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 21.

5. الدور التمويلي لإعادة التأمين من خلال توسيع شركات التأمين لعملياتها (زيادة حجم المحفظة) دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها بالإضافة لتمكين شركات التأمين الصغيرة من البقاء والاستمرار والنمو؛
 6. الاستفادة من خبرة معيدي التأمين، والحصول على المشورة التقنية للإكتتاب والتسعير وإدارة التعويضات في الأخطار الجديدة والغير معروفة لدى الشركة. أو حتى تقع في مناطق جغرافية جديدة وهذا بحكم تراكم هذه الخبرة لدى معيدي لعدة سنوات¹؛
 7. تحقيق الإستقرار في معدلات الخسارة للأخطار وكذا أسعار الخدمات التأمينية المقدمة والذي ينعكس على ربحية إكتتابات الشركة.
 8. تمكين شركات التأمين من تصميم وإبتكار منتجات تأمينية جديدة؛
 9. الحماية من التراكم، والنتائج عن تغطية أخطار مركزة في نفس المنطقة على الرغم من بساطة الخطر ووقوعه ضمن القدرة الإستيعابية للشركة.
- هذه الوظائف التي يقدمها إعادة التأمين هي عبارة عن الأهداف التي تصبو الشركة لتحقيقها ولكنها متعارضة ولا يمكن تحقيقها في آن واحد، ما يجعل إعادة التأمين الوسادة التي تخلق هذا التوازن لتحقيق جملة هذه الأهداف.

الفرع الثالث: إلتزامات طرفي عقد إعادة التأمين

توجد إلتزامات متقابلة بين طرفي عقد إعادة التأمين إي بين الشركة المسندة ومعيد التأمين وهي:

أولا/ إلتزامات شركة التأمين: بإعتبارها المؤمن المباشر فهي ملزمة ب:

1. دفع قسط إعادة التأمين: والذي يعبر عن ثمن إعادة التأمين²، أي تكلفة التغطية التي يمنحها المعيد نظير تحملة كل أو جزء من الخطر. ويتحدد نصيب المعيد حسب صورة الإلتفاق.
2. إرسال قوائم التطبيق: بحيث تحوي هذه القوائم كل البيانات لعمليات التأمين التي يجريها المؤمن المباشر أي كل المعلومات التي تتعلق بالخطر وكذا التعريف التي يطبقها، وسياسة إبرام العقود التي يتبعها، ما يُمكن معيد التأمين من الوقوف على إلتزاماته، وكذا متابعة مدى إلتزام شركة التأمين لشروط الإلتفاق المبرم بينهما. كما يمكن أن يُتفق إبتداء على عدم إرسالها، ويُستعاض عنها بسجل خاص لدى المؤمن المباشر، يُسجّل فيه نصيبه ونصيب شركة إعادة التأمين بالنسبة لكل خطر أُعيد التأمين عليه، وتتم المحاسبة على أساس هذا السجل.

¹ - عادل داود، مقدمة في إعادة التأمين، دار ويزيري، لندن، 1991، ص4-5، بتصرف.

² - عبد الودود يعي، إعادة التأمين، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960، ص387.

ثانيا/ إلتزامات المؤمن المعيد:

تلتزم شركة إعادة التأمين بعدة إلتزامات إتجاه المؤمن المباشر وتمثل في:

1. **وديعة الضمان:** وهي عبارة عن أقساط إعادة التأمين أو جزء منها، والتي يحتفظ بها المؤمن المباشر بالقدر الكافي الذي يُمكنه من تمثيل الإحتياطي التقني للأخطار التي أعيد تأمينها، وهذا وفقا لشرط جرى العمل على إدراجه في إتفاقيات إعادة التأمين. حيث تخصص هذا الوديعة لضمان دفع المعيد للتعويضات التي تستحق عليه¹.
2. **العمولة:** وتُحدّد بنسبة مئوية من أقساط إعادة التأمين، يلتزم معيد التأمين بدفعها للمؤمن المباشر نظير تحمل هذا الأخير لنفقات إكتساب وإدارة العقود التي تم إعادة تأمينها. إذ وجب على معيد التأمين المساهمة في هذه النفقات؛
3. **المشاركة في الأرباح:** تنص إتفاقيات إعادة التأمين عادة على حق المؤمن المباشر في مشاركة المؤمن المعيد بنسبة مئوية في الأرباح الصافية التي حققها هذا الأخير من إعادة التأمين. ويقدر هذا الربح على أساس الأقساط التي يَسْتَحَقُّها المؤمن المعيد، مخصوما منها القدر الذي دفعه في تعويض الكوارث والإحتياطي الفني وعمولة إعادة التأمين².
4. **تسوية الكارثة:** يلتزم معيد التأمين بدفع نصيبه من التعويضات حال وقوع الخطر للشركة المسندة، ووفق ما أنفق عليه.

المطلب الثاني: طرق إعادة التأمين

تتعدد طرق إعادة تأمين الأخطار بين شركة التأمين ومعيدي التأمين كما يلي:

الفرع الأول: طرق الإسناد والقبول في إعادة التأمين

هناك طريقتين يتم بهما الإتفاق بين شركة التأمين والمعيد لإسناد وقبول عمليات إعادة التأمين وهما:

أولا/إعادة التأمين الاختيارية:

سميت بذلك لطبيعة العلاقة بين المؤمن والمعيد، حيث كلاهما له حرية الإختيار فالمؤمن المباشر يملك كامل الحرية في إنتقاء الخطر الذي يريد عرضه على معيد التأمين، كما أنه غير ملزم بإسناد جميع ما لديه من أخطار لنفس المعيد، كما له الحرية المطلقة في تحديد مبلغ الإحتفاظ والمبلغ الذي يعيد تأمينه. وفي

¹ - عبد الودود يحيى، مرجع سابق، ص 90 بتصرف.

² - عبد اللطيف عبود، مدخل لإعادة التأمين، مكتب الخدمات الطباعية، سوريا، 1995- ص 33.

- الجهة المقابلة فإن لمعيد التأمين كامل الحرية في قبول أو رفض الأخطار المعروضة عليه، وكذا تحديد المبلغ الذي يقبل تغطيته. وعادة ما تلجأ شركات التأمين لهذه الطريقة في الحالات التالية:¹
1. عندما ترغب الشركة في تأمين خطر لا تمتلك إتفاقية لإعادة تأمينه، فتقبله ضمن الطريقة الإختيارية؛
 2. في حالة الأخطار المستثناة بموجب الإتفاقيات؛
 3. عندما يكون حد احتفاظ الشركة من الأخطار في بعض الإتفاقيات كبيراً، فتلجأ الشركة لتغطية احتفاظها إختيارياً تجنباً لأية خسائر؛
 4. قد يكون الخطر مغطى بموجب إتفاقية إعادة تأمين، لكن المبلغ المعاد تأمينه يزيد عن حدود الإتفاقية فتلجأ الشركة ضمن الطريقة الإختيارية تغطية القيم التي تزيد عن حدود الإتفاقية؛
 5. قد يكون الخطر المغطى يقع في منطقة جغرافية لا تشملها الإتفاقية؛
 6. حماية الإتفاقية بالطريقة الإختيارية لبعض الأخطار التي إن تم إسنادها للإتفاقية قد تؤدي إلى خسائر كبيرة.

ثانياً/ إعادة التأمين الإتفاقية (الإجبارية):

هي عبارة عن إتفاق مسبق بين شركة التأمين ومعيد التأمين ضمن عقد تُلزم بموجبه شركة التأمين بإسناد كافة الأخطار الواقعة ضمن الإتفاقية إلى معيد التأمين، وفي مقابل ذلك يلتزم معيد التأمين بقبول كافة الإسنادات التي تضمنتها الإتفاقية بصورة تلقائية². أي أن مسؤولية معيد التأمين تنشأ بمجرد إبرام عقد التأمين الأصلي بين المؤمن المباشر والمستأمن.

ثالثاً/ إعادة التأمين الإختيارية - الإلزامية:

تجمع هذه الطريقة بين الإعادة الإختيارية من جهة الشركة المباشرة (المسندة)، والإعادة الإتفاقية من جانب معيد التأمين، أي أن الشركة المسندة لديها كامل الحرية في عملية إسناد الأخطار من عدمها، بينما معيد التأمين مجبر على قبول كافة العمليات المسندة إليه³. وللإشارة فإن هذا النوع من التغطية لا يحبذ معيدو التأمين مخافة ممارسة الإنتقاء ضد معيد التأمين من طرف الشركة المسندة، فيتم إسناد العمليات السيئة لهذه التغطية، بينما تُسند العمليات الجيدة لترتيبات أخرى من إعادة التأمين.

¹ - عادل داود، مرجع سابق، ص 37. بتصرف

² - Rémi Moreau, La réassurance cette méconnue, Assurances et gestion des risques / Insurance and Risk Management, Volume 71, numéro 1, Université Laval, 2003, p37

³ سعد السعيد عبد الرزاق، مصطفى عبد الغني، اقتصاديات إعادة التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 49.

وتستخدم شركات التأمين هذا النوع من الإعادة عادة للحصول على قدرة إستيعابية إضافية، وكذا ضمان تغطية للأخطار الكبرى التي ترد بطريقة غير منتظمة وعلى فترات¹.

رابعاً/ طريقة الإسناد بموجب القانون:

حيث تفرض الدولة على كل شركات التأمين الناشطة عبر إقليمها، إعادة تأمين (إسناد) جميع عملياتها أو حصة منها إلى معيد التأمين المحلي (شركة تابعة للدولة)، والهدف من ذلك هو الحد من خروج الأقساط ونزيف العملة الصعبة للخارج، بالإضافة لضمان نشاط هذه الشركة. وما يعيها أنها تقيد وضع برامج الإعادة وفق ما تراه الشركة مناسباً لها، كما تحرمها من الحصول على عمولات أكثر على غرار ما تمنحه الأسواق العالمية هذا من جهة، وقد تثقل الحمل على المعيد الوطني بسبب إلزامية قبوله لبعض الأعمال رغم تدني نتائجها من جهة أخرى.

خامساً/ مجمعات إعادة التأمين:

هي عبارة عن إتفاق وتعاقد بين مجموعة من شركات التأمين أو إعادة التأمين، قصد إيجاد تغطية تأمينية لبعض الأخطار والتي تكون في العادة كبيرة جداً أو ذات طبيعة خاصة كالأخطار الطبيعية والصناعية الكبرى، وعملية الإسناد والقبول وتوزيع الأقساط وكذا الخسائر تتم وفق ما أتفق عليه عند إنشاء المجموعة، وتتخذ هذه المجمعات عدة أشكال فقد تكون مجمعات محلية أو إقليمية أو دولية.

الشكل رقم (07): طرق إعادة التأمين

معيد التأمين			
إجبارية OB	إختيارية FAC		
FAC OB إختيارية إجبارية	إختيارية FAC	إختيارية FAC	شركة التأمين
إتفاقية Traité	إجبارية إختيارية FAC-OB	إجبارية OB	

Source: Jean-François Walhim, La Réassurance, Larcier , Bruxelles, 2007, p9.

¹ - ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص 470.

الفرع الثاني: صور إعادة التأمين:

بعد إختيار طريقة الإعادة سواء إتفاقية أو اختيارية، وفي مرحلة تالية يتم تحديد الأساس الذي يتم وفقه توزيع وتقسيم الإلتزامات بين الأطراف المتعاقدة في عملية إعادة التأمين. ويتم ذلك وفق الصور الآتية:

أولاً/ إعادة التأمين النسبية:

في ظل هته التغطية يتم الإتفاق على تحديد نسبة أو حصة معينة يتم على أساسها إقتسام الخطر بين الطرفين، ومنه تقسم الإلتزامات بينهما من أقساط وتعويضات حسب ما أتفق عليه، وتنقسم هذه التغطية بدورها إلى:

1/ إعادة التأمين على أساس الحصة النسبية:

بمقتضى هذه الطريقة من الإعادة، يتم تحديد نسبة ثابتة بين الطرفين لإقتسام جميع الحقوق والإلتزامات المترتبة عن العقد الأصلي¹. وتعتبر هذه الطريقة أبسط طرق الإعادة، كأن تتنازل الشركة المسندة بما نسبته 45% عن كل خطر إلى معيد التأمين، وتحفظ لنفسها بالباقي 55%، وبنفس النسب يتم تقسيم الأقساط والخسائر.

2/ إعادة التأمين بما جاوز الطاقة:

بموجب هذه الطريقة تحدد شركة التأمين حد إحتفاظها (يعبر عنه بخط) والذي هو عبارة عن مبلغ ثابت عن كل عملية، وما زاد عن ذلك يتحمله المعيد، ويتم تقسيم الفائض إلى خطوط تشترك شركة أو عدة شركات إعادة في الخط الواحد، بشرط أن قيمة كل خط لا تزيد عن إحتفاظ الشركة المسندة². وعلى هذا الأساس تتحد النسبة التي على أساسها يتم إقتسام الإلتزامات بين الأطراف (الأقساط والتعويضات) والتي يتم حسابها على أساس حد الإحتفاظ إلى مبلغ التأمين للخطر الواحد.

ثانياً/ إعادة التأمين الغير نسبية:

يتم إقتسام الإلتزامات بين الطرفين وفق هذه الطريقة، على أساس مبلغ الخسارة الذي تستطيع شركة التأمين تحمله سواء عن الحادث الواحد أو الخطر الواحد أو خلال سنة بكاملها، وما زاد عن تحمل وقدرة الشركة يتحمله المعيد مقابل سعر معين يتم الاتفاق عليه³. وتتم إعادة التأمين الغير نسبية هي الأخرى بإتباع إحدى الطريقتين:

¹ - Institute of Insurance Sciences, An Introduction To Reinsurance, Fundacion Mapfre , Spain, 2013,p45

² - Jean-François Walhim, op-cit ,60.

³ - Rémi Moreau, op-cit ,p35.

أولا/ إتفاقية زيادة الخسارة:

حيث تحدد الشركة مبلغ الخسارة الذي تستطيع تحمله ويسمى الأولوية، وترتب الشركة تغطية للخسائر التي تزيد عن قدرة تحملها، وهذا النوع من الإتفاقيات يستخدم لحماية حدود احتفاظ الشركة خاصة من خطر تراكم الأخطار وتنقسم إتفاقية تجاوز الخسارة إلى عدة تغطيات:

1. تغطية تجاوز الخسارة على أساس الخطر الواحد:

وهنا يكون المعيد مسؤولاً عن الخسائر الفردية لخطر مفرد (مصنع واحد، سفينة واحدة..)، وتستخدم هذه الإتفاقية لتغطية الأخطار الفردية العالية القيمة بهدف تحقيق التوازن في محفظة معينة¹.

2. تغطية تجاوز الخسارة عن الحادث الواحد: (تجاوز الخسائر للكوارث)

وهنا مسؤولية معيد التأمين تكون عن جميع الخسائر الناشئة عن حادث واحد، بغض النظر عن عدد الأخطار التي شملها هذا الحادث²، مع تحديد الحد الأقصى لقدرة الإحتمالية عن كل حادث، وبموجب هذا تقوم الشركة بوضع عدة شرائح للحادث الواحد إن تطلب الأمر ذلك وتضع حدا لكل شريحة. وكل معيد يتدخل ضمن شريحته. وعادة ما تحمي هذه التغطية الشركة من خطر تراكم الخسائر الناتجة من وقوع الكوارث، كزلازل والفيضانات.

ثانيا/ وقف الخسارة:

في هذا النوع من الإتفاقيات يحدد المؤمن النسبة القصوى للخسارة الإجمالية التي يكون مستعداً لدفعها خلال سنة كاملة لفرع أو نوع ما من التأمينات، حيث أن التغطية يبدأ مفعولها إذا تجاوزت نسبة الخسارة حدا معيناً في هذا الفرع خلال هته المدة. ويستخدم هذا النوع من الإتفاقيات عادة في الفروع التي تكون نتائجها دورية مثل تأمين الماشية أو البرد³.

من خلال تنوع طرق الإسناد وكذا صور التغطية السالفة الذكر، ما هو إ دليل على أهمية إعادة التأمين والشركات القائمة عليه، والتي يتم نقل وتحويل الأخطار لها لضمان أفضل تغطية للأخطار مهما كان نوعها ومهما بلغ مداها، وضمان بقاء شركات التأمين لأداء الدور المنوط بها وضمان أفضل تغطية للأخطار خدمة لجمهور العملاء.

¹ - نبيل محمد مختار، مرجع سابق، ص 126.

² - Jean-François Walhin, op-cit ,page76.

³ - Institute of Insurance Sciences, op-cit,p49.

المطلب الثالث: حد الإحتفاظ ومخاطر إعادة التأمين

سنتطرق في هذا المطلب لكل من حد الإحتفاظ والعوامل المؤثرة فيه وكذا مخاطر إعادة التأمين.

الفرع الأول: حد الإحتفاظ والعوامل المؤثرة فيه

أولاً/ مفهوم حد الإحتفاظ: (الطاقة الإحتفاظية):

ويعبر عن قدرة الشركة وإمكاناتها للإحتفاظ بحصة من الأخطار التي تقبلها، وهو يمثل الحد الأقصى للإلتزام شركة التأمين، أي الحد الفاصل الذي تبدأ بعده عملية إعادة التأمين، كما أنه الجزء من الخطر والمسؤولية والخسارة التي لا تمتد لها تغطيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة¹.

كما يعرف حد الإحتفاظ بأنه الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر سواء كان في شكل مقدار أو نسبة من مبلغ التأمين أو من الخسارة الممكن أن تتحقق للأخطار موضوع عقد التأمين، سواء لعدة فروع أو لنوع واحد أو حتى لخطر واحد منها². أي الحد الأقصى لمسؤولية الشركة والقادرة على تمويلها من مواردها الذاتية، وهو يعبر عن الإحتفاظ الصافي من الخطر الواحد أو مجموعة من الأخطار والتي قد تنتج من حادث واحد أو حوادث متتابعة.

كما يجب التفرقة بين حد الإحتفاظ والطاقة الإستيعابية، هذه الأخيرة والتي يقصد بها الحد الأقصى لقيمة التأمين الذي تقرر شركة التأمين ألا تتجاوزه بالنسبة لكل الأخطار ويمكن أن نعبر عنها:

$$\text{الطاقة الإستيعابية} = \text{الطاقة الإحتفاظية} + \text{قدرة إعادة التأمين}$$

أما قدرة إعادة التأمين فتعني قدرة الشركة على إيجاد التغطيات التأمينية لدى معيدي التأمين عما فاق قدرتها الإحتفاظية (الذاتية)، أي القيمة التي تقرر شركة التأمين إسنادها لمعيد التأمين.

ثانياً/ أهداف تحديد حد الإحتفاظ:

يتحدد مقدار الإحتفاظ بالخطر في حدود القدرة المالية لشركة التأمين، كما أن مقدار هذا الحد يعبر عن سلامة وجودة العملية الإكتتابية التي تقوم بها الشركة، وبالتالي يعكس صورتها أمام معيد التأمين. لذا فإن الهدف من تحديد حد الإحتفاظ يكمن في³:

➤ زيادة الطاقة الإستيعابية للشركة في حدود إحتياجاتها، وإيجاد نوع من التوازن في الأعمال المكتتب فيها من خلال تفتيت الأخطار الكبيرة والإحتفاظ بجزء منها يتناسب مع قدرتها الإحتفاظية؛

¹ - عبد الهادي السيد محمد تقي، اقتصاديات إعادة التأمين، منشورات الحلبي السوقية، لبنان، 2003، ص 29، بتصرف.

² - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 270.

³ - أمل أحمد حسن الدالي، تقييم مدى حاجة سوق التأمين المصري لشركة إعادة تأمين وطنية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 3، 2020، ص 1001، بتصرف.

- تحقيق أقصى فائدة من عمليات إعادة التأمين من خلال الحد من تسرب الأقساط لمعيد التأمين (بالعملة الصعبة)، وكذا تشكيل الإحتياطات المقابلة لذلك، فلا يضيع على الشركة فرصة ربح أكبر أو تحمل خسارة أكبر؛
- إيجاد نوع من الإستقرار في معدل الخسارة السنوي مما يؤدي إلى إستقرار النتائج؛
- حماية رأس المال المستثمر والإحتياطات، فمن الممكن خسارتها إذا لزم الأمر عند إستخدامها للوفاء بأي عجز في المخصصات التقنية؛
- تحقيق معدلات ربحية متناسبة مع حجم رأس المال المستثمر؛
- الوفاء بالتزامات الملاءة المالية المفروضة على الشركة من قبل الهيئات الرقابية، والتي تحدد حد أدنى لها فيما بين أصول الشركة وحجم الأقساط المكتتبه والمحفظ بها. بمعنى أوضح فإن زيادة حجم محفظة الشركة من الأقساط المحفظ بها يتطلب زيادة في حجم أصول الشركة.
- تصميم برامج إعادة التأمين ورسم السياسات والإستراتيجيات التي تحقق أقصى إستفادة ممكنة وتلبية الإحتياجات الإكتتابية بما يؤدي إلى زيادة الإكتتاب والأقساط ومنه زيادة الإيرادات؛
- تعزيز موقف شركات التأمين عند التفاوض مع شركات إعادة التأمين، والحد من التعامل مع معيدي التأمين الغير مصنفين.

ثالثاً/العوامل المحددة لحد الإحتفاظ:

يتوقف إعداد برنامج إعادة التأمين على حد الإحتفاظ الذي تقرر الشركة تحمل مسؤوليته، هذا الأخير والذي يختلف بإختلاف الظروف الخاصة لكل شركة. لذا نجد أن شركات التأمين تعمد لسياسة الحيطة والحذر في ذلك لصعوبة تحديد حد الإحتفاظ الأمثل، والذي يرجع في الأساس لوجود العديد من العوامل المتداخلة والتي تؤثر على حجم هذا الإحتفاظ وهي:¹

1. خبرة المؤمن: ويقصد بها نتائجه الماضية من ممارسته لمختلف العمليات التأمينية، فكلما توفرت لدى شركة التأمين الخبرة الكافية في التعامل مع مختلف الأخطار كلما أدى ذلك لزيادة حجم الجزء المحفظ به منها والعكس صحيح، كما هو الحال عند التعامل مع الأخطار الجديدة والتي لم يسبق التعامل معها من قبل، أي عدم الدراية المسبقة بالنتائج المتوقعة منها. كما أن شركات التأمين الجديدة التي تلج سوق التأمين تقوم بإعادة جزء كبير من العمليات التي تكتب بها حتى إكتسابها خبرة ومكانة في سوق التأمين وكذا الحفاظ على بقائها؛

¹ - محمد توفيق البلقيني، مرجع سابق، ص 670-674، بتصرف.

2. حجم العمليات التأمينية المكتتبه: ويقصد بها وثائق التأمين المكتتب فيها سواء كإصدارات جديدة أو تجديد عقود التأمين الحالية. فكلما زاد حجمها كلما أمكن تحقيق قانون الأعداد الكبيرة، وبالتالي تخفيض الإنحرافات بين النتائج المتوقعة والفعلية، ما يعني زيادة حد احتفاظ الشركة، والعكس صحيح حيث تزداد الحاجة إلى إعادة التأمين كي لا يتعرض المركز المالي للشركة للخطر، ذلك أن العدد المحدود من الأخطار لن يحقق قانون الأعداد الكبيرة ما يؤدي إلى إختلاف معدل الخسارة الفعلي عن المتوقع؛
3. المركز المالي للمؤمن المباشر: فهناك علاقة طردية بين متانة المركز المالي للمؤمن المباشر والجزء المحتفظ به من كل عملية، وتتمثل متانة المركز المالي في زيادة قيمة رأس المال، وزيادة قيمة الإحتياطات التقنية بأنواعها المختلفة، وزيادة دخل المؤمن المباشر من الأقساط المدفوعة سنويا، وكفاءة السياسة الإستثمارية لمثل هذه الأموال. كما أن شركات التأمين التي تعرضت للعديد من الخسائر أو أنها حديثة النشأة، نجدها تعيد تأمين جزء كبير من عملياتها تفاديا لأي إنحراف في النتائج؛
4. متوسط مبلغ التأمين: كقاعدة عامة يجب ألا يزيد المبلغ المحتفظ به من أي عملية عن متوسط مبلغ التأمين للعمليات من نفس النوع؛
5. درجة الخطر المؤمن منه: والمقصود به حجم الخسائر المالية المتوقعة من تحقق الخطر، كما تتوقف هذه الدرجة كذلك على معدل تكرار الخطر والموقع الجغرافي له. فهناك علاقة عكسية بين درجة الخطر المؤمن عليه والذي يتعرض له الشيء موضوع إعادة التأمين وبين قيمة الجزء المحتفظ به، فيقل هذا الحد في العمليات شديدة الخطورة منه في العمليات أقل خطورة؛
6. نوع التعاقد: ويقصد به نوع الحماية التأمينية وكذا المزايا التي تضمنها وثيقة التأمين؛
7. التشريعات التأمينية: حيث تُلزم بعض القوانين والتشريعات شركات التأمين بضرورة إعادة إسناد نسبة معينة من الأخطار الموجهة لإعادة التأمين إجباريا لشركات وطنية متخصصة في إعادة التأمين؛
8. تكلفة إعادة التأمين: تعتبر تكلفة إعادة التأمين وكذا نوع التغطية المطلوبة عاملين أساسيين في تحديد الاحتفاظ الصافي للشركة، بالإضافة إلى وضعية الأسواق التي ستتم فيها الإعادة. حيث أن إرتفاع تكلفة الإعادة سيؤدي حتما لزيادة حد احتفاظ الشركة من الأخطار.

الفرع الثاني: مخاطر إعادة التأمين

إن لهذه الصناعة على الرغم من فوائدها مخاطر عديدة ذات أثر على الفوائد المالية لشركة التأمين كما هو مبين أدناه.

أولاً/ برنامج إعادة التأمين:

والمقصود بها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم قدرة شركات التأمين تحديد السياسة المثلى لإعادة التأمين، من خلال إعداد برامج إعادة تأمين للحصول على ترتيبات بما يتلاءم مع طبيعة الأعمال والمخاطر التي تقبلها الشركة، وبما يضمن استمرار التغطية وكذا قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، خاصة وأن عقود إعادة التأمين المبرمة بينها وبين معيد التأمين لا تعفيها من التزاماتها إتجاه حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، حيث تبقى الشركة ملزمة بسداد قيمة المطالبات المعاد تأمينها في حالة عدم تمكن معيدي التأمين الوفاء بالتزاماتهم، لذا وجب عليها التخطيط لذلك بشكل ملائم حيث يجب أن يراعى في إعداد هذه البرامج ما يلي:

- إعداد البرامج وفق أهداف الشركة ومتطلباتها من هذه البرامج، وفي ظل العوامل المؤثرة في تحديد حد الإحتفاظ وكذا التغطيات والطاقت المتاحة في السوق المحلي وكذا أسواق الإعادة العالمية؛
- يجب على شركة التأمين التحديد وبدقة لعقود التأمين التي تستوجب إعادة التأمين، أي تحديد إحتياجاتها من تغطيات إعادة التأمين وتحديد نسب التنازل المناسبة بما يتلاءم وحد إكتتاب الشركة؛
- تحليل حجم الأخطار وكذا توزيعها الجغرافي وهذا بالنسبة لكل فرع تأميني وتحديد نوع إعادة التأمين الأنسب لها، والإستعانة بالخبرة الماضية والتوقعات المستقبلية. فإذا إكتتبت شركة التأمين في أخطار مركزة بحيث أن تحققها يمكن أن يؤدي إلى إنهيارها، وجب على الشركة توفير الحماية للمحافظة ولععيد التأمين من أخطار التراكم والكوارث؛
- توفير تغطيات إعادة التأمين اللازمة قبل بدء الإكتتاب، فقبول الأخطار الكبيرة ضمن محفظة شركة التأمين مثلاً يستوجب إعداد تغطية إعادة تأمين تجاوز الخسارة عن الكارثة لتلافي الخسائر الكبيرة والتقليل من خطر التراكم؛
- كفاءة وكفاية برامج إعادة التأمين حيث أن عدم توفرها بالشكل الكافي سيؤدي إلى إفلاس شركات التأمين؛
- أن تكون هذه البرامج مصممة بطريقة تقلل تكلفة الإعادة إلى أدنى حد ممكن، أي تحقيق أقصى حماية ممكنة بأقل تكلفة وتحقيق أفضل مستوى ملاءة مالية لشركة التأمين؛
- الحفاظ على العلاقة بينها وبين معيد التأمين من أجل ضمان تجديد عقود الإعادة؛

- التفاوض بشأن الشروط الخاصة باتفاقيات إعادة التأمين؛
 - مراجعة البرامج سنويا، وكذلك حدود الإحتفاظ والقدرة الإستيعابية وفقا لنتائج كل سنة، بالإضافة إلى مراجعة ملاءة الشركة المالية والتزاماتها.
 - الأخذ بعين الإعتبار مزايا ومساوئ كل طريقة من طرق الإسناد والقبول.
- وللإشارة أن كفاءة برامج إعادة التأمين تقاس بمدى إنخفاض التباين في معدلات الخسارة، حيث كلما زاد هذا التباين زادت الأخطار المعرضة لها الشركة، وبمقارنة هذا التباين قبل وبعد تطبيق البرنامج نحصل على مؤشر لمدى تحقيقه للهدف المرجو منه، والذي بدوره ينعكس على مستوى الملاءة المالية للشركة.
- ثانيا/مخاطر نصوص إتفاقيات إعادة التأمين:

تعتبر صياغة نصوص إتفاقيات إعادة التأمين على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمكتبتي إعادة التأمين والشركات المسندة على حد سواء في ظل السوق المتغيرة، ما يجعل الحاجة للإهتمام بها وعدم إهمال أي جزئية منها مهما صغرت. فضعف صياغة النصوص يؤدي إلى ظهور بعض الثغرات ونشوب النزاعات القضائية بين الطرفين، والتعرض لخسائر ناتجة عن الخلافات مع معيد التأمين من حيث الشروط والتغطية وحتى على بداية سريان التغطية ونهايتها، وال فشل في تحديد المبالغ المستحقة أو المستردة وغيرها. هذا ما يستوجب صياغة شروط الإتفاقية بشكل واضح وشفاف للطرفين وإجتناّب الصيغ العامة في ذلك. أي أن ينص العقد بصراحة على حقوق وواجبات كل طرف، وتحديد زمن ونوع وطبيعة وحجم الإلتزام الذي يوضع على عاتق المعيد (وضوح مدى شمول الغطاء وإمتداده) والإفصاح عن البيانات الجوهرية، وألا يعتمد التضييل في ذلك، وتحديد بشكل واضح الأساس الذي تكتتب عليه الأخطار، وهذا ليتسنى لمعيد التأمين تحليل وتقييم الخطر الذي أسند له وضمنان التغطية المرجوة منه خاصة إذا كان المعيد أجنبي، ويرجع أساس هذه المشكلة في الغالب إلى عدم توفر الكفاءة العالية اللازمة من الناحيتين التقنية والقانونية للعاملين بإدارات العقود والإتفاقيات وعدم تزويدهم بالتدريب اللازم الذي يخولهم لذلك.

ثالثا/مخاطر عدم وسوء التنسيق:

والمقصود بذلك التنسيق والتواصل المستمر بين إدارة إعادة التأمين والإدارات الأخرى كإدارة الإكتتاب من خلال التأكد من معرفتها بنوع وسعة الإتفاقيات والأخطار المغطاة والمستثناة، وكذا الأخطار التي لايمكن قبولها إلا بالرجوع لإدارة إعادة التأمين.

ونفس الحال بالنسبة لإدارة التعويضات والتي يجب عليها إخطار إدارة إعادة التأمين بالمطالبات التي تقع خلال فترة التغطية في حينها وعدم المماطلة، كي يتمكن القائمين عليها من إبلاغ معيد التأمين المعني بذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة للتسوية، وتجنب خطر تملص المعيد من مسؤولياته بسبب عدم التبليغ عن

الحادث في حينه أو أن الخطر غير متضمن التغطية، بالإضافة لذلك تتبع العملية والتأكد من تسوية الحسابات والأرصدة بين المعيد والشركة من طرف إدارة المحاسبة للتأكد من جدية المعيد من جهة، والحفاظ على علاقة جيدة معه من جهة أخرى.

وينشأ هذا الخطر عادة من عدم الدراية التامة بأهمية إعادة التأمين للشركة وهذا من طرف العاملين في مختلف هذه المصالح، ما يستوجب تحسيسهم و إعلامهم بالأهمية البالغة للعملية ومدى تأثيرها على النتائج الكلية للشركة.

رابعاً/تعثر شركات إعادة التأمين:

والمقصود بها مخاطر الخسائر الناتجة عن تعثر شركات إعادة التأمين، حيث أن معيد التأمين المتعثر والذي يعاني من العسر المالي، سيؤثر سلباً على شركة التأمين من خلال عجزه عن سداد الأرصدة التي تترتب عليه أي ينتقل تعثره لها. وتتفاقم هذه المشكلة عندما تكون الأعمال من التأمينات طويلة الأجل، كما تنشأ تعقيدات إضافية بسبب طبيعة العلاقة الدولية في إعادة التأمين وإختلاف التشريعات والقواعد والنظم المطبقة في مختلف الدول¹.

ولتجنب تعرض شركات التأمين لخسائر كبيرة نتيجة تعثر شركات إعادة التأمين، يتوجب عليها تقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين التي يُتعامل معها، ورصد تركيز مخاطر الإئتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية والأنشطة المماثلة لتلك الشركات. حيث أن إختيار معيد التأمين الأفضل الذي يقدم عمولة جيدة في مقابل التنازل، والذي لا يتضمن خطر عدم الوفاء بالتزاماته (أهمية الأخذ بعين الاعتبار الملاءة المالية لمعيد التأمين). لأنه كما هو معلوم هناك من يُعرف إعادة التأمين على أنها تبادل الخطر التقني في مقابل الخطر المقابل الخاص بمعيد التأمين، ولذلك تختار شركات التأمين معيد التأمين ذو التصنيف الجيد من طرف وكالات التصنيف أو التنقيط. أي إختيار الشركات التي تمنح الإستقرار في التعامل معها وتحقيق علاقات عمل طويلة الأجل ومستقرة، بالإضافة لإختيار الأسواق التي يتم فيها إسناد هذه العمليات. كما أن لوسطاء إعادة التأمين دور مهم بين الشركة المسندة ومعيد التأمين وخاصة في الأسواق الدولية، فمن المتعارف عليه أهمية المعاملات المباشرة مع المعيد وهذا توفيراً للعمولة التي يتقاضها الوسيط نظير خدمته، وكذا لتطويع وتوطيد العلاقة المباشرة بينها وبين المعيد. لكن في الواقع العملي أحيانا يجب الإستفادة من خدمات الوسيط بحكم علاقاته المتعددة، وما يتوفر لديه من كم هائل من المعلومات العامة والخاصة بكل سوق من أسواق التأمين العالمية. لذا يجب مراعاة ذلك عند إعداد برامج الإعادة وذلك

¹ - عليا حلبي، إعادة التأمين، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، البحرين، 2001، ص 108، بتصرف.

بتحديد الأسواق التي يفضل التعامل معها مباشرة وبين التي يفضل فيها الإستفادة من خبرة الوسيط لإعتبرات تسويقية ومالية¹.

خامساً/ خطر عدم وجود شركات إعادة تأمين وطنية متخصصة:

حيث أن وجودها يعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية في السوق، وبالتالي زيادة الإحتفاظ في السوق المحلي ما ينعكس على الإحتفاظ بالعملة الصعبة وعدم تسربها للخارج هذا من جهة، وكذا معرفة هذه الشركات المتخصصة بوضعية السوق بحكم تعاملها في كل الإصدارات، ما يسهم في تنظيم عمل هذه الشركات وتقليل المنافسة الضارة، كما أنها تقدم خبرة تقنية أكثر وكذا قوة تفاوضية أكبر عند إسنادها لعمليات إعادة التأمين مع معيدي التأمين العالميين، بدرجة أفضل مما تستطيع شركات التأمين المحلية أن تقدمه بمفردها، ما يعني الحصول على شروط أفضل ودفع عملات أجنبية أقل للتغطيات التأمينية التي يحصل عليها السوق المحلي، وكذا الحصول على تبادل أفضل وأكبر حجماً².

لذا تتعدد وتنوع المخاطر والتحديات التي قد تواجهها شركات التأمين في ظل عدم وجود شركة إعادة وطنية متخصصة وقد تؤدي هذه التحديات والمخاطر إلى العديد من المشاكل التي قد تظهر نتيجة:

- تغير شروط وأسعار وسياسات قبول الأخطار نتيجة التغيرات التي قد تطرأ على الخطر، كما تواجه شركات التأمين المباشرة ضغوطاً من شركات الإعادة العالمية، خاصة بالتشدد في قبول بعض الأخطار؛
- العجز في توفير السيولة من العملة الأجنبية، والذي ينعكس على التأخر في سداد الأقساط المستحقة لمعيدي التأمين ما قد ينعكس على إمتناع شركات الإعادة من صرف التعويضات المستحقة عليها. ويجعل شركات التأمين تحتفظ في هذه الحالة بكامل الخطر. كما أن التأخر أو العجز في توفير العملة يهدد خروج شركات الإعادة من السوق المحلية، واللجوء إلى السوق الموازية لتوفير العملة وذلك للتمكن من سداد مستحقات معيدي التأمين. وتقاسم الخطر محلياً يعتبر حلاً مؤقت، ولا بد من حلول جذرية تنهي المشكلة حتى لا تخسر شركات التأمين ظهر الحماية لها، علاوة على إمكانية تعرض مركزها المالي لخطر يهدد إستمراريتها. والذي يعد في النهاية من أهم معوقات تجديد إتفاقيات إعادة التأمين؛

➤ خطر زيادة حدود الإحتفاظ لتقليل حجم الأقساط المحولة بالعملة الأجنبية لمعيدي التأمين، حيث أن هذه الزيادة يجب أن تقابلها ملاءة مالية قوية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها حتى لا تتعرض شركات التأمين لتعويضات كارثية مفاجئة.

¹ - يوسف شاهد، السياسة الاكتتابية لمعيد التأمين، مجلة التأمين والتنمية، مكتب خدمات التأمين والإعادة، سوريا، العدد 10، 2003، ص 14، بتصرف.

² - أمل أحمد حسن الدالي، مرجع سابق، ص 997-998، بتصرف.

سادسا/ مخاطر تغير أسعار الصرف:

تتأثر شركات التأمين كغيرها من المؤسسات الدولية النشطة بتغيرات أسعار الصرف، وينعكس على مختلف أنشطتها خاصة إعادة التأمين، ويكون هذا التأثير أكبر في ظل إنعدام شركات إعادة محلية متخصصة كما ذكرنا من قبل، ما يعني تحويل كل ما فاق قدرتها الاحتفاظية لأسواق الإعادة الخارجية ويكون هذا الإنعكاس على عدة أوجه أهمها¹:

➤ نتائج الإتفاقيات: وجب على شركات التأمين تحديد النتائج الحقيقية لإتفاقيات إعادة التأمين خاصة تلك التي تستوجب التجديد، فتعدد العملات المتعامل بها يتطلب معرفة نتائج هذه الإتفاقيات بعملة واحدة تقوم بدور الوسيط، فمن الممكن أن تظهر نتيجة الإتفاقيات ربحا أو خسارة غير حقيقية نتيجة لتغير أسعار الصرف، لذا وجب على شركات التأمين أخذ هذا العامل في الحسبان عند إبرام الإتفاقيات؛

➤ التغطيات التي تقدمها شركات التأمين: تحصل شركات التأمين هي الأخرى على جملة من العمليات التأمينية وبعملات مختلفة، وتسعى للحصول على تغطيات لما يزيد عن حد احتفاظها، وقد يكون لتغير أسعار الصرف آثاره على تكوين تغطيات إعادة التأمين لهذه القبولات، لذا يجب الموازنة بين تكلفة هذه التغطيات وما تحصل عليه من العمليات الواردة؛

➤ يؤدي تغير سعر الصرف إلى زيادة مبالغ التأمين للعمليات، لذا يجب إعادة تقييم الأصول المؤمن عليها لزيادة مبالغ التأمين ومنه زيادة قسط التأمين، لأن زيادة مبالغ التأمين عن الطاقة الإستيعابية لإتفاقيات إعادة التأمين يحتم على الشركة إعادة تقييم طاقاتها الإستيعابية وكذا اللجوء الى إتفاقيات إضافية لإستعاب هذه الزيادة؛

➤ في ظل تغير أسعار الصرف قد تجد الشركة نفسها مضطرة إلى إعادة التأمين الإختياري لإعادة تأمين أعمال كانت مضمونة بموجب إتفاقيات إعادة التأمين.

¹ - أمل أحمد حسن الدالي، مرجع سابق، ص 1003-1004. بتصرف.

الفرع الثالث: تقييم إعادة التأمين:

بالإضافة للمؤشرات التي تم تناولها من قبل ضمن الإكتتاب والتي لها علاقة بإعادة التأمين هناك بعض المؤشرات الأخرى لتقييم إعادة التأمين نذكر منها:

أولاً/ نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعيدي التأمين:

ويعبر إرتفاع هذه النسبة عن زيادة نسبة الأقساط المحولة لمعيدي التأمين وإنخفاض حجم الأخطار التي تحتفظ بها الشركة¹. ودليل على ضعف الملاءة المالية لها، وعدم قدرتها على إدارة مخاطرها بكفاءة. والمدى المقبول وهو ألا تتجاوز النسبة 25%.

ثانياً/ معدل الخسارة الإجمالي ومعدل الخسارة الصافي:

ويعبر معدل الخسارة الصافي (صافي التعويضات/صافي الأقساط) عن درجة خطر حد الاحتفاظ، فمن الواجب أن يكون معدل الخسارة عن الجزء المحتفظ به أقل من درجة خسارة المحفظة (الإجمالي) قبل إعادة التأمين، أي إنخفاض تباين هذه النسبة بعد إعادة التأمين وهي الغاية منه. ونفس الشيء بالنسبة لدرجة الخطر عن الجزء المعاد تأمينه. ويُعد معدل الخسارة مقبولاً دولياً حتى إن وصل إلى 70%.

ثالثاً/ التعويضات المدفوعة من معيدي التأمين بالنسبة لمجموع التعويضات المدفوعة

وهي تدل عن مدى مساهمة معيدي التأمين في دفع التعويضات والمساهمة في تغطية الأخطار، حفاظاً على ملاءة شركة التأمين.

رابعاً/ معدل إسترجاع إعادة التأمين:

والمقصود بها قيمة الأقساط التي يعاد إسترجاعها من معيد التأمين في شكل تعويضات وكذا عمولات إعادة التأمين

ويحسب بالعلاقة:²

$$[(\text{التعويضات على معيد التأمين} + \text{عمولات إعادة التأمين}) / \text{الأقساط المتنازل عنها}] \times 100$$

خامساً/ تطور نتيجة الإكتتاب والنتيجة الصافية:

وهذا لمعرفة مدى مساهمة إعادة التأمين في زيادة الأرباح الإكتتابية والتي تؤثر بدورها على النتيجة الاجمالية للشركة.

¹ - رجب أبو حمد أمين، تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 4، 2020، ص11.

² - موزاوي العياشي، دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 12 العدد 1، 2016، ص163.

المبحث الثالث: الإستثمار في شركات التأمين

بالإضافة للتغطية التأمينية التي تضمنها شركات التأمين لمختلف الأخطار المعروضة عليها، فهي تقوم بإستثمار حصيلة المدخرات المتجمعة لديها في أوجه إستثمارية متعددة، لذا تتضاعف أهمية هذه المؤسسات المالية من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية، عن طريق مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية. وتتضاعف معها مسؤولية توظيف تلك الأموال في الأوعية الإستثمارية التي تحقق لها التوافق بين السيولة والضمان والربحية، لأن معظم هذه الأموال هي أموال حملة الوثائق التأمينية.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار في شركات التأمين

سننتقل إلى مفهوم الإستثمار أهميته وكذا قنوات إستثمار أموال شركات التأمين.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار

تعدد مفهوم الإستثمار بتعدد الزوايا التي يرى منها:

أولاً/ تعريف الإستثمار من منظور إقتصادي:

يعرف الإستثمار إقتصادياً على أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، أخذاً بعين الإعتبار العوائد التي تشملها هذه التدفقات والمخاطر الناجمة عن عدم التأكد من الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتجاوز معدل التضخم.¹

كما يعرف على أنه عملية إقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو معنوي، تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية. بموجبهما يجري توجيه أصول مالية، مادية، بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل، على شكل تدفقات مستمرة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحالية للأصول الرأسمالية، في ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع مع عدم إستبعاد هامش مقبول للمخاطر.²

ثانياً/ تعريف الإستثمار من منظور محاسبي:

يعرف على أنه الإحلال أو صافي الإضافة إلى رأس مال الشركة الثابت (المستخدم لأغراض تجارية، صناعية أو سكنية) للمنظمات الربحية أو الغير هادفة للربح.

¹ - دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن، 2009، ص 15.

² - هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003، ص 17.

هو عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي خلال فترة معينة من الزمن، ويقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع والمعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر. وعموما فإن الإستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو إستغلالها إستغلالاً أمثل.¹

ثالثاً/ تعريف الإستثمار من وجهة نظر تأمينية:

تخصيص وتشغيل جزء من الموارد المتاحة أمام شركة التأمين بهدف تحقيق عوائد مستقبلية في ظل أدنى درجات الخطورة (تقليل المخاطر الإستثمارية إلى أدنى حد ممكن)، بغية ضمان الوفاء بالإلتزامات والتعهدات القائمة تجاه حملة وثائق التأمين من جهة وإتجاه ملاكها من ناحية أخرى.² مع ضرورة أن تتلاءم هذه الإستثمارات مع الإلتزامات المتوقعة للشركة والإمكانات المتاحة لديها فإما أن تكون الإستثمارات طويلة الأجل كما في التأمين على الحياة أو في الإستثمارات قصيرة الأجل كما في التأمين على الممتلكات.³

لذا تعد وظيفة الاستثمار في شركات التأمين من الأهمية بمكان، نظراً لخصوصية نشاط هذه الشركات والتي يتجمع لديها قدر كبير من الأموال نتيجة تكوين محافظ وثائق التأمين لمختلف الفروع (تحصيل الأقساط مقدماً)، والذي يمثل إلتزامات الشركة إتجاه حملة الوثائق عند تحقق الخطر، كما أن شركات التأمين لا تملك من هذه الأموال إلا القدر اليسير (رأس المال والاحتياطيات الغير تقنية)، لذا فهي تحرص على إستثمار هذه الأموال بهدف الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق والمساهمين (الملاك)، وكذا تغطية إلتزاماتها تجاه العاملين ومختلف مصاريفها الإدارية والعمومية، بالإضافة لتكوين إحتياطيات مناسبة تدعم بها مركزها المالي وتساعد على مواجهة أي تقلبات عكسية غير متوقعة في نتائج أعمالها. نتيجة الخسائر التي قد تتحملها من سياسة الإكتتاب التي تتبعها.

الفرع الثاني: أهمية إستثمار أموال شركات التأمين

من خلال ما سبق تبين لنا أهمية الوظيفة الإستثمارية لشركات التأمين من خلال:⁴

➤ **توظيف الأموال:** حيث تتجمع مبالغ ضخمة لدى شركة التأمين في بداية نشاطها، بينما تأتي الإلتزامات والمطالبات بالتعويضات بعد مرور فترة من الزمن، سواء طالت كما في تأمينات الأشخاص أو

1- خلف بن سليمان السعودي، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 28.

2- عبد الغفار حنفي ورسيمة قرياقص، مرجع سابق، ص 362.

3- ارييمة هاني هزاع، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، الأردن، 2010، ص 181.

4- أحمد عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 40. بتصرف.

قصرت كما في تأمينات الأضرار، مما يسمح بإستثمار هذه الفوائض من الأموال في تلك الفترة من الزمن. لذا تعتبر شركات التأمين أوعية إيداعية وجب توجيهها لخدمة الإقتصاد الوطني، والإستفادة من عوائدها لتدعيم نشاط هذه الشركات وتغطية مختلف مصاريفها؛

➤ سيولة الإستثمارات: قابليتها للتحويل إلى نقدية في أي وقت، ما يشجع شركات التأمين على إستثمار أموالها للمحافظة عليها وتنميتها، لتلبية الإلتزامات التي تعاقدت عليها مع عملائها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، أي أن الإستثمار وسيلة وليست غاية، والغاية من ذلك ضمان حقوق حملة الوثائق (المؤمنين) وتغطية خسائر الإكتتاب وكذا تحقيق فوائض؛

➤ العوائد العالية للإستثمارات في الخارج تغري شركات التأمين بتحويل الأموال الفائضة لديها للإستثمار؛

➤ تدهور قيمة العملات (التضخم) يفرض على الشركة أن تتجنب آثار التضخم بإستثمار النقدية المتوفرة وتجعل آثار التضخم إيجابية لا سلبية؛

➤ رفع رأس مال الشركة، وذلك على المدى الطويل من خلال عوائد الإستثمارات المحققة؛

➤ تحديد وتوجيه السياسة الإستثمارية لشركات التأمين يكون من ضمن توجه السياسة الإقتصادية للدولة ككل، من خلال تحديد النسب الإلزامية، وهذا من أجل التأكد من أن هذه التوظيفات مودعة في سلة من الإستثمارات تكون مضمونة النتائج ويسهل تحقيقها.

الفرع الثالث: قنوات إستثمار أموال شركات التأمين:

تتفاوت إلتزامات شركات التأمين بين القصيرة والطويلة الأجل، ما يعني توظيف أموالها وفق هذه الأجال كما أن هذه الإستثمارات بنوعها (طويلة/قصيرة) تأخذ شكلين هما:

➤ إستثمارات حقيقية: وهي أصول ملموسة مادية، تعتمد في قيمتها على الخصائص المادية لها، ومن

أمثلتها: الأراضي، والمباني، والمعدات، والتي يمكن إستخدامها وتسهم مباشرة في العملية الإنتاجية؛

➤ الإستثمارات المالية: وهي أصول غير ملموسة، ولا توجد ثمة علاقة بين قيمتها وشكلها (تمثل حقوقا

قانونية تحقق لحائزها منفعة معينة)، ولا تسهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية. وترتبط عوائد الأصول المالية إلى حد بعيد بأداء الأصول الحقيقية التي تمول عن طريقها. وتأخذ أشكلا مختلفة كالأسهم والسندات وغيرها.

أولا/ أدوات الإستثمار طويلة الأجل:

إن أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين تتنوع بين الإستثمارات المالية والحقيقية، وسوق رأس المال هو مكان إلتقاء عارضي رؤوس الأموال طويلة الأجل والطّالين لها (سوق إحتياجات مالية طويلة الأجل والتي تزيد مدة إستحقاقها عن سنة)، من أجل المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. كما أن مخاطراتها تكون أكبر من مخاطرة السوق النقدية نذكر منها:

1/ الأسهم: السهم هو وثيقة أو مستند يثبت حق المساهم في الشركة التي أسهم في رأسمالها، كما يمنحه مجموعة من الحقوق بإعتباره شريكا، كالحق في المشاركة في الأرباح. تتميز هذه الوثيقة بقابليتها للتداول بالطرق التجارية، ويصدر السهم بقيمة إسمية تمثل قيمة إشتراكه، وعندما يصبح السهم متداولاً يتم تداوله بقيمته السوقية¹، وتتنوع بين الأسهم العادية والممتازة. ويعد الإستثمار في هذا النوع من أهم إستثمارات شركات التأمين لما تحققه من عوائد.

2/ السندات: يعرف السند على أنه صك تصدره الشركات أو الحكومات لجمع رؤس الأموال، بحيث يُقرض المستثمرون المال للجهات المصدرة لهذه السندات، ويمثل عقد وإتفاق بمقتضاه يقرض الطرف الثاني مبلغا معيناً للطرف الأول، والذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تاريخ الإستحقاق.²

3/ العقارات: تلجأ شركات التأمين لتوظيف جزء من أموالها في الأراضي والعقارات للعديد من الدوافع نذكر منها:³

➤ حاجة شركات التأمين لأصول في شكل عقارات تستخدمها الإدارة في مختلف أنشطتها، على الرغم من توافر خيار الإستئجار من الغير فيما يخص تلك العقارات، إلا أن ملكية هذا النوع يعكس صورة عن قوة وإستقرار المركز المالي للشركة؛

➤ تعد من الإستثمارات الجيدة التي تحقق مكاسب مالية مضمونة نتيجة إرتفاع قيمتها عبر الزمن، كما توفر للشركة حماية في الفترات التي تشهد تضخما؛

➤ تأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير يضمن للشركة الحصول على عوائد من ذلك.

¹ - عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 23، بتصرف.

² - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، ط2، 2006، ص 23.

³ - بارة سبيلة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد2، 2015، ص 194.

5/ السلع: هناك العديد من المزايا التي تتمتع بها بعض السلع، حيث يوجد العديد من الأسواق (البورصات) المختصة في ذلك، كبورصة الذهب في لندن والبُن في البرازيل وغيرها، ويتم التعامل في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تسمى عقود المستقبلات. ويتمتع الإستثمار فيها بدرجة عالية من السيولة.¹

6/ القروض بضمان رهون عقارية: تقدم شركات التأمين كغيرها قروضا طويلة الأجل في مقابل فوائد تتحصل عليها، وتكون في الغالب مضمونة برهون مختلفة (سكنية، زراعية، تجارية وصناعية) حيث يمنح لها الحق في حيازة أو بيع هذه الرهون إذا لم يدفع المدين دينه في ميعاده المحدد.²

7/ المشروعات الإقتصادية: تعتبر من الأدوات الاستثمارية الأكثر انتشارا نظرا لمستوى الأمان الذي تمنحه هذه الأداة، بالإضافة الى الدخل المعقول والمستمر الذي تضمنه، وانطوائها على مخاطر أقل وتنوع هذه المشروعات بين صناعية وتجارية وحتى زراعية.³ وتعد هذه المشاريع من الأهمية بمكان في شركات التأمين لأنها تضمن لها عائد مقبول ومستمر ودرجة مخاطرة أقل ولكن يجب مراعات حد السيولة الذي يجب أن يتوافر لدى الشركة لأداء إلتزاماتها في أي وقت.

ثانيا / أدوات الإستثمار قصيرة الأجل:

تتميز بسرعة وسهولة تحويلها إلى نقدية، وما يميزها أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة ومن أهمها:

➤ **أذونات الخزينة:** تعتبر أذونات الخزينة (سندات حكومية) أدوات دين عام قصيرة الأجل تصدرها الخزينة المركزية، وتقوم ببيعها للمستثمرين من شركات تأمين وبنوك وغيرها على أساس خصم من قيمتها الإسمية وتستحق في مدة لا تزيد عن سنة. مخاطرها تكاد تكون معدومة لذا تعد منخفضة العوائد، وتتميز بسرعة تحويلها لنقدية، وتعد من أكثر أدوات السوق النقدية أمانا.⁴

➤ **القبولات المصرفية:** هي أدوات أنشئت لغرض تسهيل وتمويل العمليات والتعاملات التجارية الخارجية، أُشتق إسمها من واقع قبول المسؤولية بالدفع لجميع الأطراف (ما يعني وجود خطر التخلف عن أداء هذه القبولات)، وهي عبارة عن أوامر دفع آجلة مسحوبة على بنك معين بواسطة أحد المصدرين أو

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 93.

² - أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص 83.

³ - محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت، 1990، ص 43.

⁴ - مبارك بن سليمان آل فواز، مرجع سابق، ص 25-26.

المستوردين، وهذه القبولات تُباع بالخصم من قيمتها الإسمية، وهي معتدلة المخاطر ويتراوح إستحقاقها بين 30 و180 يوم.¹

➤ الأوراق التجارية: وتصدرها المؤسسات المالية والغير مالية، وتستخدمها لتغطية إحتياجات رأس المال العامل والتي تعد قصيرة الأجل، وتصدر لحاملها بمدد إستحقاق متفق عليها لتغطية إحتياجات الجهة المصدرة، وتتميز الأوراق التجارية بالمخاطرة المرتفعة نسبيا قياسا بؤذونات الخزينة، لذلك يكون معدل الخصم مرتفعاً نوعاً ما، تتراوح آجالها بين يوم إلى تسعة أشهر. ويتم تسويقها إما من قبل الجهة المصدرة لها أو عن طريق الوسطاء²؛

➤ شهادات الإيداع القابلة للتداول: وهي عبارة عن شهادات صادرة عن البنوك التجارية تعطي بموجها الحق للمستثمرين في تداولها وذلك لفترة محددة تتراوح بين 14 يوم لتصل أحيانا لمدة سنة. كما لحاملها الرجوع متى شاء لإستعادة القيمة المستحقة ليستلم حاملها مبلغ الوديعة مضافاً إليه الفائدة، كما يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية للحصول على السيولة³.

كما أن شركات التأمين تتوفر لديها صيغ إستثمارية أخرى نذكر منها⁴:

➤ منح قروض وسلف بضمان وثائق التأمين على الحياة: وذلك لفائدة حملة هذه الوثائق وتكون هذه القروض بفائدة.

➤ الودائع لأجل لدى البنوك: تستثمر شركات التأمين جزء من أموالها في شكل ودائع لأجل لدى المصارف، وتأخذ الفائدة المترتبة عن هذه الحسابات، والتي تستحق في نهاية أجل هذه الودائع ويتميز الإستثمار في الودائع بدرجة ضمان عالية، وتحقيق نسبة عالية من الفوائد حيث كلما كان الأجل أطول أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة الربحية، كما يحقق نسبة من السيولة وذلك بسبب أن شركة التأمين تستطيع الإقتراض بضمان الوديعة الثابتة سواء من نفس البنك أو من بنك آخر، دون تحمل خسارة فك الوديعة⁵. وتعتمد شركات التأمين إلى هذا النوع عندما تكون الفائدة على هذه الودائع مرتفعة أو في حال عدم توافر بدائل إستثمارية بما يتوافق وإحتياجاتها.

¹ إبراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة دراسة نظرية – تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلد 13، العدد 48، 2007، ص 191.

² - إبراهيم الجزراوي، مرجع نفسه، ص 190.

³ - Jones Charles, Investments Analysis and management, 7eme édition, 2000,p28.

⁴ - محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 377.

⁵ - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص 377-380.

ثالثاً/الأدوات الإستثمارية المتداولة في سوق المشتقات:

أخذت المشتقات إسمها من حقيقة أنها تستمد قيمتها أو تشتقها من قيمة مرجعية، تكون في الحقيقة هي قيمة أداة إستثمارية أخرى كلاسيكية مثل الأسهم والسندات والسلع والتي تمثل موضوع العقد. وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر إعتقاداً على أداء الأصل موضوع العقد وتمثل أهم خصائص المشتقات المالية في كونها:¹

- عقود تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي؛
 - لا تتطلب إستثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ صغير مقارنة بقيمة العقود؛
 - تعتمد قيمة المكاسب أو الخسائر على الأصل المعني موضوع العقد، أي تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد.
 - تضمن العقود المشتقة: تحديد سعر معين للتنفيذ في المستقبل، تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر، تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد، تحديد الشيء محل العقد والذي قد يكون سعر فائدة محدد، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف أجنبي.
- وهناك عدة أنواع نذكر منها:

1/عقود الخيار: هي عقود قانونية لحاملها الحق في شراء أو بيع أصل معين، بسعر معين يسمى سعر الممارسة أو التنفيذ وينفذ في تاريخ معين خلال مدة معينة وذلك مقابل حصول الطرف المحدد من الطرف المحدد له على علاوة معينة تحددها الشروط، وهناك نوعين من الخيارات:

- ✓ خيار الشراء: أداة مالية مشتقة تعطي حاملها الحق في شراء أصل معين بسعر معين وخلال فترة معينة أو تاريخ معين وله مطلق الحرية في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته في مقابل دفع العلاوة ويعطي هذا الخيار لشركة التأمين فرصة لحماية نفسها من خطر إرتفاع القيمة السوقية لأصول تنوي شراءها مستقبلاً، حيث يلزم هذا الحق الطرف الثاني من العقد تنفيذ هذا الإتفاق بالسعر المتفق عليه حتى في حال ما ارتفعت أسعار هذه الأصول خلال فترة التعاقد.
- ✓ خيار البيع: وهي أداة مالية مشتقة تعطي لحاملها الحق في بيع أصل معين قبل أو بحلول تاريخ محدد يسمى تاريخ انتهاء الصلاحية أو تاريخ الاستحقاق². حيث يتيح خيار البيع لشركة التأمين فرصة لحماية نفسها من مخاطر إنخفاض القيمة السوقية لإستثماراتها.

¹ - طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص7.

² - بن يمينة كمال، عطية حليلة، الاسواق المالية ودورها في تمويل الإستثمارات في ظل الازمات، مجلة المالية والاسواق، ص252.

2/العقود المستقبلية: هي عقود لبيع أو شراء كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق.¹ ويُمكن هذا النوع من العقود فرصة دخول الأسواق التأمينية للمستثمرين الذين يرغبون في ذلك، دون تحمل أعباء الحصول على رخصة لممارسة هذا النشاط من الهيئات الوصية على هذا القطاع، وتلجأ شركات التأمين لإستخدام هذه العقود من أجل²:

- تغطية أخطار الإكتتاب من خلال تقليل التباين بين التدفقات النقدية لشركة التأمين حيث يؤدي إنتظام هذه التدفقات إلى التقليل من هذه المخاطر خاصة في حال عدم توفر الخبرة الإكتتابية للشركة؛
- يحقق عقد التأمين المستقبلي يسر مالي لشركة التأمين ونتائج أفضل مما تقدمه عقود إعادة التأمين، خاصة فيما تعلق بقلّة تكاليف العمليات، كما تساهم هذه العقود في زيادة حجم مبيعات شركة التأمين؛

- الإحتفاظ بالمركز المالي المثالي لشركة التأمين حيث يحيي سيولة الشركة من خطر مبادلة الإكتتاب إذا أمكن الحفاظ على مستوى منخفض من المصاريف لشركة التأمين؛

- تخدم العقود المستقبلية شركات التأمين الصغيرة بسبب قلة خبرتها وتعرضها للمخاطر؛
- تستخدم شركات إعادة هذا النوع في التغطية النسبية، حيث تتضمن تحمل جزء من الخسائر وتكون خبرة الخسائر مرتبطة مع سجل الكوارث.

3/العقود الأجلة : عقد يبرم بين طرفين، مشتري وبائع لأصل ما، بسعر يتحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق³. وتُعد هذه العقود أدوات للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار السلع أو أذونات الخزينة أو السندات أو القروض أو أسعار الفائدة. كما تُستخدم العقود الأجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقود الأجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية.

4/المبادلات: هي إتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا، وأهمها عقود معدلات العائد والعملات⁴. هذه الأخيرة والتي تستخدم في التحوط ضد مخاطر إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وكذا تخفيض تكلفة

¹ - براحلية بدر الدين، عقود المشتقات المالية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، عدد 42، 2015، ص192.

² - رأفت أحمد علي إبراهيم، رؤية مستقبلية لادارة الاخطار المالية في شركات التأمين المصرية باستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد26، العدد1، 2002، ص 554.

³ - علام عثمان، استخدام المشتقات المالية في ادرة مخاطر السوق المالي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد11، 2016.ص160

⁴ - براحلية بدر الدين، مرجع سابق. ص193.

التمويل، وينطوي تحت هذا النوع من العقود أنواع عديدة غير أن من أهمها عقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة بالمتغيرة، ويكون ذلك وفق مصلحة وظروف الطرفين حيث تقتضي مصلحة الطرف الأول إستبدال معدل الفائدة الثابت عن القرض بمعدل فائدة متغير والعكس من ذلك بالنسبة للطرف الثاني، وهذا عن طريق توقع التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة السوقية. فالطرف الأول يستطيع تجنب مخاطر إرتفاع سعر الفائدة، خاصة عندما ترتفع أسعار الفائدة عن معدل العائد الذي تحققه إستثماراته، حيث أن هذا الفرق يتم الحصول عليه من الطرف الثاني للمبادلة¹.

المطلب الثاني: مخاطر الإستثمار في شركات التأمين

لا تقل أهمية السياسة الإستثمارية لشركة التأمين عن سياستها الإكتتابية، حيث يتمثل الدور الرئيسي للإستثمار في التقليل من المخاطر الكلية لشركة التأمين، عن طريق المشاركة مع قسط التأمين في تغطية المتطلبات المختلفة والمصروفات الإدارية الأخرى، ويوجه الفائض عن ذلك لأداء دخل مرضى لحملة الأسهم وتكوين الإحتياطات الحرة والمخصصات المختلفة الكفيلة بتدعيم المركز المالي للشركة. لذا وجب على شركة التأمين التحكم في المخاطر الإستثمارية بالقدر الذي يمكنها من أداء الدور المنوط بها.

الفرع الأول: مفهوم العائد

إن الهدف الرئيسي لكل مستثمر هو تحقيق عائد مرضي من إستثماراته بأقل مخاطرة ممكنة، لذا يعتبر العائد والمخاطرة مفهومان مترابطان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر نظرا للعلاقة التي تجمع بينهما، حيث وبمقدار تأثير أحدهما على الآخر يتأثر القرار الإستثماري للمستثمر.

أولاً: مفهوم عائد الإستثمار: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

يعرف العائد على أنه "المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الإنتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر، معبرا عن هذه المكافأة بنسبة مئوية من قيمة الإستثمار في بداية الفترة"². وفي تعريف آخر "العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلاً نظير إستثماره لأمواله بهدف تعظيم ثروته"³.

كما يمكن تعريف العائد بأنه صافي الربح بعد الضريبة في المفهوم المحاسبي، أو صافي التدفق النقدي بعد الضرائب وقبل الإستهلاك بمفهوم التدفق النقدي، منسوباً إلى الأموال التي ولّدتها وهذا العائد إما أن

¹ محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 291.

² عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 90.

³ نايف علوان قاسم، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والطباعة، الأردن، 2009، ص 45.

يكون على شكل أرباح، أو تدفقات نقدية متكررة تنتج عن استثمار الأموال استثماراً حقيقياً أو استثماراً مالياً أو على شكل أرباح رأسمالية تنتج من بيع الأصل المستثمر به، ولكن في كلتا الحالتين فإن العائد واحد¹. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن العائد هو المنفعة التي يسعى المستثمر لتحقيقها والمتولدة من استثمار الأموال خلال فترة زمنية معينة وبدرجة مخاطرة محتملة. كما يعبر العائد عن مدى الزيادة في ثروة المستثمر وكذا كفاءة الأداء الناجم والمرتبط بهذا الاستثمار.

وللإشارة أن هذه العوائد تكون على الشكل التالي²:

➤ عوائد جارية: وهي العوائد المتولدة من توزيع الأرباح وكذا الفوائد في حالة الاستثمارات المالية أو التي تنشأ من الأنشطة الجارية في حال الاستثمارات المادية:

➤ عوائد رأسمالية: وهي التي تنشأ من بيع الأصل المستثمر به سواء كان استثماراً مالياً أو مادياً.

ثانياً/ أنواع العائد: إن العائد على الاستثمار له ثلاثة أوجه وهي:

1/ العائد الفعلي: هو العائد الذي يحققه المستثمر فعلاً نتيجة لإملاكه أو بيعه لأداة من أدوات

الاستثمار، وتكون هذه العوائد إما جارية أو رأسمالية أو مزيجاً منها. ويتم احتسابه كما يلي³:

$$R_p = \frac{P_{t+1} - P_t + D}{P_t}$$

حيث:

Rp: العائد الكلي من أي وجه استثماري.

Pt: قيمة الاستثمار في بداية المدة.

Pt+1: قيمة الاستثمار في نهاية المدة.

D: العائد الجاري الموزع عن السنة (التدفق النقدي الناجم عن الاستثمار).

2/ العائد المتوقع: هو ما يتوقع الحصول عليه مستقبلاً عند استثمار الأموال في مشروع معين. ويتم

احتسابه وفق الصيغة الموالية:

$$E(R) = \sum_{i=1}^n R_i P_i$$

E(R): العائد المتوقع / R_i: العائد المحتمل / P_i: احتمال حدوث العائد.

¹ - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 22.

² - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 174. بتصرف

³ - مرجع نفسه، ص 175-176.

3/ العائد المطلوب: هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه والذي يتلاءم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل أو أداة الإستثمار¹. حيث أن المستثمر عند بحثه عن الإستثمارات التي تحقق له أهدافه الربحية فهو يقارن بين العائد المطلوب والمتوقع، فإن كان هذا الأخير يفوق العائد المطلوب لإستثمار ما سيُقبل عليه. أما في حال العكس فإن المستثمر سيحجم عن هذا الاستثمار. وبحسب وفق المعادلة التالية²:

$$RR = R_f + B_i(R_m - R_f)$$

بحيث:

RR: العائد المطلوب / R_f: العائد عديم المخاطرة / B_i: مقدار حساسية الإستثمار للمخاطر المنتظمة

R_m: عائد السوق / (R_m-R_f): علاوة مخاطرة السوق.

ثالثاً/ عائد المحفظة الإستثمارية

المحفظة الإستثمارية هي مجموعة من الأصول الإستثمارية الفردية لمنشأة ما جمعت معا في محفظة، وتتفاوت هذه الأصول في درجة تعرضها للمخاطر فبعضها يتعرض بدرجة أقل والآخر يتعرض بدرجة أكبر. ويسعى المستثمر لتشكيل محفظة متنوعة ومتوازنة من الأصول والأدوات الإستثمارية تعظيما لقيمتها وتحقيقا لأهدافه. ويتولى إدارتها مالك المحفظة أو مسير مستقل. وتتنوع المحافظ الإستثمارية حسب الأصول المشكلة لها فتقسم إلى³:

-المحافظ ذات الأصول المالية كالأسهم والسندات والعقود المستقبلية أو عقود الخيارات؛

-المحافظ ذات الأصول الحقيقية كالعقارات و المعادن الثمينة؛

-المحافظ ذات الأصول المختلطة.

ويعرف عائد المحفظة على أنه مجموع المنافع الإضافية التي يدرها كل أصل استثماري فيها. كما يعبر عنه

بالمتوسط المرجح بالنسب المئوية للأصول التي تتشكل منها الحافظة وبحسب بالعلاقة⁴:

$$R_p = \sum_{i=1}^n R_x P(R_x)$$

R_p: عائد المحفظة / R_x: العائد المتوقع للأصل الاستثماري x / n: عدد الأصول المكونة للمحفظة.

P(R_x): الوزن النسبي للأصل الاستثماري x ضمن القيمة المستثمرة في المحفظة.

¹- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 60.

²- قاسم نايف علوان، إبراهيم محمد الزعلوك، أثر تغير العائد المتوقع على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة التحدي سرت، ليبيا، العدد 5، 2005، ص 6.

³- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 17.

⁴- عبد الغفار حنفي، البورصات، أسهم، سندات، صناديق الإستثمار، المكتب العربي الحديث، مصر، 1990، ص 105.

وتتوقف فعالية المحفظة الإستثمارية على:

- توافر مناخ إستثماري يتصف بالإستقرار العام ووجود فرص متعددة؛
- إدارة تتميز بكفاءة الأداء؛
- توليفة من الأدوات الإستثمارية التي تتسم بجوداها الإقتصادية المرتفعة نسبياً.

الفرع الثاني: مفهوم الخطر الإستثماري

كما ذكرنا من قبل أن إتخاذ أي قرار إستثماري يتوقف على عاملين أساسيين هما العائد ودرجة المخاطرة، حيث أن هدف أي مستثمر هو تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجات المخاطرة. أولاً/تعريف مخاطر الإستثمار:

تعرف هذه المخاطر بأنها التقلبات (التذبذب) التي تحدث في العائد المتوقع من إستثمار ما¹، أي الإنحراف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة للإستثمار. كما تعرف المخاطرة بأنها ظاهرة ملازمة للإستثمار، لا ينفي وجودها إلا أن يكون إحتمال حدوث التدفقات النقدية المتوقعة من هذا الإستثمار سواء من حيث حجمها وزمن حدوثها يساوي واحداً صحيحاً². كما عُرفت المخاطر الإستثمارية بأنها توقع أحد أو بعض أوحى كل الحالات التالية: من عدم تحقق العائد أوإنخفاضه عن ما هو متوقع، ضياع كل مبلغ الإستثمار أو جزء منه³. وهذا ما يعني أن الأصل في هذه التقلبات ينشأ نتيجة حالة عدم التأكد التي تحيط بالعائد المتوقع من الإستثمار، لأن هذا العائد مرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية، وإحتمال تحققها مرتبط بعوامل لا يمكن للمستثمر التحكم بها في الغالب، ومع إنخفاض التوقعات بشأن هذه التدفقات تزداد درجة المخاطرة والعكس صحيح.

ويرتبط العائد والمخاطرة بعلاقة طردية، فكلما إرتفعت درجة المخاطرة إرتفع معها العائد على الإستثمار. هذا من جانب ومن جانب آخر كلما طالت المدة الزمنية للإستثمار كلما زادت إمكانية عدم تحقق التدفقات النقدية المرجوة، بينما يزداد إحتمال تحققها كلما كانت الإستثمارات قصيرة الأجل.

¹ - ابراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة، مجلة الملك سعود، العلوم الادارية، المجلد4، العدد2، 1992، ص404.

² - زياد رمضان، مرجع سابق، ص22.

³ - سمر سامي محمد العواد، مدخل لتقييم إدارة مخاطر الاستثمارات في شركات التأمين وأثره على درجة المراجعة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، مصر، 2018، ص 41.

كما يتفاوت المستثمرون في مدى استعدادهم لتحمل المخاطرة. بتفاوت أهدافهم واحتياجاتهم أي أن القرار الإستثماري يتوقف على المقارنة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة من أي إستثمار.

ثانيا/ مصادر المخاطر الإستثمارية: وترجع هذه التقلبات في الأصل إلى مصدرين أساسين هما:

1/ المخاطر المنتظمة:(المخاطر الخارجية):

هي تلك المخاطر الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولا التحكم فيها (من خارج المنشأة)، وتؤثر على النشاط الإقتصادي وتخل بنظام السوق ككل أي ينتقل مداها للمنشأة، وتحدث إختلاف في عوائد الأصول المستثمرة، ما يؤثر على عوائد المحفظة الإستثمارية التي تتغير بتغير العائد السوقي.¹ ولا يمكن تفادي هذه المخاطر بأي طريقة من الطرق لأنها خارجية وليس للمنشأة أي دخل فيها ولا يمكن تجنبها بالتنوع لأن الأحداث التي تسببها تصيب كافة المنظمات في الدولة. ويمكن تصنيف مصادر المخاطر المنتظمة كالتالي:

➤ **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي المخاطر الناتجة عن إحتمال حدوث إختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال فترة الاستثمار.² كما تتفاوت درجة تأثير أسعار الفائدة (إرتفاعا أو إنخفاضا) على الأدوات الإستثمارية وهذا حسب طبيعة وتاريخ إستحقاقها، فأسعار الأوراق المالية طويلة الأجل هي الأكثر عرضة وتأثرا بالتغير الحاصل منه على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل.

➤ **مخاطر إنخفاض القوة الشرائية:** والمقصود بذلك إنخفاض القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة أو للنقود أي إنخفاض القوة الشرائية للعملة نتيجة وجود حالة من التضخم المتزايد. حيث أن إرتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لعوائد الإستثمار عن المعدل الإسمي لها الذي تم تحديده بنسبة معينة مسبقا. فالإستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات، تكون أكثر تأثرا بإنخفاض القوة الشرائية للنقود عن غيرها من الإستثمارات.³

➤ **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تكون نتيجة وقوع أحداث غير متوقعة. حيث تتأثر أسعار الأوراق المالية بالظروف السياسية والإقتصادية.⁴ كما تتأثر بالعوامل النفسية السائدة في السوق كالولاء لأسهم معينة، الإشاعات والمعلومات الغير المؤكدة وحالات الذعر في السوق، بالإضافة إلى عدم تحري التوقيت

1 - محمد عبد الفتاح فوده، قياس درجة الخطورة وتقييم الاداء الاستثماري لمحافظ استثمار أموال واحتياطات التأمين الاجتماعي في مصر بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 27، العدد 3، جامعة المنصورة، مصر، 2003، ص 155.

2- هزاع مفلح، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، ص 22، على الرابط <https://bit.ly/3MXMo5n>.

3- حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن، 1990، ص 44.

4- غازي فلاح المومني، ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 80.

السليم لقرار الشراء أو البيع. وغيرها من العوامل والتي تؤثر على سلوك المستثمر ومنه على السوق وهذا من خلال تغير الأسعار فيها.

2/ المخاطر الغير المنتظمة:(مخاطر داخلية): مصدرها الإستثمار نفسه أو المنشأة في حد ذاتها، نتيجة سياسة داخلية أو قرار معين من شأنه التأثير بالزيادة أو النقصان في العائد على الإستثمار¹.

أي هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بقطاع ما أو صناعة معينة أو بشركة ما، لكن تأثيرها لا يمتد للسوق ككل. ويجب تجنب هذا النوع من المخاطر. ويمكن تصنيف مصادر المخاطر الغير المنتظمة في:

➤ **مخاطر سوء الإدارة:** وهي الممارسات الخاطئة التي ترتكبها الإدارة والتي تنعكس سلباً على نتائج أعمال الشركة، وتؤدي إلى إختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الإستثمار بالرغم من قوة المركز المالي للشركة وجودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها².

➤ **مخاطر الصناعة:** وهي المخاطر التي تؤثر على صناعة ما دون غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى نتيجة عدة عوامل أو ظروف خاصة بها³. كعدم توفر المواد الأولية للصناعة، تغير أذواق المستهلكين والإتجاه نحو منتجات أخرى وغيرها من العوامل.

لذا يظهر هنا دور الإدارة وكفاءتها في التحكم بهذا النوع من المخاطر والحد منها لأن مصدرها المنشأة وتنوع المحفظة يجنب الشركة هذا النوع من المخاطر. وتتفاوت درجة تأثير الأصول الإستثمارية بهذه الأخطار وفيما يلي بعض الأصول الإستثمارية ومدى تعرضها للمخاطر الإستثمارية:

أولاً/مخاطر الإستثمار في العقارات:

ويتمثل الخطر هنا في الإختلاف بين العوائد الفعلية والمتوقعة منها (صافي التغير في قيمة العقار) خلال فترة الإحتفاظ بها، حيث يزداد هذا الخطر كلما زاد هذا الإختلاف. وتنتج هذه المخاطر من مصادر شتى نذكر منها:⁴

➤ **مخاطر إرتفاع تكلفة التشغيل الحقيقية** عما هو متوقع. وتظهر هذه المخاطر عند مرحلة الإستغلال كزيادة مصاريف الصيانة والإدارة، إختلاف قيمة الإيجار الفعلية عن المتوقعة وغيرها، هذا ما ينعكس على العائد السنوي لها؛

¹ - إبراهيم محمد مرجان، مرجع سابق ، ص404.بتصرف.

² - غازي فلاح المومني، مرجع سابق، ص 82.

³ - محمد مطر، تيم فايز، مرجع سابق، ص48.

⁴ - رأفت يوسف موسى حماد، مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة جدار، الأردن، 2015، ص92. بتصرف

➤ ركود سوق العقارات وانخفاض قيمة الاستثمارات العقارية فيه، ما ينتج عنه تراجع قيمتها وعدم القدرة على إسترداد قيمتها عند الرغبة في ذلك، سواء أحتفظ بها لفترة طويلة بهدف إستغلالها أو لمدة قصيرة لأغراض المضاربة؛

➤ وتتمثل في عدم الدقة في التنبؤ بتكلفة العقار (تكلفة الأراضي وما يشيد عليها من مباني)؛

➤ خطر الإئتمان: وهذا في حال إرتفاع معدل الفائدة على القرض عن معدل العائد من الإستثمار عند إستخدام القروض في شراء هذه العقارات¹.

ثانيا/مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية:

إن أهم المخاطر التي تواجه الإستثمار في الأوراق المالية تبرز في:

➤ إنخفاض القيمة السوقية لها، ففي فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية من أسهم وسندات. كما وأنه في فترات الكساد تنخفض القيمة السوقية لمكونات المحفظة الإستثمارية؛

➤ يؤثر معدل الفائدة السائد في السوق على الأدوات الإستثمارية المتاحة لشركات التأمين، ومنه على معدل العائد الإستثماري المتأتي منها. وتتغير أسعار الفائدة في السوق وفقا لتأثير قوى العرض والطلب على الأصول المالية المختلفة، وأيضا وفقا لمعدلات التضخم السائدة، وفي ما إذا كان الإقتصاد يتسم بالإنعاش أو الإنكماش²؛

➤ مخاطر السيولة: إمكانية التصرف في الورقة المالية بسرعة وسهولة دون تعرض سعرها لإنخفاض شديد.

ثالثا/الودائع النقدية لدى البنوك:

حيث أن العائد من هذه الودائع يتأثر بخطر فقدان القوة الشرائية، والذي يمثل خسارة رأسمالية لا تغطي الفوائد المستلمة عنها إلا جزءا يسير منها، بسبب إنخفاض سعر الفائدة وتعرضه للتضخم، حيث تفقد هذه الودائع من قيمتها الحقيقية سنويا ما يوازي إنخفاض القوة الشرائية للنقود؛
أما المخاطر المالية الأخرى فهذه الودائع لا تتعرض لها، كون المصارف التي يُستثمر فيها حكومية، وبذلك فإن خطر عدم إسترداد مبلغ الوديعة وكذا الفوائد المتأتية منه غير وارد، لأن الدولة هي الضامنة لها.

¹ - سمر سامي محمد العواد، مرجع سابق، ص 49.

² - أمل أحمد حسن شحاتة الدالي، استخدام تقنيات الهندسة المالية لإدارة الأخطار التشغيلية في شركات التأمين بالسوق المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3، 2022، ص 68.

رابعاً/ مخاطر الإستثمار في القروض:

والمقصود بها القروض التي تمنحها شركة التأمين بضمان وثائق التأمين، وتتمثل مخاطر الإستثمار فيها في مقدار الفرق بين معدل الفائدة السائد في السوق ومعدل الفائدة على القرض¹.

الفرع الثالث: قياس المخاطر الإستثمارية:

هناك العديد من المقاييس الإحصائية التي يُعتمد عليها في قياس المخاطرة وأهم هذه المقاييس المستخدمة وأكثرها شيوعاً هي:

أولاً/ الإنحراف المعياري:

يعتبر الإنحراف المعياري من المقاييس المناسبة والأكثر إستعمالاً لقياس مخاطر الأصول الإستثمارية، حيث يقيس التشتت حول القيمة المتوقعة للعائد، فزيادة قيمة الإنحراف المعياري تعني أن هناك درجة كبيرة للتشتت ما يعني أن هناك درجة عالية من المخاطرة والعكس صحيح. ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية:²

➤ في حال وجود بيانات تاريخية للعوائد:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{x=1}^n (R_n - \bar{R})^2}{n}}$$

➤ أما إذا كانت العوائد مستقبلية (أي متوقعة الحدوث):

$$\sigma = \sqrt{\sum_{x=1}^n (R_n - \bar{R})^2 \times p}$$

σ : الانحراف المعياري

R_n : التدفق النقدي (العائد) خلال الفترة n

\bar{R} : متوسط التدفقات النقدية (العوائد)

n: عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية

P: إحتمال تحقق العائد

¹ - أمل أحمد حسن شحاتة الدالي، مرجع سابق، ص 70.

² - محمد إبراهيم نور وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 62.

ثانيا/ معامل الاختلاف:

يستخدم معامل الاختلاف للمقارنة بين البدائل الاستثمارية وتحديدًا تلك التي تختلف في مستويات المخاطرة والعائد، وهذا عن طريق قياس المخاطرة لكل وحدة عائد عن كل بديل استثماري، حيث يتم اختيار الاستثمار الذي يتحمل فيه أقل مخاطرة لكل وحدة عائد، أي الاستثمار الذي يعطي معامل إختلاف أقل فكلما زاد معامل الاختلاف لإستثمار ما كلما زادت درجة مخاطرته ويعطى معامل الاختلاف بالعلاقة التالية:¹

$$CV = \frac{\sigma(R)}{E(R)}$$

حيث أن:

CV: معامل الاختلاف / $\sigma(R)$: الإنحراف المعياري للعائد / $E(R)$: العائد المتوقع.

ثالثا/ معامل بيتا:

يعتبر هذا المعامل مقياسا للمخاطر المنتظمة، حيث يقيس سرعة تأثير مخاطر السوق على الورقة المالية أو محفظة معينة، أي مدى حساسية عائد الورقة للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق، ويحسب هذا المعامل وفق المعادلة:²

$$B_i = \frac{COV(R_m, R_i)}{\sigma_m^2}$$

R_m : عائد محفظة السوق / R_i : عائد الورقة / σ_m^2 : تباين معدل عائد السوق

COV: التغير بين عائد السهم وعائد السوق.

بحيث إذا كان:³

$B=1$ فتعتبر الورقة حساسة بدرجة عادية لهذه التغيرات، كما أن عائدها يتغير بدرجة مطابقة لتغيرات عائد السوق ومخاطرها تتطابق مع مخاطر السوق.

أما إذا كانت $B>1$ فتعتبر الورقة شديدة الحساسية لتقلبات العائد السوقي، وبذلك تكون مخاطرها أكبر من مخاطر السوق، ومنه يجب تحقيق معدل عائد أعلى مما تحققه محفظة السوق.

وأما إذا كانت $B<1$ فتعد الورقة غير حساسة وتكون مخاطرها أقل من مخاطر السوق، ويكون معدل العائد المطلوب أقل من معدل العائد على محفظة السوق.

¹- عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية (أسهم، سندات، وثائق استثمار، خيارات)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص 108.

² - Brigham Eugene F, Ehrhardt, Michael C, Financial Management Theory and Practice 13th Edition, Lachina pub, USA, 2011, p240.

³ - شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 236.

رابعا/ قياس المخاطر الإستثمارية للمحفظة:

تختلف المخاطر في المحفظة الإستثمارية عن المخاطر التي تتعرض لها الأداة الإستثمارية الواحدة، لأن المحفظة تضم مجموعة من الإستثمارات التي تؤثر بمجموعها على عائد ومخاطرة المحفظة، ويتم قياسها عن طريق قياس مدى إنحراف العوائد المحققة عن المتوسط أو القيمة المتوقعة لهذه العوائد وهذا من خلال المعادلة التالية¹:

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^n X_i^2 \sigma_i^2 + \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n X_i X_j r_{ij} \sigma_i \sigma_j$$

حيث أن:

$$r_{ij} = \frac{\text{cov}(R_i, R_j)}{\sigma_i \times \sigma_j}$$

X_i : نسبة الأموال المستثمرة في الأداة الإستثمارية i

X_j : نسبة الأموال المستثمرة في الأداة الإستثمارية j

σ_i^2 : تباين العوائد للأداة الإستثمارية i

σ_p^2 : التباين في عوائد المحفظة (مخاطر المحفظة الإستثمارية)

$\text{cov}(R_i, R_j)$: التباين في العائد بين الأداة الإستثمارية i والأداة الإستثمارية j

r_{ij} : معامل الارتباط بين الأداة الإستثمارية i والأداة الإستثمارية j

وللإشارة أن هذا النموذج يستخدم لقياس المخاطر الإستثمارية في الشركات بنوعها على الأضرار أو على الأشخاص، لأن النموذج يقيس المتغيرات الهامة المؤثرة في المخاطر الإستثمارية لشركات التأمين والمتمثلة في:

- نسب مساهمة الأصول الإستثمارية في المحفظة؛
- معاملات الارتباط بين عوائد الأصول الإستثمارية بالمحفظة؛
- الإنحرافات المعيارية لمعدلات عوائد الأصول الإستثمارية بالمحفظة.

¹ عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص 205-206.

خامسا/ نظرية ماركوويتز:

يعد اختيار المحفظة المثلى من الأهمية بمكان، حيث إقترح الباحث الإقتصادي هاري ماركويتز (مؤسس نظرية المحفظة الحديثة) نموذجا والذي وضح فيه وجود علاقة ما بين العائد المتوقع للإستثمار وبين مستوى المخاطرة. حيث قدم طريقة قياس كمية لحساب كل من عائد وخطر المحافظ الاستثمارية، ووضح كيفية إستخدام التنوع للوصول إلى العائد المتوقع الأمثل ضمن مستوى مخاطر معين. ويعتمد هذا النموذج على إفتراض أن درجة خطورة المحفظة يعكسها عاملان هاما هما درجة تباين المحفظة، والعائد الكلي المتوقع للمحفظة.

ووفقا لهذا النموذج تقاس المخاطر الكلية للمحفظة بإستخدام العلاقة التالية¹:

$$\sigma_p = \sqrt{\sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n W_i W_j \sigma_{ij}}$$

حيث:

σ_p : مخاطرة المحفظة / W_i : الإستثمار i / W_j : المورد المالي المخصص في الإستثمار j

σ_{ij} : التباين المشترك بين i و j

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الإستثمارية

حتى تتمكن شركات التأمين من إدارة مختلف مخاطرها الإستثمارية وجب عليها مراعاة المبادئ الأساسية لإستثمار أموالها وكذا التخطيط الجيد للسياسة الإستثمارية.

الفرع الأول: مراحل العملية الإستثمارية:

تقوم العملية الاستثمارية على عدة خطوات يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا/ تحديد المبالغ المستثمرة:

وهي جملة الموارد الموجهة والمخصصة للإستثمار ومصدرها في الغالب أموال حملة الوثائق التأمين؛

¹ -Cristiana Doina Tudor , gestion de portefeuille et modélisation des séries temporelles , Publibok, France , 2012, p 25.

ثانيا/ وضع السياسة الإستثمارية المناسبة:

تعد السياسة الإستثمارية خارطة الطريق التي توجه عملية الإستثمار، وهذا من خلال تحديد الهدف من العملية الإستثمارية، حيث يحدد هذا القرار تشكيلة الأصول الإستثمارية وكذا هيكل المحفظة الإستثمارية.

وتختلف هذه السياسة باختلاف الميل إتجاه المخاطرة وكذا العائد. فإذا كانت الشركة تميل مثلا إلى تجنب المخاطرة فإن الإتجاه سيكون نحو الإستثمارات المضمونة، أما إذا كان هدفها تحقيق أرباح مرتفعة دون الإهتمام بعنصر المخاطرة فإن المحفظة ستتكون من الأدوات ذات العائد المرتفع والمخاطرة العالية¹. بالإضافة إلى تقدير العائد والخطر المتوقع من كل قناة إستثمارية. حيث أن الإيرادات والعوائد التي تحققها المحفظة الإستثمارية ترجع إلى كفاءة هذه السياسة، لذا يجب تصميمها بأسلوب يحقق أهداف العملية الإستثمارية والتي بدورها تحقق للشركة إحتياجاتها، مع مراعاة الحفاظ على ملاءة الشركة؛ وهناك العديد من السياسات الإستثمارية التي يمكن إعتماها وتبنيها كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): أنواع السياسات الإستثمارية

<p>يكون المستثمر هنا متحفظ، حيث تُعطى الأولوية هنا للأمان على حساب العائد، ويطلق على هذا النوع محافظ الدخل، فتكون الأهمية للأدوات الإستثمارية ذات العائد الثابت والمستقر وهامش الأمان المرتفع والمخاطر المنخفضة، وأهم أدواتها: السندات الحكومية وأذونات الخزينة، وغالبا ما تستخدم في حالات الركود الإقتصادي (حالة الكساد).</p>	<p>السياسة الدفاعية (المتحفظة)</p>
<p>تكون الأولوية هنا للعائد على حساب الأمان، حيث أن الهدف الرئيسي هو تحقيق أعلى قدر من الأرباح الرأسمالية (أي تنمية رأس المال)، وتسمى هذه المحافظ بمحافظ رأس المال، وأفضل الأدوات الإستثمارية هي الأسهم العادية، ويتم استخدام هذه السياسة في حالة وجود مؤشرات للإزدهار الإقتصادي.</p>	<p>السياسة الهجومية</p>
<p>تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين من خلال تحقيق الإستقرار النسبي في المحفظة، وهذا من خلال تحقيق عوائد مرضية عند مستويات مقبولة من المخاطرة، مع وجود فرص إستثمارية تحقق أرباح رأسمالية. إذ أن مكونات المحفظة في إطار هذه السياسة متنوعة كالأسهم العادية والممتازة، وشهادات الإيداع والسندات بأنواعها. ويتم استخدام هذه السياسة في حالة عدم التأكد من الأوضاع الإقتصادية في المستقبل.</p>	<p>السياسة المتوازنة (الدفاعية/الهجومية)</p>

المصدر: زياد رمضان، مرجع سابق، ص 80، بتصرف.

¹ - عبد الرازق عصام عربيات، أثر اختيار المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 63.

وبالنظر لطبيعة إلتزامات شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، والتي تكون في الأغلب قصيرة الأجل ما يعني الحاجة لسيولة عالية، ما يستوجب توجيه إستثماراتها للأدوات التي توفر عنصري الأمان والسيولة (قصيرة الأجل). فنجد أن السياسة المتحفظة هي الأنسب لذلك.

بينما شركات التأمين على الحياة والتي تكتسي الطابع الإدخاري، حيث يتوجب عليها دفع المبالغ المتفق عليها في عقد التأمين سواء في حالة الوفاة أو في حال بقاء المؤمن عليه حيا عند تاريخ الإستحقاق. حيث تعد إلتزاماتها طويلة الأجل، ما يمكنها الإستثمار في أوعية مختلفة بما يتيح لها تحقيق عوائد ثابتة دون أن تحرمها فرصة تحقيق أرباح رأسمالية. وهذا ما يوافق السياسة المتوازنة.

ثالثا/ إعداد الإستراتيجية التي تتماشى والسياسة الإستثمارية:

هذا الإعداد والذي يتطلب الكفاءة في التحليل المالي والإقتصادي للعوامل المالية والظروف الإقتصادية الحالية، بحيث يتم توجيه الإستثمارات وتوزيعها على الأوعية الإستثمارية المختلفة لتكوين محفظة تتماشى مع أهداف السياسة المسطرة، مع مراعاة حصص وكذا الحدود الدنيا والقصى لكل وعاء إستثماري يتم إختياره، بالإضافة لتحديد مواصفات المنتجات الإستثمارية التي يتم شراؤها من كل نوع أو وعاء إستثماري يتم إختياره حرصا على توافر عنصر الجودة وكذا الميزج الأمثل للمحفظة؛

رابعا/ تنفيذ الخطة الإستثمارية (تكوين المحفظة):

وهذا بتطبيق الإستراتيجية الموضوعية لتكوين وإدارة محفظة الإستثمار، حيث يتم توجيه الأموال والإرتباط بالتعاقدات المختلفة والمتعلقة بكل وجه من الأوجه الإستثمارية. من خلال ترتيب الأنشطة التي تمارس من قبل الإطارات العاملة والوسطاء الماليين، وتحديد القنوات المسؤولة عن إجراء الإتصالات، ونقل المعلومات وتنسيقها مع الأسواق المالية المحلية والدولية، إضافة إلى أن عملية التنفيذ يجب أن تتم في الوقت المناسب، حيث يختار المستثمر الوقت الذي يدخل فيه السوق والوقت الذي يخرج منه وهنا يظهر دور الخبرة والمعرفة العلمية¹.

خامسا/ المتابعة المستمرة وتقييم الأداء: أي متابعة إحتياجات الشركة المختلفة وكذا ظروف السوق، وتحديث السياسة الإستثمارية وتعديل إستراتيجية الإستثمار إن لزم الأمر. حيث يجب تقييم أداء المحفظة ومقارنة النتائج بالتوقعات والمتطلبات المحددة في السياسة الإستثمارية².

¹ - هويشار معروف، مرجع سابق، ص224، بتصريف.

² - عبد الرؤوف رابعة، بناء المحافظ الإستثمارية وإدارة الاستثمار في الأسهم بين العوائد والمخاطر، ص5، على الرابط <https://bit.ly/3BXE8gR> تاريخ الاطلاع: 2024/10/02.

ولالإشارة فإن توافر إدارة على قدر عالي من الكفاءة تقوم برسم الإستراتيجيات والسهير على تطبيقها وإستخدام الأساليب العلمية والعملية سيضمن نجاح العملية الاستثمارية والوصول للأهداف المرجوة منها.

الفرع الثاني: محددات رسم السياسة الإستثمارية لشركات التأمين

بالإضافة لمراحل وخطوات رسم السياسة الإستثمارية هناك عدة محددات تؤثر في رسمها منها:¹

أولا/الهيكل المالي لشركات التأمين:

والذي يعبر عن النسبة بين حجم أموال المساهمين وحجم أموال حملة الوثائق، حيث أن حصة حملة الوثائق تعد أكبر نسبيا من حقوق المساهمين، هذا من جهة ومن جهة أخرى نوع وطبيعة إلتزامات الشركة حيث تختلف إلتزامات شركات التأمين على الأضرار عن الأشخاص، وهذا ما ينعكس على تركيبة وتوزيع الهيكل المالي لكليهما، لإختلاف طبيعة إلتزاماتهما والتي تتوزع بين الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل.

ثانيا/ منافسة الشركات المالية الأخرى والإستثمارات المتاحة:

كغيرها من الشركات تتنافس شركات التأمين مع الشركات المالية الأخرى على العديد من الأوجه الإستثمارية، كالأستثمار العقاري والإستثمار في الأوراق المالية المتاحة، وتنفرد شركات التأمين ببعض الأوجه الإستثمارية خاصة الإستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة، فبالإضافة لعنصري العائد والمخاطرة والقنوات الاستثمارية المتاحة في السوق، لابد من أخذ عنصر المنافسة في الحسبان عند إعداد السياسات الإستثمارية بما لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين .

ثالثا/القوانين واللوائح المنظمة لإستثمارات شركات التأمين:

كما ذكرنا من قبل أن نشاط شركات التأمين يخضع للإشراف والرقابة من طرف الدولة، من أجل تفادي إفسار وإفلاس هذه الشركات، حيث تضمن عمليات الرقابة حدود وكذا الأوجه الإستثمارية لتوظيف هذه الأموال المجمعة. لذا وجب الأخذ بها وعدم مخالفتها؛

رابعا/ التضخم:

للتضخم تأثير مباشر على إلتزامات الشركة خاصة ما تعلق منها بالتأمين على الأضرار، حيث أن الشركة مطالبة بسداد القيمة الحقيقية للخسارة خاصة في حالة الإحلال والاستبدال والإصلاح، لذا يجب أخذ

¹ - زينب شلال عكار، وفاء علي سلطان، متطلبات تفعيل الاستثمار في شركة التأمين العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، فلسطين، المجلد3، العدد7، 2019، ص 130، بتصرف.

معدلات التضخم السائدة في السوق عند وضع السياسة وتحديد المحفظة الإستثمارية لأموال شركات التأمين.

الفرع الثالث: خصائص ومبادئ إستثمار أموال شركات التأمين:

تقوم السياسة الإستثمارية لشركات التأمين على عدة مبادئ، والتي لا بد من أخذها بعين الإعتبار عند التخطيط لها. حيث من الواجب عدم إغفال أي منها عند إختيار القنوات والبدائل الإستثمارية المتاحة أمام الشركة وهذا من أجل ضمان نجاحها. ويمكن تحديدها فيما يلي:

أولا/ السيولة:

والمقصود بذلك تواجد السيولة المناسبة التي تمكن شركة التأمين من الوفاء بإلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها، أي معرفة إلتزامات المؤسسة ثم تصنيفها تبعا لهذه المواعيد، وهذا من خلال الموازنة بين نوعية الإكتتاب وأجاله من جهة القنوات الإستثمارية، ما يعني توزيع إستثمارات الشركة بالقدر والأجل الذي يتوافق مع إلتزاماتها. خاصة أن شركات التأمين تتعامل مع خطر محتمل الوقوع في أي لحظة. فالإلتزامات قصيرة الأجل تستلزم وجود أموال سائلة لدى شركة التأمين ما يعني تخصيص جزء من أموالها في إستثمارات تكون:¹

➤ سهلة التسبيل دون أن يؤدي ذلك لحدوث خسارة؛

➤ ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا إنخفض عائد التأمين؛

➤ ألا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الإلتزامات حتى لا تكون الشركة في وضع مالي حرج يؤدي إلى انخفاض العائد وخسارة جزء من قيمة الأصول.

ومثال ذلك الحسابات الجارية، الودائع قصيرة الأجل بالبنوك، شراء بعض الأصول السهلة التحول إلى نقدية. كما يمكن أن توظف بقية أموالها أو تستثمرها في الأصول الاستثمارية المتوسطة أو طويلة الأجل كذلك بالقدر والوقت الذي يتفق وإلتزاماته.

ثانيا/ الضمان:

يقصد بالضمان إبعاد أموال الشركة عن أي نوع من أنواع المضاربة أو الدخول بها في إستثمارات عالية المخاطرة، كالإستثمار في المشاريع الغير مدروسة أو الغامضة²، حيث تعد خطرا يتعاظم تحققه ويعرض

¹ - ابراهيم محمد مرجان، مرجع سابق، ص 396.

² - جزراوي، مرجع سابق، ص 197.

المركز المالي للشركة للخطر، وبالتالي يحظر على شركات التأمين الخوض في مجالات إستثمارية مرتفعة الخطورة حتى ولو كان العائد كبيرا. ويتم التفرقة هنا بين نوعين من الضمان هما:¹

➤ **الضمان الإسمي:** يقصد به ضمان إسترداد الوحدات النقدية المستثمرة ذاتها في الأوجه الإستثمارية المختلفة؛

➤ **الضمان الحقيقي:** ويقصد به ضمان إسترداد القوة الشرائية ذاتها للوحدات النقدية المستثمرة في الأوجه الإستثمارية المختلفة، وليس بالضرورة عدد الوحدات النقدية نفسها.

وشركات التأمين بحاجة للضمانين معا بحكم أن معظم إلتزاماتها إسمية، كما أنها بحاجة لمقابلة هذه الإلتزامات الغير معروفة القيمة مسبقا، ومقابلة أثر التضخم عليها خاصة في تأمين الممتلكات.

ثالثا/ الربحية و إنتظام العائد:

وتعني قدرة الأموال المستثمرة في الألفية المختلفة من تحقيق عائد إستثماري مناسب لشركات التأمين خاصة في ظل تحقيق خسائر إكتتابية، كما أن نفقات التشغيل المرتبطة بنشاط الإكتتاب ونسبة الخسائر الصافية قد تجاوز أحيانا 100% من الأقساط المكتتبة، لذا فإن العجز يجب أن يكون مستوعبا بواسطة العائد على هذه الإستثمارات.

للإشارة فإن الربحية تأتي بعد كل من معياري الضمان والسيولة في صياغة السياسة الإستثمارية لشركة التأمين، ليس تقريبا من أهميتها بل لضمان الإستثمارات التي توفر السيولة المناسبة وقت الحاجة لها لمواجهة مختلف الإلتزامات. فالهدف الجوهرى من الإستثمار هو الحصول على عائد مناسب يدعم المركز المالي للشركة ويلبي حاجات ملاكها وإلتزاماتها أمام أعمالها والعاملين بها². ويتم التفرقة بين نوعين من معدلات الفائدة³:

➤ **معدل الفائدة التقني:** هو المعدل الذي تستخدمه شركات التأمين لخصم أقساط التأمين، حيث يجب ألا يقل معدل الفائدة المحقق من الإستثمارات عن هذا المعدل، وإلا تعرض المركز المالي لشركة التأمين للخطر؛

➤ **معدل الفائدة المحقق:** هو المعدل الفعلي المحقق من الإستثمار، ويجب أن يكون كافيا لتغطية المعدل التقني الذي خصمت به الأقساط، وتغطية خسائر الإكتتاب.

¹- طارق عبد الحميد أحمد طه، حامد عبد القوي محمد الخواجة، نموذج كمي لتقييم محفظة استثمارات تأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصري، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ع1، ص، 243، 2022.

²- إبراهيم محمد مرجان، مرجع سابق، ص 397.

³- طارق عبد الحميد أحمد طه، مرجع سابق، ص 245.

رابعاً/ الكفاءة:

وذلك بالإستعانة بالإطارات التي تمتلك الكفاءة العلمية والخبرة العملية في هذا المجال، والتي من شأنها تقديم المعلومات وتهيأتها بالشكل الذي تمكن المستثمر من إتخاذ القرار السليم والمناسب للإستثمار، من خلال إجراء مسح شامل ومتكامل لفرص الإستثمار المتاحة ومعرفة البدائل الإستثمارية من حيث تكاليفها، وعوائدها المتوقعة وكذا مخاطرها¹.

خامساً/ الإستقرار:

ويقصد به الثبات النسبي لهيكل المحفظة الإستثمارية وعدم التغير المفاجئ أو السريع أو الكبير لهذا الهيكل².

سادساً/ التوافق:

بمعنى تحقيق المحفظة الإستثمارية التوافق وكذا التجانس فيما يخص العملة التي يتم بها تحصيل الأقساط، وكذا العملة التي يتم بها تسديد الإلتزامات والتعويضات، فتضمن بذلك محفظة الإستثمارات عمولات مختلفة تناسب إصدارات وكذا إلتزامات الشركة على فترات زمنية مختلفة³؛

سابعاً/ التنوع:

من أهم الأسس الواجب مراعاتها لتقليل مخاطر الإستثمار هو التنوع، ويقصد به توزيع إستثمارات شركات التأمين على عدد كبير من القنوات الإستثمارية، وعدم تركيز مبالغ كبيرة في نشاط أو نوع أو مجال واحد من الإستثمار. أي تنوع طبيعة الإستثمار وعدم حصره في مجال ضيق ويكون هذا التنوع على كل الأصعدة:

➤ **التنوع في طرق الإستثمار (جهة الإصدار):** أي توزيع الإستثمار على البدائل الإستثمارية المختلفة دون التركيز على أحد البدائل دون الأخرى. وهذا النوع من التنوع يعالج مخاطر الإستثمار الخاصة بالبدائل الإستثمارية، مثل مخاطر الإستثمار في بديل إستثماري معين ومخاطر الدورات الإقتصادية المتعلقة بنشاط إستثماري معين. كما يجب أيضاً أن يتم توزيع الإستثمارات داخل البديل الإستثماري الواحد، وهذا التنوع كذلك يعالج مخاطر الإستثمار الخاصة بالبديل الإستثماري والناشئة عن ضعف إدارة هذا البديل⁴. ويندرج تحت هذا النوع أسلوبان هما:

¹ - عصام حسين، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 201.

² - طارق عبد الحميد أحمد طه، مرجع سابق، ص 247.

³ - إبراهيم محمد مرجان، مرجع سابق، ص 399.

⁴ - منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار المعارف، مصر، 2022، ص 136. بتصرف.

• **التنوع البسيط (السادج):** ويقوم هذا الأسلوب على مبدأ زاد كلما زاد تنوع الإستثمارات التي تضمها المحفظة كلما إنخفضت المخاطر التي يتعرض لها العائد في المحفظة¹. ويكون هذا الأسلوب مناسباً في حال عدم القدرة على التمييز بين مخاطر الإستثمارات والعوائد المتوقعة منها. وفي بعض الأحيان يتم وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة لكل جهة بحيث لا يتجاوز حداً معيناً من مخصصات المحفظة لها. كما تجدر الإشارة كذلك أن المبالغة في تنوع الأدوات الإستثمارية يؤدي إلى إنعكاسات سلبية نذكر منها:

- كثرت الأدوات الإستثمارية يؤدي إلى صعوبة إدارة المحفظة، بالإضافة إلى زيادة تكاليف متابعة ومراقبة كل إستثمار بسبب الحاجة لعدة خبرات²؛

- تؤدي كثرة الإستثمارات في الغالب إلى قرارات غير صحيحة؛

- إرتفاع تكاليف المعاملات: بسبب شراء كميات صغيرة من كل إصدار. والذي بدوره يؤدي لإرتفاع متوسط العمولات المدفوعة للسماسرة³. لأن عمليات البيع والشراء تتطلب دفع عمولة للوسيط الذي يقوم بها)

• **أسلوب ماركوويتز لتنوع:** إذا كان التنوع السادج يقضي بالإختيار العشوائي للإستثمارات، فإن تنوع ماركوويتز يتطلب التنوع القائم على الإختيار الدقيق والمدرّوس لهاته الإستثمارات التي تتضمنها المحفظة، على أساس أن خطر المحفظة لا يتوقف على مخاطر الإستثمارات المكونة لها فحسب بل يتعدى إلى عوائد هذه الإستثمارات. حيث تقاس هذه العلاقة بمعامل الإرتباط والذي يقيس نسبة التغير بين عوائد أصلين أو أكثر، ويتراوح هذا المعامل بين -1 و +1 ويكون⁴:

- **الإرتباط السالب:** إذا كانت الزيادة في عائد أصل ما تؤدي إلى إنخفاض عائد أصل آخر بنفس المقدار في نفس الوقت، ما يعني أن الإرتباط سالب والذي يعمل على تخفيض المخاطر. ويحقق بذلك التنوع أقصى منفعة له.

- **الإرتباط الموجب:** ويكون ذلك عندما يقترب أو يساوي معامل الإرتباط +1. ما يعني أن أي زيادة في عائد أصل ما تؤدي إلى نفس الزيادة في عائد الأصل الآخر، والذي يتبعه إرتفاع درجة مخاطر المحفظة الإستثمارية، والتنوع هنا لا يعمل على تخفيضها.

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البيات، أساسيات الاستثمار، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2003، ص 270.

² - منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، دار المعارف، مصر، ط 2، 2006، ص 136.

³ - ناظم محمد نوري الشمري، المرجع السابق، ص 270.

⁴ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 317، بتصرف.

-عدم وجود إرتباط: وهذا عندما يكون المعامل مساويا للصفر، ما يعني عدم وجود إرتباط بين عوائد الأصول الإستثمارية المكونة للمحفظة، والتي تعد هنا أفضل حالة من حالات الإرتباط الموجب، ولكنها أقل درجة من حالة الإرتباط السالب.

➤ **التنوع الجغرافي**: أي عدم حصر الإستثمار في منطقة جغرافية واحدة وإنما تعديها إلى مناطق متعددة¹. حيث أن تنوع المحفظة في أوجه إستثمارية منتشرة جغرافيا وغير مركزة في منطقة واحدة يقي الشركة من خطر الكوارث التي تقع لإحدى المناطق؛

➤ **التنوع في إستحقاقات الإستثمار**: أي إختلاف تواريخ إستحقاق هذه الإستثمارات وتواريخ عوائدها وعدم حصرها في تاريخ واحد، بحيث توزع توزيعا متناسبا مع إلتزاماتها (أي مراعاة التوازن المالي بين فترات الإستثمارات وأجال الإلتزامات)، وبذلك تضمن الشركة تدفقا وسيولة مستمرة ومنتظمة تساعدها على المرونة في تعديل سياستها الإستثمارية إلى الأفضل ومواجهة السيولة النسبية المطلوبة². كما أن تنوع الإستثمارات بين الأجلين القصير والطويل، يعتمد على تقلبات كل من أسعار الفائدة والعوائد في السوق، حيث أن تقلبات أسعار الفائدة تؤثر على الأدوات الطويلة الأجل، بينما تقلبات العوائد تؤثر أكثر على الأدوات القصيرة الأجل ومن الأساليب المتبعة في هذا النوع من التنوع نذكر³:

- **تدرج تواريخ الإستحقاق**: من خلال الإستثمار في أدوات ذات تواريخ إستحقاق متدرجة، حيث يتم وضع حد أقصى لهذه التواريخ وعلى أساسه يتم إعتقاد هيكل إستحقاق لها، وفقه يتم توزيع الموارد المالية المتاحة.

- **التركيز على الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل**: حيث يتم التركيز هنا على الإستثمارات قصيرة الأجل والتي توفر السيولة اللازمة لمواجهة الإلتزامات المستقبلية، وكذا الإستثمارات الطويلة الأجل حيث تحقق أرباحا رأسمالية، وإستثناء الإستثمارات المتوسطة الأجل لأنها لا تسهم لا في السيولة ولا في الأرباح.

- **الأسلوب الهجومي**: والذي يُعتمد فيه على التوقعات والتي يجب أن تكون صحيحة وإلا سيتعرض المستثمر لخسائر كبيرة. فإذا توقع المستثمر إرتفاع سعر الفائدة وجب عليه إستبدال الإستثمارات الطويلة الأجل بقصيرة الأجل، والعكس من ذلك في حال توقع إنخفاض سعر الفائدة. ولا ينصح بإعتقاد هذا الأسلوب إلا إذا كان المستثمر على قدر من الخبرة والمعرفة.

¹ - طارق عبد الحميد أحمد طه، مرجع سابق، ص 247، بتصرف.

² - إبراهيم محمد مرجان، مرجع سابق، ص 399.

³ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 271-272، بتصرف.

ثامنا/ مواءمة الأصول للإلتزامات:

يجب أن يراعى في إستثمارات شركات التأمين إلتزاماتها، وهذا بمواءمة الأصول للإلتزامات من أجل ضمان ملاءة هذه الشركات وقدرتها على الوفاء بها في أجالها المحددة. (التحليل الجيد لمحفظة الشركة من أجل تقدير قيمة الإلتزامات المتوقعة). حيث يتم توجيه إستثمارات الشركة بما يتفق مع هذه الإلتزامات وتحقيق عائد إستثماري يضمن لها الإستقرار، فإذا كانت هذه التقديرات لا تعكس حجم الإلتزامات ما يعني إهدار فرص إستثمارية، ويمكن أن يُعرض ذلك المركز المالي للشركة للخطر لأنها تعتمد على هذه العوائد لتغطية الخسائر الإكتتابية كما ذكرنا من قبل.

كما يجب التمييز بين إستثمارات شركات التأمين على الحياة بإعتبارها إلتزامات طويلة الأجل، نظرا لطبيعة وثائق التأمين على الحياة، فتكون إستثماراتها طويلة الأجل تهدف بالدرجة الأولى المحافظة على رأس المال المستثمر وتحقيق أرباح. وتلك التي تقوم بها شركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات حيث أن إلتزاماتها قصيرة الأجل ولا تزيد معظمها عن السنة، كما أن المطالبات المترتبة عنها يتم تسويتها بسرعة، وتتباين كثيرا في قيمها بسبب التضخم والظروف الإقتصادية، ولذلك فإن إستثمارات شركات تأمين الممتلكات والمسؤولية تكون قصيرة الأجل، وتهدف بالدرجة الأولى المحافظة على السيولة.

من خلال عرض جملة المبادئ المختلفة السالفة الذكر وجب على شركات التأمين الأخذ بها لضمان تحقيق الوظيفة الإستثمارية للدور المنوط بها على أفضل وجه.

التوريق كأداة لتغطية المخاطر في شركات التأمين :

يعد التوريق من الأنشطة المالية المستحدثة حيث يتم من خلاله تعبئة مجموعة من الأصول المتجانسة وبيعها لطرف آخر (منشأة متخصصة للاكتتاب) والتي تستخدمها كضمان من أجل إصدار أوراق مالية تباع في الأسواق المالية¹. أي "تحويل أصل معين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية"². والتي ذكرنا أنواعها من قبل.

أما في مجال التأمين فتوريق الأخطار التأمينية يقصد به إصدار أوراق مالية تطرح للتداول وتكون هذه الأوراق مرتبطة بمحفظة الأخطار التأمينية، أي نقل أخطار الإكتتاب الى أسواق رأس المال بدلا من تحويلها لمعيدي التأمين³. وتجدر الإشارة أنه في الكثير من الأحيان يتم توريق الأخطار التي تتسم نتائجها بالكارثية

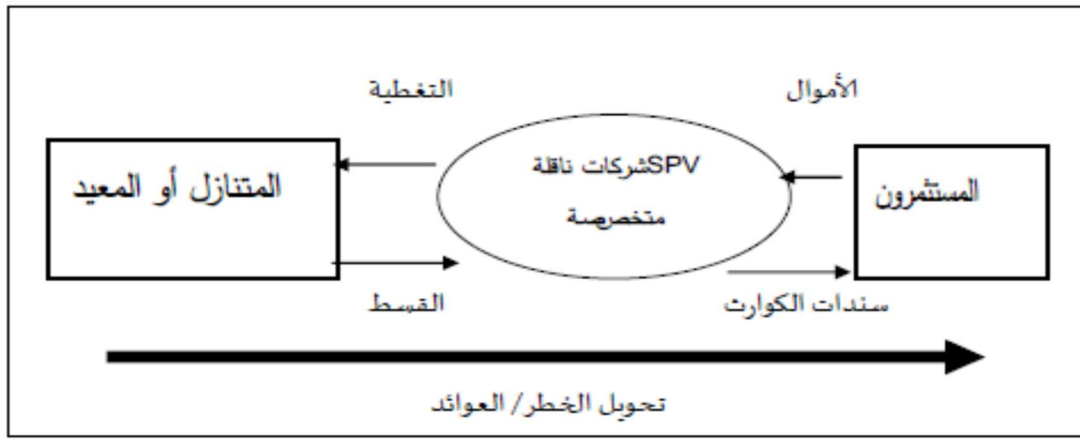
¹ - Angelos Delivorias ,Comprendre la titrisation: Historique – avantages – risques, Union européenne, 2016, p 4 6.

² - Thierry Grantier, Corynne Jaffaux, La Titrisation aspects juridiques et financiers, Economica, Paris, 1997, p 10.

³-Peter Carayannopoulos, ,Insurances Securitization Catastrophic Event Exposure and The Role of Insurance Linked Securities and Dressing Risk , ICLR Research Paper Series , N 27, Canada, 2003, p3.

كأخطار الكوارث الطبيعية والتي يمكن أن تؤثر على ملاءتها المالية. كما تعد أداة مكتملة وأحياناً بديلة لإعادة التأمين، حيث أن معيد التأمين يقوم هو الآخر بتحويل جزء من هذه الأخطار أو مجملها إلى هيئة متخصصة تقوم بتحويلها إلى أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المالية¹، وتعد عملية توريق مخاطر التأمين أحد الحلول المبتكرة والجديدة في إدارة المخاطر في صناعة التأمين. وتتم عملية توريق مخاطر التأمين وفق الآلية التالية والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): آلية توريق أخطار التأمين



Source: Alexandre Scherer, La titrisation des risques d'assurance: le marché des "Insurance Linked Securities, Revue d'économie financière, volume 59, N4, Paris, 2000, p13

حيث يتبين لنا من الشكل أعلاه أن نقل مخاطر التأمين إلى الأسواق المالية سواء من طرف شركة التأمين أو معيد التأمين للتخلص من عبء هذه المخاطر والحصول على سيولة تمكنها من التوسع في نشاطها التمويلي أو تسديد الإلتزامات المالية التي على عاتقها، تكون من خلال هيئة وسيطة متخصصة تعرف بالشركة الناقلة المختصة (SPV) Special Purpose Vehicle تحمل المخاطر، وهذا من خلال عقد يجمع بين الطرفين تقوم فيه الشركة الناقلة بنقل الخطر وهيكلته من خلال توريقه (إصدار سندات جديدة قابلة للتداول في الاسواق المالية)، مقابل قسط سنوي عن الخطر المتنازل عنه. وتسمى الأوراق المالية التي تمنح المستثمر المساهمة المباشرة في محافظ أخطار التأمين بالأوراق المالية المرتبطة بالتأمين (Insurance linked Securities (ILS))، وتكون في الغالب مدتها وقيمتها موافقة لمدة وقيمة مبلغ التأمين المبين في عقد التأمين. وحسب مبدأ التغطية المتفق عليه في العقد المبرم يكون التعويض كما يلي:²

¹ - جيرار فيروز، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 102.

² - A-L.Caillat, C.Dutang, T.Nguyen, Q.Tran, T.Thuy, Titrisations des Risques d'Assurance, Rapport rédigé en TALEX, 2008, p10.

- ففي حال تحقق الخطر المؤمن عليه يتم تصفية الأوراق المالية لدفع وسداد خسائر شركة التأمين وبالتالي يفقد المستثمر كل أو جزء من أمواله أو فوائده أو الاثنين معا حسب الإتفاق؛

- أما في حال عدم تحقق الكارثة قبل تاريخ إستحقاقها يحصل المستثمر على كل من رأس المال المستثمر والفوائد نظير تحمله هذه الأخطار.

ومنه فتوريق مخاطر التأمين تعد أداة من أدوات إدارة المخاطر، ومن التغطيات التي تلجأ شركات التأمين لها لتغطية مخاطرها من خلال رأس مال المستثمرين (تنوع مصادر التغطية). كما تسمح هذه الطريقة لشركات التأمين بتغطية مخاطرها في حال عدم قدرة أسواق الإعادة توفير التغطية وإستيعاب الأخطار، ما يعني زيادة القدرة الاستيعابية لشركات التأمين، بالإضافة إلى تمكنها من تغطية الخسائر في حال وقوع الخطر أي تسديد إلتزاماتها وتجنبيها خطر التعثر.

أما من وجهة نظر إستثمارية فإن عملية التوريق تعد قناة إستثمارية يتم من خلالها تنويع المحفظة الإستثمارية لشركة التأمين، لكن يجب الإستثمار فيها بشكل مدروس وحذر خاصة بعد أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى إنهييار العديد من المؤسسات المالية من بنوك وشركات التأمين كالمجموعة الدولية الأمريكية AIG. والتي كان لها دور كبير في هذه الأزمة، ما استلزم تدخل الحكومة الأمريكية للتدخل وإنقاذها من الإفلاس.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن شركات التأمين تلعب دورا هاما ومهما في الإقتصاد، وهذا الدور لن يتأتى كما ذكرنا من قبل إلا بتوافر القدرة والملاءة المالية لذلك، هذه الأخيرة والتي تتأثر بمجموعة من الأخطار ويأتي على رأسها الأخطار الناجمة عن النشاط الرئيسي لها ألا وهو الإكتتاب والسياسة المنتهجة في ذلك، حيث أن كفاءة ونجاعة السياسة الإكتتابية للشركة والقائمين عليها، سنتعكس على ملاءتها.

بالإضافة للطريقة التي توظف الشركة بها جملة أقساطها، حيث يجب أن يراعى في ذلك الوعاء الإستثماري الذي يحقق عوائد للشركة. لأنها تعتمد عليه لتغطية الخسائر الإكتتابية وزيادة ربحيتها. دون أن ننسى الدور الذي يلعبه إعادة التأمين من خلال نقل عبئ ما فاق قدرتها وتحملها من الأخطار لشركات متخصصة في ذلك والتي تمنحها الأمان و تزيد من قدرتها الإستيعابية.

لذا أصبح من الضروري على شركات التأمين إنتقاء ورسم السياسات التي تجنبها مخاطر كل وظيفة من الوظائف السالفة الذكر. بهدف ضمان نجاحها وأداء نشاطها على أكمل وجه دون أن يُخل ذلك بوجودها.

الفصل الثالث :

دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين SAA

تمهيد:

بعدما تعرفنا على شركات التأمين ومجمل المخاطر التي تحيط بنشاطها، وذكرنا أنها تسعى لتجنب العسر المالي من خلال التحكم في مجمل المخاطر النابعة من وظائفها وهذا بالتخطيط الجيد لكل من سياستها الإكتتابية والإستثمارية وكذا إعادة التأمين.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول عرض أهم المؤشرات المالية للشركة الوطنية للتأمين بإعتبارها محل الدراسة للتعرف أكثر على النهج الذي تتبعه في إدارة إكتتاباتها في الفروع التأمينية المختلفة، ومعرفة مدى إعتمادها على معيدي التأمين ومختلف الإتفاقيات المبرمة معهم، لنخرج في الختام على كل ما يخص سياستها الإستثمارية.

ولالإلمام أكثر بالنقاط السالفة الذكر إرتأينا تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية بالشركة الوطنية للتأمين SAA

المبحث الثاني: تقييم السياسة الاكتتابية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018/2023

المبحث الثالث: تقييم سياسة إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018/2023

المبحث الرابع: تقييم السياسة الإستثمارية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018/2023

المبحث الأول: نبذة تعريفية بالشركة الوطنية للتأمين SAA:

تعد الشركة الوطنية للتأمين SAA واحدة من أقدم وأعرق شركات التأمين المعتمدة في سوق التأمين الجزائري، حيث تنشط فيه منذ 62 عاما وتتوزع الشركة على أكثر من 900 نقطة بيع تغطي كامل التراب الوطني وتمارس كافة فروع التأمين.

أولا/ أهم المحطات التاريخية للشركة:

يمكن إيجاز أهم المحطات التي مرت بها الشركة في النقاط التالية¹:

- تأسست الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط جزائري بنسبة 61% ومصري بنسبة 39%، وفتحت أول نقطة بيع لها في الجزائر العاصمة في نفس السنة تحت العلامة التجارية "الشركة الجزائرية للتأمين SAA".
- 1966: تم تأمين الشركة وأصبحت جزائرية 100% وهذا بموجب المرسوم رقم 66-127 وإحتكار الدولة لقطاع التأمين وهذا بإسم الشركة الوطنية للتأمين مع المحافظة على العلامة SAA.
- 1976: أصبحت الشركة متخصصة في الأخطار البسيطة، وهذا بموجب القانون حيث إهتمت في هذه الفترة بتطوير عروضها بما يتماشى وإحتياجات الأفراد والمهنيين والهيئات والمؤسسات.
- 1989: بعد صدور المرسوم رقم 85/80 وبمقتضاه تم تحويل الشركة من عمومية الى شركة ذات أسهم برأسمال قدر ب 80 مليون دج.
- 1990: رفع التخصص عن شركات التأمين العامة. وتوسيع نطاق أنشطتها لتشمل المخاطر الصناعية والهندسية والنقل والمخاطر الزراعية وتأمين الأشخاص.
- 1995: فتح السوق أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب. وإدخال الوسطاء من القطاع الخاص (الوكلاء العامون والوسطاء والتأمين المصرفي).
- 2011: الفصل الفعلي لتأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بموجب القانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات. بالإضافة لزيادة رأس مال شركة إلى 20 مليار دج.
- 2014: إنتهاج الشركة لمبدأ التنوع كإستراتيجية جديدة.
- 2016: من أجل تعزيز الديناميكية التجارية للشركة تم تغيير المقر الاجتماعي للشركة (من حي شيفيفارا إلى الحي التجاري باب الزوار الجزائر العاصمة).

¹ - La SAA plus de 60 ans de succès, sur le site web: <https://la.saa.dz/ar/about>, consulté le 12/06/ 2023.

- 2017: زيادة رأسمال الشركة إلى 30 مليار دج.
- 2022: مساهمة الشركة مع مجموعة من شركات التأمين (CAAT-CAAR-CASH) وكذا البنوك (BADR-CNEP- BDL-BEA-BNA-CPA) في إنشاء أول شركة عمومية متخصصة في التأمين التكافلي (تأمين الأضرار) والمسماة الجزاير تكافل.
- 2023: رفع رأسمال الشركة ليصل 35 مليار دج.
- تمتلك العضوية الدائمة في المجلس الوطني للتأمينات، وتعد عضو مؤسس للإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة لعضويتها في الإتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين.

وتقدم الشركة تشكيلة متنوعة من المنتجات التأمينية في شتى الفروع التأمينية، وتتفرق هذه الخدمات والمنتجات حسب عملائها فمنها ما هو موجه للأفراد كالتأمين على السيارات والمسؤولية المدنية، التأمين على السكن والأخطار المتعددة، التأمين ضد الأخطار الطبيعية، التأمين على القوارب السياحية. وأخرى موجهة للشركات والخواص وهذا ضمانا لنشاطهم ومسؤولياتهم كالتأمين على أسطول السيارات، تأمين المسؤولية المدنية العامة، تأمين الممتلكات والمعدات، التأمين المهني ضد المخاطر، تأمين نشاط البناء، تأمين النقل والتأمين الزراعي.

ثانيا/ الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين:

كغيرها من شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري فإن تنظيم الشركة مقسم إلى ثلاث مستويات:

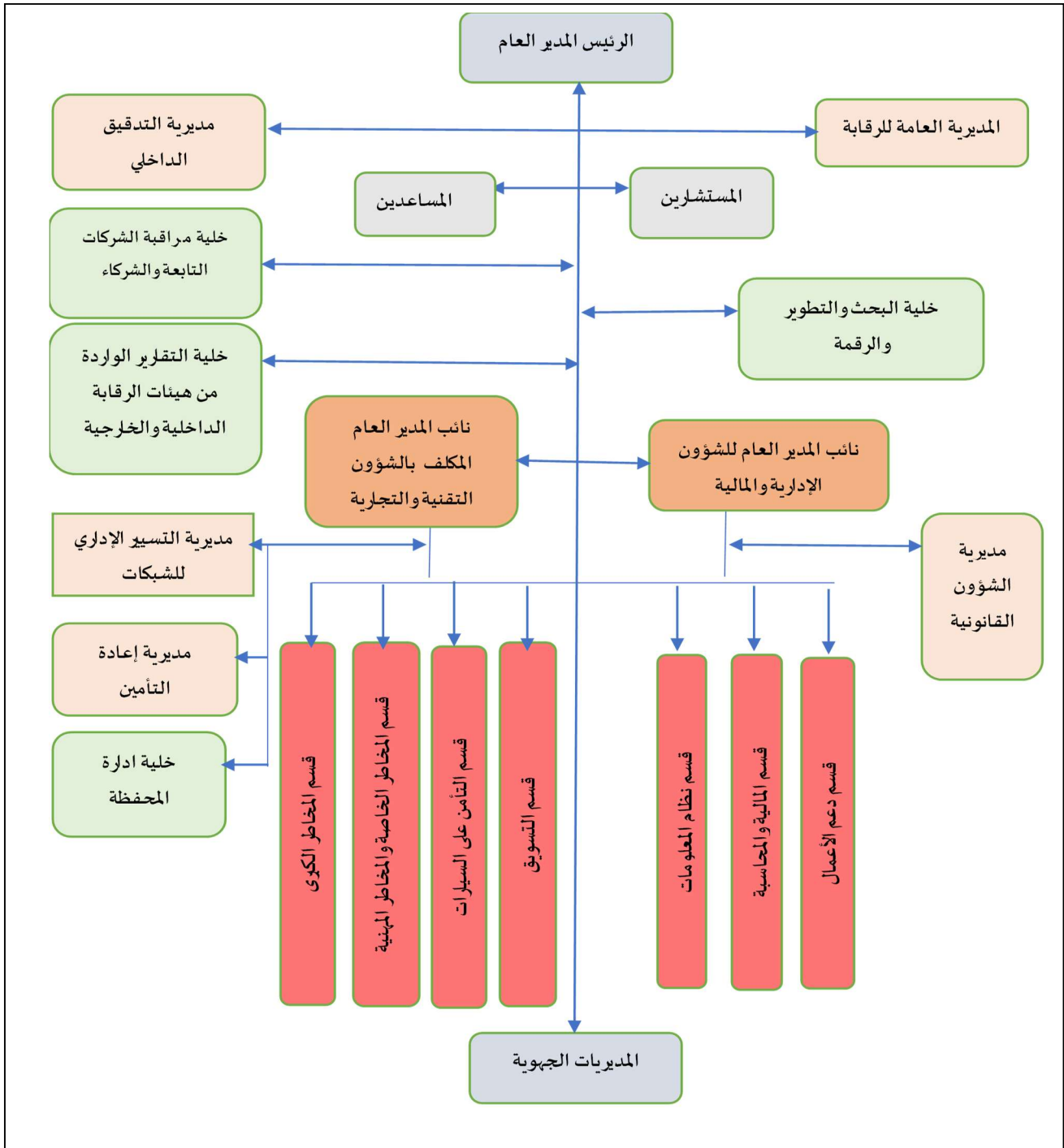
1. **المستوى العام:** وهذا التنظيم يكون على مستوى المقر المركزي للشركة حيث يتم إدارة الشركة من طرف مدير عام ومعاونوه، بالإضافة إلى أن هذا التنظيم يحوي مجموعة من الأقسام والمديريات يضطلع كل منها بمهام خاصة.

2. **المستوى الجهوي:** والمقصود بهذا المستوى المديريات الجهوية للشركة وعددها 16 مديرية موزعة على التراب الوطني، وهي تابعة في إدارتها للشركة الأم. حيث أن كل مديرية مسؤولة عن عدد معين من الوكالات التجارية المباشرة وكذا الوكلاء العامون، والشبابيك الموحدة على مستوى البنوك. كما تعد هذه المديريات همزة وصل بين الإدارة العليا للشركة والوكالات.

المستوى التنفيذي: حيث تملك الشركة على هذا المستوى 305 وكالة مباشرة، 243 وكيل عام، 266 شبك على مستوى البنوك، بالإضافة لـ 100 فرع. حيث تعتبر هذه الوسائط واجهة الشركة من خلال عرض

مجمل المنتجات التي تقدمها لطالبي التغطيات التأمينية من أفراد وهيئات مختلفة، وإجابة طلباتهم وتسيير كل ما أبرم من عقود معهم من الإكتتاب إلى غاية التعويض. والشكل الموالي يظهر الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى العام لها

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق الشركة.

وتجدر الإشارة أنه يجرى التهيئة والإعداد التدريجي لتغير التنظيم المعمول به على كل المستويات ليصبح التقسيم يضم قسمين هما الإنتاج والتعويض .

المبحث الثاني: تقييم السياسة الإكتتابية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2018-2022)

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على السياسة الإكتتابية للشركة الوطنية للتأمين وهذا اعتمادا على بعض المؤشرات.

أولا/الحصة السوقية للشركة:

حيث ومن خلالها يمكن معرفة مكانة الشركة وموقعها في السوق ومنه حجم الأخطار التي تتولى الشركة تغطيتها. والجدول الموالي سنعرض فيه مختلف الشركات الناشطة في السوق الجزائري للتأمين وحصتها فيه.

الجدول رقم (09): الحصة السوقية لشركات التأمين على الأضرار خلال الفترة (2018-2022)

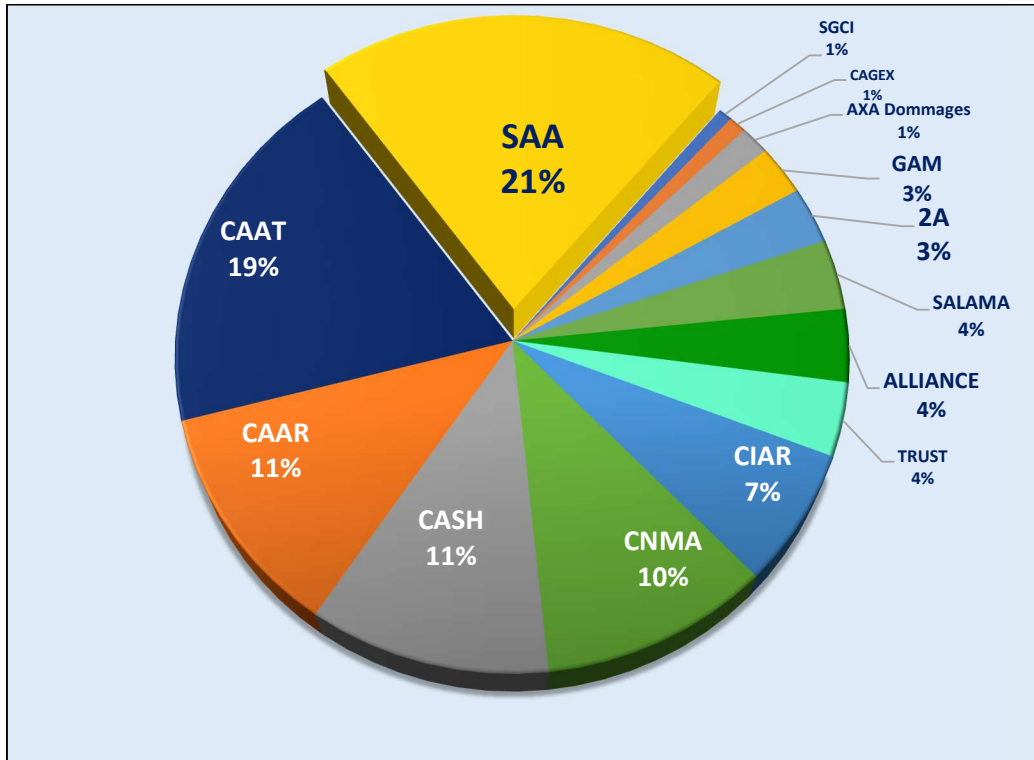
حصة	المتوسط (ر.ع)	حصة	2022	حصة	2021	حصة	2020	حصة	2019	حصة	2018	الشركات (ر.ع) مليون دج
21,61%	28 365	%21,05	29 516	%21,50	28 801	%21,00	26 710	%21,99	29 117	%21,85	27679	SAA
18,78%	24 725	%18,57	26 046	%19	25 404	%19,00	23993	%18,28	24 202	%19,05	23982	CAAT
12,14%	15 636	%13,40	16 451	%12.1	16 257	%11,51	14540	%11,64	15 419	%12,00	15513	CAAR
10,37%	14 217	%11,73	18 795	%12	16 097	%11,06	13965	%9,57	12 678	%7,50	9551	CASH
10,45%	13474	%9,32	13 065	%9.6	12 643	%10,60	13384	%10,81	14 312	%11,07	13968	CNMA
73,54%	96 417	%74,08	103 873	%73,91	99 202	%73,88	92591	%72,29	95 728	%71,47	90693	مجموع الشركات العمومية
7,11%	9 179	%6,19	8 686	%6.5	8652	%6,91	8723	%7,44	9 846	%7,91	9986	CIAR
3,54%	4 902	%4,69	6 583	%4.5	6060	%3,77	4758	%3,01	3 980	%2,68	3129	TRUST
3,88%	5 030	%3,89	5 449	%3.6	4823	%3,74	4729	%3,93	5 202	%3,95	4946	ALLIANCE
3,70%	4 727	%3,06	4 284	%3.2	4322	%3,61	4558	%4,06	5 377	%4,07	5094	SALAMA
2,88%	3 781	%2,74	3 844	%2.6	3842	%2,95	3724	%2,87	3 798	%2,96	3698	GIG
2,66%	3 407	%2,12	2 970	%2.4	3163	%2,61	3290	%2,87	3 805	%3,05	3806	GAM
1,77%	2 141	%1,27	1 775	%1.2	1633	%1,49	1881	%1,98	2 626	%2,34	2789	AXA Dommages
24,73%	33 166	%23,95	33 590	%24,24	32495	%24,26	31662	%25,07	34 634	%26,12	33448	مجموع الشركات الخاصة
0,92%	1 139	%1,06	1484	%0,93	1159	%0,90	1138	%0,90	963	%0,83	952	CAGEX
0,76%	1 100	%0,91	1275	%0.9	1244	%0,70	882	%0,70	1 095	%0,73	1003	SGCI
1,74%	2 239	%1,97	2 759	%1,86	2403	%1,87	2020	%1,59	2058	%1,43	1955	الشركات المتخصصة
100%	131 822	100%	140 222	100%	134 100	100%	126 273	100%	132 420	100%	126 096	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على [/https://www.cna.dz](https://www.cna.dz)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن شركات التأمين العمومية تتولى تغطية ما يقارب 74% من مجموع الأخطار المعروضة في سوق التأمين الجزائري بنسب متفاوتة (SAA، CAAT، CAAR، CASH، CNMA)، تليها في ذلك الشركات الخاصة والمتخصصة بما نسبته 26%.

وتحتل الشركة الوطنية للتأمينات SAA الريادة في السوق الجزائري للتأمينات بمتوسط نسبة قدرت خلال سنوات الدراسة بـ 21.61% من إجمالي السوق، بفارق 2.7 مليار دج عن شركة CAAT الثانية في الترتيب العام، وبفارق 12 مليار دج تقريبا عن الشركات الحكومية الأخرى (CAAR، CASH، CNMA)، وهذا ما يؤكد أن الشركة تتبع نفس وتيرة الإنتاج لتبقى محافظة على حصتها السوقية، ومنه إحتلال مركز ريادي في سوق التأمين الجزائري. ويمكن تبيان ذلك من خلال الشكل الموالي:

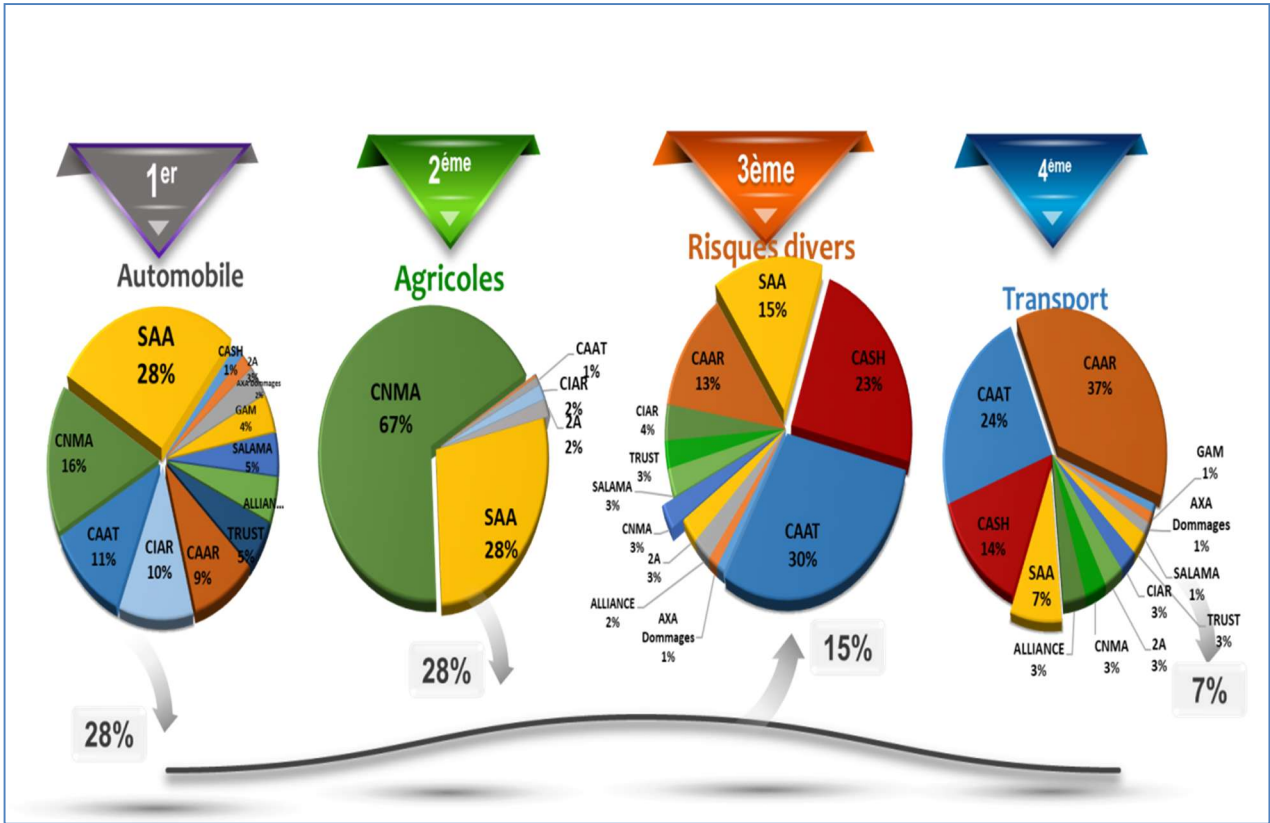
الشكل رقم (10): متوسط حصة الشركة الوطنية SAA في السوق الجزائري للتأمين



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

أما موقع الشركة في سوق التأمين الجزائري من حيث الفروع التأمينية المختلفة فيمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): حصة وترتيب الشركة حسب الفروع التأمينية المختلفة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق الشركة.

من خلال الشكل يتضح لنا مكانة الشركة في سوق التأمين الجزائري:

- حيث تحتل المركز الأول في تأمين السيارات بنسبة 28% تليها في ذلك شركتي CNAMA ب 18% و CAAT ب 11%؛
- وتحتل المركز الثاني في التأمين الزراعي بما نسبته 28% بعد شركة CNAMA التي تحتل المركز الأول بنسبة 67%؛
- أما فرع التأمين على الحريق والأخطار المختلفة فإن الشركة تتموقع في الصف الثالث بنسبة 15% بعد كل من شركتي CAAT ب 30%، و CASH ب 23%؛
- وأخيرا تحتل المركز الرابع في فرع التأمين على النقل بنسبة 7% من مجمل السوق، بعد كل من شركة CAAR ب 37% و CAAT ب 24%، وشركة CASH ب 18%.

الجدول رقم (10): تطور رقم أعمال شركات التأمين على الأضرار في الجزائر (2018-2022)

رقم الأعمال (مليون دج)											الشركات
%	2022	%	2021	%	2020	%	2019	%	2018	2017	
2,48%	29 516	7,83%	28 801	-8,27%	26 710	5,20%	29 117	4,34%	27679	26 527	SAA
2,53%	26 046	5,88%	25 404	-0,86%	23993	0,92%	24 202	5,12%	23982	22 813	CAAT
1,19%	16 451	11,81%	16 257	-5,70%	14540	-0,61%	15 419	3,73%	15513	14 955	CAAR
16,76%	18 795	15,27%	16 097	10,15%	13965	32,74%	12 678	-11,24%	9551	10 761	CASH
3,34%	13 065	-86,35%	12 643	546,95%	92591	2,46%	14 312	7,32%	13968	13 015	CNMA
4,71%	103 873	7,14%	99 202	-3,28%	92591	5,55%	95 728	2,98%	90693	88 071	مجموع الشركات العمومية
0,39%	8 686	-0,81%	8652	-11,41%	8723	-1,40%	9 846	9,22%	9986	9 143	CIAR
8,63%	6 583	27,36%	6060	19,55%	4758	27,20%	3 980	15,72%	3129	2 704	TRUST
12,98%	5 449	1,99%	4823	-9,09%	4729	5,18%	5 202	3,00%	4946	4 802	ALLIANCE
-0,88%	4 284	-5,18%	4322	-15,23%	4558	5,56%	5 377	6,41%	5094	4 787	SALAMA
0,05%	3 844	3,17%	3842	-1,95%	3724	2,70%	3 798	4,85%	3698	3 527	GIG
-6,10%	2 970	-3,86%	3163	-13,53%	3290	-0,03%	3 805	9,78%	3806	3 467	GAM
8,70%	1 775	-13,18%	1633	-28,37%	1881	-5,84%	2 626	-4,88%	2789	2 932	AXA Dommages
3,37%	33 590	2,63%	32495	-8,58%	31662	3,55%	34 634	6,65%	33448	31 362	مجموع الشركات الخاصة
28,04%	1484	1,85%	1159	18,17%	1138	1,16%	963	16,67%	952	816	CAGEX
2,49%	1275	41,04%	1244	-19,45%	882	9,17%	1 095	-12,09%	1003	1 141	SGCI
14,81%	2 759	18,96%	2403	-1,85%	2020	5,27%	2058	-0,10%	1955	1 957	الشركات المتخصصة
4,57%	140 222	6,20%	134 100	-4,64%	126 273	5,02%	132 420	3,9%	126 096	121 390	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على [/https://www.cna.dz](https://www.cna.dz)

يوضح الجدول أعلاه تفاوت وتيرة معدل نمو رقم أعمال الشركات الناشطة في السوق خلال سنوات الدراسة، وأكبر إنخفاض تم تسجيله سنة 2020 خلال فترة تفشي جائحة كورونا، حيث بلغت إصدارات السوق الوطنية للتأمين على الأضرار 12.63 مليار دج، بإنخفاض قدره 6.1 مليار دج (-4,64%) مقارنة بالنمو المسجل سنة 2019 والمقدر ب+5.8 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت ب 5,02%.

ومن خلال التمعن في النتائج فإن التراجع الأبرز تم تسجيله على مستوى الشركات الخاصة والمختلطة والذي ناهز 3 مليار دج. ولإعطاء صورة أوضح حول هذا الإنخفاض حسب الفروع التأمينية وأيهما كان الأكثر تضررا سنعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): نتائج السوق حسب الفروع التأمينية 2022/2018

حصة كل فرع في السوق					رع (مليون دج)									الفرع التأميني
2022	2021	2020	2019	2018	%النمو	2022	%النمو	2021	%النمو	2020	%النمو	2019	2018	
46,01%	46,52%	49,91%	52,41%	54,78%	5,01%	65 057	-1,85%	61 954	-9,04%	63 121	0,39%	69 396	69128	السيارات
45,05%	44,99%	41,95%	38,79%	37,06%	6,32%	63 710	12,95%	59 925	3,27%	53 053	9,84%	51 371	46770	الاططار المتعددة
5,18%	1,62%	1,75%	2,03%	4,62%	239,68%	7 327	-2,27%	2 157	-17,77%	2 207	-53,95%	2 684	5829	الفلاحي
1,72%	5,01%	4,81%	4,81%	4,62%	-63,50%	2 435	9,72%	6 672	-4,52%	6 081	9,26%	6 369	5829	النقل
2,04%	1,86%	1,58%	1,75%	1,56%	16,36%	2 880	24,06%	2 475	-14,08%	1 995	18,23%	2 322	1964	القرض
100%	100%	100%	100%	100%	6,17%	141408	5,32%	133 184	-4,50%	126 457	4,93%	132 420	126198	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على [/https://www.cna.dz](https://www.cna.dz)

من خلال الجدول أعلاه نسجل النقاط التالية:

- إنخفاض حجم الإكتتاب في فرع التأمين على السيارات من سنة لأخرى حيث سجل أكبر إنخفاض من حيث القيمة قدره 6577 مليون دج (-9.4%) أثناء فترة الوباء، كما أن الحصة السوقية لهذا الفرع في تراجع هي الأخرى من سنة لأخرى. ويرجع السبب في ذلك لإنخفاض الطلب على تأمين السيارات بسبب توقف إستيراد السيارات (إنخفاض التسجيلات الجديدة للقطاع) ومنه أقساط التأمين، كما تزامن هذا الإنخفاض مع تطبيق ضريبة التلوث على المركبات التي تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2020.

➤ فرع التأمين على الأخطار المتعددة حقق نموا من سنة لأخرى، ما إنعكس على حصة هذا الفرع من إجمالي السوق الوطني، كما أنه الوحيد الذي حقق نتيجة إيجابية خلال فترة الوباء بقيمة +1719 مليون دج (+3.27%)؛

➤ بقية الفروع التأمينية الفلاحي وكذا النقل بالإضافة إلى التأمين على القرض شهدت تذبذبا في معدلاتها خلال فترة الدراسة وسجلت تراجعا بما نسبته (-17,77%) و(-4,52%) و(-14,08%) على التوالي خلال فترة الوباء.

وللإشارة فإن أبرز التداعيات التي خلفتها الأزمة الصحية لجائحة كورونا وأثرت على نمو القطاع تمثلت في:

- توقف المشاريع الكبرى؛
- توقف صناعة الخدمات وإختفاء عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنخفاض الواردات؛
- تدهور القدرة الشرائية؛

ويمكن أن نوضح أثر هذا الإنخفاض حسب الفروع التأمينية في كل شركة من الشركات الناشطة في السوق الجزائري للتأمينات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): نتائج كل شركة حسب الفروع التأمينية خلال فترة الوباء (2019-2020)

المجموع		النقل		الزراعي		الأخطار المتعددة		السيارات		الفرع (مليون دج)	
%	نمو	ر.ع	نمو	ر.ع	نمو	ر.ع	نمو	ر.ع	نمو	ر.ع	الشركة
-8,27%	-2 399	26 710	-40	445	-139	611	376	8 013	-2 579	17 639	SAA
-0,86%	-209	23 993	-289	1 461	9	20	1 036	15 573	-967	6 939	CAAT
-5,70%	-879	14 540	316	2 245	-	-	-1 094	6 580	-104	5 715	CAAR
10,15%	1 287	13 965	130	833	-	-	1 058	12 196	98	935	CASH
-6,49%	-928	13 384	-36	189	-346	1 488	-131	1 353	-415	10 353	CNMA
-11,41%	-1 124	8 723	-45	155	7	37	-37	1 910	-1 065	6 620	CIAR
19,55%	778	4 758	25	152	-	-	168	1 484	580	3 122	TRUST
-9,09%	-473	4 729	14	194	-	-	-87	1 280	-400	3 255	ALLIANCE
-15,23%	-819	4 558	-26	83	-2	7	-160	1 481	-630	2 988	SALAMA
-1,96%	-75	3 724	25	172	6	42	91	1 336	-211	2 173	2A
-13,53%	-515	3 290	-4	59	-1	1	-56	526	-453	2 705	GAM
-28,37%	-745	1 881	-125	78	-	-	-190	680	-430	1 123	AXA Dommages
3,93%	43	1 138					43	1 138			CAGEX
-8,33%	-80	882					-80	882			SGCI
-4,64%	-6 147	126 273	-54	6066	-466	2 207	+973	52 353	-6 577	63 566	المجموع
			-0,88%		-17,43		+1,89%		-9,38%		%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق الشركة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

➤ بإستثناء شركتي CASH و TRUST كل شركات التأمين سجلت إنخفاضا محسوسا في نتائج كل فرع من الفروع التأمينية المختلفة، حيث أن النصيب الأكبر من هذا الإنخفاض من حيث القيمة والذي بلغ 2.4 مليار دج حققته شركة SAA والذي يقابل نسبة 39% من إجمالي الإنخفاض الذي سجله السوق 6.1 مليار دج؛

➤ سجلت شركة SAA نموا قدره 5% (376 مليون دج) في فرع التأمين على الأخطار المتعددة حيث أصبحت حصتها من السوق 15.3%، كما أن إجمالي نمو السوق في هذا الفرع قدر ب 2% (973 مليون دج) هذه الزيادة والتي ترجع في الأساس إلى إعادة تقييم رأس مال شركة سوناطراك؛

➤ هيكل محفظة شركة SAA غير متوازن، يهيمن عليه فرع التأمين على السيارات بنسبة 66%، ما يعني أن نتائج هذا الفرع تؤثر بشكل كبير على نتائج الشركة ككل، فالإنخفاض الذي كان بنسبة 13% على مستوى هذا الفرع تسبب في تراجع الشركة بنسبة 8%. بينما شهدت الشركات ذات المحافظ المتوازنة الحد الأدنى من التراجعات؛

➤ لم تتمكن باقي الفروع الأخرى من تعويض الخسائر المسجلة على مستوى فرع التأمين على السيارات. وللإشارة فإن النمو المكون من رقمين الذي كان يسجل على مستوى شركة SAA قد توقف منذ سنة 2014 بسبب الوضع الإقتصادي والتوجه نحو إيقاف إستيراد السيارات.

وسنعرض نتائج فرع التأمين على السيارات في الشركة محل الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): نتائج فرع التأمين على السيارات في شركة SAA من 2018/2022

مليون دج	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
ر.ع الشركة (1)	27 752	29 285	27 846	28 535	29 988	78 804,40
ر.ع الفرع (2)	20 038	20 219	17 639	17 898	19 204	18 999,60
(2)/(1)	72%	69%	63%	63%	64%	66%
التعويضات الجسمانية (3)	2 526	2 324	1 690	1 845	1 736	2 024,20
(5)/(3)	18%	16%	15%	15%	15%	16%
التعويضات المادية (4)	11 523	12 226	9 660	10 288	9 920	10 723,40
(5)/(4)	82%	84%	85%	85%	85%	84%
إجمالي التعويضات (5)	14 049	14 550	11 350	12 133	11 656	12 747,60
معدل خسارة الفرع	70%	72%	64%	68%	61%	67%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق الشركة

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي:

➤ تمثل نسبة أقساط فرع التأمين على السيارات في المتوسط ما نسبته 66% من رقم أعمال الشركة، كما نلاحظ أن هذه النسبة في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، والذي يرجع كما ذكرنا من قبل لإنخفاض التسجيلات الجديدة للسيارات بسبب توقيف إستيرادها بما قيمته 20مليار دج سنة 2018 (72% من رقم أعمال الشركة) ليصل الى 17 مليار دج سنة 2021 (63% من رقم أعمال الشركة) دون أن ننسى فترة الوباء وما إنجر عنها؛

➤ إجمالي التعويضات المادية تفوق مثيلتها من التعويضات الجسمانية حيث تمثل ما يقارب 84% من إجمالي التعويضات لهذا الفرع؛

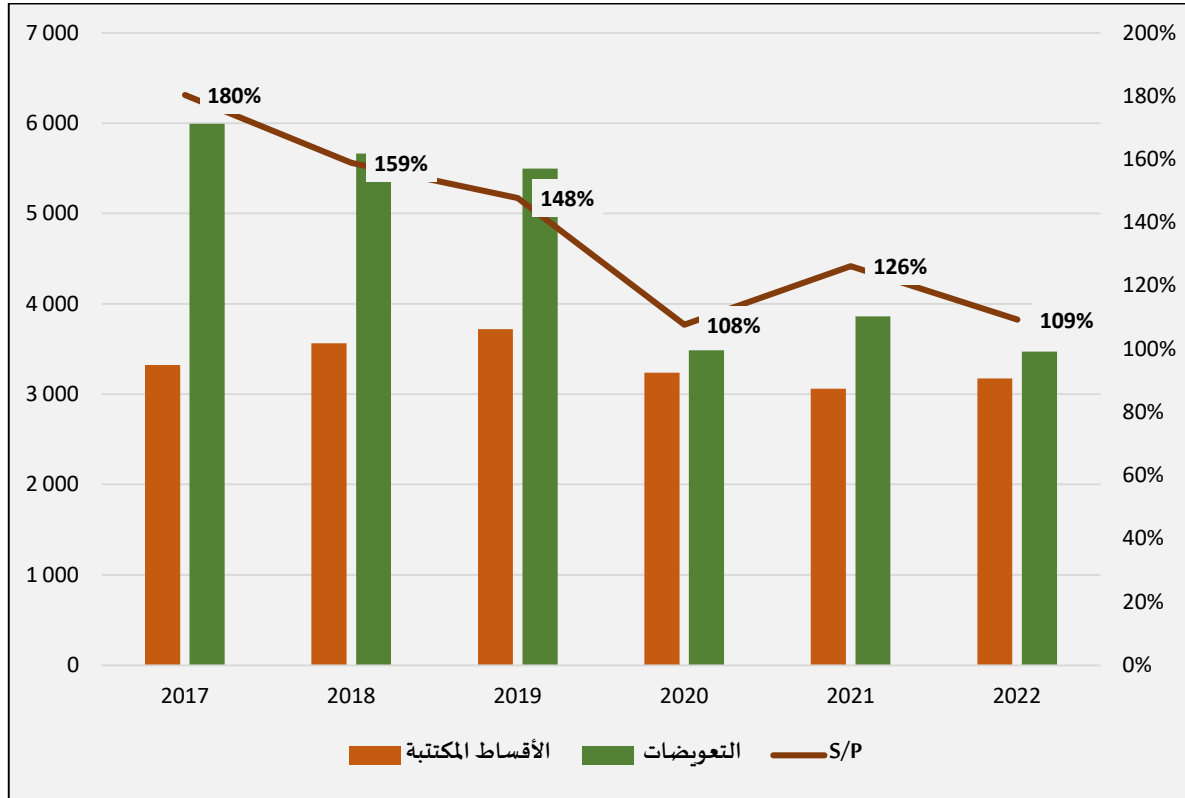
➤ إرتفاع معدل خسارة الفرع خلال كل سنوات الدراسة إذ يمثل ما نسبته في المتوسط 67%.
وكما هو معلوم أن التأمين على السيارات يعتبر إلزامي، وهو مكون من ضمانات رئيسة وأخرى تكميلية، حيث أن الضمان الرئيسي والإجباري الذي لا تخلو وثيقة تأمين منه هو ضمان المسؤولية المدنية للمؤمن له أو الافراد الذين وضعهم القانون تحت عهده عند وقوع أي حادث نتج عنه أي ضرر مادي أو جسماني يلحق به أو بالغير. وسنعرض من خلال الجدول أدناه نتائج هذا الضمان الرئيسي:

الجدول رقم (14): نتائج ضمان المسؤولية المدنية للتأمين على السيارات في شركة SAA من 2022/2017

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنوات مليون دج
3 346,17	3 174	3 060	3 236	3 720	3 564	3 323	الأقساط (م دج)
4 661,67	3 470	3 861	3 485	5 497	5 664	5 993	التعويضات (1)
139%	109%	126%	108%	148%	159%	180%	S/P
8 389,33	8 329	7 804	7 219	7 985	9 116	9 883	المخصصات (2)
390%	372%	381%	331%	362%	415%	478%	S/P(2+1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق الشركة.

الشكل رقم (12): نتائج ضمان المسؤولية المدنية للتأمين على السيارات في شركة SAA (2017-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن كل من التعويضات ومخصصات هذا الضمان تفوق مجموع أقساطه. أي أن هذا الضمان يسجل حالة إعسار خلال كل سنوات الدراسة (وحتى التي قبلها) حيث أن الخسائر المسجلة تفوق بـ 4 مرات الأقساط المحصلة منه. وهذا ما يفسر إرتفاع معدل خسارة هذا الفرع. هذا ما جعل الشركة خلال السنوات الأخيرة تتبنى إستراتيجية التنوع في إكتتابها وذلك نحو التوجه للأخطار الكبرى لتحرر من هيمنة فرع التأمين على السيارات على مجموع إكتتاباتها.

ثانيا/ معدل الإحتفاظ:

والذي يعبر عن قدرة الشركة على تحمل المخاطر المكتتب فيها، والمدى المقبول لهذه النسبة هي ألا تتجاوز النسبة 50%. ويتم إحتسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل الإحتفاظ} = \text{صافي الأقساط المكتتبة في سنة } t / \text{إجمالي الأقساط لنفس السنة}$$

والجدول الموالي يبين قيمة هذا المعدل في الشركة الوطنية للتأمينات خلال الفترة 2022/2017 كما يلي:

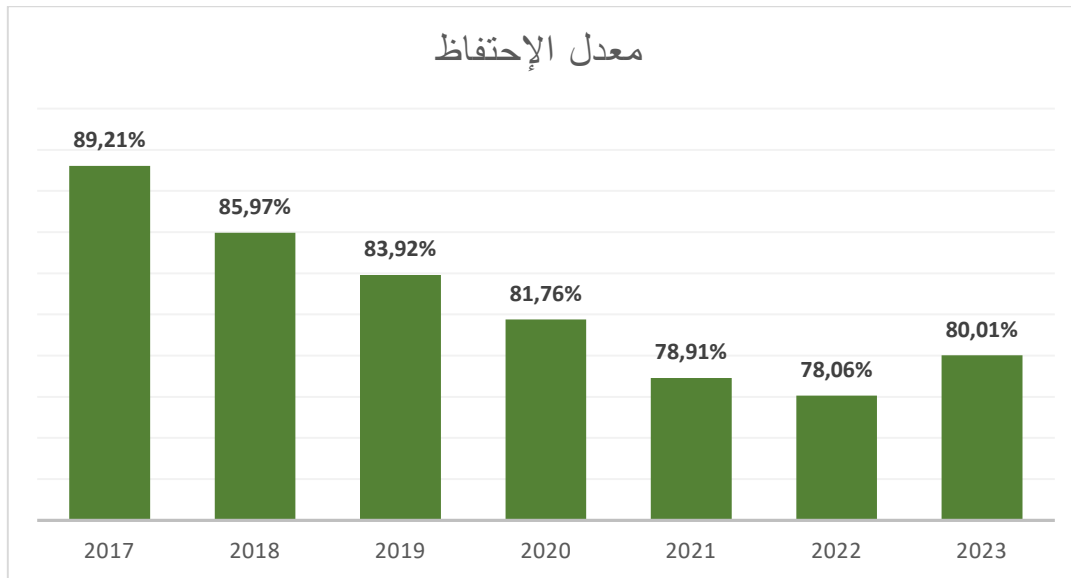
الجدول رقم (15): معدل إحتفاظ الشركة خلال الفترة (2023/2017)

السنوات	إجمالي الأقساط (دج)	صافي الأقساط (دج)	معدل الإحتفاظ
2017	26 768 904 900,33	23 881 646 526,57	89,21%
2018	27 752 503 456,73	23 858 709 524,68	85,97%
2019	29 285 841 288,86	24 576 584 623,46	83,92%
2020	27 846 244 076,18	22 766 116 409,99	81,76%
2021	28 535 036 852,40	22 516 201 745,10	78,91%
2022	29 988 755 785,65	23 409 362 916,51	78,06%
2023	29 436 861 601,77	23 552 943 751,06	80,01%
المتوسط	28 516 306 851,70	23 508 795 071,05	82,55%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن معدل إحتفاظ الشركة الوطنية للتأمين بالأخطار المكتتب بها يفوق المدى المقبول 50%، حيث بلغ متوسط هذا المعدل 82,55% خلال فترة الدراسة، ما يعني أن الشركة ليست مجرد وسيط في العملية التأمينية. لكن ما يلاحظ خلال الفترة المبحوثة أن هذا المعدل في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى، أي ميل الشركة الإعتماد على شركات الإعادة وهذا نتيجة توسع عملياتها الإكتتابية حيث إنخفض معدل إحتفاظها بنسبة 11% (من 2017-2022). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): تطور معدل إحتفاظ الشركة خلال الفترة 2017-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

ثالثاً/ معدل التغير في صافي الأقساط (تغير الإكتتاب):

ويعبر عن مدى التغير الحاصل في حجم إكتتاب الشركة عن العمليات المحتفظ بها من سنة لأخرى. والمدى المقبول لهذه المعدل أن يتراوح بين -33% و+33%. ويعطى بالعلاقة التالية:

(صافي أقساط الإكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق) / صافي أقساط الإكتتاب للعام السابق

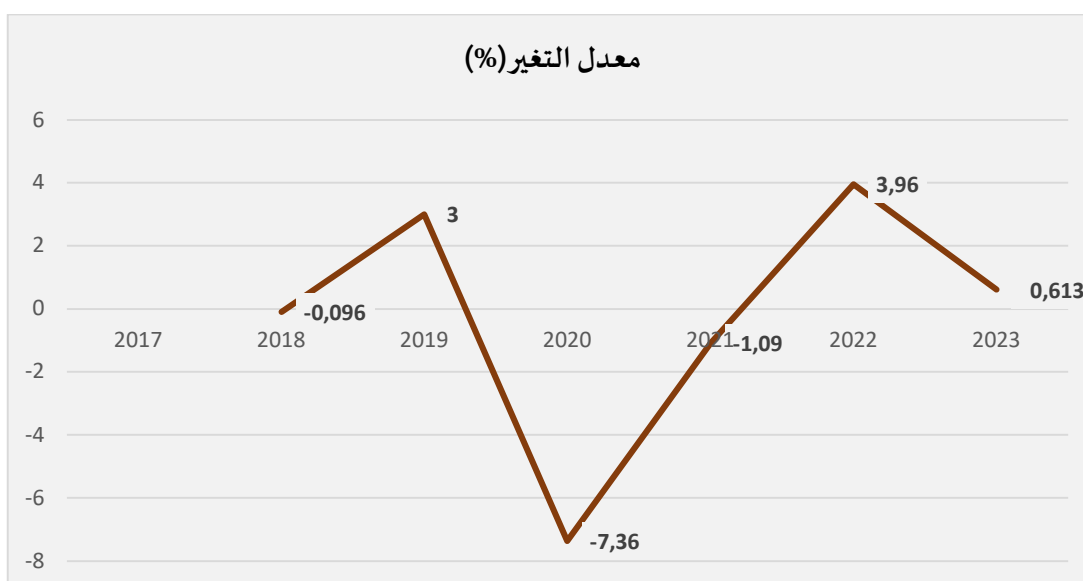
والجدول والشكل المواليين يبين قيمة تغير هذا المعدل خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (16): معدل التغير في صافي الأقساط

السنة	صافي الأقساط (دج)	تغير في صافي الأقساط	معدل التغير (%)
2017	23 881 646 526,57	-	
2018	23 858 709 524,68	- 22 937 001,89	-0,10
2019	24 576 584 623,46	717 875 098,78	3
2020	22 766 116 409,99	-1 810 468 213,47	-7,36
2021	22 516 201 745,10	- 249 914 664,89	-1,09
2022	23 409 362 916,51	893 161 171,41	3,96
2023	23 552 943 751,06	143 580 834,55	0,61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

الشكل رقم (14): معدل التغير في صافي الأقساط للشركة خلال الفترة 2017-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه والمتضمن معدل تغير الإكتتاب والذي يعبر عن الأخطار المقبولة بالمحافظة وكذا مدى التغير في السياسة الإكتتابية للشركة، نلاحظ تفاوت في هذا المعدل خلال فترة الدراسة. أي يمكن القول أن إكتتابات الشركة تفاوتت بين الانكماش والتوسع. لكن المعدل في العموم كان ضمن المدى المقبول. حيث أن التغير الكبير في هذا المؤشر سواء بالزيادة أو النقصان يدل على وجود خلل في السياسة الاكتتابية للشركة.

وسجلت الشركة أكبر إنخفاض (إنكماش) في إكتتاباتها بنسبة (7.36%) سنة 2020، وهذا راجع بالأساس للإنخفاض الذي تم تسجيله في فرع التأمين على السيارات كما أشرنا له من قبل. وهذا ما يؤكد وجود خلل في السياسة الاكتتابية للشركة، والنابع من عدم إتزان تشكيلة محافظتها الاكتتابية والتي يهين عليها فرع التأمين على السيارات. بالرغم من الأرباح التي تظهرها حسابات الشركة خلال فترة الدراسة، والنتيجة بالأساس من التأمينات الإلزامية التي تحقق نوعا من التوازن هذا من جهة، وحصول الشركة على أغلب مناقصات الصفقات العمومية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية والعمومية من جهة أخرى.

هذا ما يحتم على الشركة إنتهاج إستراتيجية تنوعية من أجل زيادة حصصها السوقية في الفروع الأخرى بخلاف تأمين السيارات والذي يتميز بحجم الخسائر المسجلة فيه. من أجل تحقيق نتائج أفضل فيما يخص الأخطار المكتتبه. أي إنتهاج سياسة إنتقاء الأخطار والفروع الإنتاجية الأكثر مردودية. وهذا ما تسعى له الشركة خلال سنواتها الأخيرة.

رابعاً/معدل تعرض الاكتتاب: (صافي الأقساط للأموال الخاصة)

ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية: معدل تعرض الاكتتاب = صافي الأقساط / الأموال الخاصة

الجدول رقم (17): معدل تعرض الاكتتاب

معدل تعرض الاكتتاب	الأموال الخاصة (دج)	صافي الاقساط (دج)	
0,649	36 795 308 199,050	23 881 646 526,57	2017
0,639	37 347 014 002,370	23 858 709 524,68	2018
0,646	38 042 746 978,070	24 576 584 623,46	2019
0,574	39 678 361 356,010	22 766 116 409,99	2020
0,542	41 561 339 995,930	22 516 201 745,10	2021
0,542	43 209 246 244,440	23 409 362 916,51	2022
0,53	44 862 254 622,820	23 552 943 751,06	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

حيث تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية والغير متوقعة في نتائج المحفظة التأمينية، أي الوسادة التي تمتص هذه الخسائر بحيث لا تتجاوز هذه النسبة 200%. ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن معدل تعرض الإكتتاب للشركة ضمن المدى المقبول ما يعني أن المؤسسة لها القدرة على مواجهة التقلبات العكسية في نتائج إكتتاباتها.

خامسا/ التغيير في معدل الخسارة:

ويتم إحتسابه من خلال المعادلة التالية : التغيير في معدل الخسارة

$$= (\text{معدل الخسارة لسنة ن-} - \text{معدل الخسارة لسنة ن-1}) / \text{معدل الخسارة لسنة ن-1}$$

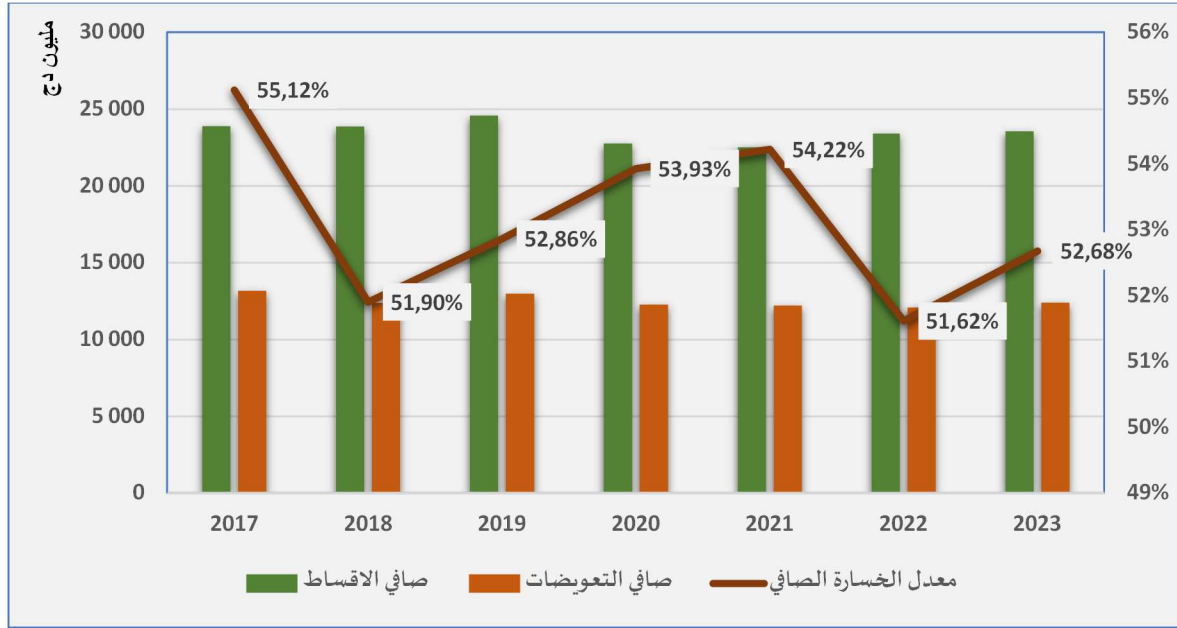
الجدول رقم (18): التغيير في معدل الخسارة

السنوات	صافي الأقساط (دج)	صافي التعويضات (دج)	معدل الخسارة الصافي	التغيير في معدل الخسارة
2018	23 858 709 524,68	12 383 613 010,89	51,90%	
2019	24 576 584 623,46	12 991 443 663,52	52,86%	1,8%
2020	22 766 116 409,99	12 278 343 471,28	53,93%	2,0%
2021	22 516 201 745,10	12 208 822 420,20	54,22%	0,5%
2022	23 409 362 916,51	12 082 843 332,38	51,62%	-4,8%
2023	23 552 943 751,06	12 407 582 137,58	52,68%	2,1%
المتوسط	23 508 795 071,05	12 502 451 561,49	53,19%	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

يعكس معدل الخسارة جودة الإكتتاب في الشركة، فكلما كان مرتفعا أثر على ربحية الإكتتاب بها. حيث شهد هذا المعدل إرتفاعا نسبيا من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2021 بمعدل 54% بسبب الإنخفاض في حجم صافي الأقساط (-7%). لكن المعدل لم يتجاوز المعدل النمطي له (أقل من 70%) هذا من جهة. من جهة أخرى فإن التغيير في هذا المعدل خلال فترة الدراسة لم يكن بشكل كبير أي على العموم الشركة محافظة على إكتتاباتها.

الشكل رقم (15): معدل الخسارة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

سادسا/نسبة كفاية الأموال الخاصة:

حيث تعكس هذه النسبة حالة اليسر أو العسر المالي للمؤسسة أي هامش الأمان للمؤسسة.

كفاية الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات

الجدول رقم (19): كفاية الأموال الخاصة

السنوات	الأموال الخاصة (دج)	إجمالي التعويضات (دج)	كفاية الأموال الخاصة
2018	37 347 014 002,370	13 330 252 628,27	2,80
2019	38 042 746 978,070	14 762 695 915,82	2,58
2020	39 678 361 356,010	13 350 058 266,68	2,97
2021	41 561 339 995,930	14 585 413 312,68	2,85
2022	43 209 246 244,440	14 110 054 291,74	3,06
2023	44 862 254 622,820	16 128 447 919,42	2,68
المتوسط	40 783 493 866,607	14 377 820 389,102	2,84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المؤسسة وخلال فترة الدراسة لها من الأموال الخاصة ما يفوق إجمالي التعويضات المسجلة، حيث عرفت هذه النسبة تزايداً مستمراً من سنة لأخرى وبلغ متوسط كفاية الأموال الخاصة 2,84 أي ما يقارب 3 أضعاف، ما يعني أن الشركة تتمتع بالقدرة على مواجهة إلتزاماتها إنطلاقاً من أموالها الخاصة في حال حدوث أي أزمة مالية.

سابعاً/ الدخل من الإكتتاب إلى الدخل من الاستثمار:

وتعكس هذه النسبة سلامة السياسة الاكتتابية للشركة ومدى إتمادها على الدخل من الاستثمار في تحقيق فائض في نشاطها التأميني.

الجدول رقم (20): الدخل من الإكتتاب الى الإستثمار (2018-2023)

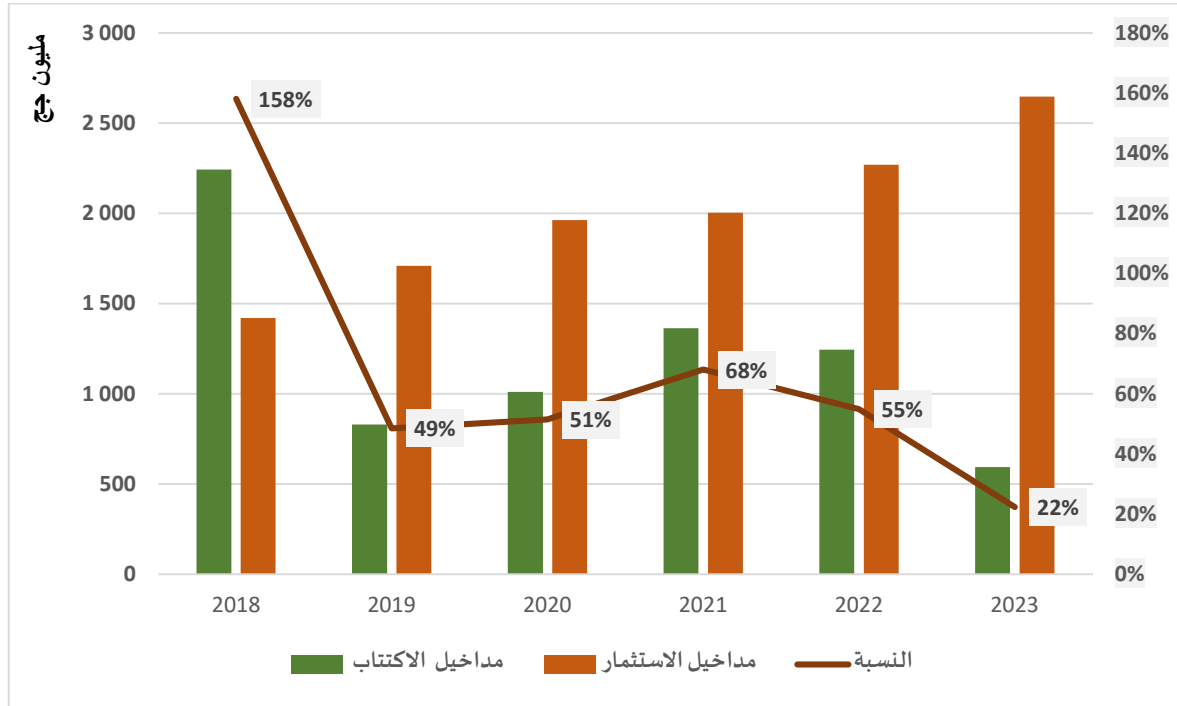
النسبة	مداخيل الاستثمار(دج)	مداخيل الاكتتاب(دج)	السنوات
158%	1 419 200 438,54	2 242 999 326,97	2018
49%	1 708 345 051,69	829 197 531,71	2019
51%	1 962 470 860,53	1 010 497 343,77	2020
68%	2 003 164 106,87	1 363 526 720,73	2021
55%	2 268 289 157,36	1 245 113 162,30	2022
22%	2 646 144 078,84	593 359 646,53	2023
60%	2 001 268 948,97	1 214 115 622,00	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

من خلال الجدول أعلاه :

- سجلت الشركة خلال سنوات الدراسة نتائج إيجابية من عملياتها الإكتتابية، لكن الملاحظ هو التراجع المستمر لهذه النتائج من سنة لأخرى، حيث أن أكبر إنخفاض تم تسجيله في سنة 2019 بسبب جائحة كورونا، وكذا سنة 2023 حيث إنخفضت النتيجة الإكتتابية للشركة تقريبا بالنصف عن السنة التي قبلها وحتى أقل مما تم تسجيله خلال فترة الجائحة وهذا ما ينبؤ بوجود إختلالات إكتتابية أثرت على هذه النتيجة؛
- ماعدا سنة 2018 والتي كانت فيها النتيجة الإكتتابية أكبر من النواتج الاستثمارية، سجلت باقي السنوات دخل إستثماري يزيد عن مثيله الإكتتابي، كما أنه في زيادة مستمرة من سنة لأخرى؛
- نسبة الدخل للإستثمار كانت ضمن المدى المقبول (تتجاوز 25%) ماعدا سنة 2023 والتي كانت أدنى من ذلك.

الشكل رقم (16): تطور المداخيل الإستثمارية والإكتتابية للشركة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول اعلاه

ثامنا/ معدل الخسارة المركبة:

هذا المعدل الذي يعكس في الجهة المقابلة هامش الربح الإكتتابي للشركة والمعدل النمطي له هو أن

يكون أقل من 90%

الجدول رقم (21): معدل الخسارة المركبة

السنوات	معدل الخسارة (%)	معدل مصاريف التسيير (%)	معدل الخسارة المركبة (%)
2018	51.90	31.33	83.23
2019	52.86	23.14	76.00
2020	53.93	32.51	86.44
2021	54.22	33.97	88.19
2022	51.62	33.13	84.75
2023	52,68	34,3	84,98
المتوسط	52.9	31.39	88,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

تبين المؤشرات المستخرجة من الجدول أعلاه أن متوسط معدل مصاريف التسيير في حدود 31.39% خلال سنوات الدراسة وهي في زيادة مستمرة من سنة لأخرى ، بإستثناء سنة 2019 التي سجل فيها إنخفاضاً إلى حدود 23% بسبب إنخفاض المصاريف العمومية نتيجة لجائحة كورونا.

كما نلاحظ أن معدل الخسارة المركبة للشركة مرتفع جداً وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى، رغم أنه يقع ضمن المعدل النمطي (أقل من 90%). حيث أن ذروة هذا المعدل تم تسجيلها سنة 2021 ليصل إلى حدود 88,19%. بسبب إرتفاع معدل الخسارة والذي بلغ 54.22%، بالإضافة لإرتفاع معدل مصاريف التسيير.

تاسعا/ نسبة التعويضات للمخصصات التقنية:

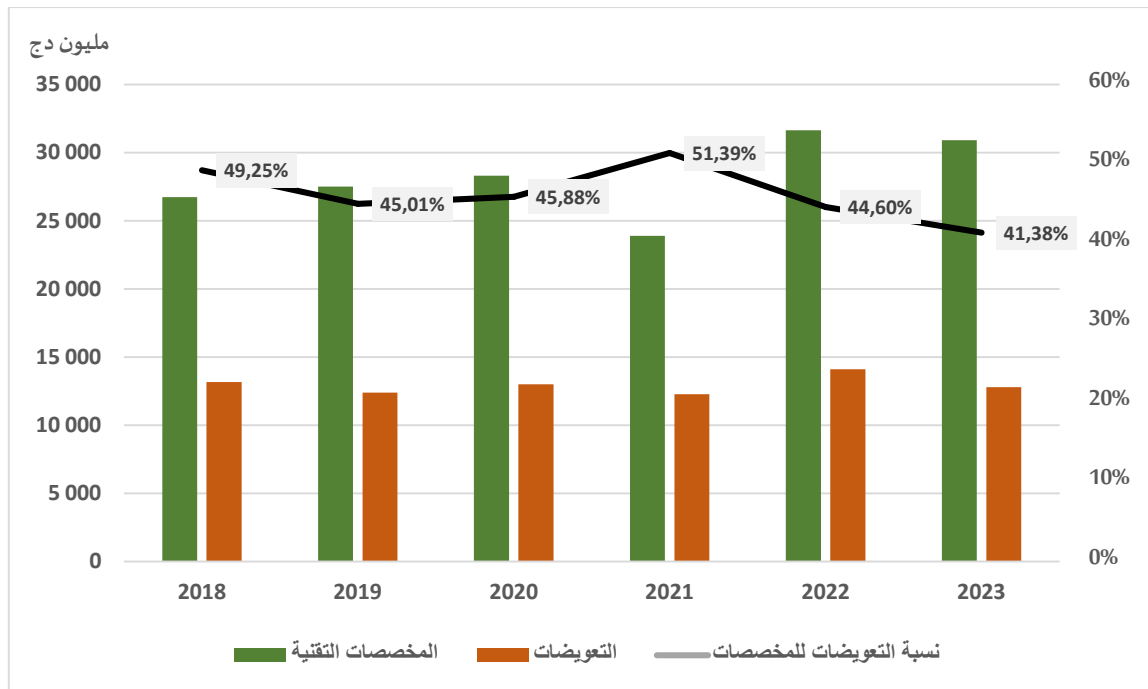
ويمكن عرض هذه النسبة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (22): نسبة التعويضات للمخصصات التقنية

المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
28 167	30 914	31 637	23 892	28 318	27 512	26 728	المخصصات التقنية (مليون دج)
12 953	12 792	14 110	12 278	12 991	12 383	13 164	التعويضات (مليون دج)
46,25%	41,38%	44,60%	51,39%	45,88%	45,01%	49,25%	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

الشكل رقم (17): نسبة التعويضات للمخصصات التقنية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ أن متوسط النسبة بين التعويضات والمخصصات التقنية خلال فترة الدراسة هي في حدود 46,25%، حيث تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تعويض الحوادث وكفائها لمواجهة الإلتزامات التعاقدية للشركة، كما أن هذه النسبة أو المعدل كلما إقترب من الواحد الصحيح دل على التقدير الجيد لهاته المخصصات وهذا ما لم تحققه الشركة خلال فترة الدراسة، فتخصيص هذا القدر وإن كان من باب التحوط يعد نوع من أنواع التهرب الضريبي.

عاشرا/ نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات:

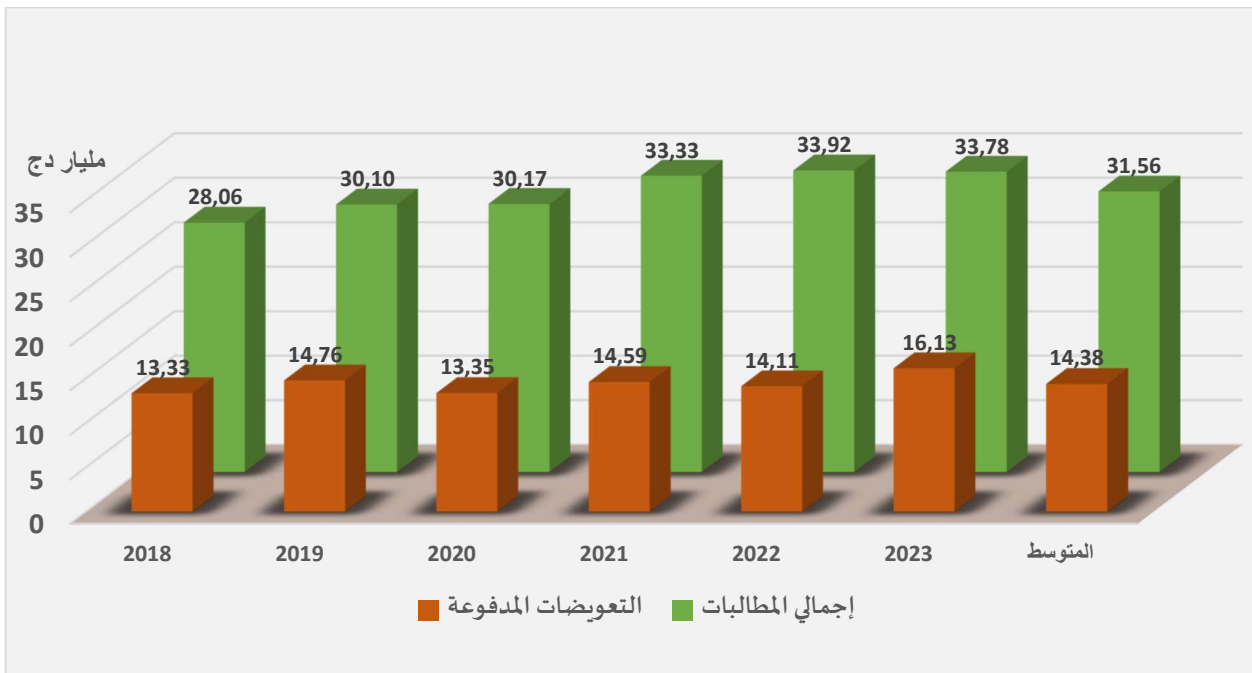
ويمكن عرض هذه النسبة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (23): نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات

النسبة	إجمالي المطالبات (دج)	التعويضات المدفوعة (دج)	السنة
47,51%	28 059 714 414,34	13 330 252 628,27	2018
49,05%	30 096 717 761,56	14 762 695 915,82	2019
44,25%	30 170 551 809,00	13 350 058 266,68	2020
43,77%	33 326 331 950,02	14 585 413 312,68	2021
41,60%	33 921 112 145,47	14 110 054 291,74	2022
47,74%	33 784 999 213,20	16 128 447 919,42	2023
45,65%	31 559 904 548,93	14 377 820 389,10	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

الشكل رقم (18): نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تشمل إجمالي المطالبات التعويضات المدفوعة وكذا التي هي قيد التسديد والتعويضات التي تم تسويتها ولم تسدد بعد، حيث يجب أن تتجاوز هذه النسبة 50 %، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الشركة لم تتجاوز هذا الحد على مدار سنوات الدراسة وبلغ متوسط هذه النسبة في الشركة 45,65 %، ويرجع السبب في ذلك كون النسبة الأكبر من هذه المطالبات تعود لفرع التأمين على السيارات كونه يشكل حصة الأسد من محفظة الشركة.

أحد عشر/ سياسة الشركة الوطنية للتأمين في تنوع محفظتها الاكتتابية:

للخروج من هيمنة فرع التأمين على السيارات على باقي الفروع، سعت الشركة منذ سنة 2015 لتبني إستراتيجية تنوع المحفظة وهذا من خلال تشجيع الإكتتاب في الفروع التأمينية الأخرى بتقديم عروض تتماشى وإحتياجات عملائها، بالإضافة لتنوع الضمانات الإختيارية لفرع التأمين على السيارات من أجل التقليل من نسبة خسارة الفرع ما أمكن نذكر منها:

أ/ على مستوى تأمينات السيارات

تقوم الشركة منذ عدة سنوات بترويج عروض ل ضمانات جديدة على مستوى سوق التأمين على السيارات، وهذه العروض ذات أهمية بالغة لزيائنها نذكر منها:

1/ ضمان جميع الأخطار المحدد: ويكون في حدود 200.000.00 دج أو 300.000.00 دج أو 500.000.00 دج، بحيث يغطي هذا الضمان نفس الأخطار المكفولة في ضمان جميع الأخطار المتداول، الفرق الوحيد في حد مبلغ الضمان الذي يكون حسب اختيار المؤمن له وهو على ثلاث مستويات هي:

➤ ضمان فقدان الاستغلال بعد الحادث: في حالة وقوع الحادث المؤمن عليه بموجب هذا الضمان تضمن الشركة الوطنية للتأمين للمؤمن لهم تعويض يومي وفقا لعدد أيام العطل المحددة من طرف الخبير، وفي حدود الشروط الخاصة، غير أن هذا الضمان لا يسري إلا في حالة فقدان الاستغلال أو الانتفاع لمدة أكثر من 04 أيام دون تجاوز 12 يوم عطل.

➤ ضمان شراء قيمة القدم: في حالة وقوع حادث مؤمن عليه بموجب هذا الضمان، تضمن الشركة الوطنية للتأمين للمؤمن له التعويض دون خصم مبلغ القدم، غير أن هذا الضمان لا يسري في حالة ما إذا كان مبلغ الأضرار المحدد من طرف الخبير أقل أو يساوي 2.500.00 دج.

➤ ضمان أفضل تصليح: إضافة إلى مبلغ التصليح المحدد من طرف الخبير في محضر الخبرة (مبلغ 250 دج/ساعة للتصليح بالنسبة للسيارات الخفيفة الوزن ومبلغ 300 دج/ساعة للتصليح بالنسبة للمركبات الثقيلة) يمنح هذا الضمان مبالغ جزافية إضافية كمصاريف لتصليح المركبة في حالة وقوع حادث مؤمن عليه بهذا الضمان.

➤ إسعاف المركبة: حيث تتكفل الشركة في حالة عطل أو حادث عن طريق المسعف من تصليح وجر المركبة، والتكفل بعودة المستفيدين أو مواصلة السفر، والتكفل بنفقات الفندق إذا تم الإقرار بأن المركبة غير قابلة للتصليح في عين المكان. وإذا تطلب إصلاحها وقتنا تضمن الشركة حراسة وإسترجاع المركبة بعد تصليحها، التكفل بإقامة وتنقل الركاب في حال سرقة المركبة، الإستفادة من خدمة السائق المؤهل إذا إستحال على المؤمن له قيادة المركبة نتيجة حادث أو وفاة.

ب/ على مستوى تأمين الأخطار المختلفة:

عملت الشركة الوطنية للتأمين على تطوير منتجاتها التأمينية وطرح منتجات جديدة أخرى بما يتوافق مع إحتياجات عملائها وإحتياجات السوق بالإجمال. حيث نلمس ذلك من خلال:

➤ تطوير عقد تأمين "متعدد الأخطار الصناعية والتجارية MIC"، بالإضافة إلى طرح منتج جديد خاص بالشركات والمؤسسات الكبرى والمتمثل في عقد تأمين "كل المخاطر ما عدا" "T R Sauf" أين لاقت صدى كبير في أوساط المؤمن لهم؛

➤ الاعتماد على أسلوب إبرام اتفاقيات "Les Conventions" مع مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة.

➤ عملت الشركة جاهدة على إستقطاب مختلف المشاريع الاستثمارية والمتعلقة بنشاط البناء والتعمير آخرها كان برنامج عدل 3.

➤ الإتفاقيات التي أبرمتها الشركة مع نقابات المحامين على مستوى كل من مجالس قضاء سطيف، بجاية، برج بوعريج ومجلس قضاء المسيلة، حيث تم إبرام ما يزيد عن 12000 عقد تأمين ما بين المحامين الذين يزاولون نشاطهم بشكل إنفرادي وبين المكاتب المتجمعة لهم.

➤ إبرام إتفاقية مع الهيئات الثلاث لمهنة المحاسبة "محاسب معتمد - محافظ الحسابات- الخبير المحاسبي". وأيضا إتفاقية مع الإتحاد العام للتجار والحرفيين "UGCAA"، وكذلك إتفاقية مع الإتحاد الوطني لمهنتي التعليم والتكوين "UNPEF"، بالإضافة إلى مجموعة من الإتفاقيات الأخرى.

➤ استطاعت الشركة الوطنية للتأمين الحصول على معظم مناقصات الصفقات العمومية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية والعمومية، وكذا إعتادها على سياسة التخفيض في تسعير أقساط التأمين.

➤ إنتهاج إستراتيجية تسويقية من خلال تقديم جملة من التخفيضات على منتجاتها عن طريق عرض ومنح مجموعة من الباقات (Les Pack) مثل "Pack AUTO-RD" والمتمثلة في باقة "الوفاء" وباقة "الأحباب" وباقة "مهي/حرفي" و "Pack Lalla".

المبحث الثاني: تقييم سياسة إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018/2023

تساهم إعادة التأمين في زيادة الطاقة الإكتتابية لشركات التأمين ما يعني زيادة رقم أعمالها والذي من المفترض أن ينعكس على ربحيتها وكذا حماية إلتزاماتها. غير أن هذا الإستخدام له تكلفة. ما يستوجب ضرورة الجمع بين الحماية المثلى لهذه الإلتزامات وخفض تكلفة عملية إعادة التأمين.

وعلى هذا الأساس تولدت الحاجة لدراسة محفظة المخاطر التي قبلت الشركة تغطيتها، من أجل إعداد برنامج الإعادة المناسب لذلك بالإضافة للتقييم المستمر لهذا البرنامج وتعديله إذا ما لزم الأمر.

1. برنامج إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين:

كغيرها من شركات التأمين الجزائرية تتعامل الشركة الوطنية للتأمين مع العديد من شركات الإعادة سواء المعيد المحلي CCR أو الشركات العالمية نذكر منها: SWISS RE; HANOVER RE ; AON; WILLIS RE; SCOR وهذا ضمن برامج مختلفة. ما دفعها لإنشاء مديرية ضمن هيكلها التنظيمي مهمتها الأساسية تحديد إحتياجات الشركة من إعادة التأمين، ودراسة مختلف البرامج وتحديد حد الإحتفاظ الأمثل وكذا مسؤولية معيدي التأمين والتفاوض معهم، بالإضافة لتنفيذ ومتابعة هاته البرامج وغيرها من المهام. ويحكم نقل الأخطار لمعيدي التأمين العديد من العوامل كنوع وحجم الأخطار ضمن المحفظة التأمينية. ليتم بعدها تحديد الطريقة الأنسب للإعادة فتكون إما عن طريق إعادة التأمين الإتفاقية أو الإختيارية وهذا وفق القوانين والتشريعات التي تحكم سوق التأمين الجزائري.

1.1 إعادة التأمين الإتفاقية:

تقوم الشركة ووفقا لإحتياجاتها بالإتصال والتفاوض مع مختلف شركات الإعادة الدولية من أجل الحصول على أفضل الإتفاقيات بشتى أنواعها بما يوافق إحتياجاتها وبما يوائم الخطر، فمثلا تلجأ الشركة لإتفاقية فائض الحد فيما يخص أخطار البناء، التركيب، الحريق... وغيرها، وللإشارة يتوجب على الشركة التعامل مع المعيد الذين لا يقل تصنيفهم عن BBB+.

2.1 إعادة التأمين الإختيارية:

تعتمد الشركة على خدمات وخبرة مكاتب السمسرة الدوليين لعقد هذا النوع من الإعادة وإختيار المعيد الدولي الأنسب. وتكون هذه الطريقة بالنسبة للأخطار الصناعية والمشاريع الهندسية الكبرى وغيرها من الأخطار. وتتم عملية التنازل وفق القوانين التي أقرتها وزارة المالية، حيث تكون الأولوية للشركة المركزية لإعادة التأمين وهذا في حال تقديمها أفضل عرض عن بقية الشركات الأخرى، وبخلاف ذلك يتم التنازل بما

نسبته 50 % للشركة المركزية لإعادة التأمين كإجراء إجباري، والجزء المتبقي يتم التنازل عليه بما تراه الشركة مناسباً لصالح شركات إعادة العالمية وفق أحسن عرض.

وللإشارة فإن الشركة وفي كل مرة تستعين بشركائها من وسطاء وشركات إعادة التأمين لإبداء آراءهم حول برنامجها الحالي والتحسينات التي يمكن إدخالها، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الكبرى. علاوة على ذلك تواصل الشركة جهودها لتنويع شركائها من شركات إعادة التأمين لتمنح لنفسها المزيد من المزايا مما يمكنها من أن تكون على قدر المساواة مع منافسيها عندما يتعلق الأمر بالأخطار المهمة.

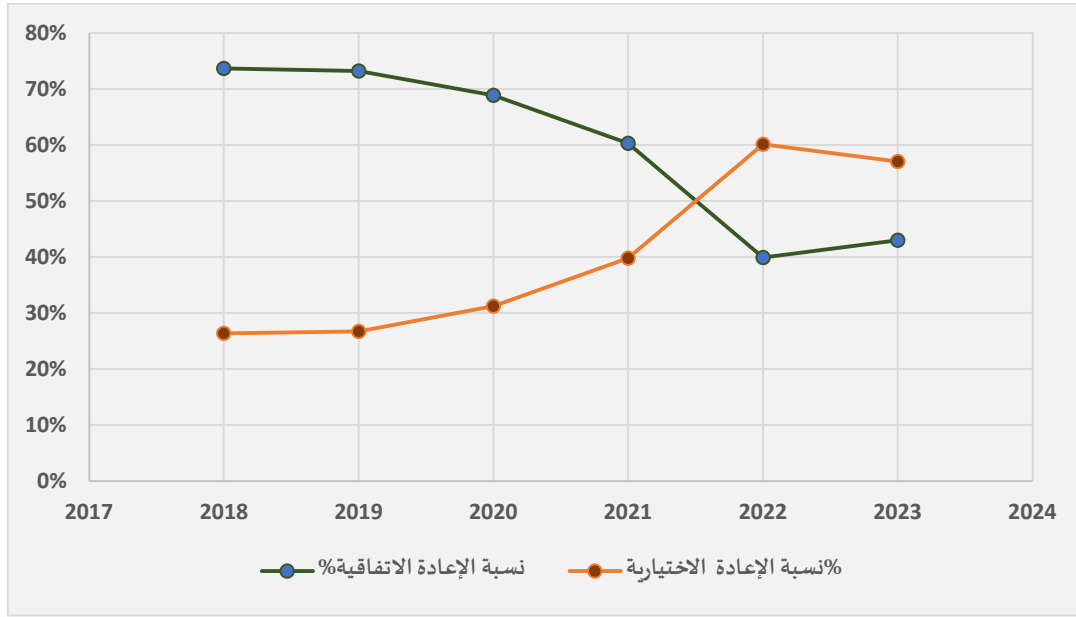
والجدول الموالي نوضح فيه توزيع الأقساط المتنازل عليها لمعيدي التأمين بين الطريقتين الإختيارية والإتفاقية:

الجدول رقم (24): نسبة الأقساط المتنازل عنها بين الإتفاقية والإختيارية

السنوات	الأقساط المتنازل عليها (مليار دج)	حصة الإتفاقية	نسبة الإتفاقية (%)	حصة الإختيارية	نسبة الإختيارية (%)
2018	4,09	3,01	73,64	1,08	26,37
2019	4,71	3,45	73,20	1,26	26,69
2020	5,07	3,49	68,82	1,58	31,18
2021	6,19	3,73	60,26	2,46	39,74
2022	6,90	2,75	39,90	4,15	60,12
2023	5,82	2,50	42,96	3,32	57,04
المتوسط	5,46	3,16	59,80	2,31	40,19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

الشكل رقم(19): تطور نسبي إعادة التأمين الإتفاقية والاختيارية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن تركيبة برنامج إعادة المعتمد من طرف الشركة الوطنية للتأمين يركز بالأساس على إعادة التأمين الإتفاقية، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة 59,80% مقابل متوسط نسبة قدرت ب 40,19% لصالح إعادة التأمين الإختيارية خلال نفس الفترة. لكن الملاحظة الأهم أن حصة إعادة الإتفاقية في تراجع من سنة لأخرى، على العكس من ذلك سجلت إعادة الإختيارية إرتفاعا خلال نفس الفترة. كما أن سنة 2022 شهدت تحولا في البرنامج حيث إنخفضت نسبة إعادة الاتفاقية إلى 40% لترتفع في المقابل نسبة إعادة الإختيارية إلى 60%.

ويرجع السبب في ذلك لسعي الشركة تكيف البرنامج بطريقة الموازنة بين التغطية المثلى للمخاطر، والحد قدر المستطاع من الأقساط المتنازل عنها. حيث زادت الشركة في كل من حد إحتفاظها وكذا سعة الإتفاقيات الخاصة بكل من: التأمين على الحريق وكذا خسائر الاستغلال بعد الحريق، جميع أخطار البناء وكذا جميع أخطار التركيب، كسر الآلات، جميع أخطار معدات البناء، وكذا جميع أخطار الحاسوب. التأمين على المسؤولية المدنية العشرية، تأمين النقل البحري للبضائع.

كما أن الشركة وبالموازات مع ذلك تستخدم التأمين المشترك لتغطية المخاطر الكبرى. وسنعرض من خلال الجدول الموالي برنامج إعادة التأمين والإتفاقيات المبرمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين:

الجدول رقم (25): إتفاقيات إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين (2022)

الفرع	نوع الاتفاقية	إحتفاظ الشركة (دج)	حد الاتفاقية(دج)
تأمين النقل البري للبضائع	الحصة النسبية	%35	100 000 000
تأمين النقل البحري للبضائع	الحصة النسبية	%35	100 000 000
تأمين النقل الجوي للبضائع	الحصة النسبية	%35	300 000 000
التأمين على قوارب الصيد والنزهة	الحصة النسبية	%50	200 000 000
التأمين على معدات الموانئ	الحصة النسبية	%50	200 000 000
نفوق الدواجن	الحصة النسبية	%40	300 000 000
نفوق الماشية	الحصة النسبية	%40	300 000 000
التأمين على البريد	الحصة النسبية	%40	300 000 000
التأمين على المسؤولية المدنية العشرية	الحصة النسبية		5 000 000 000
تأمين المسؤولية المدنية	فائض الحد	100 000 000	900 000 000
تأمين مسؤولية أصحاب العمل وموظفي الشركات	فائض الحد	100 000 000	5 00 000 000
تأمين الحريق وخسائر الاستغلال بعد الحريق	فائض الحد	500 000 000	7500 000 000
تأمين جميع أخطار البناء	فائض الحد	500 000 000	7500 000 000
تأمين جميع أخطار التركيب	فائض الحد	500 000 000	7500 000 000
تأمين جميع أخطار معدات البناء	فائض الحد	150 000 000	2 000 000 000
تأمين جميع أخطار الاعلام الالي	فائض الحد	150 000 000	2 000 000 000
تأمين كسر الآلات	فائض الحد	150 000 000	2 000 000 000
خسائر الاستغلال الناجمة عن كسر الآلات	فائض الحد	80 000 000	450 000 000
خسائر الاستغلال المتوقعة	فائض الحد	80 000 000	150 000 000
تلف المنتجات في مخازن التبريد	فائض الحد	80 000 000	150 000 000
التأمين على الكوارث الطبيعية	الحصة النسبية/وقف الخسارة	%30	5 000 000 000
تأمين النقل البحري للبضائع	اختيارية اجبارية		1 000 000 000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق الشركة.

كما قامت الشركة بشراء تغطية زيادة الخسارة (XL) لحماية إحتفاظها في فرع التأمين على الحريق وكذا فرعي التأمين على جميع أخطار البناء وجميع أخطار التركيب، تتراوح بين 300 و500 مليون دج مع أولوية تقدر ب 100 مليون دج.

2 - تقييم برنامج إعادة التأمين للشركة الوطنية للتأمين SAA:

سنحاول تقييم برنامج إعادة لشركة محل الدراسة من خلال مجموعة من المؤشرات.

أولا/ نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين:

ومن أجل إحتساب ومعرفة هذه النسبة نعرض الجدول التالي:

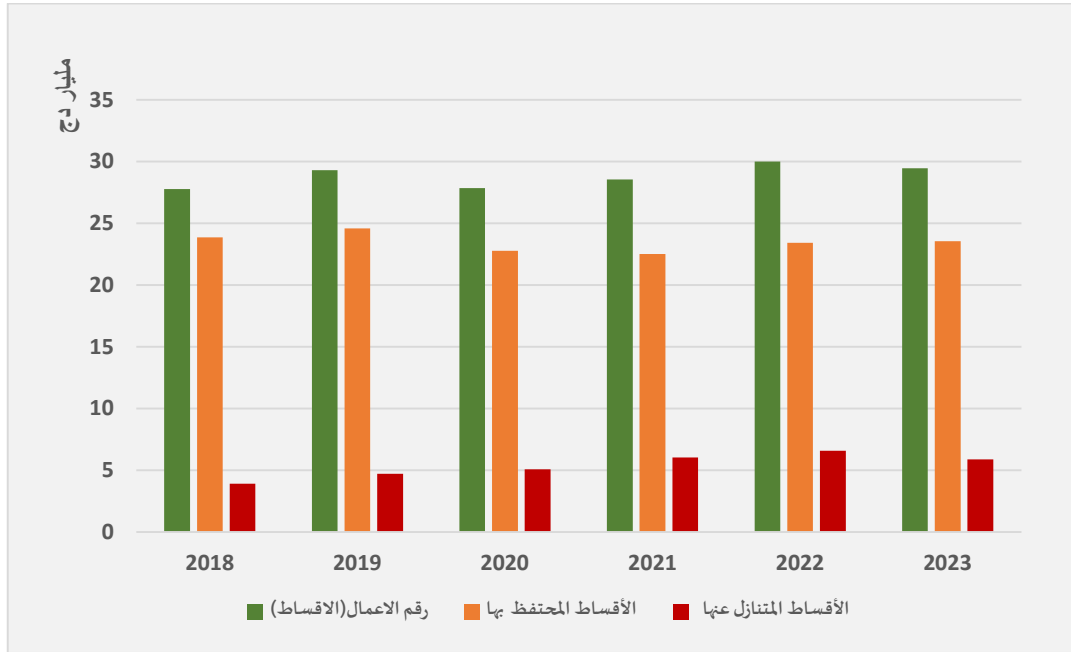
الجدول رقم (26): تطور نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين

السنة	إجمالي الأقساط (دج)	الأقساط المحتفظ بها	معدل الإحتفاظ %	الأقساط المتنازل عنها	معدل الإعادة %	نسبة التطور
2017	26 768 904 900,33	23 881 646 526,57	89,21	2 887 258 373,76	10,79	-
2018	27 752 503 456,73	23 858 709 524,68	85,97	3 893 793 932,05	14,03	30,08%
2019	29 285 841 288,86	24 576 584 623,46	83,92	4 709 256 665,40	16,08	14,61%
2020	27 846 244 076,18	22 766 116 409,99	81,76	5 080 127 666,19	18,24	13,45%
2021	28 535 036 852,40	22 516 201 745,10	78,91	6 018 835 107,30	21,09	15,62%
2022	29 988 755 785,65	23 409 362 916,51	78,06	6 579 392 869,14	21,94	4,01%
2023	29 436 861 601,77	23 552 943 751,06	80,01	5 883 917 850,71	19,99	-8,89%
المتوسط	28 516 306 851,70	23 508 795 071,05	82,55	5 007 511 780,65	17,45	11,48%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن رقم أعمال الشركة في تزايد مستمر من سنة لأخرى 26 مليار دج سنة 2017 ليصل إلى ما يقارب 30 مليار دج سنة 2022. ونتيجة لذلك زادت معه نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين إذ بلغت في المتوسط نسبة 17,45%، وهي ضمن المدى المقبول لا تتجاوز 25%، حيث سجلت سنة 2018 لوحدها معدل نمو وصل إلى 30,08% كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبالرغم من هذه الزيادة إلى أن نسبة الإحتفاظ لدى الشركة تبقى مرتفعة حيث بلغت في المتوسط نسبة 82,55%.

الشكل رقم(20): تطور نسبة الأقساط المتنازل عنها لمعدي التأمين



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

ثانيا/ التعويضات المدفوعة من معيدي التأمين بالنسبة لمجموع التعويضات المدفوعة لمعرفة مساهمة معيدي التأمين ومشاركتهم في تعويض الأخطار المحققة نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نسبة مساهمة معيدي التأمين في التعويضات

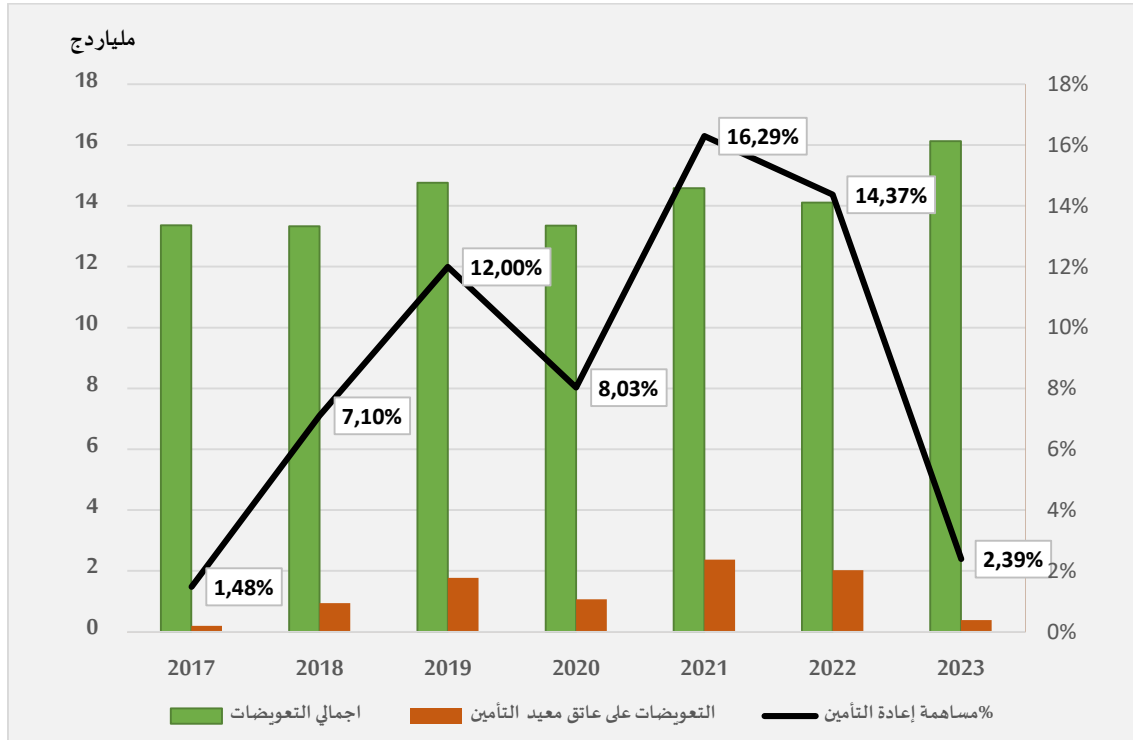
السنة	إجمالي التعويضات (دج)	تطور التعويضات %	التعويضات على عاتق معيد التأمين (دج)	تطور التعويضات % على عاتق المعيد	مساهمة إعادة التأمين %
2017	13 362 738 786,55	-	198 225 891,96	-	1,48
2018	13 330 252 628,27	0,24 -	946 639 617,38	377,56	7,10
2019	14 762 695 915,82	10,75	1 771 252 252,30	87,11	12,00
2020	13 350 058 266,68	9,57-	1 071 714 795,22	39,49-	8,03
2021	14 585 413 312,68	9,25	2 376 590 892,48	121,76	16,29
2022	14 110 054 291,74	3,26-	2 027 210 887,36	14,70-	14,37
2023	16 128 447 919,42	14,30	384 865 781,84	81,0-	2,39
المتوسط	14 232 808 731,59		1 253 785 731,22		8,81

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية للشركة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسب تطور التعويضات التي على عاتق معيدي التأمين في تزايد من سنة لأخرى. إذا ما إستثنينا بالطبع النتائج المسجلة في 2020 نظرا لجائحة كورونا. حيث سجلت سنة 2018 لوحدها زيادة قدرت ب 377,56% على الرغم من أن إجمالي التعويضات في تلك السنة لم يشهد أي زيادة معتبرة عن السنة التي قبلها. ويرجع السبب في ذلك لزيادة نسبة التنازل لمعيدي التأمين والذي إنعكس بالطبع على مساهمتهم في التعويضات، حيث أن نسبة المساهمة لم تكن تتجاوز عتبة 1,50 % سنة 2017 لتصل سنة 2021 لحدود 16,29%. لتشهد بعد ذلك سنة 2023 تراجعاً كبيراً في نسبة مشاركة معيدي التأمين في التعويضات (-81,0%)، ما يعني تحمل الشركة النصيب الأكبر من التعويضات والذي إنعكس على نتائجها الإقتصادية والتي شهدت تراجعاً كبيراً، وهذا راجع لبرنامج إعادة لسنة 2022 والذي أعتُمد فيه على زيادة حد احتفاظ الشركة من الأخطار وتعديل سعة الإتفاقيات، بالرغم من شراء تغطيات لحماية احتفاظها في بعض الفروع التأمينية التي سبق ذكرها من قبل لكنه لم يكن كافياً بالقدر الذي يمنع تسجيل هذا الإنخفاض الكبير الذي شهدته النتيجة الإقتصادية لسنة 2023.

هذا ما يدل على أهمية دراسة وإدارة المخاطر التي يتم تغطيتها والكيفية الصحيحة التي يتم بها تفعيل تقنية إعادة التأمين.

الشكل رقم (21): تطور نسبة مساهمة معيدي التأمين في التعويضات



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

ثالثاً/ معدل الخسارة الإجمالي والصافي:

من خلال حساب هذا المعدل يمكن معرفة أثر إعادة التأمين على معدل الخسارة وهذا بالمقارنة بين معدل الخسارة الإجمالي وكذا الصافي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه:

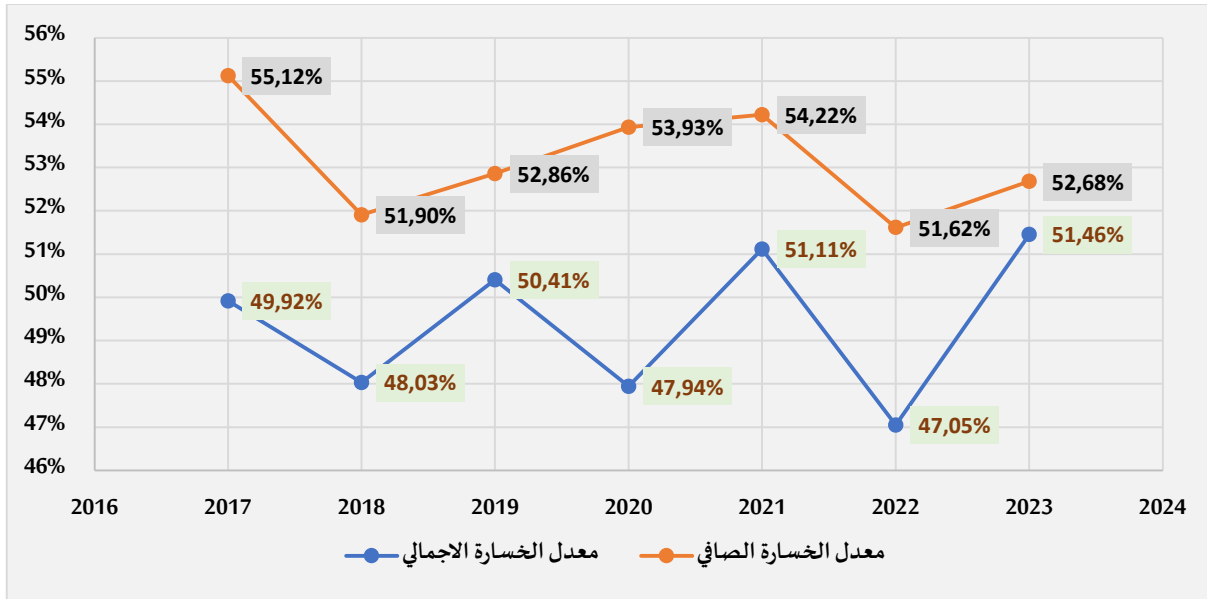
الجدول رقم (28): معدل الخسارة الإجمالي والصافي

السنوات	إجمالي الأقساط (دج)	إجمالي التعويضات (دج)	معدل الخسارة الإجمالي	صافي الأقساط (دج)	صافي التعويضات (دج)	معدل الخسارة الصافي
2017	26 768 904 900,33	13 362 738 786,55	49,92%	23 881 646 526,57	13 164 512 894,59	55,12%
2018	27 752 503 456,73	13 330 252 628,27	48,03%	23 858 709 524,68	12 383 613 010,89	51,90%
2019	29 285 841 288,86	14 762 695 915,82	50,41%	24 576 584 623,46	12 991 443 663,52	52,86%
2020	27 846 244 076,18	13 350 058 266,68	47,94%	22 766 116 409,99	12 278 343 471,28	53,93%
2021	28 535 036 852,40	14 585 413 312,68	51,11%	22 516 201 745,10	12 208 822 420,20	54,22%
2022	29 988 755 785,65	14 110 054 291,74	47,05%	23 409 362 916,51	12 082 843 332,38	51,62%
2023	29 436 861 601,77	12 792 447 919,42	53,32%	23 552 943 751,06	12 407 582 137,58	52,68%
المتوسط	28 516 306 851,70	13 756 237 303,02	49,70%	23 508 795 071,05	12 502 451 561,49	53,19%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

يتبين لنا من الجدول (23) ومن خلال تتبع إجمالي أقساط الإكتتاب الزيادة المستمرة لها من سنة لأخرى ما يعني الإنعكاس الإيجابي لإعادة التأمين على الطاقة الاكتتابية للشركة. وعلى العكس من ذلك فإن معدل الخسارة عن صافي الأقساط كان أكبر من المعدل المسجل عن الإجمالي لها خلال كل سنوات الدراسة، ما يعني أن إعادة التأمين لم يساهم في إنخفاض هذه النسبة ولم يؤثر بشكل إيجابي عليها، حيث بلغ متوسط المعدل الإجمالي للخسارة خلال فترة الدراسة 49,70% بينما بلغ المعدل الصافي 53,19%. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك كما بينا من قبل لإنخفاض نسبة مساهمة معيدي التأمين في التعويضات، حيث تبقى ضئيلة جداً إذا ما قورنت بإجمالي التعويضات.

الشكل رقم (22): تطور معدل الخسارة الإجمالي والصافي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

رابعاً/ معدل إسترجاع إعادة التأمين:

والمقصود بها قيمة الأقساط التي يعاد إسترجاعها من معيدي التأمين في شكل تعويضات وكذا عمولات

إعادة التأمين ويتم احتسابها بالعلاقة التالية:

معدل إسترجاع إعادة التأمين

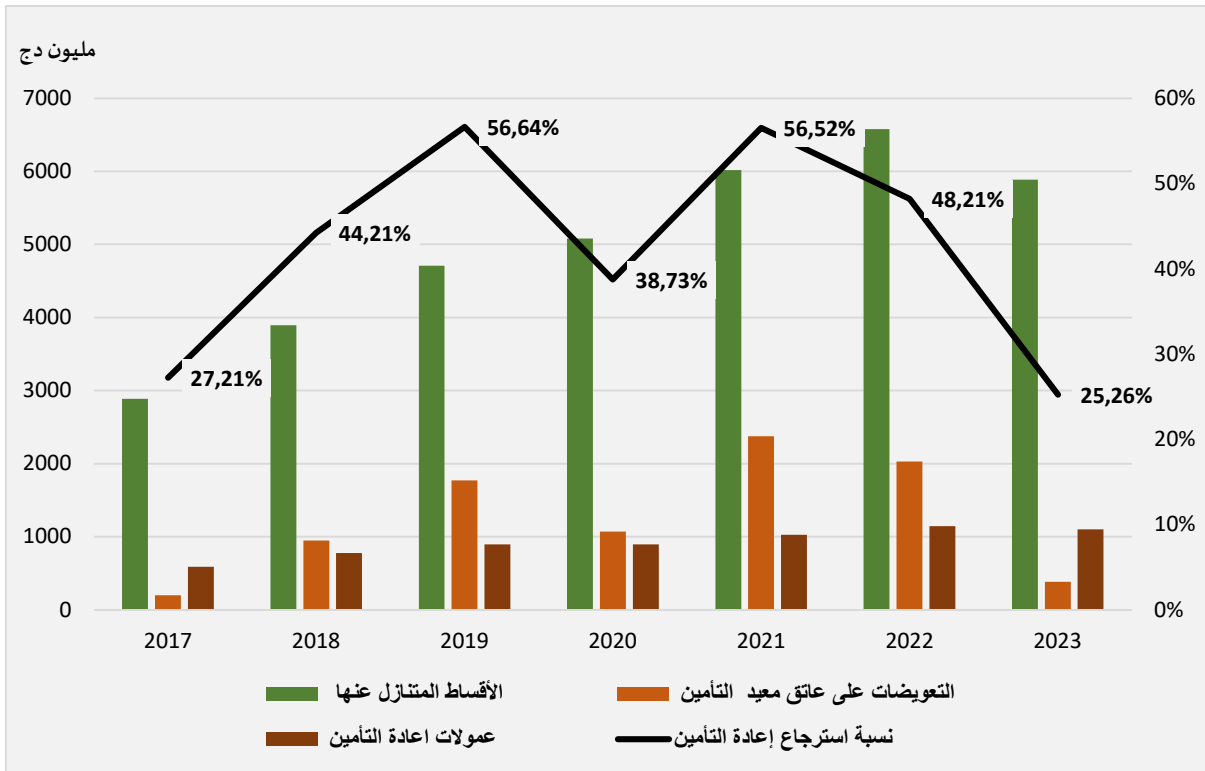
$$= \frac{100 \times (\text{التعويضات على معيد التأمين} + \text{عمولات إعادة التأمين})}{\text{الأقساط المتنازل عنها}}$$

الجدول رقم (29): معدل إسترجاع إعادة التأمين

السنة	الأقساط المتنازل عنها (دج)	التعويضات على معيدي التأمين (دج)	عمولات إعادة التأمين (دج)	معدل إسترجاع إعادة التأمين
2017	2 887 258 373,76	198 225 891,96	587 504 160,95	27,21%
2018	3 893 793 932,05	946 639 617,38	774 874 014,83	44,21%
2019	4 709 256 665,40	1 771 252 252,30	896 043 874,32	56,64%
2020	5 080 127 666,19	1 071 714 795,22	895 771 725,96	38,73%
2021	6 018 835 107,30	2 376 590 892,48	1 025 291 277,77	56,52%
2022	6 579 392 869,14	2 027 210 887,36	1 144 903 551,00	48,21%
2023	5 883 917 850,71	384 865 781,84	1 101 226 677,54	25,26%
المتوسط	4 861 444 102,31	1 398 605 722,78	887 398 100,81	42,40%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية للشركة

الشكل رقم (23): تطور معدل إسترجاع إعادة التأمين



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

يوضح لنا الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة إسترجاع إعادة التأمين شهدت زيادة مستمرة من سنة لأخرى قبل فترة الوباء وحتى بعدها، بسبب التوجه التدريجي لتنوع محفظة أعمال الشركة عن طريق الإكتتاب في الأخطار المختلفة والأخطار الكبرى الذي أدى إلى زيادة الأقساط المسندة لمعيدي التأمين خلال فترة الدراسة، مما كان له تأثير في زيادة التعويضات والعمولات المستلمة منهم بشكل متناسب مع هذه الأقساط وخاصة ما تعلق بالمخاطر الكبرى المسندة وفق الطريقة الاختيارية.

حيث أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 28% من مجموع هاته الأقساط سنة 2017، لتصل إلى أعتاب 56,64% سنة 2021، وبعد تغير توجه الشركة نحو زيادة حدو إحتفاضها من الأخطار والذي تضمنه برنامج إعادة التأمين لسنة 2022 تراجعت هذه النسبة إلى 25,26% سنة 2023.

وكما يشير له الجدول أنه وفي المجمل بلغ متوسط هذا المعدل خلال فترة الدراسة 42,40%.

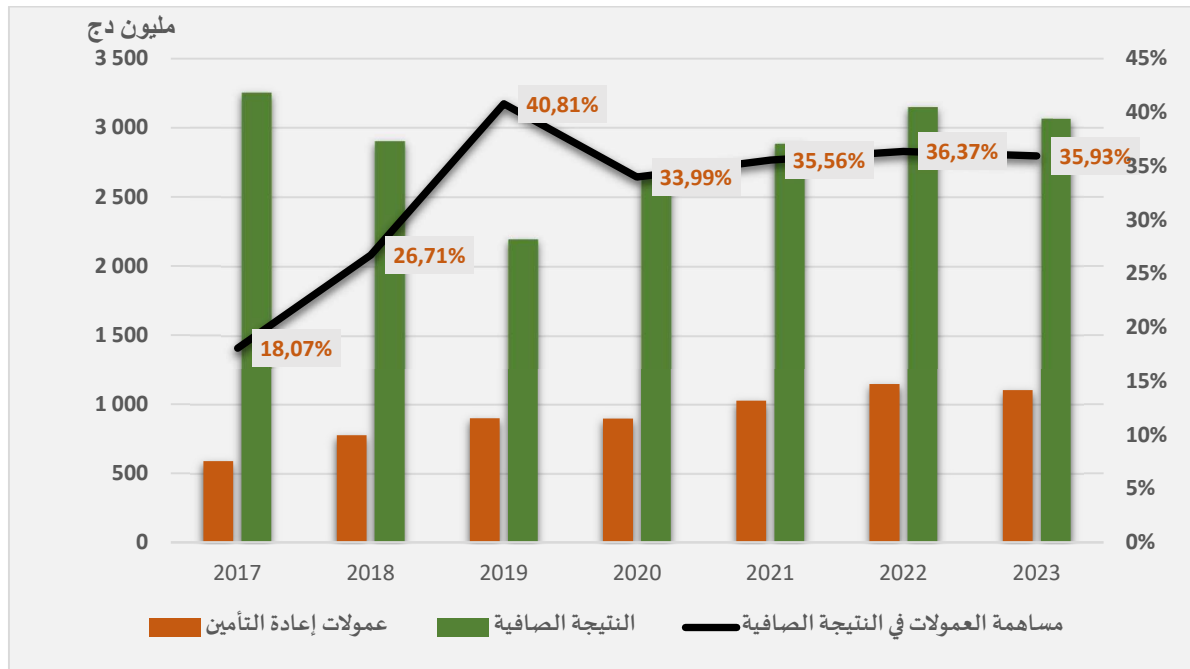
خامسا/ مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة:
لمعرفة مدى مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة يمكن عرض ذلك من خلال
الجدول والشكل المولين:

الجدول رقم (30): مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة

السنة	النتيجة الصافية (دج)	عمولات إعادة التأمين (دج)	مساهمة العمولات في النتيجة الصافية
2017	3 250 884 841,34	587 504 160,95	18,07%
2018	2 900 947 731,47	774 874 014,83	26,71%
2019	2 195 732 975,70	896 043 874,32	40,81%
2020	2 635 614 377,94	895 771 725,96	33,99%
2021	2 882 978 639,62	1 025 291 277,77	35,56%
2022	3 147 906 248,51	1 144 903 551,00	36,37%
2023	3 064 877 102,84	1 101 226 677,54	35,93%
المتوسط	2 868 420 273,92	917 945 040,34	32,49%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة.

الشكل رقم (24): تطور مساهمة عمولات إعادة التأمين في النتيجة الصافية للشركة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الزيادة في الأقساط المتنازل عنها لصالح معيدي التأمين خلال فترة الدراسة والتي كانت 10.79% سنة 2017 لتصل لنسبة 22% سنة 2022 بسبب التوجه نحو تنوع المحفظة وبالتالي زيادة القدرة الاكتتابية للشركة، جعلت عمليات إعادة التأمين هي الأخرى تشهد هذا الإرتفاع من سنة لأخرى حيث بلغت ما قيمته 1 144 مليون دج سنة 2022 كأقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة مقارنة بسنة 2017 بـ 587 مليون دج أي بمعدل زيادة يقدر بالضعف، هذه الأخيرة التي بلغ متوسط مساهمتها في النتيجة الصافية للشركة ما نسبته 32,49% وهي تعد نسبة لا يستهان بها. فبالرغم من المساهمة الضئيلة لمعيدي التأمين في التعويضات إلى أن هذا لم يمنع أن تكون مساهمة هذه العمليات في النتيجة الصافية للشركة معتبرة، أي أنها تساهم بشكل كبير في زيادة إيرادات الشركة.

سادس/ دور إعادة التأمين والتأمين المشترك في تغطية المخاطر في الشركة:

كما ذكرنا من قبل أن الشركة ونحو سعيها لتنوع محفظتها بالإكتتاب في الأخطار الكبرى والتي تحتم عليها زيادة طاقتها الاستيعابية، جعلها تلجأ إلى زيادة تفعيل وإستخدام تقنيتي التأمين المشترك وإعادة التأمين لتأمين مثل هذه الأخطار لأن حجمها يفوق طاقتها وقدرتها الإحتفاظية. وكمثال على ذلك وفي حدود ما تحصلنا عليه من معلومات من مسؤولي الشركة، سنعرض نتائج فرع التأمين على النقل بشكل عام وتأمين النقل البحري على البضائع بشكل خاص، حيث أن الشركة وكما أشرنا له من قبل سجلت خلال سنة 2021 معدل خسارة هو الأعلى خلال فترة الدراسة، فبالإضافة للخسائر التي تم تسجيلها خلال تلك الفترة في باقي الفروع إلى أن الحوادث الثلاث التي تم تسجيلها على مستوى فرع التأمين على النقل ساهمت في زيادة هذا المعدل ويمكن عرض نتائج هذا الفرع من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(31):عرض نتائج فرع التأمين على النقل

الإكتتاب(الأقساط دج)					
السنوات	النقل	النمو	التأمين البحري للبضائع	النمو	نسبة البحري من النقل
2 020	444 000 000	-	93 621 236,98	-	21,09%
2 021	484 000 000	9,01%	139 845 927,94	49,37%	28,89%
2 022	549 000 000	13,43%	180 902 420,22	29,36%	32,95%
2 023	551 000 000	0,36%	165 482 170,79	-8,52%	30,03%
المتوسط	507 000 000	/	144 962 939	/	28,24%
التعويضات دج					
السنوات	النقل	النمو	التأمين البحري للبضائع	النمو	نسبة البحري من النقل
2 020	93 000 000	-	50 244 587,52	-	54,03%
2 021	58 000 000	-37,63%	23 045 251,74	-54,13%	39,73%
2 022	347 000 000	498,28%	232 803 061,28	910,20%	67,09%
2 023	116 000 000	-66,57%	66 162 782,13	-71,58%	57,04%
المتوسط	153 500 000	/	93 063 920,67	/	54,47%
التعويضات قيد التسديد دج					
السنوات	النقل	النمو	التأمين البحري للبضائع	النمو	نسبة البحري من النقل
2 020	157 000 000		34 337 533,28		21,87%
2 021	266 000 000	69,43%	193 134 140,22	462,46%	72,61%
2 022	88 000 000	-66,92%	29 289 866,31	-84,83%	33,28%
2023	196 000 000	122,73%	92 661 555,12	216,36%	47,28%
المتوسط	176 750 000	/	87 355 773,73	/	43,76%
معدل الخسارة					
السنوات	النقل	التأمين البحري للبضائع			
2 020	56%	90%			
2 021	67%	155%			
2 022	22%	145%			
2023	25%	96%			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات من مديرية النقل قسم الأخطار الكبرى لشركة SAA.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة التي يشهدها فرع التأمين على النقل بشكل عام من سنة لأخرى حيث سجل معدل نمو قدره 13,43% سنة 2022، وفي الجهة المقابلة سجل تأمين النقل البحري على البضائع هو الآخر إرتفاعا في معدلات نموه لكن بوتيرة أسرع من إجمالي الفرع. حيث سجلت سنة 2021 نسبة نمو قدرت تقريبا بالضعف عن السنة التي قبلها، وتمثل حصة تأمين النقل البحري على البضائع في المتوسط 28,24% من إجمالي محفظة النقل.

فيما يخص التعويضات نلمس الزيادة الجذرية التي شهدتها تعويضات فرع التأمين على النقل، حيث بلغت في سنة 2022 خمس أضعاف ما سجل سنة 2021، ويرجع السبب في ذلك للتراجع الكبير في النتائج المسجلة في فرع تأمين النقل البحري للبضائع حيث قدر معدل الخسارة فيه 145%، بسبب زيادة حجم الخسائر المسجلة فيه، تسع أضعاف السنة التي قبلها. حيث شكلت نسبة التعويضات الإجمالية له في تلك السنة ما نسبته 67,09% من إجمالي تعويضات النقل.

بالنسبة للتعويضات قيد التسديد شهدت هي الأخرى زيادة معتبرة سنة 2021 حيث قدرت ب 69,43%، ويرجع السبب في ذلك لإرتفاع هذه التعويضات على مستوى فرع التأمين على النقل البحري للبضائع والذي قدرت ب 462,46% (تقريبا خمس أضعاف)، بالإضافة لكونها تشكل 72,61% من إجمالي التعويضات قيد التسديد. كما تجدر الإشارة أن معدل الخسار للبحري بضائع قدر ب 155%.

من خلال العرض السابق وتتبع أسباب النتائج التي تم تسجيلها في هذه الفترة، وكذا المعلومات المستقاة من مسؤولي مديرية النقل قسم الأخطار الكبرى على مستوى الشركة، فإن سبب هذه النتائج يرجع بالأساس للحوادث التي تم تسجيلها في هذا الفرع و بالأخص الحوادث الثلاث الآتي ذكرها:

➤ الحادث الأول: المسؤولية المدنية لمقاول الشحن (RC Acconier)

وتمثل الحادث في سقوط حاوية أثناء نقلها للشحن مما تسبب في التلف الكلي للبضاعة التي كانت على متنها حيث قدرت: الأضرار وكذا مبلغ التعويض ب 34 000 255,17 دج، تحمل منها معيد التأمين ما قيمته 50% أي أن التعويضات التي تحملتها الشركة قدرت ب 17 000 127,59 دج.

➤ الحادث الثاني: قارب صيد (CORPS DE PECHE)

وتمثل الحادث في الضياع الكلي لقارب صيد بسبب سوء الأحوال الجوية (رياح قوية وأمواج عاتية)، حيث قدر مبلغ التعويض ب 50 000 000 دج، تحمل منها معيد التأمين ما قيمته 50% أي أن التعويضات التي تحملتها الشركة وكانت على عاتقها قدرت ب 25 000 000 دج.

➤ الحادث الثالث: إنقلاب السفينة IVAN MADERA

ويعد الحادث الأهم الذي تم تسجيله والذي وقع صبيحة 2021/09/29 على مستوى ميناء الجزائر والمتمثل في جنوح السفينة البرتغالية IVAN MADERA ، التي كان من المفترض أن تتجه لإسبانيا محملة بالبضاعة والمتمثلة في الزجاج المسطح (رفيع السمك يتراوح سمكه بين 4,1 سم و4,4 سم) ضمن 92 مقطورة (Remorques Faymonville) ذات طابع خاص في نقل هذا النوع من البضاعة نظرا لحساسيتها والعائدة لشركة Mediterranean Float Glass (MFG) التابعة لمجمع سيفيتال، حيث أن التغطية التأمينية تشمل كل من البضاعة والمقطورات معا.

وتمثل الحادث في الانقلاب المفاجئ للسفينة على جانبها الأيمن أثناء الشحن (تم شحن 83 حاملة زجاج) بميل قوي تسبب في تسرب المياه وتلف كل البضاعة الموجودة على متنها. ووفاة عاملين من عمال الشحن ما جعل الخسائر جسيمة.

ويشترك في تأمين هذه البضاعة (الزجاج المسطح - حاملات الزجاج) كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بصفتها الشركة الرائدة (coassurance apériteur) حيث تغطي ما نسبته 42% من الخطر، والجزء المتبقي منه تشترك فيه كل من شركة CAAR بنسبة 38% وشركة CASH بنسبة 20%.

نتائج عمليات الإكتتاب والتنازل عن الخطر:

نلخص نتائج عمليات الإكتتاب والتنازل عن الخطر من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (32): حصة شركة (SAA) من التأمين المشترك

التأمين المشترك			الإكتتاب في الخطر (دج)	
20% حصة CASH	38% حصة CAAR	42% حصة SAA		
76 979 623,55	146 261 284,74	161 657 209,45	384 898 117,74	مبلغ التأمين
46 187,77	87 756,77	96 994,33	230 938,87	الأقساط
72 650 345,10	138 035 655,69	152 565 724,71	363 251 725,49	التعويضات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات من مديرية النقل قسم الأخطار الكبرى لشركة SAA.

كما تقوم الشركة بإعادة تأمين الجزء المحتفظ به من الخطر كما هو مبين في الجدول أدناه

الجدول رقم(33): حصة شركة (saa) من إعادة التأمين:

إعادة التأمين			الإكتتاب في الخطر (دج)	
حصة SAA (35%)	حصة CCR (55%)	حصة المعيد الأجنبي (10)	مبلغ التأمين	الأقساط
161 657 209,45	88 911 465,20	16 165 720,95		
33 948,02	53 346,88	9 699,43		
152 565 724,71	83 911 148,59	15 256 572,47		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات من مديرية النقل قسم الأخطار الكبرى لشركة SAA

يتضح لنا من خلال الجدولين السابقين حجم الخطر محل التأمين والذي بلغ 384 مليون دج، وحجم الخسائر التي تم تسجيلها 363 مليون دج (التعويض الكامل عن الحادث)، وهذا ما يفسر حجم التعويضات قيد التسديد التي تم تسجيلها سنة 2021 والتي تضاعف ب 5 مرات كما ذكرنا من قبل، كما أن التعويض كان بديء من سنة 2022 ما يفسر الزيادة في التعويضات التي شهدتها فرع التأمين البحري ب تسع أضعاف. في سنة 2022.

وبما أن الخطر مغطى بموجب التأمين المشترك مع شركتي CAAR و CASH. هذا من جهة وإعادة تأمين جزء من إحتفاظها من جهة أخرى، حيث تحملت الشركة في المجمع ما قيمته 53 مليون دج من مجموع التعويضات عن هذا الخطر أي مانسبته 14,70% من الخسائر، والباقي والمتمثل في 85,30% تحمته باقي الشركات. ما يعني أهمية الدور الذي لعبه التأمين المشترك وإعادة التأمين في تغطية هذا الخطر. كما ننوه بالدور الذي يلعبه معيد التأمين المحلي CCR بقبوله هذا النوع من الأخطار والحفاظ على هذه الأقساط والمبالغ محليا.

وبغض النظر عن الإتفاقيات المبررة بالتأمين المشترك وإعادة التأمين ذلك لم يمنع أن تكون الخسائر التي تم تسجيلها ومعدلاتها في الفرع خلال فترة الدراسة كبيرة، ما يحتم على الشركة إعادة النظر في برنامجها من أجل الموازنة بين حجم الأخطار وسعة الإتفاقيات لإدارة هذا النوع من الأخطار الكبرى التي تتسم بالنتائج الكارثية حال وقوعها. لأن الغرض الأساسي من عملية إعادة التأمين هو حماية رأس مال الشركة والتقليل من تقلبات معدلات الخسارة والتحكم في مقدار الخسائر. وكفاءة برامج إعادة التأمين تقاس بمدى إنخفاض التباين بين هذه المعدلات.

المبحث الثالث: تقييم السياسة الإستثمارية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2018/2023
لا تقل أهمية السياسة الإستثمارية لشركات التأمين عن السياسة الإكتتابية لها، حيث أن الدور الجوهري لها هو تغطية الإنحرافات وتجنب المخاطر الناجمة عن النشاط الإكتتابي والذي يعد أساس وجوهر العملية التأمينية هذا من جهة. وتدعيم المركز المالي لها وتجنبيها العسر المالي من جهة أخرى، وهذا من منطلق تجمع الأموال لدى شركات التأمين في شكل أقساط والتي تم تحصيلها من مجموع المؤمن لهم. وعلى قدر نجاعة هذه السياسة الإستثمارية على قدر تحقيق الأهداف السالفة الذكر. وسنحاول تقييم السياسة الإستثمارية للشركة الوطنية للتأمين محل الدراسة.

1 / الإلتزامات التنظيمية (المقننة) وتمثيلها:

حددت هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الجزائر القنوات الإستثمارية الواجب إستغلالها من طرف شركات التأمين و/أو إعادة التأمين، وكذا الحدود (النسب) التي يجب تخصيصها لكل وعاء إستثماري وهذا ما تضمنه القرار رقم 16-140- والمؤرخ في 14 ماي 2016، والتي تندرج ضمن تمثيل الإلتزامات التنظيمية للشركة كما ذكرنا في فصل سابق وتتضمن كل من:

➤ قيم الدولة: حيث حددت النسبة ب 50% على الأقل شريطة أن يخصص النصف منها في القيم الطويلة والمتوسطة الأجل؛

➤ أما 50% المتبقية فيتم توزيعها حسب الأصول ووفقا للحدود الآتية:

- الودائع لأجل لدى نفس البنك: يتم التوظيف فيها بنسبة لا تتجاوز 25%.
- القيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مسجلة في البورصة: لا تتعدى النسبة 25% من مبلغ الإلتزامات التنظيمية.

• التوظيفات العقارية: كل عقار مبني أو أرض مملوكين في الجزائر وغير مقيدين بحقوق عينية لا يمكن أن يتعدى التوظيف فيها نسبه 10% من مبلغ الإلتزامات المقننة، دون أن يتجاوز إجمالي هذه الأصول العقارية 40% من مبلغ الإلتزامات المقننة لهذه الشركة.

• السندات الصادرة عن نفس المصدر: لا تتجاوز نسبة 5% من مبلغ الإلتزامات التنظيمية، ويستثنى من هذا النوع السندات الصادرة عن الدولة أو التي تتمتع بضمانها.

• المساهمة في رأس المال الإجتماعي لشركة ما: لا يمكن أن تتعدى المساهمة نسبة 50% من مبلغ الرأسمال الإجتماعي لهته الشركة و5% من الإلتزامات المقننة لشركة التأمين.

إن هذه القواعد الإحترازية وجدت للحد من المخاطر الإستثمارية والتحكم فيها ما أمكن. وحماية حقوق حاملي وثائق التأمين، كما تجدر الإشارة أن هذا التنظيم يمكن أن يشكل عائقًا لإستثمارات شركات التأمين، لأنه يتطلب حدًا أدنى للإستثمار قدره 50٪ من قيم الدولة من ناحية، ووضع حد أقصى لجميع الإستثمارات الأخرى من ناحية أخرى. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم توافر الحافز للإستثمار في الأصول الخطرة وخاصة الأوراق المالية.

2/ الإلتزامات التنظيمية للشركة الوطنية للتأمين:

تسعى شركات التأمين من خلال الإستثمار الحفاظ على ملاءتها وهذا ضمانا لتغطية جملة إلتزاماتها تجاه مؤمنها، والتي تأتي تحت بند تغطية الإلتزامات التنظيمية لها بنوعها المخصصات التنظيمية والتقنية وسنحاول عرض ومعرفة تركيبة هذه الإلتزامات وطبيعة الأموال المستثمرة للشركة الوطنية للتأمين.

الجدول رقم (34): تطور الإلتزامات التنظيمية للشركة خلال الفترة 2018-2023

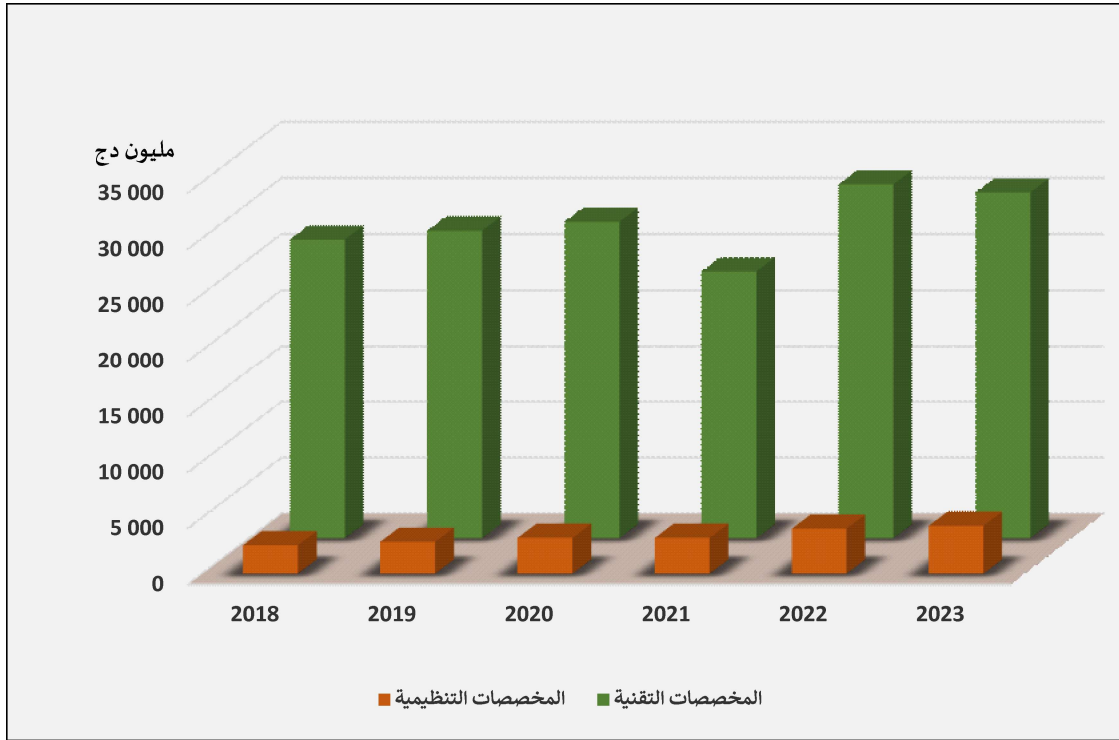
المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
31 519	35 199	35 661	27 095	31 521	30 366	29 270	الالتزامات التنظيمية (مليون دج)
4,76%	-1,29%	31,61%	-14,04%	3,80%	3,74%		نسبة تطور الالزامات التنظيمية
3 351	4 285	4 023	3 202	3 202	2 854	2 542	المخصصات التنظيمية
10,59%	12,17%	11,28%	11,82%	10,16%	9,40%	8,69%	حصة م التنظيمية من اجمالي المخصصات
11,32%	6,5%	25,6%	0,0%	12,2%	12,3%		نسبة تطور المخصصات التنظيمية
28 167	30 914	31 637	23 892	28 318	27 512	26 728	المخصصات التقنية
89,03%	87,8%	88,7%	88,2%	89,8%	90,6%	91,3%	حصة م التقنية من إجمالي المخصصات
4,07%	-2,29%	32,42%	-15,63%	2,93%	2,93%		نسبة تطور المخصصات التقنية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على القائمة المالية للشركة رقم 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الإلتزامات التنظيمية شهد تذبذباً خلال فترة الدراسة حيث أن أكبر إنخفاض تم تسجيله سنة 2021 بمعدل -14%، والذي يرجع بالأساس للإنخفاض الكبير في رصيد المخصصات التقنية -16% بسبب جائحة كورونا وما خلفته من تراجع نشاط شركات التأمين والقطاع ككل.

كما أن التركيبة الأساسية للإلتزامات التنظيمية تمثلت في المخصصات التقنية حيث بلغت ما لا يقل عن 90% من مجموع هذه الإلتزامات، والتي يتم تشكيلها كما ذكرنا من قبل لتغطية إلتزامات الشركة نحو جملة المؤمن لهم، في حين مثلت المخصصات التنظيمية نسبة 10%. لأنه بمجرد وصولها إلى العتبة التنظيمية المطلوبة لا يتم تكوين هذه الأخيرة.

الشكل رقم (25): تطور إجمالي الإلتزامات التنظيمية للشركة (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه.

3/ هيكل إستثمارات الشركة الوطنية للتأمينات:

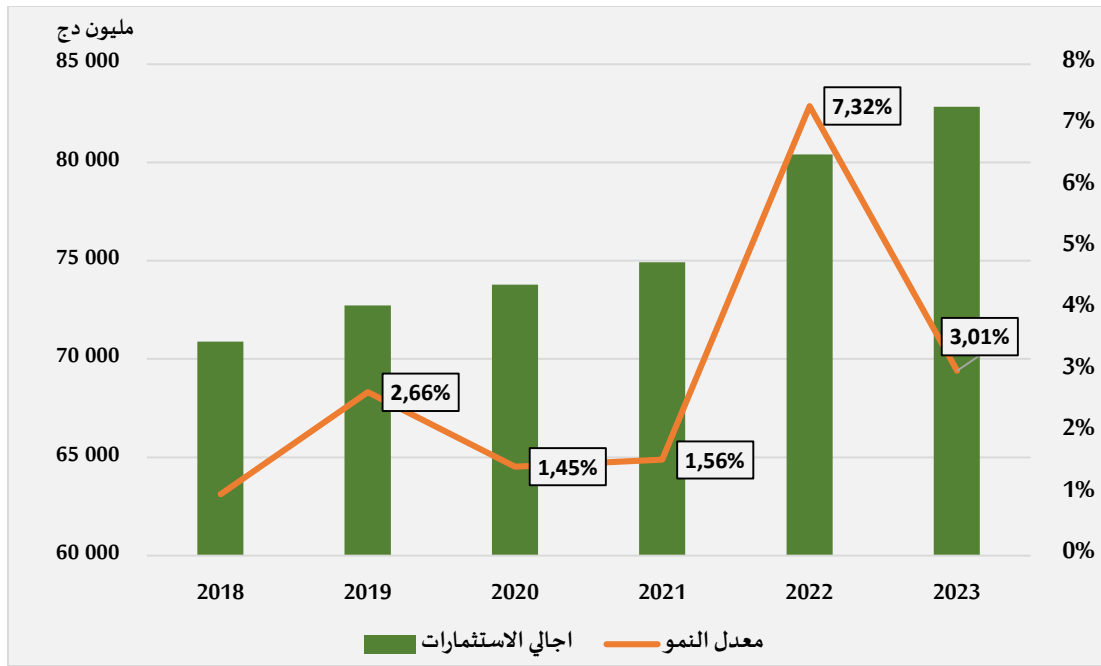
سنحاول عرض هيكل إستثمار الشركة الوطنية للتأمينات من خلال الجدول الموالي:
الجدول رقم (35): تطور إستثمارات الشركة خلال الفترة (2018-2023)

المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات مليون دج
75 919,17	82 835	80 411	74 928	73 778	72 724	70 839	اجمالي الاستثمارات
3,2%	3,01%	7,32%	1,56%	1,45%	2,66%		معدل النمو
31 096,50	28 327	26 396	30 258	37 330	35 172	29 096	سندات الخزينة
41,2%	34,20%	32,83%	40,38%	50,60%	48,36%	41,07%	حصتها من اجمالي الاستثمارات
0,5%	7,3%	-12,8%	-18,9%	6,1%	20,9%	/	معدل النمو
11 523	18 297	18 406	12 357	4 285	5 410	10 385	الودائع لأجل
14,9%	22,09%	22,89%	16,49%	5,81%	7,44%	14,66%	حصتها من اجمالي الاستثمارات
33,6%	-0,59%	48,95%	188,38%	-20,79%	-47,91%	/	معدل النمو
5 448,83	5 933	5 702	5 402	5 252	5 252	5 152	المساهمات
7,18%	7,162%	7,091%	7,21%	7,12%	7,22%	7,27%	حصتها من اجمالي الاستثمارات
2,77%	4%	5%	2,8%	0,0%	1,9%	/	معدل النمو
27 850,50	30 278	29 907	26 911	26 911	26 890	26 206	التوظيفات العقارية
36,7%	37%	37%	35,92%	36,48%	36,98%	36,99%	حصتها من اجمالي الاستثمارات
3,0%	1,24%	11,13%	0,00%	0,08%	2,61%	/	معدل النمو

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على القائمة المالية رقم 9 (2018-2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة مستمرة من سنة لأخرى في حجم إستثمارات الشركة خلال فترة الدراسة، كما أن وتيرة معدل نمو هذه الإستثمارات في إرتفاع من سنة لأخرى بمتوسط قدر ب 3,2%. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (26): تطور إجمالي إستثمارات الشركة (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال التمعّن في الجدول أعلاه نجد أن إستثمارات الشركة تتنوع وتوزع على العديد من القنوات الإستثمارية حيث:

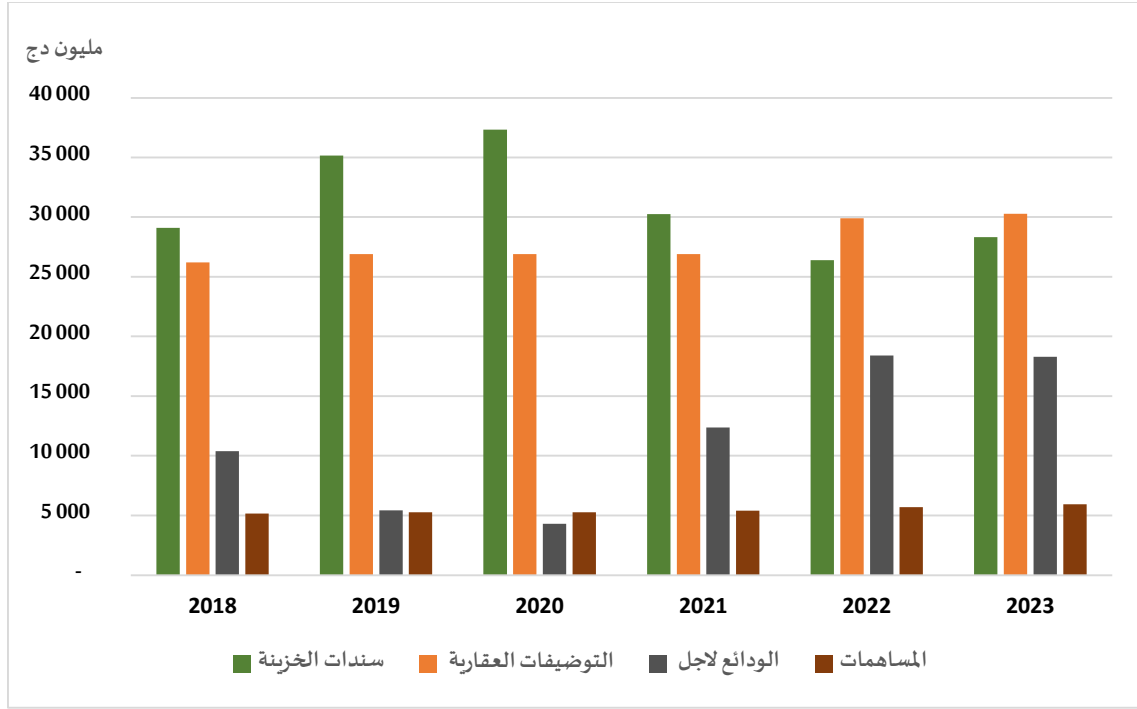
➤ يأتي على رأسها سندات الخزينة التي تمثل في المتوسط نسبة 41,2% حيث سجلت إرتفاعاً من سنة لأخرى خلال الفترة 2018 لغاية 2020، لتعرف خلال سنتي 2021 و2022 إنخفاضاً قدر بـ 18,9% و 12,8% على التوالي ليعاود الإرتفاع سنة 2023، وما نلاحظه أن هذا النوع من الإستثمارات يحوز حصة الأسد من مجموع إستثمارات الشركة؛

➤ التوظيفات العقارية تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط نسبة قدرت بـ 36,7%، وبمعدل نمو قدر في المتوسط بـ 3%؛

➤ الودائع لأجل إحتلت المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة قدرت بـ 14,9%، وبمعدل نمو يقدر في المتوسط بـ 33,6%، حيث سجلت سنتي 2018 و2019 إنخفاضاً محسوساً قدر بـ 47,91% و 20,80% لتعاود هذه النسبة في الإرتفاع بشكل ملحوظ خلال الفترة (2020-2023) حيث سجلت سنة 2020 لوحدها نمواً قدر بـ 188,42%؛

➤ ويأتي في ذيل الترتيب المساهمات بمتوسط قدر بـ 7,18% من إجمالي الإستثمارات وقدر معدل نموها بـ 2,77%.

الشكل رقم (27): تطور إستثمارات الشركة حسب كل نوع (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

وللإشارة فإن مساهمات الشركة الوطنية للتأمين تتمحور في شاكلة فروع وكذا حصص في العديد من الشركات والتي تنشط في قطاعات مختلفة وهذا لتنوع مداخيلها الإستثمارية، حيث أن معظمها تم إنشاؤه بمبادرة من السلطات العمومية في نهاية التسعينيات لتعزيز الأنشطة التي تعتبر أساسية على المستوى الإقتصادي والمالي.

ويمكن تبين جملة هذه المساهمات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): مساهمات الشركة الوطنية

نوع المساهمة	قيمة المساهمة (م دج)	حصة الشركة	المساهمات
Promotion immobilier	377 123.91	33.15%	<i>Assure-Immo - société de promotion immobilière</i>
Activités Annexes	450 000.00	100%	<i>SAE Exact- Société Algérienne d'Expertise</i>
Banque et Finance	40 000.00	33.33%	<i>CELIM Sicav - Chariket El Istithmar el Mali</i>
Activités Annexes	165 000.00	50%	<i>Imprimerie des Assurances</i>
Activités Annexes	17 000.00	34%	<i>ALFA Assurance - société de lutte contre la fraude en assurance</i>
Assurance	340 000.00	34%	<i>SAPS AMANA - Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé</i>
Activités Annexes	150 000	100.00%	<i>ASG Sécurité et gardiennage</i>
	1 539 123,67		الفروع
Assurance	410 183.56	1.30%	<i>AFRICA RE - Société Africaine de Réassurance</i>
Assurance	168 000.00	10.00%	<i>CAGEX - Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie Des Exportations</i>
Hôtellerie	2 961 000.00	7.13%	<i>SIH - Société d'Investissement Hôtelière</i>
Banque et Finance	250 000.00	6.00%	<i>SRH - Société de Refinancement Hypothécaire</i>
Assurance	253 527.26	5.07%	<i>SGCI - Société de Garantie du Crédit Immobilier</i>
Formation Assurance	3 344.42	7.20%	<i>IAHEF - Institut Algérien des Hautes Etudes Financière</i>
Formation Assurance	2 000.00	7.14%	<i>EHEA - Ecole des Hautes Etudes d'Assurance</i>
Assurance	300 000	15%	<i>ALGERIAN-TAKAFUL</i>
Activités Annexes	1 000.00	7.69%	<i>BUA - Bureau Unifier Algerien</i>
Assurance	45 000.00	15.00%	<i>SAGPS TPA - Societe Algerienne de Gestion des Prestation de Sante</i>
	4 394 027,98		الحصص
	5 933 178,912		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على Rapport de Gestion 2023

وإذا أردنا التمعن أكثر في توزيع مجمل هذه المساهمات فيمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): توزيع مساهمات الشركة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مساهمات 2023	%
Assurance	1 471 684	24.80
Activités Annexes Assurance	833 344	14.04
Banque et Finance	290 000	4.88
Hôtellerie	2 961 027	49.90
Promotion immobilière	377 123.91	6.35
Total	5 933 178,91	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Rapport de Gestion 2023

ونلاحظ أن الشركة تعتمد على مبدأ التنوع في مساهماتها، حيث يعد هذا المبدأ أساسياً في إدارة المحافظ الحديثة والذي يرمي إلى الاستثمار في العديد من الأصول المستقلة عن بعضها البعض (17 شركة) لتجنب المخاطر ما أمكن.

ويظهر التوزيع حسب القطاع والموضح في الجدول أعلاه، أن قطاع الفنادق يحتل المرتبة الأولى بنسبة 49.90% من إجمالي المساهمات، يليه التأمين والأنشطة المرتبطة به بنسبة 24.80% و 14.04% على التوالي.

أما من حيث توزيع مجموع المبالغ المستثمرة في كل شركة، نلاحظ تركيزاً قوياً على مستوى شركة واحدة (SIH - Société d'Investissement Hôtelière) وهو ما يمثل 50% من إجمالي المحفظة بمبلغ يفوق 2,9 مليار دج، ما يجعل محفظة الشركة من حيث مساهماتها تتأثر بنتائج هذه الأخيرة.

4/ تمثيل الإلتزامات التنظيمية:

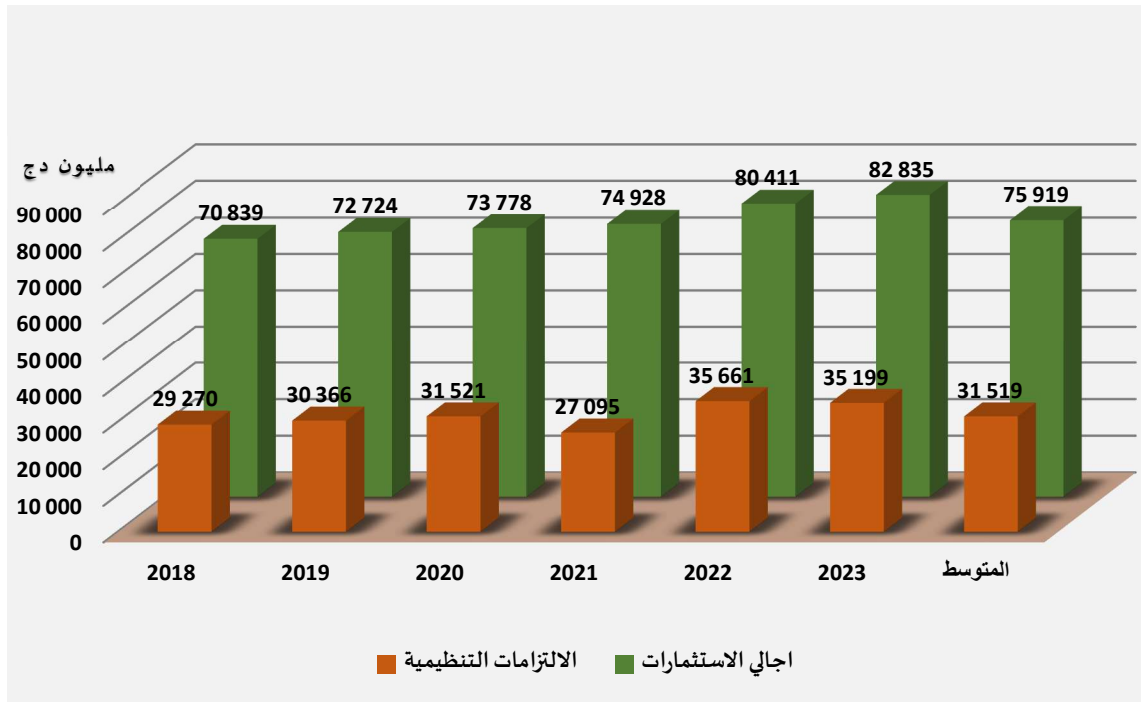
من خلال الجدول الموالي سنحاول معرفة مدى إلتزام الشركة بالنسب التي حددها المشرع الجزائري لمختلف الأصول الاستثمارية وهذا ضماناً لتغطية إلتزاماتها التنظيمية.

الجدول رقم (38): تطور تمثيل الإلتزامات التنظيمية للشركة (2018- 2023)

المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات مليون دج
31 519	35 199	35 661	27 095	31 521	30 366	29 270	الإلتزامات التنظيمية
75 919	82 835	80 411	74 928	73 778	72 724	70 839	اجمالي الاستثمارات
242,15%	235%	225%	277%	234%	239%	242%	نسبة التغطية الكلية
31 097	28327	26396	30258	37330	35172	29096	قيم الدولة
100%	80,48%	74,02%	111,67%	118,43%	115,83%	99,41%	نسبة التغطية الكلية بقيم الدولة
27 851	30278	29907	26911	26911	26890	26206	التوظيفات العقارية
88,78%	86,02%	83,86%	99,32%	85,37%	88,55%	89,53%	نسبة التغطية بتوضيفات العقارية
11 523	18297	18406	12357	4285	5410	10385	الودائع لاجل
36,02%	51,98%	51,61%	45,61%	13,59%	17,82%	35,48%	نسبة التغطية
5 449	5933	5702	5402	5252	5252	5152	المساهمات
17,39%	16,86%	15,99%	19,94%	16,66%	17,30%	17,60%	نسبة التغطية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القائمة المالية رقم 9 (2018-2023)

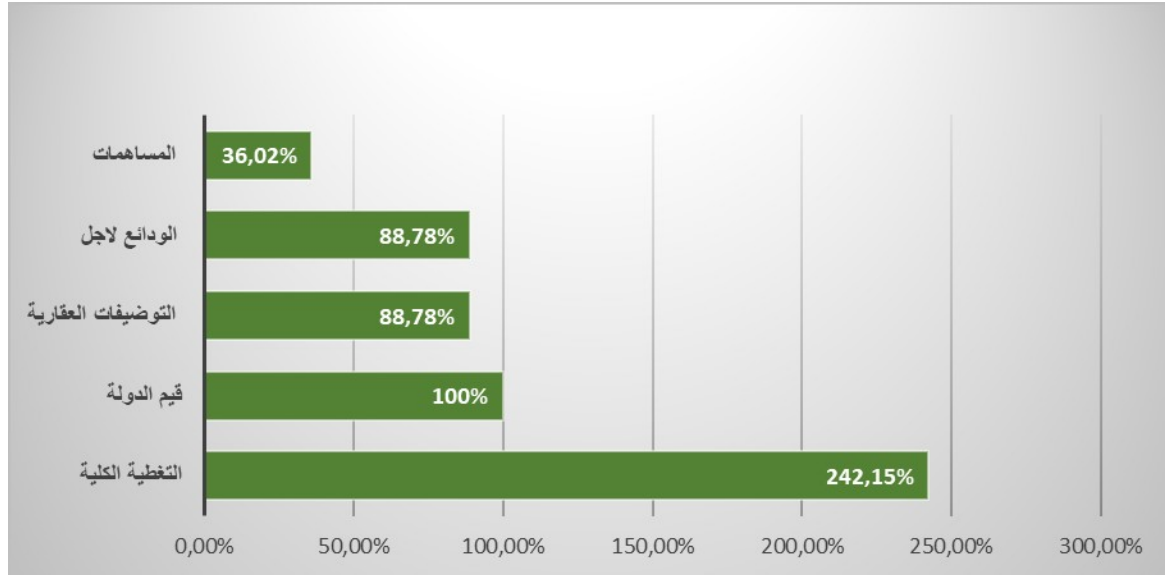
الشكل رقم (28): تطور تغطية الإلتزامات التنظيمية للشركة (2018- 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه.

- من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التغطية الكلية للإلتزامات التنظيمية للشركة خلال فترة الدراسة قد تجاوز الحد الأدنى المطلوب 100% حيث قدر في المتوسط ب 242,15%؛
- بالنسبة لقيم الدولة فهي الأخرى تغطي 100% من الإلتزامات التنظيمية وهي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب والمقدر ب 50%؛
- أما معدل التغطية بالتوظيفات العقارية فقد بلغ في المتوسط 88,78% حيث تجاوز هو الآخر الحد الأقصى المطلوب والمقدر ب 40%؛
- وأخيرا مثلت النسبة 17,39% قيمة تمثيل المساهمات للإلتزامات التنظيمية للشركة، وهو مالم يتجاوز الحد الأقصى للتغطية والمقدر ب 25%؛

الشكل رقم (29): تمثيل الإلتزامات التنظيمية حسب كل قناة (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

من خلال نسبة التغطية الكلية للشركة والمقدرة ب 242,15%، نلاحظ أن 142% من الاستثمارات أي ما يعادل 44.5 مليار دج تمثل الفائض الناتج بعد تمثيل المخصصات، وبالتالي فهو يعطي للشركة حرية التصرف وإختيار السياسة الإستثمارية التي تتماشى وفقا لإستراتيجيتها، ومع ذلك يمكننا أن نلاحظ بالفعل تفضيل الشركة لقيم الدولة عن باقي الأصول الإستثمارية وهذا تجنباً للمخاطرة كما ذكرنا من قبل.

5/ العائد على الاستثمار:

سنحاول عرض العوائد المتأتية من كل قناة استثمارية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (39): توزيع عوائد إستثمارات الشركة على كل قناة

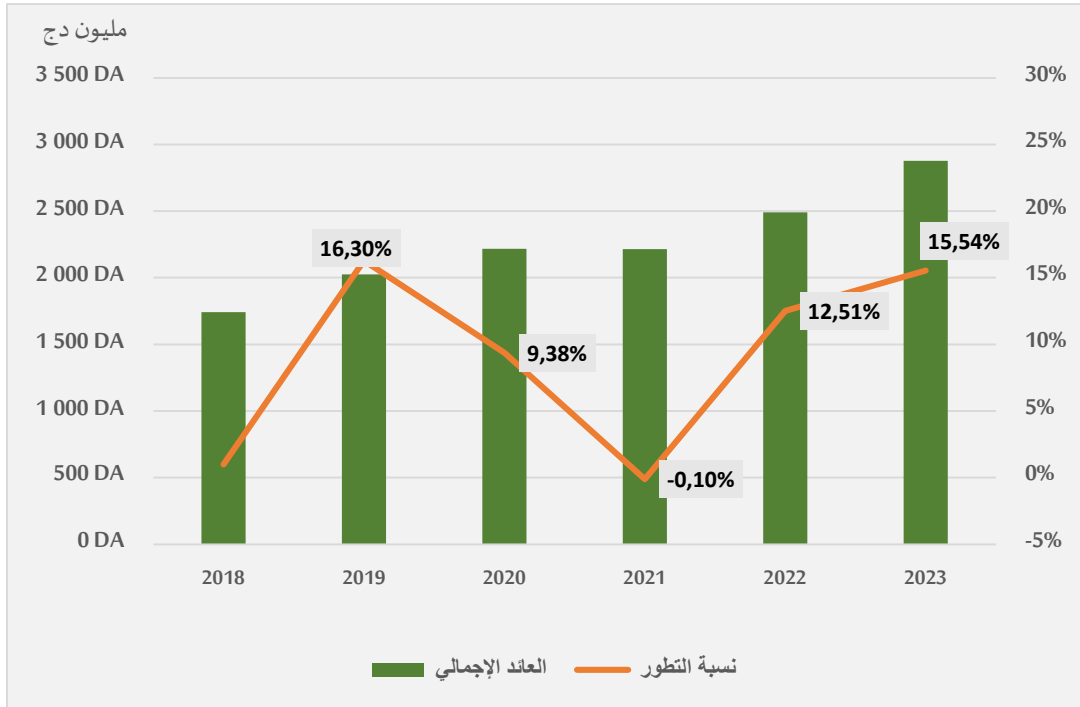
المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات مليون دج
2261,17	2878	2491	2214	2216	2026	1742	العائد الإجمالي
10,73%	15,54%	12,51%	-0,1%	9,38%	16,30%		نسبة التطور
2,95%	3,47%	3,09%	2,95%	3,00%	2,78%	2,46%	معدل العائد على الاستثمار
1487,17	1580	1361	1666	1742	1474	1100	العائد على سندات الخزينة
9,12%	16,09%	-18,31%	-4,36%	18,18%	34,00%		نسبة التطور
4,81%	5,57%	5,15%	5,50%	4,67%	4,19%	3,78%	م.ع على استثمار سندات الخزينة
66,55%	54,90%	54,64%	75,2%	78,61%	72,75%	63,15%	الحصة
119,5	93	94	134	127	159	110	العائد على التوظيفات العقارية
-0,20%	-1,06%	-29,85%	5,51%	-20,13%	44,55%		نسبة التطور
0,43%	0,31%	0,31%	0,5%	0,47%	0,59%	0,42%	م.ع على استثمار التوظيفات العقارية
5,49%	3,23%	3,77%	6,05%	5,73%	7,85%	6,31%	الحصة
531	1040	945	346	226	252	377	عائد على الودائع لأجل
9,22%	9,13%	63,39%	34,68%	-11,50%	-49,60%		نسبة التطور
4,52%	5,68%	5,13%	2,8%	5,27%	4,65%	3,63%	م.ع على استثمار الودائع لأجل
22,33%	36,14%	37,94%	15,63%	10,20%	12,44%	21,64%	الحصة
123,5	165	91	68	121	141	155	العائد على المساهمات
-27,55%	81,32%	33,82%	-43,80%	-14,18%	-9,03%		نسبة التطور
2,26%	2,78%	1,59%	1,25%	2,3%	2,68%	3%	م.ع على استثمار المساهمات
5,63%	5,73%	3,65%	3,07%	5,46%	6,96%	8,90%	الحصة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القائمة المالية رقم 9 (2018-2023).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن العائد الإجمالي على إستثمارات الشركة في تزايد مستمر من سنة لأخرى بمتوسط نسبة قدرت بـ 10,73% خلال فترة الدراسة، بإستثناء الإنخفاض الطفيف الذي تم تسجيله

سنة 2019 بسبب تراجع العائد على سندات الخزينة والمساهمات. كما أن إجمالي العائد على إستثمارات الشركة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و لكن بوتيرة ضعيفة حيث بلغ في المتوسط 2,95%،

الشكل رقم (30): تطور العائد الإجمالي لإستثمارات الشركة (2018- 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

أما من حيث العائد على كل قناة إستثمارية فإننا نجد:

➤ العوائد الناتجة عن الإستثمار في سندات الخزينة تحتل الصدارة بنسبة مساهمة بلغت في المتوسط 66,55%. كما أن العائد على هذه القناة قد شهد تراجعا بداية من سنة 2021 ويرجع السبب في ذلك لإنخفاض حجم الإستثمارات الموجهة لها وهذا ما إنعكس عن حجم عوائدها؛

➤ يليها بعد ذلك العائد على الودائع لأجل بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 22,33% حيث عرفت هي الأخرى خلال الفترة من 2018 الى 2020 تراجع ، لتشهد بعدها إرتفاعا إبتداء من سنة 2021 بسبب زيادة حجم الأموال المستثمرة فيها من سنة لأخرى. حيث سجلت سنة 2022 لوحدها نسبة زيادة في العوائد قدرت بـ63,39%؛

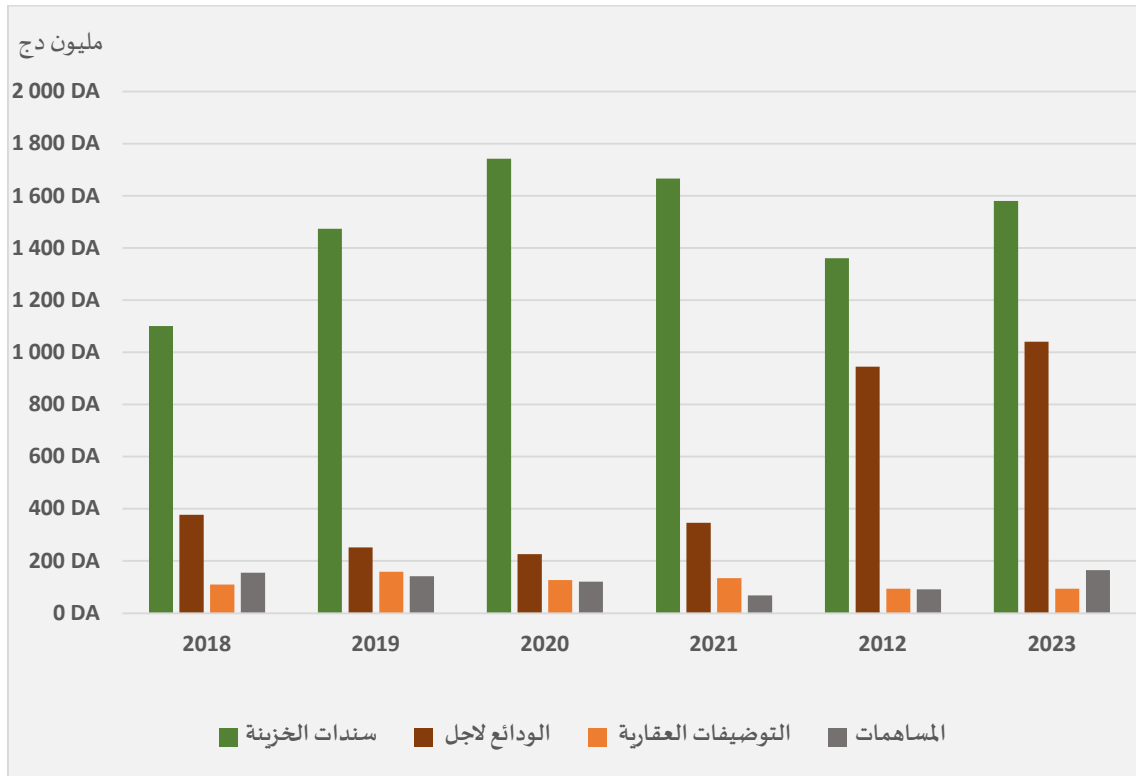
ونظراً لارتفاع أسعار الفائدة التي تقدمها الخزينة العمومية ومع مراعاة القواعد الإحترازية التي تحدد سقفاً للإستثمارات في الودائع لأجل عند نفس البنك، تفضل الشركة الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية

لأنها منعدمة الخطورة مما يوفر أفضل نسبة للمخاطر/العائد. أي حصول الشركة على عائد مضمون من الإستثمارات الأكثر خطورة.

➤ كما أن التوظيفات العقارية والتي إحتلت المرتبة الثانية وشكلت ما نسبته 36,2% من مجموع إستثمارات الشركة كما ذكرنا من قبل والتي تعتبر أكثر خطورة وأقل سيولة، فإنها تشارك بنسبة 5,49% في إجمالي عوائد الشركة وتوفر أدنى معدل عائد لها يقدر في المتوسط بـ 0,43%. ويظل هذا الأخير أقل بكثير مما تحققه قيم الدولة والودائع لأجل حيث أن هذا العائد في تراجع من سنة لأخرى؛

➤ كما سجل العائد المحقق من المساهمات إنخفاض من سنة لأخرى حيث بلغ في المتوسط 2,26% وكما بينا من قبل أن هذه مساهمات تخص 17 شركة، حيث أن العديد من هذه الشركات قامت بزيادة رأس مالها في عدة مناسبات نظرا للأهمية الاستراتيجية التي توليها السلطات العمومية لنشاطها، ما يفسر عدم توزيع أرباح الأسهم من قبل غالبية الشركات هذا من جهة، ومن جهة أخرى سجلت بعض الشركات نتائج سلبية لعدة سنوات كشركة *Assure-Immo*، وكذا شركة *SIH* والتي تتركز فيها أكبر مساهمة. كل هذه العوامل أثرت على العائد الإجمالي للمساهمات.

الشكل رقم (31): تطور عوائد الإستثمار لكل قناة (2018-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه

6/ نسبة المداخليل الإستثمارية إلى النتيجة الصافية للشركة:

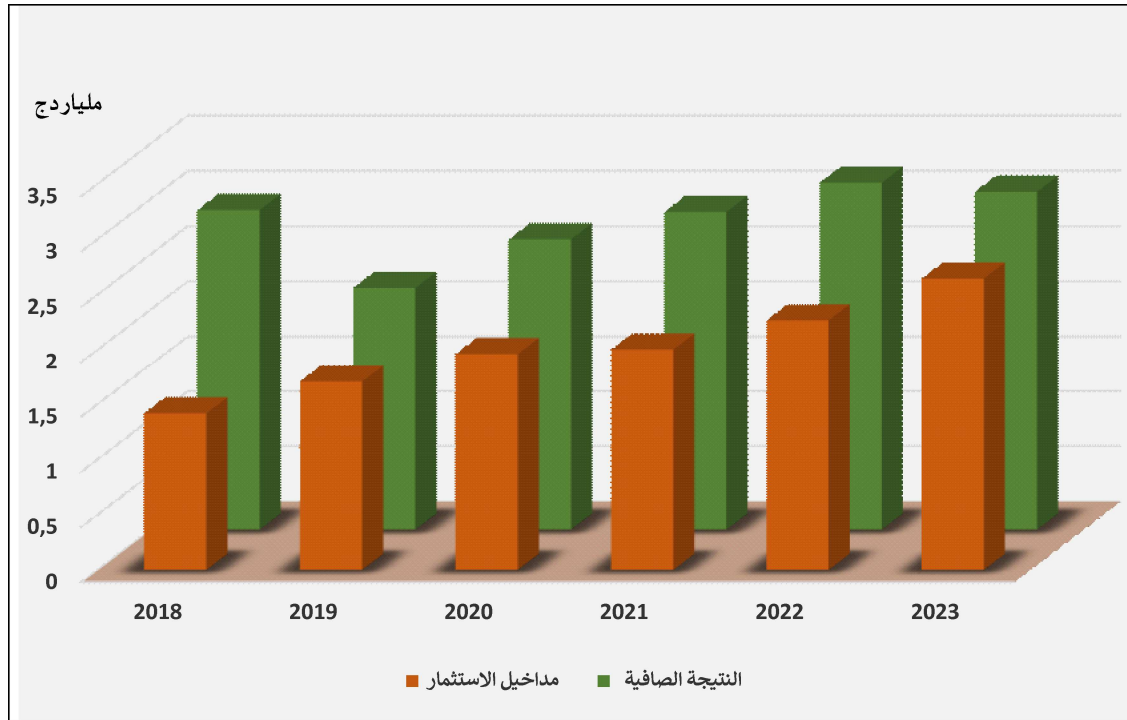
من خلال الجدول والشكل المواليين سنحاول تبين مدى مساهمة العملية الإستثمارية وإيراداتها في نتائج الشركة.

الجدول رقم (40): نسبة المداخليل الاستثمارية الى النتيجة الصافية للشركة خلال الفترة (2018- 2023)

السنوات	مداخليل الاستثمار	النتيجة الصافية	معدل المساهمة
2018	1 419 200 438,54	2 900 947 731,47	48,92%
2019	1 708 345 051,69	2 195 732 975,70	77,80%
2020	1 962 470 860,53	2 635 614 377,94	74,46%
2021	2 003 164 106,87	2 882 978 639,62	69,48%
2022	2 268 289 157,36	3 147 906 248,51	72,06%
2023	2 646 144 078,84	3 064 877 102,84	86,34%
المتوسط	2 001 268 948,97	2 804 676 179,35	71,51%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القائمة المالية للشركة

الشكل رقم (32): مساهمة النواتج المالية في النتيجة الإجمالية للشركة (2018- 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن قيمة الإيرادات المتأتية من العملية الإستثمارية للشركة في تزايد مستمر من سنة لأخرى إذ بلغت في المتوسط 2 مليار دج هذا من جهة، ومن جهة أخرى بلغ متوسط

مساهمة هذه النواتج المالية في النتيجة الصافية للشركة نسبة 71,51%، حيث سجلت سنة 2023 لوحدها نسبة مساهمة هي الأعلى على مدار سنوات الدراسة حيث بلغت 86,34%. هذا ما يؤكد أن فائض النشاط التأميني تساهم فيه الإيرادات المتأتية من الإستثمار.

وما يجب التنويه إليه أنه بالإضافة لأهمية العملية الاستثمارية ضمن النشاط الكلي للشركة، وجب عليها ألا تعتمد كثيرا على الإيرادات المتأتية من الإستثمار لتغطية قصور أو خسائر الإكتتاب أو حتى تحقيق معدلات من الملاءة المالية مقبولة، بل وجب على الشركة الإهتمام بالعملية الإكتتابية بحد ذاتها، من خلال مراعاة الأسس الفنية للإكتتاب وإختيار المخاطر الجيدة بالإضافة لتجنب الإختيار العكسي لها.

7/ هامش الملاءة:

كما ذكرنا من قبل أن هذا الهامش يعد قييدا تنظيميا، والذي يحدد الحد الأدنى من الموارد اللازمة لمزاولة النشاط التأميني، حيث أن طريقة إحتساب هذا الهامش وفق النصوص واللوائح التنظيمية لعمل شركات التأمين الجزائرية يكون وفق معدلات ثابتة. حيث يعتمد على نسبتين فقط متجاهلا المخاطر على عكس طريقة عمل الملاءة 2 والمستوحاة من بازل 2 والتي تهدف إلى تحديد جميع المخاطر سواء كانت تأمينية أو تشغيلية. والجدول الموالي يعرض هذا الهامش ومختلف مركباته.

الجدول رقم (41): هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة (2018-2023)

المتوسط	2023	2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
41 142,33	45 821,00	43 911,00	41 707,00	40 072,00	38 528,00	36 815,00	هامش الملاءة
30 833,33	35 000,00	30 000,00	30 000,00	30 000,00	30 000,00	30 000,00	رأسمال الاجتماعي
74,94%	76,38%	68,32%	71,93%	74,87%	77,87%	81,49%	نسبة رأسمال الاجتماعي
6 957,67	6 536,00	9 888,00	8 505,00	6 870,00	5 674,00	4 273,00	الاحتياطات التنظيمية وغير تنظيمية
16,91%	14,26%	22,52%	20,39%	17,14%	14,73%	11,61%	نسبة الاحتياطات التنظيمية وغير تنظيمية
3 351,33	4 285,00	4 023,00	3 202,00	3 202,00	2 854,00	2 542,00	المخصصات التنظيمية
8,15%	9,35%	9,16%	7,68%	7,99%	7,41%	6,90%	نسبة المخصصات التنظيمية
هامش الملاءة على أساس:							
28 166,83	30 914,00	31 637,00	23 892,00	28 318,00	27 512,00	26 728,00	(1)المخصصات التقنية
4 225,03	4 637,10	4 745,55	3 583,80	4 247,70	4 126,80	4 009,20	15%*(1)
146,07%	148,22%	138,80%	174,56%	141,51%	140,04%	137,74%	معدل الهامش
9,74	9,88	9,25	11,64	9,43	9,34	9,18	عدد المرات
28 919,67	30 247,00	29 908,00	29 034,00	27 040,00	29 336,00	27 953,00	(2)صافي الاقساط
5 783,93	6 049,40	5 981,60	5 806,80	5 408,00	5 867,20	5 590,60	20%*(2)
142,26%	151,49%	146,82%	143,65%	148,20%	131,33%	131,70%	معدل الهامش
7,11	7,57	7,34	7,18	7,41	6,57	6,59	عدد المرات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على القائمة المالية رقم 9 (2018-2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هامش الملاءة للشركة والمحاسب وفق المعدلات المفروضة خلال فترة الدراسة قد عرف إرتفاعاً من سنة لأخرى وقدر متوسطه بـ 41142,33 مليون دج ، كما أن تركيبة هذا الهامش في المتوسط تتكون من رأسمال الاجتماعي للشركة بنسبة 74,94% والذي عرف زيادة سنة 2023 حيث بلغ 35 000 مليون دج، لتأتي بعدها الإحتياطات التنظيمية وغير تنظيمية بنسبة 16,91%، وفي الختام بلغت نسبة مساهمة المخصصات التنظيمية 8,15% من هذا الهامش.

أما من حيث الحد الأدنى لهامش الملاءة الواجب توافره والذي يضمن ملاءة شركة التأمين، وبالتالي تجنب مخاطر العسر المالي وكذا الإفلاس والذي يجب أن يمثل:

➤ 15% على الأقل من المخصصات التقنية : حيث شهد هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية إرتفاعا من سنة لأخرى بمتوسط معدل بلغ 146,07%، أي ما يعادل تقريبا 10 مرات الحد الأدنى المطلوب؛

➤ وكذا 20% من مجموع الأقساط الصافية من الإلغاءات والرسوم: فقد سجل الهامش على هذا الأساس معدل 142,26% أي ما يعادل تقريبا 7 مرات الحد الأدنى المطلوب.

أي أن الشركة تمتلك هامش ملاءة يتجاوز بكثير الحد الأدنى المطلوب، ما يجعلها في أريحية ومأمن من خطر العسر المالي، كما يمكنها من الوفاء بجملة إلتزاماتها ومواجهة أي ظروف طارئة.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل والذي تطرقنا فيه لنشاطي الإكتتاب وإعادة التأمين، بالإضافة للنشاط الإستثماري للشركة الوطنية للتأمين SAA والتي تعد الشركة الرائدة في سوق التأمين الجزائري والمنتشرة عبر وكالاتها الموزعة على كافة التراب الوطني. حيث قمنا بتحليل وتقييم الأنشطة السالفة الذكر للشركة للوقوف على نقاط قوة وضعف كل منها ومنه على الوضعية العامة للشركة.

فيما يخص النشاط الاكتتابي فأهم نقطة إستوقفنا هي هيمنة فرع التأمين على السيارات على المحفظة التأمينية للشركة، ومنه تأثير نتائج هذا الفرع على نتائج الشركة ككل. ما أدى بالشركة لتبني إستراتيجية التنوع للخروج من هيمنة فرع التأمين على السيارات.

أما إعادة التأمين فالشركة تسعى بشكل دائم لتحسين برنامجها بما يوائم إحتياجاتها وزيادة قدرتها الاستيعابية هذا من جهة، والحد ما أمكن من إستنزاف أقساطها من جهة أخرى. وهذا ما لمسناه من خلال توجه الشركة نحو إعادة التأمين الاختياري على حساب الإتفاقي.

أما المحفظة الإستثمارية للشركة فقد روعي فيها القنوات الإستثمارية التي حددها المشرع الجزائري. كما سجلنا أن العوائد المتأتية من الاستثمار تفوق مثيلاتها من النشاط الاكتتابي والذي هو أصل نشاط الشركة. حيث يساهم بشكل كبير في تغطية إلتزامات الشركة المتزايدة من سنة لأخرى.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي حاولنا من خلاله الإجابة على إشكالية البحث والتي كان مضمونها "كيف يتم إدارة مختلف الأخطار المسببة لمشكلة العسر المالي في شركات التأمين" وللإحاطة بموضوع الدراسة والذي تناولنا في شقها النظري كل ما يتعلق بشركات التأمين وملاءتها والأخطار التي تهدد هذه الملاءة وتسبب إعاقة شركات التأمين والناعبة من أهم وظائفها الإكتتاب والإستثمار وإعادة التأمين.

ومن خلال الجزء التطبيقي للدراسة حاولنا إسقاط معظم المفاهيم التي تناولناها في الجزء النظري على الشركة الوطنية للتأمين SAA، من خلال تحليل مختلف السياسات التي تنتهجها الشركة في كل من الوظائف الثلاث السابقة الذكر.

أما فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها من خلال هاته الدراسة، وكذا مدى تحقق الفرضيات الموضوعية آنفا، فسنعرض هذه النتائج على النحو التالي:

أولا/ نتائج الدراسة النظرية:

➤ تعتبر شركات التأمين مؤسسات خدمية وكذا مؤسسات وساطة مالية، حيث تلعب دورا هاما ومزدوجا في إقتصاديات الدول. من خلال تغطيتها لجملة من الأخطار تتنوع من حيث الطبيعة ومن حيث الحجم وغيرها، حيث تعطي لمؤمنها وعدا بتعويض الأضرار الناجمة عن وقوع هاته الأخطار، مقابل أقساط نظير هذه الخدمة. لتعيد توظيف هذه الأخيرة في أوجه إستثمارية مختلفة، لمواجهة جملة إلتزاماتها ونفقات مزاوله هذا النشاط وتحقيق ربح مجزي على ذلك.

➤ أهمية ملاءة شركات التأمين، حيث تعكس جاهزية وقدرة هذه الشركات على الوفاء بإلتزاماتها وفقا لتواريخ إستحقاقها من خلال موجوداتها مهما كان حجمها وفي أي وقت. لذا يعد التتبع الدوري لها من الأهمية بمكان لكل الجهات والفاعلين في قطاع التأمين خاصة هيئات الإشراف والرقابة.

➤ تستند ملاءة شركات التأمين على تكوين وتقييم المخصصات لمقابلة الخسائر والإلتزامات المستقبلية المتعلقة بنشاطها ويجب تقييمها بكفاءة عالية، ثم تغطية هذه المخصصات بالأصول المناسبة لذلك، وأخيرا تكوين هامش من الملاءة الذي يسمح لشركة التأمين من تعزيز ملاءتها حيث يتماشى هذا الهامش مع حجم المخاطر وكذا حجم العمليات المكتتبه، كما يعد كمؤشر للإنذار المبكر عن ملاءة الشركة، وهذا من أجل تجنبها الوقوع في حالة الإعسار وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارها.

- نظرا لأهمية ملاءة شركات التأمين تنوعت النُظم المؤطرة لها، والتي تتباين من بلد لآخر حسب خصوصية ومحيط نشاط هذه الشركات. ولعل أبرزها ما طرحه النظام الأوروبي والمتمثل في إطار الملاءة 2، وكذا نظام الإنذار المبكر IRIS المعتمد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.
- يعد العسر المالي أكبر مشكلة يمكن أن تواجهها شركات التأمين، والذي يعد مرحلة من مراحل الإنحدار المالي الذي قد تتعرض له الشركة أي أنه ليس وليد اللحظة بل نتيجة لمجموعة من التراكمات عبر الزمن والتي قد تقودها أحيانا للإفلاس والتصفية إن لم تتمكن من التحكم والسيطرة عليه، وبذلك ينتقل إعسارها لعملائها الذين أمنوها على أخطارهم.
- يعد العسر المالي نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من المخاطر داخلية وأخرى خارجية والتي قد تظهر جميعها أو بعضها.
- على شركات التأمين التحكم في مجمل الأخطار التي تعترضها وتهدد ملاءتها وتودي بها للعسر المالي، غير أن هذا التحكم لن يتأتى إلا من خلال الإحصاء الدوري والمستمر لهذه الأخطار، وكذا إدارتها بشكل سليم وصحيح.
- تتطلب إدارة المخاطر تحديد المخاطر (الحالية والمستقبلية) التي تتعرض لها الشركة وكذا مسبباتها وإحتمال تحققها بالإضافة لحصر الآثار المترتبة عليها، ومن ثم ترتيب وتصنيف هذه المخاطر وقياسها كميا، لإختيار أنجع الوسائل والطرق لتجنب هذه الأخطار أو مواجهتها والحد من آثار الخسائر المترتبة عليها حال تحققها وذلك بأقل تكلفة ممكنة. والغرض من ذلك تمكين الشركة من الإستمرار في نشاطها وتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.
- هناك العديد من السياسات التي يمكن إتباعها لإدارة الخطر كسياسة تحمل الخطر أو الإحتفاظ به أو تحويله ونقله لجهة أخرى، كما يمكن للشركة منع حدوثه أو تخفيضه، بالإضافة الى سياستي التجزئة والتنويع.
- تعد أخطار الإكتتاب وأخطار الإستثمار وكذا إعادة التأمين من الأسباب الرئيسة لمشكلة العسر المالي في شركات التأمين.
- تنشأ مخاطر الإكتتاب من طبيعة عقود التأمين والتي تغطي أخطار احتمالية الوقوع وكذا الشدة. ويتولد خطر الإكتتاب عند حدوث مطالبات عكسية لما تم توقعه.
- يجب أن تكون كل عمليات الإكتتاب بشركات التأمين سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار المنقولة لها من أجل تحقيق محفظة إكتتابيه متوازنة ومربحة في نفس الوقت.

- تتولد أخطار الإكتتاب من عدة مصادر أهمها السياسة الاكتتابية للشركة، والتي يجب أن يراعى فيها مجموعة الأسس والمحددات التي تُبنى عليها، كما يجب أن تتصف هذه السياسة بالمرونة والديناميكية التي تواكب بها المتغيرات. كما يجب أن تكون الإدارة متمكنة من قراءة السوق وظروفه المتغيرة وكذا متطلباته، قراءة صحيحة وسرعة الإستجابة لذلك.
- نجاح السياسة الإكتتابية تتوقف على الكادر القائم عليها، من خلال التقيد بالإجراءات والخطوات الموضحة في دليل الإكتتاب لتجنب الإختيار ضد صالح الشركة، والتقييم الخاطئ للمخاطر ومنه للمخصصات، ما ينجر عنه الإخلال بالوضع المالي للشركة وإحتمالية إعسارها.
- يعد الإكتتاب بالأخطار المركزة أو الكارثية والتي ينجر عنها مطالبات كثيرة في حال وقوعها من أسباب العسر المالي لشركات التأمين.
- يجب أن تحدد الشركة وبوضوح ضمن سياستها وبما يتوافق مع قدرتها الإكتتابية، الأخطار التي تحتفظ بها والأخطار التي تحولها بالكامل أو جزء منها لمعيدي التأمين أو تتقاسمها مع شركات أخرى أو التي تتجنب الإكتتاب فيها من الأساس.
- نظرا لكثرة وضخامة الأخطار التي تكتتب فيها شركات التأمين، فإنها تلجأ لمعيدي التأمين والشركات المتخصصة في ذلك لإعادة ما يفوق قدرتها والتوسع في طاقتها الاستيعابية.
- تضمن إعادة التأمين تفتيت الأخطار وتقاسم مسؤولية وتبعات تحققها لتصبح بذلك قابلة للتأمين، وهذا بتوزيعها على عدد من شركات الإعادة سواء كانت محلية أو دولية، وتجنب وقوع الخسائر المالية على هيئة تأمينية واحدة والتي تضعف مركزها المالي وتهدد بقائها.
- يُمكن إعادة التأمين من تحقيق الإستقرار في معدلات الخسارة للأخطار وكذا أسعار الخدمات التأمينية المقدمة والذي ينعكس على ربحية إكتتابات الشركة.
- بالإضافة لدور الحماية التي يمنحها إعادة التأمين لشركات التأمين إلا أنه قد يكون هو مصدرا للخطر.
- تنشأ مخاطر إعادة التأمين من سوء إعداد ترتيبات وبرامج الإعادة (السياسة) بما لا يتلاءم وطبيعة وحجم مخاطر الشركة، بالإضافة لعدم أو سوق التنسيق بين الإدارات المختلفة من إكتتاب وتعويض ومحاسبة مع إدارة إعادة التأمين، كما أن مخاطر تعثر وعسر شركات الإعادة يولد من المخاطر ما ينتقل لشركات التأمين، فينتقل إعسار المعيد لها خاصة إذا كان حجم الأخطار المعاد تأمينها معتبرا، بالإضافة لخطر نصوص الإتفاقيات والنابع من تعامل الشركة مع معيدين من دول مختلفة، ويصبح هذا الخطر أكثر حدة عندما لا تكون هناك شركات إعادة تأمين وطنية متخصصة.

- يؤثر تغير سعر الصرف كثيرا على نتائج إتفاقيات إعادة التأمين الصادر والوارد ويزداد كلما زاد حجم الأقساط التي تم قبولها أو المعاد تأمينها للشركات الأجنبية.
- تعتبر شركات التأمين أوعية إدخارية حيث يتجمع لديها كمية هامة من الأموال والتي تقوم بتوظيفها في أوعية مختلفة، ما يحتم عليها الموازنة بين العائد ودرجة المخاطرة في إستثماراتها، لكي تستفيد من عوائدها وتدعم بها نشاطها وتساهم في تغطية مختلف إلتزاماتها، بالإضافة لتغطية خسائر الإكتتاب.
- تتفاوت إلتزامات شركات التأمين بين القصيرة والطويلة الأجل، ما يعني توظيف أموالها وفق هذه الآجال، وتتعدد القنوات المتاحة لذلك من إستثمارات عقارية، وأوراق مالية ووداع في البنوك وغيرها. إلا أن الهيئات الرقابية المنظمة لنشاط شركات التأمين تتدخل في تنظيم إستثماراتها حفاظا على هذه الأموال والتي هي في الأساس أموال حملة الوثائق التأمينية.
- تتفاوت المخاطر الإستثمارية التي تتعرض لها شركة التأمين، فمنها ما هو خارجي لا يمكنها السيطرة عليه كمخاطر أسعار الفائدة، وأخرى داخلية مصدرها الإستثمار أو المنشأة بحد ذاتها كمخاطر سوء الإدارة.
- حتى تتمكن شركات التأمين من إدارة مختلف مخاطرها الإستثمارية وجب عليها وضع سياسة إستثمارية تحدد وتوجه بها تشكيلة وهيكل المحفظة الإستثمارية بما يتماشى وطبيعة إلتزاماتها. بالإضافة لمراعاة المبادئ الأساسية لإستثمار أموالها من سيولة وضمان وربحية وتنوع وغيرها.

ثانيا/ نتائج الدراسة التطبيقية:

- تقدم الشركة الوطنية للتأمين تشكيلة متنوعة من المنتجات التأمينية سواء الموجهة للأفراد، أو الخواص من مهنيين وشركات كبيرة ومتوسطة، والتي تضم تغطيات مختلفة ضمانا لممتلكاتهم ولنشاطهم ومسؤولياتهم.
- تتولى الشركة محل الدراسة تغطية ما يربو عن 22% من مجموع الأخطار المعروضة في سوق التأمين الجزائري والذي تقاسم فيه الشركات العمومية لوحدها 74% منه، وهذا ما يعكس حجم أخطار المحفظة التأمينية للشركة.
- رغم تنوع المحفظة التأمينية للشركة الوطنية للتأمينات إلا أن محفظتها غير متزنة يهيمن عليها فرع التأمين على السيارات بما نسبته 66%، هذه النسبة تمثل 28% من إجمالي إكتتابات السوق في هذا الفرع، حيث تعد الشركة الرائدة في السوق،

- كشفت فترة وباء كورونا، حجم الخلل في المحفظة التأمينية للشركة الوطنية للتأمين، فرغم الإنخفاض الذي سجله السوق والشركات الناشطة فيه، إلا أن الشركات ذات المحافظ المتزنة سجلت الحد الأدنى من التراجعات.
- تراجع فرع التأمين على السيارات بنسبة 13% تسبب في تراجع الشركة بنسبة 8%. كما لم تتمكن باقي الفروع الأخرى من تعويض الخسائر المسجلة على مستوى فرع التأمين على السيارات.
- إرتفاع معدل خسارة فرع التأمين على السيارات الذي وصل الى أعتاب 72%. والذي إنعكست نتائجه على معدل خسارة الشركة والذي بلغ نسبة 54%.
- يرجع إرتفاع معدل خسارة فرع التأمين على السيارات لحالة الإعسار الذي يسجلها ضمان المسؤولية المدنية للمؤمن له (الضمان الرئيسي والإجباري) حيث أن الخسائر المسجلة فيه تفوق ب4 مرات الأقساط المحصلة منه.
- نتيجة توسع الشركة في إكتتابتها إنخفض معدل إحتفاظها من الأخطار بنسبة 11% خلال فترة الدراسة لكن يبقى ضمن الحد المقبول.
- تمتلك الشركة القدرة المالية التي تمكنها من تحمل الخسائر الفجائية والغير متوقعة في نتائج المحفظة التأمينية.
- تراجع هامش الإكتتاب للشركة من سنة لأخرى. بسبب زيادة كل من معدل الخسارة ومعدل مصاريف التسيير ومنه معدل الخسارة المركب من سنة لأخرى.
- محاولة الشركة ضمن إستراتيجياتها إعتداد سياسة تنوع المحفظة الإكتتابية. للخروج من هيمنة فرع التأمين على السيارات على باقي الفروع.
- برنامج الإعادة المعتمد من طرف الشركة الوطنية للتأمين يرتكز بالأساس على إعادة التأمين الإتفاقية إلا أن الشركة تتجه ضمن برامجها إلى الطريقة الإختيارية.
- رغم الزيادة المستمرة لمساهمة معيدي التأمين في التعويضات إلى أنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بحجم التعويضات، حيث لم يكن لإعادة التأمين الأثر الإيجابي على معدل الخسارة الصافي.
- بلغ معدل إسترجاع الأقساط المتنازل عنها لمعيدي التأمين في المتوسط نسبة 43%. أغلبها عبارة عن عمولات إعادة التأمين والتي تسهم في زيادة إيرادات الشركة.
- تعتمد الشركة على التأمين المشترك وإعادة التأمين لتغطية الأخطار الكبرى، كما هو الحال في التأمين البحري للبطائح.

- سجل فرع التأمين البحري للبضائع خسائر معتبرة خلال سنوات الدراسة خاصة بين سنتي 2021 و2022. ما أثر على معدل خسارة الفرع. بالرغم من تنظيم إتفاقيات ضمن التأمين المشترك و إعادة التأمين لتغطية هذه الخسائر.
- برنامج إعادة التأمين الذي تم إتمامه سنة 2022 والذي زادت فيه الشركة من حد إحتفاظها وكذا سعة الإتفاقيات، جعلها تتحمل النصيب الأكبر من خسائر الإكتتاب حيث تم تسجيل إنخفاض معتبر في نتائج الإكتتاب بمعدل النصف سنة 2023.
- تنوع المحفظة الإستثمارية للشركة الوطنية للتأمين، لكن معظم إستثماراتها تتركز في سندات الخزينة والتي تمثل في المتوسط ما نسبته 41,2 %، تليها التوظيفات العقارية بمتوسط قدر ب 36,7% ثم الودائع لدى البنوك بمتوسط نسبة قدرت ب 14,9 % ، فالمساهمات بنسبة 7,18%.
- بلغ متوسط إستثمارات الشركة ما قيمته 75000 مليون دج وهي كتلة جد معتبرة بعائد بلغ في المتوسط 2261 مليون دج، تساهم قيم الدولة فيه بنسبة 66,55%، تليها العوائد المتأتية من الودائع لأجل بنسبة متوسطة قدرت ب 22,33%.
- بلغ متوسط مساهمة النواتج المالية المتأتية من العملية الإستثمارية في النتيجة الصافية للشركة نسبة 71,51 %، ما يؤكد أن فائض النشاط التأميني تساهم فيه الإيرادات المتأتية من الإستثمار بشكل كبير.
- تتقيد الشركة الوطنية للتأمين بمعدلات الملاءة المفروضة عليها وهذا من خلال إلتزامها بالحدود المطلوبة لتغطية إلتزاماتها التنظيمية بالأصول المحددة لها (فيما عدا الأصول العقارية)، وكذا هامش الملاءة والذي يتجاوز الحد الأدنى المطلوب بعدة مرات، ما يجعلها في مأمن من خطر العسر المالي، كما يمكنها من الوفاء بجملة إلتزاماتها ومواجهة أي ظروف طارئة.

ثالثا/ مناقشة الفرضيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:
- تضمن شركات التأمين لجمهور عملائها تغطية جملة الأخطار المعرضين لها والتي تعهدت بتعويض نتائجها في حال تحققها، كما أنها هي الأخرى تتعرض لجملة من المخاطر تهدد بقاءها، وينعكس ذلك وينتقل لجمهور عاملائها الذين أمنوها على أصولهم ومسؤولياتهم ودممهم المالية. وتتعدد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وتتفاوت في درجة حدتها وتأثيرها من شركة لأخرى، إلا أن الأخطار النابعة من وظيفتي الإكتتاب والإستثمار بالإضافة لوظيفة إعادة التأمين، تعتبر الأهم على الإطلاق والتي تُسهم بشكل كبير في

حال تراكمها وإمتدادها عبر الزمن في حدوث العسر المالي بشركات التأمين. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على:

" فشل وظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا قصور برامج إعادة التأمين يؤدي إلى العسر المالي لشركات التأمين "

➤ تنشأ مخاطر الإكتتاب من لحظة قبول الأخطار وتسعيها إلى حين تسوية التعويضات في حال تحقق الخطر، ولكي تتم عملية الإكتتاب بشكل صحيح وتجنباً للمخاطر يجب التخطيط لها مسبقاً، بدءاً برسم السياسة الإكتتابية التي تراعى فيها أسس ومحددات رسمها، ثم تنفيذها من طرف كوادر مؤهلة وفق ما جاء في بنودها. وضمن رسمها للسياسة الإكتتابية تحدد الشركة ما تتجنبه من أخطار وما تحتفظ به وما تنقله لجهات أخرى تُقاسمها الخطر والتي تكون في أغلب الأحيان شركات إعادة متخصصة في ذلك، ما يحتم عليها كذلك إعداد برامج إعادة تتوافق وإحتياجاتها ومخاطرها، وإختيار معيد التأمين ذو التصنيف الجيد الذي يضمن لها الوفاء بإلتزاماته معها، ومنه إلتزاماتها هي إتجاه المؤمن لهم.

وتتجمع لدى الشركة كتلة مالية معتبرة والتي يكون مصدرها الأساسي هو الأقساط المحصلة، ما يحتم عليها توظيفها في أوجه إستثمارية مختلفة تكون مضمونة لتحقيق عوائد مجزية تدعم بها مركزها المالي وتغطي ما نتج من خسائر نشاطها الرئيسي الإكتتاب، ولن يكون ذلك إلا بسياسة إستثمارية تُراعى فيها خصوصية نشاط شركات التأمين ونوعية إلتزاماتها التي تتفاوت بين الطويلة والقصيرة الأجل.

هذه التوليفة من السياسات الثلاث والتي تتقاطع فيما بينها وتخدم كل واحدة منها الأخرى وتصب كلها في خانة الملاءة المالية للشركة. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص:

" الإدارة السليمة لوظيفتي الإكتتاب والإستثمار وضبط برامج إعادة التأمين يجنب الشركة الإعسار "

➤ على الرغم من الأرباح التي تظهرها حسابات الشركة خلال فترة الدراسة، والنتيجة بالأساس من التأمينات الإلزامية التي تحقق نوعاً من التوازن هذا من جهة، وحصول الشركة على أغلب مناقصات الصفقات العمومية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية والعمومية من جهة أخرى. إلا أنه لا ينفى وجود خلل في السياسة الإكتتابية للشركة، والنابع من عدم إتران تشكيلة محفظتها الإكتتابية والتي يهيمن عليها فرع التأمين على السيارات والذي تؤثر نتائجه بشكل كبير على نتائجها، حيث أن هذا الفرع يُسجل معدل خسارة مرتفع سنوياً. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص:

" يوجد خلل في سياسة الشركة الإكتتابية "

➤ بالرغم من تقنين وتحديد القنوات الإستثمارية المتاحة أمام شركات التأمين وتسقيف معدلاتها من طرف الجهات الوصية على ذلك، إلا أن الناتج المالي الذي حققه الإستثمار ساهم بشكل كبير في الناتج الكلي للشركة، نظرا للكتلة المالية المعتبرة التي يتم توجيهها لذلك ما جعل العائد مجزي. كما أن السياسة الإستثمارية للشركة تراعى فيها مبادئ الإستثمار، وبميل أكثر لمبدأ الضمان من خلال قيم الدولة التي تحوز على أكبر حصة من محفظة الشركة الإستثمارية. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة والتي تنص:

"يوجد خلل في سياسة الشركة الإستثمارية"

➤ أما برامج إعادة التأمين والتي تحاول الشركة دائما مواءمتها مع إحتياجاتها خاصة ما تعلق منها بزيادة طاقتها الإكتتابية، لعب نشاط إعادة التأمين دورا هاما من خلال زيادة رقم أعمالها، كما شارك في تحمل جزء من التعويضات، ولكن لم يكن بالقدر الكافي والذي إنعكس على معدل خسارة الشركة، وحتى على بعض الفروع كفرع التأمين البحري على البضائع، الذي سجل معدلات خسارة خلال سنوات الدراسة تجاوزت 100%. أي أن برامج إعادة التأمين للشركة ليست بالقدر الكاف. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة والتي تنص:

"يوجد قصور في برامج الشركة لإعادة التأمين"

ما يعني أن الشركة لا تعاني من أي خلل في سياستها الإستثمارية لكنها تعاني من إختلال في سياستها الإكتتابية وإختلال برامج إعادة التأمين.

من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة يمكن القول أنه ليس من الضروري أن تعاني شركات التأمين من عسر مالي ضاهري يضرب كل نتائجها، فمن الممكن أن تعاني بعض الفروع التي تتولى الشركة الإكتتاب فيها من هذا العسر أو بالأحرى تحقيق نتائج سلبية ومعدلات خسارة تتجاوز الحد المسموح به. وبإختلاف حجم المحفظة التأمينية للشركة وكذا تنوعها ووزن كل فرع فيها، يكون التأثير على النتائج الكلية للشركة. كما أن النتائج الإيجابية لبعض الفروع تغطي على النتائج السلبية للفروع الأخرى، لذا كلما تنوعت المحفظة أكثر كلما تجنبت الشركة خطر تركيز الخسائر والمطالبات في حال وقوع حادث أو مجموعة من الحوادث الكارثية والتي قد تودي بإعسار الشركة ككل، كما أن هذا التنوع يعطي للشركة متنفس لإعادة تنظيم الفروع التي تُسَجَل فيها إختلالات، والوقوف على نتائجها وتصحيح الإنحرافات التي حصلت فيها.

كما أن تتجنب مشكلة العسر المالي والأخطار الناتجة عنه، لن يكون إلا من خلال الإدارة السليمة لمختلف وظائف الشركة من إكتتاب وإستثمار وإعادة التأمين، ولا يكون ذلك إلا من خلال نجاعة السياسات المرسومة لذلك.

التوصيات:

- ضرورة مراجعة نظام الملاءة المالية المعتمد في الجزائر والذي يعتمد على تكوين الإلتزامات التنظيمية وكيفية تغطيتها وتكوين هامش الملاءة فقط، وذلك بالإستفادة من النظم الدولية التي تركز على رأس مال المبني على البحث عن مكامن الخطر.
- وجب على شركات التأمين الجزائرية إحصاء مجمل الأخطار التي تتعرض لها سواء كانت داخلية أو خارجية ، ومعرفة مدى ترابطها وكذا درجة تأثيرها على نشاطها.
- فك القيود الإستثمارية عن شركات التأمين الجزائرية والتي تحدد فيها القنوات والحدود الإستثمارية. للحد الذي يسمح لها من تنوع إستثمارتها وزيادة عوائدها مع التحكم في المخاطر المصاحبة لها.
- إعتداد مؤشرات ونماذج تتماشى مع خصوصية سوق التأمين الجزائري وتساعد الشركات الناشطة فيه من تقييم أنشطتها الإكتتابية والإستثمارية وتحديد الحدود المثلى لحدود إحتفاظها من المخاطر.
- التدريب المستمر لعاملين والقائمين على كل وظيفة والإعتماد على الإطارات المؤهلة والتي تمتلك الخبرة في إدارة المخاطر.
- تعتمد الشركة الوطنية للتأمين على الإيرادات المتأتية من الإستثمار لتغطية قصور أو خسائر الإكتتاب أو حتى تحقيق معدلات من الملاءة المالية مقبولة، لذا وجب عليها الإهتمام بالعملية الإكتتابية بحد ذاتها، من خلال مراعاة الأسس الفنية للإكتتاب وإختيار الأخطار الجيدة.
- على الشركة إعتداد سياسة عملية للتنوع في محفظتها التأمينية، بما يكفل لها الخروج من هيمنة فرع التأمين على السيارات على محفظتها الإكتتابية.
- مراجعة برامجها لإعادة التأمين وكذا حدود إحتفاظها من مختلف الإتفاقيات، كي لا تتحمل الشركة خسائر إكتتابية كبيرة ناجمة عن ذلك.
- يجب أن تواكب برامج إعادة التأمين المعتمدة من طرف الشركة توجهها نحو الإكتتاب في الأخطار الكبيرة. كما يجب تسعير هذه الأخطار بما يتواءم وخصوصيتها وذلك بالإستعانة أو إسناد المهمة للجهات المتخصصة في ذلك.
- نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع، من خلال تسويق الخدمات التأمينية بأسلوب يحقق الزيادة في الطلب على مختلف المنتجات التأمينية المعروضة، بالإضافة لتصميم منتجات تتماشى وإحتياجاتهم .

أفاق الدراسة:

- الإحتيال وأثره على أداء شركات التأمين.
- محددات الطلب على إعادة التأمين في سوق التأمين الجزائري.
- دور التحليل المالي في تقييم أداء شركات التأمين الجزائرية.
- دور تنوع الإستراتيجيات على فعالية إدارة مخاطر شركات التأمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1/الكتب :

1. أبو بكر عيد أحمد، سيفو وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
2. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003.
3. أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، أهمية الاشراف والرقابة على سوق التأمين السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996.
4. أحمد عطية، محاسبة شركات التأمين، مصر، الدار الجامعية للنشر، 2003.
5. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 1999.
6. أحمد وجدي زريق، فؤاد إبراهيم الجوهري، إعادة التأمين، مطابع الدر البيضاء، مصر، 2001.
7. ارتيمة هاني هزاع، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، الأردن، 2010.
8. أسامة عزمي سالم، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
9. بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002.
11. جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني، ابراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
12. حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن، 1990.
13. حمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، فلسطين، 2012.
14. حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
15. الخضير محمد أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
16. خلف بن سليمان السعودي، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة القاهرة، مصر، 1998.
17. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن، 2009.
18. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
19. زيد منير عبودي، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
20. سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والاسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

21. سعد السعيد عبد الرزاق، مصطفى عبد الغني، اقتصاديات إعادة التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001.
22. سليمان الجيوسي، محمد الطائي، تسويق الخدمات المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2010.
23. سمير عبد المجيد رضوان، المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005.
24. السيد عبد المطلب عبده، التأمين الأسس العلمية والقواعد العملية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
25. شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
26. شوقي سيف النصر سيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، مصر، ط3، 1999.
27. صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
28. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، 2001.
29. طارق قندوز، الخطر والتأمين مدخل أجهزة الاشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
30. عادل داود، مقدمة في إعادة التأمين، دار ويندي، لندن، 1991.
31. عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2010.
32. عبد الطيف عبود، مدخل لإعادة التأمين، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، 1995.
33. عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، مصر، 1985.
34. عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
35. عبد الغفار حنفي، البورصات -أسهم- سندات- صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، مصر، 1990.
36. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
37. عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية (أسهم، سندات، وثائق إستثمار، خيارات)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
38. عبد الله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
39. عبد الهادي السيد محمد تقي، اقتصاديات إعادة التأمين، منشورات الحلبي السوقية، لبنان، 2003.

40. عبد الودود يحيى، إعادة التأمين، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1960.
41. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
42. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
43. علي المشاقبة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، الأردن، 2003.
44. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب والاستثمار)، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2011.
45. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
46. محمد إبراهيم نور وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
47. محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
48. محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت، 1990.
49. محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
50. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
51. محمود حمزة أحمد، أسس الإكتتاب في التأمين، 2010.
52. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
53. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر-، المكتب العربي الحديث، مصر، ط2، 2006.
54. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار المعارف، مصر، 2022.
55. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، ط2، دار المعارف، مصر، 2006.
56. ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البيات، أساسيات الاستثمار، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2003.
57. الناغي محمود السيد، المنهج المحاسبي في شركات التأمين، دار القلم للنشر والطباعة، مصر، 1991.
58. نايف علوان قاسم، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والطباعة، الأردن، 2009.
59. نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
60. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
61. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري، الأردن، 2011.

2/ المقالات

62. إبراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة دراسة نظرية - تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلد 13، ع 48، 2007.
63. إبراهيم محمد مرجان، شوقي سيف النصر سيد، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة، مجلة الملك سعود، العلوم الادارية، المجلد 4، العدد 2، 1992.
64. أحمد محمد فرحان محمد، استخدام نماذج ARIMA في تقدير هامش ربح الاكتتاب بشركات التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021.
65. أسامة عبد المنعم الخولي، دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، المجلد 7، العدد 11، 2021.
66. أمل أحمد حسن الدالي، تقييم مدى حاجة سوق التأمين المصري لشركة إعادة تأمين وطنية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 3، 2020.
67. أمل أحمد حسن شحاتة الدالي، استخدام تقنيات الهندسة المالية لإدارة الأخطار التشغيلية في شركات التأمين بالسوق المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3، 2022.
68. أمير علي خليل الموسوي، اختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات - بحث تطبيقي لعينة من الشركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007-2011- المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 10، العدد 39، 2014.
69. بارة سهيلة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 2، 2015.
70. باسل الشحادات، مدى كفاية المعايير السورية في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين السورية، مجلة جامعة الفرات، المجلد 5، العدد 17، 2012.
71. براحلية بدر الدين، عقود المشتقات المالية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، عدد 42، 2015.
72. بن يمينة كمال، عطية حليلة، الاسواق المالية ودورها في تمويل الاستثمارات في ظل الازمات، مجلة المالية والأسواق، 2018.

73. جيرار فيروز، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019.
74. حمادي نسيمة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1.
75. حمودة، إبراهيم أحمد، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين. مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، مصر، 1998.
76. خالد السهلاوي، عبد الكريم قندوز، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2015.
77. رأفت أحمد علي إبراهيم، رؤية مستقبلية لإدارة الأخطار المالية في شركات التأمين المصرية بإستخدام المشتقات المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 1، 2002.
78. رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الموصل، المجلد 5 العدد 10، 2013.
79. رانيا الزبير، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، 2015.
80. رجب أبو حمد أمين، تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 4، 2020.
81. زهراء فاضل رضي آل ابريه، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، المجلد 40، العدد 1، 2020.
82. زهراء فاضل، دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسبة الملاءة المالية في شركات التأمين، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 40، العدد 1، 2020.
83. زينب شلال عكار، وفاء علي سلطان، متطلبات تفعيل الاستثمار في شركة التأمين العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، فلسطين، المجلد 3، العدد 7، 2019.
84. سامي أحمد ميرغيني مرسي وآخرون، تقييم الأداء في شركات التأمين اعتمادا على مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، المجلد 14، العدد 54.
85. سامي ميقاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين، مجلة الرائد العربي، العدد 25، 1992.
86. سامية فقير، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد 5، 2020.

87. سعود جايد مشكور العامري، عبد الجبار علوان جبر، البيانات المحاسبية المعدلة وأثرها في الكشف عن الفشل المالي للشركات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، 2018.
88. سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 16، 2011.
89. سنجاق الدين نور الدين، تقييم مستوى تطبيق الوظائف الأساسية لنظام الحوكمة في إطار نظام الملاءة 2 الأوروبي في شركات التأمين الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023.
90. طارق عبد الحميد أحمد طه، حامد عبد القوي محمد الخواجة، نموذج كمي لتقييم محفظة استثمارات تأمينات الممتلكات في سوق التأمين المصري، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ع1، 2022.
91. عادل منير عبد الحميد، وآخرون، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 19، 1993.
92. عبد الحكم عبد السميع رمضان، أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر، المجلد 21، العدد 1، 2020.
93. عبد الخالق رؤوف خليل، العوامل التي تتحكم في اكتتاب محفظة إعادة التأمين، مجلة التأمين العربي، العدد 64، 2000.
94. عبد القدوس طار، أنظمة الانذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2018.
95. عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، صندوق النقد العربي 2021.
96. عبد الله محمد أحمد، سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، مصر، المجلد 1، العدد 1، 2015.
97. عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، المخصصات الفنية وأثرها على شركات التأمين، مجلة دراسات حوض النيل، العدد 9، 2017.
98. عثمان عبد القادر حم هامين وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي لشركات المساهمة، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 3.
99. عديلة خنوسة، سليمان براضية، إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الاسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، المجلد 13، العدد 190، 2013.

100. علام عثمان، استخدام المشتقات المالية في ادره مخاطر السوق المالي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد11، 2016.
101. علي سلمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 14، العدد الأول، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.
102. عليا حلبي، إعادة التأمين، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، البحرين، 2001.
103. عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد4، 2011.
104. فايز سيف الدين، إدارة الخطر بين المعايير والتطبيق، مجلدة الرائد العربي، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، دمشق، العدد106، 2010.
105. فهيم صالح لوندي، منهج محاسبي مقترح لمعالجة المخصصات التقنية في شركات التأمين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 32، 1990.
106. قاسم نايف علوان، إبراهيم محمد الزعلوك، أثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة التحدي سرت ليبيا، العدد5، 2005.
107. قائد عمر عبد الله، خالص نافع أمين، الاندماج كوسيلة قانونية لإعادة هيكلة شركات التأمين المتعثرة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا، المجلد 36، 2021.
108. محسن إسماعيل، الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، 2007.
109. محمد السيد حافظ، التنبؤ بالعسر المالي في شركات التأمين باستخدام (Rough sets theory) بالتطبيق على شركات التأمينات العامة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، 2022.
110. محمد الطير، الاحتياطات الفتية وأثرها على نتائج شركات التأمين، الاتحاد العام العربي للتأمين، ص 109، 1994.
111. محمد توفيق المنصوري. أساليب التحليل المالي في شركات التأمين، مجلة الحارس العدد81، 1994.
112. محمد عبد الفتاح فوده، قياس درجة الخطورة وتقييم الاداء الاستثماري لمحافظ استثمار أموال واحتياطات التأمين الاجتماعي في مصر بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد27، العدد3، جامعة المنصورة، مصر، 2003.
113. محمد عبيدات، أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد3، 1993.

114. مصطفى طويطي، مصطفى بلمقدم، سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات علاجها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، 2014.
115. مصطفى كمال اسماعيل، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، 2013.
116. المهدي ناصر، الاهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد8، 2013.
117. موزاوي العياشي، دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد12، العدد1، 2016.
118. نشرة الاتحاد المصري للتأمين، الملاءة المالية 2 ركائزها وتأثير تطبيقها على شركات التأمين، العدد331، 2024.
119. هداية جابر توفيق، مقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة عن عقود التأمين، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 2، 2024.
120. يوسف شاهد، السياسة الاكتتابية لمعيد التأمين، مجلة التأمين والتنمية، مكتب خدمات التأمين والاعادة، دمشق، العدد10، 2003.
- 3/ الرسائل العلمية:**
121. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2016.
122. رأفت يوسف موسى حماد، مدى كفاءة نموذج هامش الملاءة في التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة جدارا اربد، الأردن، 2015.
123. سمر سامي محمد العواد، مدخل لتقييم إدارة مخاطر الاستثمارات في شركات التأمين وأثره على درجة المراجعة، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، مصر، 2018.
124. صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاءة2، أطروحة دكتوراه، جامعة سكيكدة، 2024.
125. عبد الرازق عصام عريبات، أثر اختيار المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان للدراسات العليا، 2008.
126. عمر جلال مطاوع، إدارة خطر العسر المالي لشركات التأمين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2007.

127. فاطمة منذر المصري، محددات مخاطر العسر المالي لشركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019.
128. مراد علي زريقات، عوامل الاحتيال على شركات التأمين في السوق السعودية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الرياض، 2008.
129. مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017.
130. نجم الدين إبراهيم حسن، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014.
131. نور الحميدي، نظام انذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، رسالة دكتوراه في الإحصاء، جامعة حلب، 2013.
132. هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2004.
- 4/ النصوص القانونية:**
133. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 75، 2007.
134. المرسوم التنفيذي رقم 08-113 والمتعلق بمهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 20، 13 أبريل 2008.
135. المرسوم التنفيذي رقم 09-111 والمتعلق بتحديد كفاءات تنظيم صندوق ضمان المؤمن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، الجريدة الرسمية، العدد 21، 8 أبريل 2009.
136. المرسوم التنفيذي رقم 09-257 والمتعلق بتحديد تشكيل الجهاز المتخصص بتعريف التأمينات وتنظيم سيره، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16 أوت 2009.
137. المرسوم التنفيذي رقم 13-114، والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 18، 31 مارس 2013.
138. المرسوم التنفيذي رقم 13-115، والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية، العدد 18، 31 مارس 2013.
139. المرسوم التنفيذي رقم 09-375 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2009.

5/ المواقع الالكترونية:

140. هزاع مفلح، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، ص22، على الرابط <https://bit.ly/3MXMo5n>، ص92، 2015.
141. عبد الرؤوف ربابعة، بناء المحافظ الاستثمارية وإدارة الاستثمار في الأسهم بين العوائد والمخاطر، ص5، على الرابط <https://bit.ly/3BXE8gR>.
142. الشركة الوطنية الوطنية للتأمين saa على الرابط: <https://la.saa.dz/fr/saachiffres>.

المراجع الأجنبية:

1/ الكتب:

143. Brigham Eugene F, Ehrhardt, Michael C, Financial Management Theory and Practice 13th Edition, Lachina pub, USA, 2011.
144. Christian Sainrapt, Dictionnaire général de l'assurance, Arcature, Paris, 1996.
145. Cristiana Doina Tudor , gestion de portefeuille et modélisation des séries temporelles , Publibok, France , 2012.
146. David Campbell, Risk Management guide for small business, Global Risk Alliance Pty Ltd jointly with NSW Department of State and Regional Development, 2005.
147. Ferma , federation of European risk management association, cadre de référence de la gestion des risques, ,2003.
148. Franck Le Vallois et autres, La gestion actif passif en assurance vie réglementation , méthodes, Paris, Economica, 2003.
149. François Couilbault et Constant Eliashberg, Les Grandes Principes de l'Assurance, Edition l'Argus, 9^{ème} édition, France, paris, 2009.
150. Jean-François Walhim, La Réassurance, Larcier , Bruxelles, 2007.
151. Jean-Marie Rousseau et autres, Introduction à la théorie des assurances, DUNOD, Paris, 2001.
152. Joël Wagner, Michel Fuino, La gestion du risque et introduction aux assurances , Presses Polytechniques et Universitaires , Romandes, lausanne, 2022.

153. Jones Charles , Investments Analysis and management , 7eme édition , 2000.
154. Laurent Condamin, Jean-Paul Louisot, Patrick Naïm, Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, England,2006.
155. Philippe Trainar, Patrick Thourot, Gestion de l'entreprise d'assurance, 2^{ème} édition, Dunod, France, Paris, 2017.
156. Thierry Grantier, Corynne Jaffeux, La Titrisation aspects juridiques et financiers Economica, Paris,1997.

2/ الرسائل العلمية :

157. Adrien LAGARRIGUE, Comment rendre pragmatique un outil ORSA en assurance-vie, Master Actuariat,Pris Dauphine,2017.
158. Clélia Sauvet , Solvency 2 quelle modélisation stochastique des provisions techniques **prévoyance et non vie**, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire , université Claude Bernard, institut de science financière et d'assurance, , France ,2006 .
159. Diniel Boros, Lapse risk factors in Solvency II, Master's Thesis, Royal Institute of Technology, Stockholm, Sweden , 2014.
160. Judith, Solvency II Du risque de marché au modèle interne de risque, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de l'ENASS , école nationale d'assurance institut de CNMA, France, 2008.
161. Kla Kouadio, Méthodes Prospectives de Calcul de SCRs et Applications, Mémoire présenté devant l'Institut Des Actuaires UPMC, France, 2018.
162. Olga Gornouchkina , Application des normes Solvency II en assurance-vie, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire « DUAS ». université Louis Pasteur, Strasbourg , 2007.
163. Waweru Millicent Nejri, Determinants Of Insolvency In Selected Insurance Companies In Kenya. Masters of Arts in Project Planning and Management of University of Nairobi, 2014.

164. A.-L.Caillat, C.Dutang, T.Nguyen, Q.Tran,T.Thuy ,Titrisations des Risques d'Assurance, Rapport rédigé en TALEX, 2008.
165. Alexandre Scherer, La titrisation des risques d'assurance: le marché des "Insurance Linked Securities,Revue d'économie financière,volume 59, N4,Paris, 2000.
166. Angelos Delivorias ; Comprendre la titrisation : Historique – avantages – risques ; Union européenne ;2016 .
167. Craing Thorburn, On the Measurement of Solvency of Insurance Companies, Recent Developments that will Alter Methods Adopted In Emerging Markets, World Bank Policy Research Working Paper ,2004.
168. Declan Lavelle and Other, The Solvency II ORSA Process", Working paper, Society of Actuaries ,Ireland, 2010.
169. European commission, Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, Appendices, 2002.
170. Institute of Insurance Sciences, An Introduction To Reinsurance, Fundacion Mapfre , Spain, 2013.
171. James G. Bohn, Brian Hall, The Costs of Insurance Company Failures, University of Chicago Press, 1998 .
172. Peter Carayannopoulos, ,Insurances Securitization Catastrophic Event Exposure and The Role of Insurance Linked Securities and Dressing Risk , ICLR Research Paper Series , numuro .27, Canada,2003.
173. Pierre Therond, Solvabilité 2 Présentation générale, winter associates,2008.
174. Rania Bouabdallh, L'impact du passage de Solvabilité I à Solvabilité II sur les exigences en fonds propres d'une compagnie d'assurance, Revue des Sciences commerciales et de gestion, Volume 18, Numéro 1, 2022.
175. Rémi Moreau,La réassurance cette méconnue, Assurances et gestion des risques / Insurance and Risk Management, Volume 71, numéro 1, Université Laval, 2003.

176. Rocco Esposito, Why Insurance Insolvency is Becoming a Problem, IRGLOBAL ,2023.
177. Swiss Re , Sigma, 2000.
178. Tony Randel , Risk Based Supervision,The Word Bank , primer series on insurance issue 14, 2009.

المواقع الالكترونية:

179. Aymric Kamega, Introduction à Solvabilité 2 Applications de mesure des risques, Université de Bretagne Occidentale ,2015 , sur le site web:
[:chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ressources-actuarielles.net/EXT/ISFA/fp-isfa.nsf/0/FE8AD6D32B953971C125773300703808/\\$FILE/AK_MSR.pdf](chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ressources-actuarielles.net/EXT/ISFA/fp-isfa.nsf/0/FE8AD6D32B953971C125773300703808/$FILE/AK_MSR.pdf), consulté le 15/03/2022.
180. Crise des assurances en Californie, Atlas Magazine, sur le site web : <https://www.atlas-mag.net/category/tags/focus/crise-des-assurances-en-californie>, consulté le :20/04/2025.
181. évaluation des provisions techniques au sein de la SONAS , sur le site web : https://www.memoireonline.com/10/13/7539/m_Evaluation-des-provisions-techniques-dans-les-entreprises-dassurances-cas-de-la-sonas-en-rdc15.html consulté le :15/02/2022.
182. Sandard & Poor's global ratings, What May Cause Insurers To Fail--An Update ,sur le site <https://www.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/240604-what-may-cause-insurers-to-fail-an-update-s13134438>, consulté le : 26/07/ 2024.
183. Cconseil National Des Assurances : études, Concertation et projets, sur le site web <https://cna.dz/acteurs/cna/> , consulté le: 21/01/ 2022.
184. Présentation de de l' UAR , sur le site web: <https://uar.dz/> , consulté le :25/01/ 2022.
185. La SAA plus de 60 ans de succès, sur le site web: <https://la.saa.dz/ar/about> , cosulté le 12/06/ 2023.

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات (2018-2023)

COMPTES DE RESULTAT ARRÊTÉ AU 31/12/2018

DESIGNATION	Opérations Brutes 31/12/2018	Cessions et Rétrocessions 31/12/2018	Opérations Nettes 31/12/2018	Opérations Nettes Exercice 2017
Primes émises sur opérations directes	27 139 291 819,93	4 093 797 105,84	23 045 494 714,09	23 057 892 565,29
Primes acceptées	814 667 926,42		814 667 926,42	555 372 651,75
Primes émises reportées	-163 994 228,11	-200 003 173,79	36 008 945,68	87 028 977,31
Primes acceptées reportées	-37 462 061,51		-37 462 061,51	181 352 332,22
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	27 752 503 456,73	3 893 793 932,05	23 858 709 524,68	23 881 646 526,57
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	13 317 834 902,85	941 836 549,93	12 375 998 352,92	13 148 826 788,83
Prestations (Sinistres) sur acceptation	12 417 725,42	4 803 067,45	7 614 657,97	15 686 105,76
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	13 330 252 628,27	946 639 617,38	12 383 613 010,89	13 164 512 894,59
Commissions reçues en réassurance	-	-828 527 822,74	828 527 822,74	609 418 517,23
Commissions versées sur acceptations	-	53 653 807,91	-53 653 807,91	-21 914 356,28
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-774 874 014,83	774 874 014,83	587 504 160,95
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	14 422 250 828,46	2 172 280 299,84	12 249 970 528,62	11 304 637 792,93
Achats et services extérieurs	2 911 355 664,40	-	2 911 355 664,40	2 573 813 352,61
Charges de personnels	4 799 411 511,04	-	4 799 411 511,04	4 711 090 378,63
Impôts, taxes et versements assimilés	563 220 305,10	-	563 220 305,10	537 091 162,82
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-382 044 272,43	-	-382 044 272,43	-393 431 737,02
Autres charges opérationnels	149 104 034,23	-	149 104 034,23	147 543 864,83
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	2 883 111 053,00	-	2 883 111 053,00	2 234 608 657,80
Reprise sur perte de valeur et provisions	-917 187 093,69	-	-917 187 093,69	-483 900 489,12
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	4 415 279 626,81	2 172 280 299,84	2 242 999 326,97	1 977 822 602,38
Produits financiers	1 639 210 663,15	-	1 639 210 663,15	2 186 253 346,75
Charges financières	220 010 224,61	-	220 010 224,61	265 768 688,91
VI- RESULTAT FINANCIER	1 419 200 438,54	-	1 419 200 438,54	1 920 484 657,84
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	5 834 480 065,35	2 172 280 299,84	3 662 199 765,51	3 898 307 260,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	986 246 765,26	-	986 246 765,26	798 456 256,28
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-224 994 731,22	-	-224 994 731,22	-151 033 837,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	30 690 945 486,00	3 118 919 917,22	27 572 025 568,78	27 532 736 260,41
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	25 617 717 454,69	946 639 617,38	24 671 077 837,31	24 281 851 419,07
VIII- RESULTAT ORDINAIRE	5 073 228 031,31	2 172 280 299,84	2 900 947 731,47	3 250 884 841,34
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 073 228 031,31	2 172 280 299,84	2 900 947 731,47	3 250 884 841,34

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Comptes de résultat SAA / SPA

ARRÊTÉ AU 31/12/2019

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	28.474.528.878,25	4.704.536.476,30	23.769.992.401,95	23 045 494 714,09
Primes acceptées	861.848.481,77		861.848.481,77	814 667 826,42
Primes émises reportées	16.589.056,05	4.720.189,10	11.868.866,95	36 008 945,88
Primes acceptées reportées	-67.125.127,21		-67.125.127,21	-37 462 061,51
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	29.285.841.288,86	4.709.256.665,40	24.576.584.623,46	23 858 709 524,88
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	14.734.736.150,85	1.769.678.600,63	12.965.057.550,22	12 375 998 352,92
Prestations (Sinistres) sur acceptation	27.959.764,97	1.573.651,67	26.386.113,30	7 614 657,97
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	14.762.695.915,82	1.771.252.252,30	12.991.443.663,52	12 383 613 010,89
Commissions reçues en réassurance	-	-942.715.605,57	942.715.605,57	828 527 822,74
Commissions versées sur acceptations	-	46.671.731,19	-46.671.731,19	-53 653 807,91
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-896.043.874,38	896.043.874,38	774 874 014,83
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	14.523.145.373,04	2.041.960.538,72	12.481.184.834,32	12 249 970 528,62
Achats et services extérieurs	2.972.766.733,93		2.972.766.733,93	2 911 355 664,40
Charges de personnels	5.474.484.854,75		5.474.484.854,75	4 799 411 511,04
Impôts, taxes et versements assimilés	582.638.193,71		582.638.193,71	563 220 305,10
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-383.335.281,29		-383.335.281,29	-382 044 272,43
Autres charges opérationnels	167.260.716,58		167.260.716,58	149 104 034,23
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	3.210.886.375,51		3.210.886.375,51	2 883 111 053,00
Reprise sur perte de valeur et provisions	-372.714.290,58		-372.714.290,58	-917 187 093,69
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	2.871.158.070,43	2.041.960.538,72	829.197.531,71	2 242 999 326,97
Produits financiers	1.878.768.579,39		1.878.768.579,39	1 639 210 663,15
Charges financiers	170.423.527,70		170.423.527,70	220 010 224,61
VI- RESULTAT FINANCIER	1.708.345.051,69	-	1.708.345.051,69	1 419 200 438,54
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	4.579.503.122,12	2.041.960.538,72	2.537.542.583,40	3 662 199 765,51
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	674.783.177,21		674.783.177,21	986 246 765,26
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-332.973.569,51		-332.973.569,51	-224 994 731,22
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	31.920.659.440,12	3.813.212.791,02	28.107.446.649,10	27 572 025 568,78
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	27.682.965.925,70	1.771.252.252,30	25.911.713.673,40	24.671.077.837,31
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	4.237.693.514,42	2.041.960.538,72	2.195.732.975,70	2 900 947 731,47
Éléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Éléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.237.693.514,42	2.041.960.538,72	2.195.732.975,70	2 900 947 731,47

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

Comptes de résultat SAA / SPA DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	25 703 076 723,45	5 070 218 345,34	20 632 858 378,11	23 769 992 401,95
Primes acceptées	1 337 640 799,95		1 337 640 799,95	861 848 481,77
Primes émises reportées	990 308 822,62	9 909 320,85	980 399 501,77	11 868 866,95
Primes acceptées reportées	-184 782 269,84		-184 782 269,84	-67 125 127,21
I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE	27 846 244 076,18	5 080 127 666,19	22 766 116 409,99	24 576 584 623,46
Prestations (sinistres) sur opérations directes	13 312 544 996,45	1 071 723 177,45	12 240 821 819,00	12 965 057 550,22
Prestations (sinistres) sur acceptation	37 513 270,05	-8 382,23	37 521 652,28	26 386 113,30
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	13 350 058 266,50	1 071 714 795,22	12 278 343 471,28	12 991 443 663,52
Commissions reçues en réassurance	-	-972 706 793,16	972 706 793,16	942 715 605,57
Commissions versées sur acceptations	-	76 935 067,20	-76 935 067,20	-46 671 731,19
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	-895 771 725,96	895 771 725,96	896 043 874,38
IV- LA MARGE ASSURANCE (MARGE BRUTE)	14 496 185 809,68	3 112 641 145,01	11 383 544 664,67	12 481 184 834,32
Achats et services extérieurs	3 329 216 662,97	-	3 329 216 662,97	2 972 766 733,93
Charges de personnels	4 814 077 978,67	-	4 814 077 978,67	5 474 484 854,75
Impôts, taxes et versements assimilés	524 527 272,23	-	524 527 272,23	582 638 193,71
Production immobilisée	-	-	-	-
Autres produits opérationnels	-640 487 127,65	-	-640 487 127,65	-383 335 281,29
Autres charges opérationnelles	160 828 579,28	-	160 828 579,28	167 260 716,58
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs	2 603 832 461,48	-	2 603 832 461,48	3 210 886 375,51
Reprise sur perte de valeur et provisions	-418 948 506,58	-	-418 948 506,58	-372 714 290,58
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	4 123 138 488,78	3 112 641 145,01	1 010 497 343,77	829 197 531,71
Produits financiers	2 112 638 790,47	-	2 112 638 790,47	1 878 768 579,39
Charges financières	150 167 929,94	-	150 167 929,94	170 423 527,70
VI- RESULTAT FINANCIER	1 962 470 860,53	-	1 962 470 860,53	1 708 345 051,69
VII- RESULTATS ORDINAIRES AVANT IMPÔTS	6 085 609 349,31	3 112 641 145,01	2 972 968 204,30	2 537 542 583,40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	449 823 437,25	-	449 823 437,25	674 783 177,21
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-112 469 610,89	-	-112 469 610,89	-332 973 569,51
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	31 018 318 500,88	4 184 359 402,33	26 833 962 560,65	28 107 446 643,10
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	25 270 062 977,93	1 071 714 795,22	24 198 348 182,71	25 911 713 673,40
VIII- RESULTATS ORDINAIRES	5 748 255 522,95	3 112 641 145,01	2 635 614 377,94	2 195 732 970,70
Éléments extra ordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Éléments extra ordinaires (charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5 748 255 522,95	3 112 641 145,01	2 635 614 377,94	2 195 732 970,70

Comptes de résultat SAA / SPA ARRÊTÉ AU 31/12/2021

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	27612302627,75	6188422246,52	21423880381,23	20632858378,11
Primes acceptées	1630922076,92		1630922076,92	1337640799,95
Primes émises reportées	626642021,07	169587148,22	457054872,85	980399501,77
Primes acceptées reportées	81545831,2		81545831,2	184782269,84
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	28535036852,4	6018835098,3	22516201754,1	22766116409,99
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	14546977220,34	2377149850,13	12169827370,21	12240821819
Prestations (Sinistres) sur acceptation	38436092,34	558957,65	3895049,99	37521652,28
II- PRESTATIONS (SINISTRES) DE L'EXERCICE	14585413312,68	2376590892,48	12208822420,2	972706793,16
Commissions reçues en réassurance	-	1129230520,31	1129230520,31	76935067,2
Commissions versées sur acceptations	-	103939242,54	103939242,54	895771725,96
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE	-	1025291277,77	1025291277,77	11383544664,67
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	13949623539,72	2616952928,05	11332670611,67	3329216662,97
Achats et services extérieurs	3725597245,49	-	3725597245,49	4814077978,67
Charges de personnels	5031406250,48	-	5031406250,48	524527272,73
Impôts, taxes et versements assimilés	567056451,96	-	567056451,96	
Production immobilisée	-	-	-	
Autres produits opérationnels	664424718,85	-	664424718,85	
Autres charges opérationnels	152294200,92	-	152294200,92	
Dotations aux amortissements et pertes de valeurs	2281724000,62	-	2281724000,62	2603832461,48
Reprise sur perte de valeur et provisions	1124509539,68	-	1124509539,68	418948506,58
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	3980479648,78	2616952928,05	1363526720,73	1010497343,77
Produits financiers	2117993004,94	-	2117993004,94	2112638790,47
Charges financières	114828898,07	-	114828898,07	150167929,94
VI- RESULTAT FINANCIER	2003164106,87	-	2003164106,87	1962470860,53
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	5983643755,65	2616952928,05	3366090827,6	2972968204,3
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	479032335,73	-	479032335,73	449823437,25
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	4679851,95	-	4679851,95	112469610,89
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	32441964115,87	4993548820,53	27448420295,34	26833962560,65
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	26942032547,9	2376590892,48	24565441655,42	24198348182,71
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	5499931567,97	2616952928,05	2882978639,92001	2635614377,94001
Eléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	5499931567,97	2616952928,05	2882978639,92001	2635614377,94001

Comptes de résultat SAA / SPA

01/01/2021 AU 31/12/2022

DESIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	28,370,414,024.38	6,849,151,342.30	21,521,262,682.08	21,423,880,381.23
Primes acceptées	1,537,821,354.07	-	1,537,821,354.07	1,630,922,076.92
Primes émises reportées	80,943,890.95	-289,758,473.16	350,702,364.11	-457,054,872.85
Primes acceptées reportées	-423,483.75		-423,483.75	-81,545,831.20
I- PRIMES ACQUISES A L'EXERCICE	29,988,755,785.65	6,579,392,869.14	23,409,362,916.51	22,516,201,754.10
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	12,811,626,931.68	2,028,007,760.74	10,783,619,170.94	12,169,827,370.21
Prestations (Sinistres) sur acceptation	1,298,427,288.06	-796,873.38	1,299,224,161.44	38,995,049.99
II- PRESTATIONS (SINIESTRES) DE L'EXERCICE	14,110,054,219.74	2,027,210,887.36	12,082,843,332.38	12,208,822,420.20
Commissions reçues en réassurance		-1,230,187,271.81	1,230,187,271.81	1,129,230,520.31
Commissions versées sur acceptations		85,283,720.32	-85,283,720.32	-103,939,242.54
III- COMMISSIONS DE REASSURANCE		- 1,144,903,551.49	1,144,903,551.49	1,025,291,277.77
IV- LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE	15,878,701,565.91	3,407,278,430.29	12,471,423,135.62	11,332,670,611.67
Achats et services extérieurs	3,865,663,089.98		3,865,663,089.98	3,725,597,245.49
Charges de personnels	5,244,895,939.80		5,244,895,939.80	5,031,406,250.48
Impôts, taxes et versements assimilés	433,699,347.23		433,699,347.23	567,056,451.96
Production Immobilisée	-		-	-
Autres produits opérationnels	-245,123,004.00		-245,123,004.00	-664,424,718.85
Autres charges opérationnels	165,951,707.21		165,951,707.21	152,294,200.92
Dotations aux amortissement et pertes de valeurs	2,160,758,844.82		2,160,758,844.82	2,281,724,000.62
Reprise sur perte de valeur et provisions	-399,535,951.72		-399,535,951.72	-1,124,509,539.68
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	4,652,391,592.59	3,407,278,430.29	1,245,113,162.30	1,363,526,720.73
Produits financiers	2,409,036,192.80		2,409,036,192.80	2,117,993,004.94
Charges financiers	140,747,035.44		140,747,035.44	114,828,898.07
VI- RESULTAT FINANCIER	2,268,289,157.36	-	2,268,289,157.36	2,003,164,106.87
VII- RESULTAT ORDINAIRES AVANTS IMPOTS	6,920,680,749.95	3,407,278,430.29	3,513,402,319.66	3,366,690,827.60
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)	371,837,885.67		371,837,885.67	479,032,335.73
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-8,341,814.52		-8,341,814.52	4,679,851.95
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	33,042,450,934.17	5,434,489,317.65	27,607,961,616.52	27,448,420,295.34
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	26,487,266,255.37	2,027,210,887.36	24,460,055,368.01	24,565,441,655.42
VIII- RESULTAT ORDINAIRES	6,555,184,678.80	3,407,278,430.29	3,147,906,248.51	2,882,978,639.92
Éléments extraordinaires (produits) (*)	-	-	-	-
Éléments extraordinaires (Charges) (*)	-	-	-	-
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	-	-	-	-
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	6,555,184,678.80	3,407,278,430.29	3,147,906,248.51	2,882,978,639.92

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

Comptes de résultat SAA / SPA

01/01/2022 AU 31/12/2023

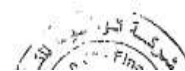
DÉSIGNATION	OPÉRATIONS BRUTES	CESSIONS ET RÉTROCESSION	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes	28 665 615 913,42	5 819 674 433,56	22 845 941 479,86	21 521 262 682,08
Primes acceptées	1 581 500 359,05		1 581 500 359,05	1 537 821 354,07
Primes émises reportées	-792 822 694,73	64 243 417,15	-857 066 111,88	350 702 364,11
Primes acceptées reportées	-17 431 975,97		-17 431 975,97	-423 483,75
1-Prime acquise à l'exercice	29 436 861 601,77	5 883 917 850,71	23 552 943 751,06	23 409 362 916,51
Prestations (Sinistres) sur opérations directes	13 200 051 290,93	386 298 961,17	12 813 752 329,76	12 997 777 882,00
Prestations (Sinistres) sur acceptation	-407 603 371,51	-1 433 179,33	-406 170 192,18	-914 934 549,62
2-Préstations (Sinistres) de l'exercice	12 792 447 919,42	384 865 781,84	12 407 582 137,58	12 082 843 332,38
Commissions reçues en réassurance		-1 185 896 466,47	1 185 896 466,47	-1 230 187 271,81
Commissions versées en réassurance		84 669 788,93	-84 669 788,93	85 283 720,32
3-Commissions de Réassurance		-1 101 226 677,54	1 101 226 677,54	-1 144 903 551,49
Subvention d'exploitation d'assurance				
4-Marge d'assurance nette	16 644 413 682,35	4 397 825 391,33	12 246 588 291,02	12 471 423 135,62
Service extérieurs & autres consommations	4 138 989 419,44		4 138 989 419,44	3 865 663 089,98
Charge de personnel	5 537 285 300,93		5 537 285 300,93	5 244 895 939,80
Impôts, taxes & Versements assimilés	396 901 239,05		396 901 239,05	433 699 347,23
Production immobilisée				
Autres produits opérationnels	-216 147 901,60		-216 147 901 239,05	-245 123 004,00
Autres charges opérationnelles	144 340 368,55		144 340 368,55	165 951 707,21
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeurs	2 514 093 837,69		2 514 093 837,69	2 160 758 844,82
Reprises sur perte de valeurs & Provisions	-862 233 619,57		-862 233 619,57	-399 535 951,72
5-Résultat technique opérationnel	4 991 185 037,86	4 397 825 391,33	593 359 646,53	1 245 113 162,30
Produits financiers	2 794 747 726,29		2 794 747 726,29	2 400 036 192,80
Charges financières	148 603 647,45		148 603 647,45	140 747 035,44
6-Résultat financier	2 646 144 078,84		2 646 144 078,84	2 268 289 157,36
7-Résultat ordinaire avant impôts	7 637 329 116,70	4 397 825 391,33	3 239 503 725,37	3 513 402 319,66
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	220 496 180,00		220 496 180,00	371 837 885,67
Impôts différé (Variation) sur résultat ordinaire	-45 869 557,47		-45 869 557,47	-6 341 814,52
Total des produits ordinaires	33 309 990 849,23	4 782 691 173,17	28 527 299 676,06	27 607 961 616,52
Total des charges ordinaires	25 847 288 355,06	384 865 781,84	25 462 422 573,22	24 460 055 368,01
8-Résultat net des résultats ordinaires	7 462 702 494	4 397 825 391,33	3 064 877 102,84	3 147 906 248,51
Élément extraordinaire (Produits à préciser)				
Élément extraordinaire (Charges à préciser)				
9-Résultat extraordinaire				
10-Résultat net de l'exercice	7 462 702 494,17	4 397 825 391,33	3 064 877 102,84	3 147 906 248,51

قائمة الملاحق

الملحق رقم (2): القائمة التقنية رقم (10) للشركة خلال الفترة 2018-2023

état 10 : Placements Financiers au 31/12/2018

Placements de la : SAA	Solde au debut du 4 trimestre	Mouvements de la periode			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	27 935 419 334,01	5 599 999 459,49	4 439 922 846,93	1 160 076 612,56	29 095 495 946,57	1 099 723 572,02
Court terme	5 688 575 949,37		4 113 591 949,37	- 4 113 591 949,37	1 574 984 000,00	238 906 682,34
Moyen terme	7 008 410 298,60	679 975 459,49	300 000 000,00	379 975 459,49	7 388 385 758,09	287 602 103,45
Long terme	15 238 433 086,04	4 920 024 000,00	26 330 897,56	4 893 693 102,44	20 132 126 188,48	573 214 786,23
Marché monétaire						
Dépôts à terme	11 616 854 870,00	-	1 231 900 000,00	- 1 231 900 000,00	10 384 954 870,00	377 395 926,84
Court terme						
Moyen terme	11 616 854 870,00		1 231 900 000,00	- 1 231 900 000,00	10 384 954 870,00	377 395 926,84
Long terme						
Autres	30 530 307 470,76	828 305 526,62	-	- 828 305 526,62	31 358 612 997,38	264 676 628,08
Titres de participation	4 849 147 002,13	303 400 643,93	-	- 303 400 643,93	5 152 547 646,06	154 163 979,60
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00				27 000,00	4 000,00
Titres de participation non cotés en bourse	4 849 120 002,13	303 400 643,93			5 152 520 646,06	154 159 979,60
Placements immobiliers (Immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	25 681 160 468,63	524 904 882,69		- 524 904 882,69	26 206 065 351,32	110 512 648,48
Total	70 082 581 674,77	6 428 304 986,11	5 671 822 846,93	- 756 482 139,18	70 839 063 813,95	1 741 796 126,94



état 10 : Placements Financiers au 31/12/2019

Placements de la : SAA	Solde au debut du 4 trimestre	Mouvements de la periode			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	34 853 245 452,09	3 483 682 857,31	3 165 177 000,00	318 505 857,31	35 171 751 309,40	1 473 941 100,07
Court terme	6 777 341 006,09	2 583 965 993,91	295 977 000,00	7 287 988 993,91	9 065 330 000,00	215 456 167,57
Moyen terme	7 943 778 258,00	871 787 667,62	2 869 200 000,00	- 1 997 412 332,38	5 946 365 925,62	371 418 237,71
Long terme	20 132 126 188,00	27 929 195,78	-	27 929 195,78	20 160 055 388,78	887 066 694,79
Marché monétaire						
Dépôts à terme	5 334 954 870,00	2 374 520 000,00	2 300 000 000,00	74 520 000,00	5 409 474 870,00	252 285 390,48
Court terme						
Moyen terme	5 334 954 870,00	2 374 520 000,00	2 300 000 000,00	74 520 000,00	5 409 474 870,00	252 285 390,48
Long terme						
Autres	31 358 612 997,38	784 611 662,81	-	- 784 611 662,81	32 143 224 660,19	300 953 164,66
Titres de participation	5 152 547 646,06	100 000 000,00	-	- 100 000 000,00	5 252 547 646,06	141 556 014,85
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00				27 000,00	3 000,00
Titres de participation non cotés en bourse	5 152 520 646,06	100 000 000,00			5 252 520 646,06	141 553 014,85
Placements immobiliers (Immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	26 206 065 351,32	684 611 662,81		- 684 611 662,81	26 890 677 014,13	158 997 249,81
Total	71 546 813 319,47	6 642 814 520,12	5 465 177 000,00	- 1 177 637 520,12	72 724 450 839,59	2 026 759 956,21



قائمة الملاحق

état 10 : Placements financiers au 31/12/2020

Placements de B : SAA	Solde au début du 4 trimestre	Mouvements de la période			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	37 039 756 307,90	9 022 859 005,00	8 732 826 754,33	290 092 211,17	37 320 788 019,07	1 742 096 106,18
Court terme	6 516 329 999,00	7 331 147 429,22	6 446 073 427,22	885 074 001,00	7 401 404 000,00	380 472 971,01
Moyen terme	10 858 388 000,00	1 860 832 000,00	2 296 753 327,11	625 921 327,11	10 232 444 872,89	469 807 648,60
Long terme	19 665 060 308,90	30 879 637,28	-	30 879 637,28	19 096 838 948,18	891 815 487,85
Marché monétaire	-	-	-	-	-	-
Dépôts à terme	4 259 474 870,00	109 726 498,00	84 954 870,00	24 771 628,00	4 284 246 408,00	225 628 711,25
Court terme	-	-	-	-	-	-
Moyen terme	4 259 474 870,00	109 726 498,00	84 954 870,00	24 771 628,00	4 284 246 408,00	225 628 711,25
Long terme	-	-	-	-	-	-
Autres	32 143 224 981,19	21 145 996,91	-	21 145 996,91	32 164 370 858,10	249 171 297,70
Titres de participation	5 252 547 646,06	-	-	-	5 252 547 646,06	121 574 017,98
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00	-	-	-	27 000,00	-
Titres de participation non cotés en bourse	5 252 520 646,06	-	-	-	5 252 520 646,06	121 574 017,98
Placements immobiliers (immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	26 890 677 015,13	21 145 996,91	-	21 145 996,91	26 911 823 012,04	127 597 279,72
Total	73 442 456 638,09	9 153 731 500,41	8 817 781 624,33	335 949 936,08	73 778 405 775,17	2 218 896 117,11



Etat N° 10 : Placements Financiers à fin du Quatrième Trimestre 2021

Placements de B : SAA	Solde au début du 4 trimestre	Mouvements de la période			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	35 532 296 430,13	1 025 041 841,33	6 400 000 000,00	6 400 000 000,00	30 257 898 971,46	1 666 559 280,92
Court terme	7 167 876 806,06	1 005 773 193,94	6 400 000 000,00	-5 394 226 806,06	1 773 650 000,00	274 615 600,85
Moyen terme	13 423 979 677,89	80 257 536,09	0,00	80 257 536,09	13 504 237 213,98	628 812 192,06
Long terme	14 940 939 946,18	39 011 111,30	0,00	39 011 111,30	14 979 951 057,48	763 131 488,01
Marché monétaire	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dépôts à terme	6 556 246 498,00	5 800 000 000,00	0,00	5 800 000 000,00	12 356 246 498,00	346 493 080,85
Court terme	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Moyen terme	6 556 246 498,00	5 800 000 000,00	0,00	5 800 000 000,00	12 356 246 498,00	346 493 080,85
Long terme	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	32 314 397 658,10	0,00	0,00	0,00	32 314 397 658,10	201 664 295,00
Titres de participation	5 402 574 646,06	0,00	0,00	0,00	5 402 574 646,06	67 118 095,00
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00	0,00	0,00	0,00	27 000,00	3 000,00
Titres de participation non cotés en bourse	5 402 547 646,06	0,00	0,00	0,00	5 402 547 646,06	67 115 095,00
Placements immobiliers (immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	26 911 823 012,04	0,00	0,00	0,00	26 911 823 012,04	134 546 200,00
Total	74 403 440 586,28	6 925 041 841,33	6 400 000 000,00	525 041 841,33	74 928 482 427,59	2 214 716 966,77

قائمة الملاحق

état 10 : Placements Financiers au 31/12/2022

Placements de la : SAA	Solde au debut du 4 trimestre	Mouvements de la periode			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	25 642 207 907,59	1 221 790 968,31	469 049 268,07	752 741 680,24	26 394 949 587,83	1 361 029 605,01
Court terme	1 126 577 200,00	99 903 288,07	469 049 268,07	366 146 000,00	759 431 200,00	58 196 506,49
Moyen terme	11 833 679 050,12	1 071 436 966,47	-	1 071 436 966,47	12 905 116 616,59	686 133 610,31
Long terme	12 679 951 057,47	50 450 713,77	-	50 450 713,77	12 730 401 771,24	616 698 488,21
Marché monétaire	-	-	-	-	-	-
Dépôts à terme	18 256 246 498,00	150 000 000,00	-	150 000 000,00	18 406 246 498,00	945 085 627,41
Court terme	-	-	-	-	-	-
Moyen terme	15 256 246 498,00	-	-	-	15 256 246 498,00	684 682 202,75
Long terme	3 000 000 000,00	150 000 000,00	-	150 000 000,00	3 150 000 000,00	260 403 424,66
Autres	34 300 575 850,53	1 306 536 646,80	-	1 309 536 646,80	35 610 112 497,33	185 252 459,63
Titres de participation	5 702 601 646,06	-	-	-	5 702 601 646,06	90 880 278,00
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00	-	-	-	27 000,00	-
Titres de participation non cotés en bourse	5 702 574 646,06	-	-	-	5 702 574 646,06	90 880 278,00
Placements immobiliers (Immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	28 597 974 204,47	1 306 536 646,80	-	1 309 536 646,80	29 907 510 851,27	94 372 181,63
Total	76 196 030 256,12	2 681 327 615,11	469 049 268,07	2 212 278 327,04	80 411 308 583,16	2 491 366 692,05

état 10 : Placements Financiers au 31/12/2023

Placements de la : SAA	Solde au debut du 4 trimestre	Mouvements de la periode			Solde à la fin du 4 trimestre	Produits financiers
		Débit	Crédit	Solde		
Trésor	27 764 378 874,06	896 032 108,98	333 929 348,05	562 102 760,93	28 326 481 634,99	1 579 610 448,53
Court terme	789 431 200,00	-	100 330 200,00	- 100 330 200,00	689 101 000,00	31 965 640,90
Moyen terme	10 194 996 616,59	60 121 908,98	-	60 121 908,98	10 255 118 525,57	616 870 411,13
Long terme	16 779 951 057,47	835 910 200,00	233 599 148,05	602 311 051,95	17 382 262 109,42	930 774 396,50
Marché monétaire	-	-	-	-	-	-
Dépôts à terme	18 406 246 498,00	-	109 726 498,00	- 109 726 498,00	18 296 520 000,00	1 039 963 840,55
Court terme	-	-	-	-	-	-
Moyen terme	15 256 246 498,00	-	109 726 498,00	- 109 726 498,00	15 146 520 000,00	851 413 840,55
Long terme	3 150 000 000,00	-	-	-	3 150 000 000,00	188 550 000,00
Autres	34 531 153 126,07	1 680 982 122,30	-	1 680 982 122,30	36 212 135 248,37	258 557 915,44
Titres de participation	5 933 178 921,60	-	-	-	5 933 178 921,60	165 501 955,38
Titres de participation cotés en bourse	27 000,00	-	-	-	27 000,00	-
Titres de participation non cotés en bourse	5 933 151 921,60	-	-	-	5 933 151 921,60	165 501 955,38
Placements immobiliers (Immeubles bâtis sur le territoire algérien et droits réels immobiliers)	28 597 974 204,47	1 680 982 122,30	-	1 680 982 122,30	30 278 956 326,77	93 055 960,06
Total	80 701 778 498,13	2 577 014 231,28	443 655 846,05	2 133 358 385,23	82 835 136 883,36	2 878 132 204,52

قائمة الملاحق

الملحق رقم (3): القائمة التقنية رقم 9 للشركة خلال الفترة 2018-2023

Etat N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2018 /		Unité : DA
A/ Elements constitutifs de la marge de solvabilité		A fin du Quatrième Trimestre
1/ Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		30 000 000 000,00
2/ Les réserves réglementées ou non réglementées:		4 272 957 128,43
	Réserve légale.	1 220 079 231,85
	Réserves facultatives.	3 052 877 896,58
	Autres réserves.	
3/ Les provisions réglementées:		2 542 376 368,75
	Provision de garantie.	153 870 020,93
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	736 884 068,77
	Provision pour risques catastrophiques.	1 651 622 268,05
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
4/ Le report à nouveau, débiteur ou créditeur.		0,00
Marge de solvabilité(Total).		36 815 383 487,18
B/ La marge à constituer		A fin du Quatrième Trimestre
B1/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		29 507 434,82
Provision d'égalisation.		181 906 815,41
Provision pour primes non acquises.		11 597 185 936,92
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		2 918 618 310,37
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		11 810 843 475,70
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		200 812 354,09
Provisions techniques (1).		26 728 474 407,30
(1)*15%		4 009 271 161,10
B2/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		27 678 948 164,09
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		275 011 582,32
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		27 953 959 746,35
(2)*20%		5 590 791 949,27



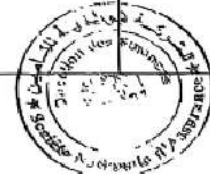
Etat N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2019		Unité : DA
A/ Elements constitutifs de la marge de solvabilité		A fin du Quatrième Trimestre
1/ Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		30 000 000 000,00
2/ Les réserves réglementées ou non réglementées:		5 673 904 859,90
	Réserve légale.	1 365 129 231,85
	Réserves facultatives.	4 308 775 628,05
	Autres réserves.	
3/ Les provisions réglementées:		2 854 291 847,19
	Provision de garantie.	153 870 020,93
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	767 956 779,62
	Provision pour risques catastrophiques.	1 932 425 046,53
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
4/ Le report à nouveau, débiteur ou créditeur.		0,00
Marge de solvabilité(Total).		38 528 196 707,09
B/ La marge à constituer		A fin du Quatrième Trimestre
B1/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		85 753 024,55
Provision d'égalisation.		205 676 284,08
Provision pour primes non acquises.		11 629 032 483,07
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		4 226 134 098,51
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		11 107 906 947,13
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		258 130 155,74
Provisions techniques (1).		27 512 613 793,18
(1)*15%		4 126 892 068,98
B2/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		29 110 049 974,55
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		226 327 385,06
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		29 336 377 359,71
(2)*20%		5 867 275 471,94



قائمة الملاحق

État N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2020		Unité : DA
Nom de l'entreprise: SAA		
A. Eléments constitutifs de la marge de solvabilité:		A. Base des Provisions Trimestrielle
1/ Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		30 000 000 000,00
2/ Les réserves réglementées ou non réglementées:		5 889 637 835,60
	Réserve légale.	1 479 916 231,85
	Réserves facultatives.	5 394 721 603,75
	Autres réserves.	0,00
3/ Les provisions réglementées:		3 202 651 754,99
	Provision de garantie.	153 870 020,95
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	849 767 342,71
	Provision pour risques catastrophiques.	2 205 014 391,35
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
4/ Le report à nouveau, débiteur ou créditeur.		0,00
Marge de solvabilité (Total).		40 072 289 590,59
B. La marge à constituer:		B. fin du Quatrième Trimestre
B1/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		70 471 670,51
Provision d'épuration.		209 250 156,70
Provision pour primes non acquises.		10 820 941 182,09
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		4 493 055 166,30
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		12 327 438 376,02
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		403 510 892,48
Provisions techniques (1).		28 318 667 444,70
(1)*15%		4 247 800 116,71
B2/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		26 707 362 284,95
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		332 855 258,45
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		27 040 217 543,40
(2)*20%		5 408 043 504,68

État N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2021		Unité : DA
Nom de l'entreprise: SAA		
A. Eléments constitutifs de la marge de solvabilité:		A. Base des Provisions Trimestrielle
1/ Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		30 000 000 000,00
2/ Les réserves réglementées ou non réglementées:		6 506 252 213,54
	Réserve légale.	1 606 916 231,85
	Réserves facultatives.	6 698 336 981,69
	Autres réserves.	0,00
3/ Les provisions réglementées:		3 202 651 754,99
	Provision de garantie.	153 870 020,95
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	849 767 342,71
	Provision pour risques catastrophiques.	2 205 014 391,35
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
4/ Le report à nouveau, débiteur ou créditeur.		0,00
Marge de solvabilité (Total).		43 769 903 968,53
B. La marge à constituer:		
B1/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		70 471 670,51
Provision d'épuration.		209 250 156,70
Provision pour primes non acquises.		10 474 358 638,17
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		2 113 449 693,17
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		10 627 472 943,17
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		403 510 892,48
Provisions techniques (1).		23 692 510 328,40
(1)*15%		3 553 876 519,33
B2/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		28 653 118 126,70
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		380 731 936,70
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		29 033 850 122,40
(2)*20%		5 806 806 024,48



قائمة الملاحق

Etat N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2022		Unité : DA
Nom de l'entreprise: SAA		
A - Eléments constitutifs de la marge de solvabilité:		A fin du Quatrième Trimestre
Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		30 000 000 000,00
Les réserves réglementées ou non réglementées:		9 888 230 853,46
	Réserve légale.	1 751 916 231,85
	Réserves facultatives.	8 136 314 621,61
	Autres réserves.	0,00
Les provisions réglementées:		4 023 171 871,12
	Provision de garantie.	153 870 020,93
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	992 096 847,17
	Provision pour risques catastrophiques.	2 876 305 003,02
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
Le report à nouveau, débiteur ou crédeur.		0,00
Marge de solvabilité(Total).		43 911 402 724,58
B - La marge à constituer:		A fin du Quatrième Trimestre
/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		39 917 456,64
Provision d'égalisation.		288 911 059,20
Provision pour primes non acquises.		10 868 397 638,33
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		8 149 294 442,86
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		11 661 763 410,87
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		629 676 134,83
Provisions techniques (1).		31 637 960 142,73
(1)*15%		4 745 694 021,41
/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		29 516 025 208,07
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		392 210 170,38
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		29 908 235 378,45
(2)*20%		5 981 647 075,69



Etat N° 09 : Marge de solvabilité à fin du Quatrième Trimestre 2023		Unité : DA
Nom de l'entreprise: SAA		
A - Eléments constitutifs de la marge de solvabilité:		A fin du Quatrième Trimestre
1/ Le capital social ou le fonds d'établissement, libéré.		35 000 000 000,00
2/ Les réserves réglementées ou non réglementées:		6 536 137 101,97
	Réserve légale.	1 909 916 231,85
	Réserves facultatives.	4 626 220 870,12
	Autres réserves.	0,00
3/ Les provisions réglementées:		4 285 378 297,93
	Provision de garantie.	153 870 020,93
	Provision pour complément obligatoire aux provisions pour sinistres à payer.	884 426 314,55
	Provision pour risques catastrophiques.	3 247 081 962,45
	Provision pour risques d'exigibilité des engagements réglementés.	0,00
	Autres provisions ne réglementées	0,00
4/ Le report à nouveau, débiteur ou crédeur.		0,00
Marge de solvabilité(Total).		45 821 515 399,90
B - La marge à constituer:		A fin du Quatrième Trimestre
B1/ SUR LA BASE DES PROVISIONS TECHNIQUES		
Provision d'équilibrage.		48 856 819,64
Provision d'égalisation.		288 911 059,20
Provision pour primes non acquises.		12 256 624 571,83
Provision pour sinistres à payer en assurance dommages autre que l'automobile.		5 714 472 854,84
Provision pour sinistres à payer en assurance automobile.		11 942 078 708,94
Provision pour participation aux bénéfices et ristournes.		663 095 092,60
Provisions techniques (1).		30 914 039 107,05
(1)*15%		4 637 105 866,06
B2/ SUR LA BASE DES PRIMES:		
Primes émises nettes de taxes et d'annulations		29 864 820 899,90
Primes acceptées nettes de taxes et d'annulations.		382 295 522,57
Primes émises et/ou acceptées nettes de taxes et d'annulations (2).		30 247 116 422,47
(2)*20%		6 049 423 284,49



الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان مختلف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين على الأضرار، وانعكاس ذلك على ملاءمتها المالية ومن ثم وفائها بالتزاماتها إتجاه عملائها، كما تم التركيز على أهم المخاطر التي قد تؤدي بالعسر المالي لهذه الشركات، والناعبة بالأساس من وظيفتي الإكتتاب والإستثمار بالإضافة الى وظيفة إعادة التأمين. كما تم عرض أهم السياسات التي يجب إتباعها تجنباً لهذا الإعسار.

وتم الإعتماد على المنج الوصفي التحليلي بغرض الإلمام بكل المفاهيم التي لها صلة بموضوع العسر المالي بالإضافة لعرض مفصل لوظيفتي الإكتتاب والإستثمار وكذا إعادة التأمين. ومن خلال دراسة حالة والتي كانت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA، تم حساب أهم المؤشرات المساعدة على تقييم السياسة التي تنتهجها الشركة في كل وظيفة لتتعرف على مواطن القوة والضعف في كل منها.

حيث خلصت الدراسة أنه وبالرغم من ريادة الشركة الوطنية للتأمين للسوق الجزائري من حيث رقم أعمالها، إلا أنها تعاني من خلل في سياستها الإكتتابية والناجم من إستحواذ فرع التأمين على السيارات حصة الأسد من مجموع اكتتاباتها، هذا الأخير والذي يتميز بارتفاع في معدل خسارته. كما أن الشركة إستطاعت تحقيق نواتج مالية مجزية من إستثماراتها المختلفة رغم تقنيها مدعمة بذلك نتائجها. وفي الجهة المقابلة لعبت إعادة التأمين المهمة التي أوكلت لها من خلال زيادة السعة الإكتتابية للشركة وتمكينها من التأمين على المخاطر العالية القيمة، إلا أنها تحملت النصيب الأكبر من خسائر الاكتتاب بسبب التعديل الذي شهدته برنامج إعادة التأمين والذي زادت فيه الشركة من حدود احتفاظها وكذا سعة الإتفاقيات. الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، الملاءة المالية، العسر المالي، الإكتتاب، الإستثمار، إعادة التأمين.

Abstract :

This study aimed to identify the various risks faced by non-life insurance companies and their impact on their financial solvency and, consequently, their ability to meet their obligations to clients. It also focused on the most significant risks that could lead to financial distress, stemming mainly from the underwriting, investment, and reinsurance functions, as well as the policies that should be implemented to mitigate these risks. Adopting a descriptive-analytical approach the study explored concepts related to financial distress, in addition to providing a detailed overview of the underwriting, investment, and reinsurance functions. Through a case study conducted at the National Insurance Company (SAA), key indicators were calculated to evaluate the company's policies in each function, identifying strengths and weaknesses in each.

The study concluded that, despite SAA's leading position in the Algerian insurance market in terms of turnover, it suffers from imbalances in its underwriting policy. This is primarily due to the dominance of the motor insurance line, which is characterized by high loss ratios.

The company also achieved profitable financial returns from its various investments, despite regulatory constraints, thus bolstering its overall financial results. Furthermore, reinsurance played a crucial role by increasing the company's underwriting capacity and enabling it to insure high-value risks. However, the company bore the larger share of underwriting losses due to adjustments in the reinsurance program, through which it increased both its retention limits and treaty capacities.

Keywords : Insurance companies, Solvency, Insolvency, Underwriting, Investment, Reinsurance.